جـامعة البليدة –2– علي لونيسي
كليّة العلوم الاجتماعية و الانسانية
قسم التاريخ و علم المكتبات.

جيجل من خلال مراسلات المكاتب العربية
1860– 1873
دراسة تحليلية تاريخية.

أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث و المعاصر.

إعداد الطالب : هشام بهلول. إشراف الأستاذ : أ.د.عبد الرحمن بوسليماني.

لجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بن يوسف تلمساني	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة –2–	رئيسا
عبد الرحمن بوسليماني	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة –2–	مشرفا و مقرّرا
مليكة مُحَمَّدي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة البليدة –2–	عضوا مناقشا
العكروت خميلي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الجزائر –2–	عضوا مناقشا
ابراهيم بتقة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة خميس مليانة	عضوا مناقشا
مسعود عوادي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة سكيكدة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2025–2026.

بسم الله الرحمن الرحيم

التشكرات :

الحمد لله من قبل ومن بعد، والحمد لله الذي تتم بحمده الصالحات.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بشكري للأستاذ الدكتور عبد الرحمن بوسليماني، الذي لم يبخل عليّ بنصائحه و توجيهاته القيّمة، ومرافقته المنهجية والعلمية متكبدا مشقة التصويب والتوجيه طيلة فترة إنجازي لهذا البحث. ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة الذين صبروا على قراءة بحثي وتقديم ملاحظاتهم القيمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر لزملائي الذين قاسموني هموم البحث وتعقيداته، و كذا أساتذتي لمرحلتي الليسانس والماجيستير، الذين كان لهم عظيم الأثر في صقل شخصيتي العلمية، وشحذ همتي وقت الفتور، وأخص منهم بالذكر : الأستاذ الدكتور علاوة عمارة، و الأستاذة الدكتورة جميلة معاشي، والأستاذ الدكتور مُحَمَّد قويسم.

وختاما، أعبر عن امتناني للطاقم الاداري وأفراد هيئة التدريس الكرام، على المساعدات والتسهيلات الجمّة.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع لمن كان لهما الفضل الأكبر عليّ بعد الله...إلى الوالدين الكريمين.

وإلى زوجتي التي تقاسمت معي المرّ والحلو، وإلى أبنائي ينابيع السرور : تسنيم، همّام عبد الصمد، الحارث عبد الباسط.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

تتناول هذه الدراسة موضوع جيجل من خلال مراسلات المكاتب العربية 1860-1873 دراسة تحليلية تاريخية. إذ تمثل هذه المراسلات وثائق مهمة تكشف عن طبيعة العلاقة بين السلطات الاستعمارية والمجتمع المحلي الجيجلي في تلك الحقبة، مع بدايات التواجد الاستعماري الفرنسي في هذه المنطقة من الجزائر مع تكثيف سياسة السيطرة الميدانية عبر المكاتب العربية، وهي إحدى الأدوات الرئيسية التي اعتمدتها فرنسا لضبط وإدارة السكان المحليين.

توضح هذه الدراسة كيف تعاملت فرنسا مع مختلف الأعراش والقياد في جيجل. كما تلقي الضوء على دور المكاتب العربية في فرض الضرائب وجمعها، وإدارة الأراضي، بالإضافة إلى الطرق التي استخدمتها السلطات الفرنسية لتثبيت حكمها وتسيير شؤون المجتمع المحلي، إذ كانت المكاتب العربية تمثل إحدى الأدوات الاستراتيجية التي استخدمتها الإدارة الاستعمارية لتنظيم الشؤون المحلية وتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، من خلال التعاون مع القادة المحليين من قيّاد و شيوخ.

تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة الإدارية أدت إلى تغييرات جوهرية في هيكلة المجتمع الجيجلي، حيث أصبحت القرارات المتعلقة بتنظيم الاقتصاد المحلي، وحل النزاعات، وتوزيع الموارد، تحت سيطرة المكاتب العربية. وقد أدى هذا الوضع إلى تعميق التبعية وإحداث خلل في الاستقلال الذاتي للسكان، ما جعلهم أكثر تأثراً بالسياسات الاستعمارية. شهدت فترة ما بعد عام 1860 تغييرات كبيرة في الاستراتيجية الفرنسية تجاه المناطق الريفية بجيجل، إذ سعت فرنسا إلى استغلال الموارد الطبيعية من غابات ومناجم ونحوها، لتحقيق مصالحها الاقتصادية. وسرعان ما أصبح السكان المحليون عرضة لتأثيرات هذه السياسات التي أدت إلى تغييرات كبيرة في بنيتهم الاقتصادية والاجتماعية.

لعبت السياسة الاستعمارية الفرنسية دورًا محوريًا في تشكيل علاقة جديدة بين السلطة الفرنسية والمجتمع المحلي الجيجلي. كانت المكاتب العربية، التي أُنشئت في النصف الثاني من القرن

التاسع عشر، جزءًا أساسيًا من هذا النظام، حيث مثلت واجهة للتواصل والتحكم في السكان المحليين.

كانت منطقة جيجل قبل هذه الفترة جزءًا من النظام التقليدي المحلي، حيث كانت تُدار بواسطة الزعماء المحليين من رؤساء القبائل و وجهائها، وكان لشيوخ القبائل دور مهم في تسيير شؤون السكان. ولكن مع زيادة القوة الاستعمارية الفرنسية، شهدت المنطقة تحولات جذرية في بنيتها الاجتماعية والاقتصادية. هذا التوسع الفرنسي في الجزائر بصفة عامة وفي جيجل بصفة خاصة جاء ضمن سياسة استيطانية منهجية شهدها القرن التاسع عشر، حيث سخرت السلطات الفرنسية كامل قواها لبسط نفوذها بمختلف مناطق الجزائر.

وبالاطلاع على المراسلات المتعلقة بالمكاتب العربية في جيجل، أصبح من الواضح أن هذه الفترة، التي تمتد من 1860 إلى 1873، تمثل نقطة تحول في تاريخ جيجل المحلي، فابتداءً من سنة 1860بدأت السلطات الفرنسية تعتمد سياسة أكثر تنظيمًا تجاه السكان المحليين من خلال تعزيز دور المكاتب العربية، التي أصبحت حينها الوسيط الإداري والعسكري الأساسي بين الإدارة الاستعمارية و الأهالي، أما سنة 1873، فهي تمثّل نقطة نهاية طبيعية للفترة قيد الدراسة، لأنها تُصادف صدور قانون الملكية العقارية قانون وارنير(Warnier) الذي غيّر بشكل جذري علاقة الأهالي بالأرض، وأعلن عن بداية مرحلة جديدة تتراجع فيها سلطة المكاتب العربية تدريجيًا لصالح الإدارة المدنية. وبفضل هذه المراسلات المتاحة، يمكننا اليوم فهم كيفية تأثير السياسات الفرنسية في جيجل على المدى الطويل.

تُظهر هذه الدراسة كيف قادت الإدارة الفرنسية، من خلال المكاتب العربية، إلى تعزيز تقسيم المجتمع المحلي وإعادة تنظيمه بطرق جديدة، تفاقمت به مع مرور الوقت العديد من النزاعات على الموارد الطبيعية والثروة الحيوانية ولأراضي، والضرائب. كما يُعد تحليل هذه المراسلات وسيلة لفهم مدى تأثير السياسات الفرنسية في تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية في جيجل. إن إشكاليات هذه الأطروحة ليست نابعة فقط من دراسة المكاتب العربية كأداة استعمارية، بل هي تطبيق منهجي لأسئلة تتعلق بالتحكم الاستعماري في المناطق الريفية وتأثيرها على المجتمع المحلي الجيجلي.

تناقش هذه الدراسة دور الأعراش والأهالي في منطقة جيجل، وكيف تفاعلوا مع الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية خلال فترة نشاط

المكاتب العربية. تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق موضوعية تاريخية وأهداف علمية تسعى إلى تصحيح الأفكار والإيديولوجيات المتعلقة بفهم المجتمع الجيجلي في تلك الفترة وتأثير الاستعمار عليه.

بناءً على ذلك، نطرح الإشكالية العامة التالية :كيف رسمت مراسلات ضباط المكاتب العربية السياسة الفرنسية المتبعة على المجتمع في جيجل خلال الفترة الممتدة بين 1860 و1873 في الجوانب الادارية والاقتصادية والاجتماعية؟ وما هي المساعي الأيدولوجية الكامنة وراء تلك السياسات؟.

أما الأسئلة الفرعية التي تثيرها هذه الدراسة فهي كما يلي:

- ما هي أهمية منطقة جيجل من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية للإدارة الفرنسية؟ وكيف تم التعامل معها في تلك الفترة؟
- ما هي علاقة السلطات الفرنسية مع الأعراش والقياد المحليين، وكيف تم تقسيم المهام الإدارية والسياسية عليهم؟
- كيف تم إنشاء وتثبيت النظام الاستعماري من خلال المكاتب العربية في جيجل؟ وما هي الآليات التي اتخذت لضمان استمراريته؟
- كيف كان استعداد المجتمع المحلي لمواجهة هذه الضغوط الاستعمارية، وكيف تفاعلوا معها؟ وما مدى نجاحهم في التصدي لها؟
- ما هي التدابير السياسية والاقتصادية التي اعتمدتها الإدارة الفرنسية، وكيف أثرت على بنية المجتمع المحلي؟

كانت الزراعة وتربية المواشي، من أبرز الأنشطة الاقتصادية في منطقة جيجل خلال الفترة محل الدراسة. وقد شهدت هذه الفترة العديد من التحديات التي أثرت على المجتمع المحلي، خصوصًا مع تطبيق السلطات الفرنسية سياسات صارمة مثل فرض الضرائب الثقيلة والسيطرة على الموارد الزراعية والطبيعية. كما شهدت هذه المرحلة مواجهات بين السكان المحليين والإدارة الاستعمارية بسبب انتفاضات قادتها القبائل ضد التدخل الفرنسي في شؤونهم الاقتصادية والاجتماعية.

كانت نتائج هذه السياسات مخيبة للآمال، حيث فشلت الإدارة الاستعمارية في تحقيق العائدات المرجوة من الضرائب والمزارع التي خططت لها، مما زاد من توتر العلاقات بين السكان

المحليين و المستعمر. كما شهدت هذه المرحلة تحولات سياسية هامة، حيث حاولت السلطات الفرنسية تهدئة الوضع من خلال تقديم إصلاحات إدارية، منها تعزيز دور المكاتب العربية في تنظيم الحياة اليومية للسكان، وإنشاء شبكة من الطرق والمراكز الإدارية.

من الواضح إذن أن منطقة جيجل واجهت تحديات كبرى خلال الفترة الممتدة من 1860 إلى 1873، وهي فترة مفصلية في تاريخ المنطقة. وللإجابة عن الإشكالية العامة وتحليل التساؤلات الخاصة بموضوع الأطروحة، تم تقسيم هذا البحث إلى خمسة فصول رئيسية، يحتوي كل فصل على عدة مباحث، وذلك بعد مناقشة القضايا المنهجية مع المشرف والأساتذة المتخصصين.

اعتمدت الدراسة على ثلاث مناهج رئيسية: المنهج التاريخي، الذي يُستخدم لجمع المعلومات حول الأحداث والوقائع التاريخية من المصادر المتاحة، وتحليلها بعمق للتأكد من دقتها، ومن ثم تفسير النتائج التي تساعد في فهم تأثير المكاتب العربية على منطقة جيجل. كما وظفت الإحصاء الذي حاولت به استخدام لغة الأرقام من أجل الوصول إلى بعض الحقائق التاريخية بالمنطقة، كما تم الاستناد إلى المنهج التحليلي، الذي يُستخدم لنقد بعض الآراء وتصحيح المفاهيم الخاطئة المعتمدة من طرف الادارة الفرنسية و من شاكلها من مؤرخين و كتّاب، وذلك للوصول إلى فهم موضوعي وشامل لتأثيرات الاستعمار الفرنسي في منطقة جيجل خلال تلك الفترة. تعتمد الدراسة بشكل كبير على الوثائق والمراسلات الرسمية للمكاتب العربية، بالإضافة إلى بعض الدراسات الأكاديمية المتخصصة.

وقد تم تقسيم هذا العمل إلى خمسة فصول رئيسية. أما الفصل الأول فيتناول منطقة جيجل كما يعرض مراسلات المكاتب العربية المتعلقة بالمنطقة في دراسة وصفية و إحصائية، وهو موضوع لم يحظَ باهتمام كافٍ في الدراسات السابقة، خاصة تلك التي تناولت تأثير الاستعمار الفرنسي على المنطقة. نعني بذلك التأثير الشامل لنظام المكاتب العربية على التركيبة الاجتماعية والاقتصادية بجيجل، والتي ساهمت في إعادة تنظيم الأعراش والقياد، وتشكيل الدوابر والشيوخ، وإدارة القضاء. إذ تم تسليط الضوء على الخصائص الجغرافية والاجتماعية والقبلية لمنطقة جيجل، باعتبارها إطارًا مكانيًا شهد تحولات عميقة تحت الاستعمار الفرنسي. كما قدم هذا الفصل نظرة عامة حول نظام المكاتب العربية، مبرزًا طبيعتها الإدارية ووظائفها في تنظيم شؤون السكان المحليين، خصوصًا في ما يتعلق بحل النزاعات بين الأعراش وضبط الحياة اليومية. وفي ختام الفصل تم التركيز على المراسلات الصادرة عن

المكاتب العربية في جيجل، باعتبارها المصدر الأساسي لهذه الدراسة، إذ تكشف عن آليات التسيير المحلي، وتعامل السلطة الاستعمارية مع الأهالي.

أما الفصل الثاني، فهو يتناول التنظيم الإداري لمجتمع جيجل من خلال مراسلات ضباط المكاتب العربية، وذلك من خلال عرض الأعراش والقياد والدوابر والشيوخ، وكذلك القضاء. إذ كان التنظيم القبلي يلعب دورا حيويا في حياة المجتمع الجيجلي، و كان يساهم في الحفاظ على التوازن الاجتماعي والاقتصادي. ومن خلال تحليل هذه البنية التنظيمية، يمكننا فهم كيف كانت السلطة موزعة بين القادة المحليين والمستعمر الفرنسي، وكيف أثرت هذه الترتيبات على سكان المنطقة.

أما الفصل الثالث يركز على مظاهر العنف الاجتماعي في جيجل، مثل المشاجرات و السرقة والقتل وإتلاف أملاك الغير، بالإضافة إلى العنف الأسري وقضايا المرأة. هذه الأحداث لم تكن مجرد أعمال فردية، بل كانت تعكس التوترات الاجتماعية العميقة التي شهدها المجتمع نتيجة الضغوط الاقتصادية والاستعمارية.

بينما يتناول الفصل الرابع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الجيجلي. فتطرق إلى مسألة الضرائب باعتبارها أداة مركزية في السياسة الاستعمارية لجني الموارد وإخضاع السكان. و عالج كذلك إشكالية ملكية الأرض، حيث شكّلت السياسات الفرنسية في هذا المجال مصدرًا متجددًا للنزاعات والصراعات القبلية. كما تطرق إلى واقع الزراعة والأسواق، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في الاقتصاد المحلي. و استعرض مسألة استغلال الغابات والثروة الحيوانية، ليوضح كيف أدّى تدخل الإدارة الاستعمارية إلى إضعاف سبل العيش التقليدية للسكان. ويُختتم الفصل بمعالجة مسألة الامتيازات الممنوحة لأشخاص معينون.

يتناول الفصل الخامس موضوع الثورات وأشكال المقاومة في منطقة جيجل، مسلطًا الضوء على ردود فعل السكان المحليين تجاه السياسات الاستعمارية الفرنسية. فقد شهدت المنطقة عدة حركات ثورية ومقاومات عسكرية جسّدت الرفض العلني للوجود الاستعماري. قابلتها السلطات الفرنسية بسياسات قمعية واستراتيجية أمنية هدفت إلى تفكيك البنى التقليدية، وتحييد الزعامات المحلية. ولم تقتصر مواجهة الأهالي على الكفاح المسلح، بل برزت أشكال أخرى للمقاومة الصامتة التي اتخذت طابعًا غير مباشر، تجلّى في الامتناع عن التعاون مع الإدارة، ورفض الأوامر، والمراوغة

اليومية، مما يعكس وعيًا شعبيًا متجذرًا في رفض الاستعمار، وإن اتخذ في بعض الأحيان طابعًا خفيًا يصعب رصده في مراسلات المكاتب العربية.

كما تتضمن الخاتمة أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، والتي تتعلق بتأثير الإدارة الاستعمارية على الحياة اليومية لسكان جيجل بين عامي 1860 و1873. و تُعرض وجهة نظر الباحث حول الواقع التاريخي والاجتماعي لهذه الفترة، مع الإشارة إلى الملاحق التي تدعم الدراسة بشكل منهجي وعلمي.

تبرز مبررات اختيار الموضوع إلى دوافع موضوعية و أخرى ذاتية، أما الموضوعية فتكمن في الحاجة إلى دراسة أعمق لسياسات الإدارة الاستعمارية في جيجل، إذ أن أغلب الدراسات التي تناولت المنطقة لم توظف مراسلات ضباط المكاتب العربية بشكل كاف، رغم ثراء هذه الاخيرة و تنوع مادتها. كما تعكس هذه الدراسة تطلعي لتسليط الضوء على تاريخ المنطقة واكتساب تخصص عميق فيها كرغبة ذاتية اعترتني منذ مدة ليست باليسيرة.

ولإنجاز هذه الدراسة، اعتمدت على مجموعة من المصادر المتنوعة، منها الوثائق الأرشيفية التي تشمل المراسلات الخاصة بالمكاتب العربية، و النشريات الرسمية للحكومة العامة للجزائر، و التقارير الصادرة عن المجلس العام بالجزائر. وقد شملت المصادر أيضًا بعض القرارات الإدارية التي كانت تصدر بشكل دوري، والمراجع والدراسات الأكاديمية المتخصصة والرسائل الجامعية التي تناول الموضوعات ذات الصلة.

ومن الصعوبات التي واجهتنا في الحصول على المادة التاريخية، كانت عدم توفر بعض الوثائق الأساسية محليا، و بالرغم من أنني قمت بعدة رحلات بحثية إلى مراكز أرشيفية محلية أذكر منها الأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة، و الأرشيف الجهوي بقسنطينة، و الأرشيف المحلي بجيجل، إلا أنني لم أستفد منها كثيرا، و ذلك لعدم توفرها على الوثائق الأرشيفية التي تغطي هذه الفترة المبكرة من عمر الاستعمار الفرنسي. كما أن عدم تمكني من الحصول على تأشيرة السفر إلى فرنسا بعد عدة محاولات فوت عليّ الاطلاع على المراسلات الأصلية بأرشيف آكس، و حرمني الاستفادة من باقي الوثائق ذات الصلة بموضوعي.

و مع ذلك فان حصولي على السجلات التي كانت تحوي مراسلات المكاتب العربية الموجهة إلى جيجل قد أثرى موضوع بحثي، ذلك ان المادة الأساسية لهذا البحث كانت ترتكز على ما تحتويه تلك السجلات، و قد حصلت عليها من الموقع الرسمي لأرشيف الوطني لما وراء البحار (ANOM)، كما حصلت من الموقع نفسه على جدول التنظيم القضائي و الإداري لمقاطعة قسنطينة، و سجلات الخدمات للضباط العاملون بدائرة جيجل، و بعض الملفات الجماعية التي تناولت التقسيمات الإدارية لبعض البلديات و إعادة هيكلة الأقاليم بدائرة جيجل. بالإضافة إلى ذلك تمكنت من الحصول على مجموعة من الدراسات العلمية والأبحاث الأكاديمية المتعلقة بنظام المكاتب العربية عموما، و بتاريخ جيجل على وجه الخصوص.

تجدر الإشارة إلى أنني زرت في إطار انجازي لهذا البحث كل من الأرشيف الوطني بتونس، و الأرشيف العثماني بإسطنبول، اللذان لم أجد فيهما ما يخص بحثي رغم توفرهما على بعض الوثائق من تقارير و مراسلات تناولت الفترة المعاصرة من تاريخ الجزائر سيما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، غير أنها كانت في معظمها تخص العلاقات الدبلوماسية للسلطة الفرنسية بالجزائر، أو تتناول مواضيع أخرى بعيدة عن موضوع بحثي كل البعد.

تتضمن المصادر التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة مجموعة من الوثائق من أرشيف ما وراء البحار ANOM، و التي تحتوي على سجلات مراسلات و جداول، و تقارير تحتوي على مادة تاريخية دسمة حول التنظيم الاداري و الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في دائرة جيجل، و نذكر منها ما هو أشد ارتباطا بموضوع الدراسة :

سجليّ مراسلات ضباط المكاتب العربية بجيجل :

- Bureaux arabes du Constantinois - Registres, Subdivision de Constantine : cercles, annexe et poste 1848/1912,Cercle de Djidjelli 1848/1880, Correspondance 1848/1879, Correspondance arabe 1860/1873; 1860/1862: Cote de référence ; ***FR ANOM GGA 33 KK/35***.
- Bureaux arabes du Constantinois - Registres, Subdivision de Constantine : cercles, annexe et poste 1848/1912,Cercle de Djidjelli 1848/1880, Correspondance 1848/1879, Correspondance arabe 1860/1873; 1868/1873 : Cote de référence ; ***FR ANOM GGA 33 KK/39***.

يضم السجلاّن بين دفتيهما كمًّا هائلًا من المراسلات الرسمية التي حرّرها ضباط المكاتب العربية، والموجّهة إلى القياد والشيوخ والقضاة في منطقة جيجل، إضافةً إلى مختلف الفئات الإدارية العاملة فيها. وتشكّل هذه المراسلات المادة الأساسية التي اعتمدت عليها في إنجاز هذا البحث، لما تحويه من معطيات دقيقة ومتنوعة تتعلق بتنظيم الحياة المحلية وآليات تنفيذ السياسات الاستعمارية. وقد خصصت لهذين السجلين المبحث الثالث من الفصل الأول، حيث تناولت فيهما بالتفصيل طبيعة الوثائق التي يحتويانها، وما تزخر به من مادة علمية ثرية ومتعددة الجوانب. كما سعيت إلى توظيف لغة الأرقام والإحصاءات لاستخلاص الدلالات الكامنة في تلك الوثائق، بما مكّنني من استنطاقها للكشف عن معلومات تاريخية ذات أهمية بالغة لفهم طبيعة المرحلة المدروسة.

كما وظفت جداول التنظيم الإداري و القضائي الخاصة باقليم قسنطينة:

- Division de Constantine 1837/1912, Tableaux de l'organisation administrative et judiciaire 1864-1906, GGA 1 KK 430

و التي تظم أسماء القياد والشيوخ المحليين الذين كانوا تحت إشراف الإدارة الفرنسية، و أسماء أعراشهم، و المجموعات التي كانت تنضوي تحت تلك الأعراش، و رغم صغر حجم هذا التقرير إلا أن المعلومات التي وردت فيه أفادتني كثيرا في موضوع دراسة مختلف التشكيلات الادارية و الاجتماعية لدائرة جيجل.

بالإضافة الى سجلات الخدمات التي تحتوي على أسماء الموظفيين و طاقم الضباط بدائرة جيجل:

- Cercle de Djidjelli 1848/1880, Personnel officier 1864-1906, États de services (1860/1864). GGA 33KK 1.

إذ ورد فيها أسماء الضباط العسكريون بدائرة جيجل، و الموظفين في مختلف المناصب الإدارية المدنية بها.

تغطي بعض المجموعات من الوثائق التي تم الاطلاع عليها و توظيفها خاصة في الملاحق، تقسيمات الأراضي، و تطبيق السيناتوس-كونسلت في مختلف البلديات بدائرة جيجل، و كذا ترسيم الأراضي، و بعض قرارات التعيين و العزل للقيادات المحلية مثل :

- *ANOM,* Dossier général collectif n° 197*, GGA 8M 38/197.*
- *ANOM,* Dossier général collectif n° 199*, GGA 8M 38/199.*
- *ANOM, Dossier général collectif n° 205, GGA 8M 39/205.*

من المصادر الأخرى المهمة الوثائق المنشورة، التي تسلط الضوء على قضايا تتعلق بالادارة والتنمية و الاقتصاد في جيجل. تتيح لنا هذه الوثائق فهم أعمق للتوجهات السياسية والاقتصادية التي اتبعتها السلطات الاستعمارية وكيف أثرت في المجتمع المحلي بجيجل:

- Rapport du Préfet et Procès-verbaux des Délibérations du Conseil Général, Département de Constantine, Session Ordinaire de 1871, L. Arnolet Libraire, 1873, Constantine.

أما بالنسبة للمصادر التي كانت في شكل كتب، فهي متنوعة للغاية، ورغم عدم تناولها موضوع المكاتب العربية في جيجل بشكل محدد، إلا أنها تعطي لمحة شاملة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خلال تلك الفترة. ومن بين هذه المصادر، تبرز الأعمال التي قام بها كل من "فيرو Féraud " و "ريتوت Ritout " و التي تناولت تاريخ جيجل قبيل و أثناء الفترة الاستعمارية.

كما استفدت استفادة كبيرة من " الفهرس الأبجدي للقبائل و الدواوير في الجزائر" الذي أعده "أكاردو Accardo" معتمدا على الوثائق الرسمية، تحت إشراف السيد "لومير دو فيلير le Myre de Vilers" الإداري و السياسي الفرنسي الذي اشتهر بأدواره الفعالة في المستعمرات الفرنسية. تجدر الإشارة إلى أن "أكاردو و لومير" كانا يتوليان مناصب إدارية، مما يضفي مصداقية وعمقًا على المعلومات الواردة فيها. كان هذا المصدر مفيد في تعزيز فهمنا للهيكل الإداري والاجتماعي لمختلف التشكيلات في جيجل ودورها في التأثير على الحياة المحلية.

كما يوجد عمل معجمي آخر لا يقل أهمية عما أنجزه "أكاردو"، وقد استفدت منه استفادة كبيرة أيضًا، وهو "معجم بلديات الجزائر...Dictionnaire des communes de l'Algérie " ، والذي تضمن وصفًا دقيقًا وتفصيلًا شاملًا للمدن والقرى والمداشر والدواوير، إضافة إلى المراكز العسكرية، ما يجعله مصدرًا أساسيًا لفهم البنية الجغرافية والإدارية للجزائر عامة و جيجل خاصة، خلال الفترة محل الدراسة.

وعلى غرار المصادر الفرنسية التي كانت على شكل كتب، فإن هناك نوعًا آخر من المصادر المكتوبة المهمة التي ساهمت في بناء معرفتنا حول موضوع الدراسة، وهي جملة من النشريات الدورية الرسمية، الصادرة عن السلطات الاستعمارية الفرنسية، أهمها :

- Recueil des actes administratifs, Constantine.
- *Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie.*
- Notices sur les forêts domaniales de l'Algérie, Alger : Grlt, Imprimeur du Gouvernement Général, Algérie.
- Le Mobacher

أسهمت هذه النشريات في إلقاء الضوء على جملة من المراسيم والقرارات التي جاءت انعكاسًا لسياسة الإدارة الاستعمارية التي تبنتها فرنسا في الجزائر، والتي سعت من خلالها إلى إحكام قبضتها وترسيخ نفوذها، وذلك عبر وضع آليات تنظيمية فعّالة لإدارة الشؤون المحلية وضمان خدمة مصالحها الحيوية. كما تضمن بعضها تقارير اقتصادية احتوت على تفاصيل وإحصائيات دقيقة حول السياسة الاقتصادية المتبعة خلال الفترة بين عامي 1860 و1873.

بالإضافة إلى ذلك، تشمل المصادر المكتوبة والمنشورة القريبة من فترة البحث مجموعة متنوعة من الدراسات التي تسلط الضوء على مواضيع مختلفة، لكن أغلبها لم تتناول موضوع المكاتب العربية بجيجل بشكل مباشر .من بين الدراسات المهمة، تبرز أطروحة "تشافي يوكونو Xavier YACONO" " Les Bureaux Arabes et L'évolution des genres de vie indigènes dans l'ouest du tell Algérois المكاتب العربية و تطور أنماط الحياة لذى الأهالي في غرب التل الجزائري" إذ تطرقت الدراسة إلى كيفية تأثير التدخلات الفرنسية على البنية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال نشاط المكاتب العربية بغرب التل الجزائري.

كما نجد دراسة "كوليت إستابلِه Colette Establet " بعنوان *"أن* تكون قايدًا في الجزائر الاستعمارية Être caïd dans l'Algérie colonial *"* ، التي تناولت منصب القايد في المكاتب العربية بمنطقة تبسة، مستندةً إلى ما يفوق 25 ألف مراسلة، وهو ما ساعدني على فهم الموضوع من الناحية المنهجية.

في المقابل، تبرز أهمية المراجع والدراسات الحديثة في تقديم مقاربات جديدة ورؤى تحليلية معمقة حول موضوع المكاتب العربية، نظراً لما توفره من معطيات موثقة وقراءات منهجية تسهم في

إثراء البحث التاريخي. ومن بين أبرز هذه الدراسات التي تناولت المكاتب العربية بشكل مباشر، نجد دراسة "صالح فركوس" الموسومة بـ *"إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871"* ، وهي أطروحة دكتوراه منشورة تُعد مرجعاً أساسياً لدى العديد من الباحثين المهتمين بالسياسات الاستعمارية الفرنسية. فقد ركزت هذه الدراسة على الدور المحوري الذي لعبته المكاتب العربية في تنظيم الشؤون المحلية، وفي إحكام السيطرة الفرنسية على المجتمع الجزائري من خلال آليات إدارية مدروسة. وتمثل هذه الأطروحة نموذجاً مهماً للدراسات التي اعتمدت على مصادر أرشيفية أصيلة وتحليل نقدي معمق، مما يجعلها من الأعمال المرجعية التي يصعب تجاوزها في أي بحث يتناول موضوع المكاتب العربية.

تكتسب بعض الدراسات أهمية بالغة في إلقاء الضوء على التاريخ المحلي لجيجل، ومن أبرزها كتاب صالح عبّاد الموسوم بـ *"مدخل إلى تاريخ جيجل: المدينة والمنطقة"* ، الذي يعد مرجعاً أساسياً لفهم التطور التاريخي للمدينة ومحيطها. يليه عمل علي خنوف *"تاريخ منطقة جيجل قديماً وحديثاً"* ، الذي تناول بشكل موسع التحولات التي عرفتها المنطقة منذ العصور القديمة وصولاً إلى الفترة الحديثة، مما يثري المعرفة بالتطور الحضاري والثقافي لجيجل. كما تبرز دراسة سفيان عبد اللطيف *"أصول قبائل جيجل من خلال المصادر"* ، التي تقدم توثيقاً دقيقاً للبنية القبلية وأصول المجموعات السكانية في المنطقة. و يشكل كتاب حسني قيطوني *"بلاد قبائل الحضرة عبر التاريخة "* إضافة نوعية، إذ يسلط الضوء على دور قبائل كتامة في مقاومة الاستعمار الفرنسي وأثرها في صياغة تاريخ المنطقة، هذه الأعمال مجتمعة توفر قاعدة معرفية متينة تساعد على فهم الإطار العام لدراسة السياسات الاستعمارية وتأثيرها في المجتمع الجيجلي.

ولا يفوتني هنا أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الشديد إلى البروفيسور عبد الرحمن بوسليماني، الذي كان له فضل كبير في اخراج هذه الدراسة على ما هي عليه، لإسدائه إلي جميع النصائح القيمة والتوجيهات السديدة التي كان لها الفائدة الكبيرة في هذه الأطروحة. كما كان سخياً معي في النصح والتشجيع، وعانى كثيرًا، ولاسيما من تباطئي في الإنجاز، فأرجو منه المسامحة.

كما لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر إلى جميع أساتذتي الأفاضل الذين علموني منذ التحقت بمقاعد الدراسة، فجزاهم الله عني خير جزاء. وأرجو أن أكون عند حسن ظنهم، و شكر خاص لأعضاء لجنة المناقشة الموقرين الذين تحملوا عناء قراءة هذا العمل، وتقييمه.

وختامًا، أسأل الله العلي القدير التوفيق والسداد، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا للباحثين والمهتمين، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

و الله ولي التوفيق و السداد

هشام بهلول

حي الشهيد السعيد بوصبع-الحروش، سكيكدة.

9ربيع الثاني 1447هـ، الموافق لـ: 01 أكتوبر 2025

قائمة المختصرات (*Abbreviations*)

م م و د ب ح ط ث ن	منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954.
د ط ج	ديوان المطبوعات الجامعية.
م و ف م	المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

RBASDC	Registres de Bureaux arabes du Subdivision de Constantine.
ANOM	Archives nationales d'outre-mer.
CORRES	Correspondance.
GGA	Gouvernement Général de l'Algérie
DGC	Dossier général collectif.
RDAA	Recueil des actes administratifs.
RA	Revue Africaine.
PDC	Province De Constantine.
RPDCG	Rapport Du Préfet Et Délibérations Du Conseil Général.
BOGGA	Bulletin Officiel du Gouvernement Général de l'Algérie

الفصل الأول:

منطقة جيجل و المكاتب العربية.

المبحث الأول: منطقة جيجل.

المبحث الثاني: نظرة عامة حول نظام المكاتب العربية.

المبحث الثالث: مراسلات المكاتب العربية بجيجل.

تمهيد:

يعتبر إقليم جيجل واحد من أهم المجالات التاريخية والجغرافية في الشرق الجزائري، لما يحمله من خصائص طبيعية وبشرية وحضارية جعلته موضوعًا لاهتمام المؤرخين والباحثين، فقد شكلت تضاريسه الوعرة وسواحله الممتدة على البحر الأبيض المتوسط فضاء واسع تفاعل فيه السكان المحليين مع الحضارات المتوسطية، من الفينيقيين والقرطاجيين إلى الرومان والبيزنطيين، وصولًا إلى الفتح الإسلامي ثم الوجود العثماني فالاحتلال الفرنسي، كما أن موقعه الجغرافي المميز بين قسنطينة وبجاية وسكيكدة أكسبه دور استراتيجي مهم في مختلف الحقبات التاريخية، سواء في نشاط المبادلات التجارية أو في مقاومة الغزاة[1].

الحقيقة أنه لم يتوقف الاهتمام بجيجل عند بعدها الجغرافي والطبيعي، بل امتد إلى دراسة تركيبتها السكانية وأنماط استقرارها منذ العصور القديمة، و هذا يتجلىّ في بعض الدراسات المعاصرة التي اعتمدت الشواهد الأثرية المنتشرة في الطاهير والقل وغيرها من المناطق، كما كشفت عن الكتابات الكلاسيكية والبحوث الأركيولوجية الحديثة التي تؤكد عمق تاريخ الاستيطان البشري بالمنطقة وصلاته بالحضارات المجاورة. و قد خضعت جيجل في الفترة الحديثة لسياسات استعمارية فرنسية أعادت تشكيل بنيتها الإدارية والاجتماعية، من خلال نظام "القيادات" والمشيخات، وهو ما جعلها ساحة خصبة للصراعات بين السلطات العسكرية الفرنسية والسكان المحليين[2].

و عليه فإن دراسة جيجل تقتضي النظر إليها باعتبارها نموذج مميز، يجمع بين التداخل الجغرافيي والتاريخ والاقتصاد والديموغرافيا، بما يعكس صورة أوسع عن تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إذ يمثل هذا الإقليم فضاء غني بالتفاعلات و التأثيرات التي تساعد على فهم ديناميكيات التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة، و بالتالي فهم جزء مهم من تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر عامة، سواء قبيل الاستعمار أو في أثنائه أو بعده.

[1] صالح عباد، مدخل إلى تاريخ جيجل المدينة و المنطقة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، الجزائر ، ص:90-295.

[2] شارل فيرو، تاريخ جيجلي، تر.عبد الحميد سرحان، دار الورسم، 2013، الجزائر، ص:74-222.

المبحث الأول :

منطقة جيجل.

1. منطقة جيجل:

1.1. الموقع و الاقتصاد:

نال إقليم جيجل العريق نصيبا وافرا من عناية المؤرخين والباحثين، الذين سعوا إلى تقديم تعريف له عبر تحديد حدوده الجغرافية بالاستناد إلى معالم طبيعية بارزة كانت تمثل خطوطا فاصلة له، وقد ذهب بعضهم إلى تشبيهه بالمربع[1]، وقد شبّه بعض الدارسين جيجل بالمستطيل؛ حيث يبدأ أحد أضلاعه من الجهة الشمالية عند مصب وادي بوغيرون الكائن في قلب خليج بجاية، ويمتد غرباً حتى يصل إلى رأس العشايش قرب القل الحالية، متخذاً من الساحل المتوسطي مساره الطبيعي[2]. ويقابله ضلع آخر في الجنوب، ممتداً من سفح جبال بابور إلى حدود السفوح الشمالية لجبال سيدي دريس، أي ما يطابق شمال بلدية القرارم حاليا[3]، إذ تبلغ المساحة الإجمالية للمنطقة قرابة ثلاثمئة و خمسين ألف هكتار، إلا أن هذه الرقعة الواسعة تتخللها تضاريس وعرة من جبال وأودية[4].

تتميز جيجل بتنوع نشاطاتها الاقتصادية، حيث تعتمد بشكل أساسي على الزراعة وإنتاج الحبوب على مساحة 900 هكتار، بالإضافة إلى زراعة الكروم على 158 هكتارًا. كما تشتهر بزراعة أشجار الفواكه مثل البرتقال، الليمون، الزيتون، التين، البرقوق، والتفاح، إلى جانب النشاطات البستانية. كما تُعرف جيجل أيضًا بصناعاتها المتنوعة التي تشمل إنتاج الفلين والسدادات، ومعامل الزيت التي تستخرج زيت الزيتون، وصناعات تمليح الأسماك وتجميدها. المنطقة تستفيد بشكل كبير من مواردها الطبيعية، حيث تُستغل غاباتها في توفير الأخشاب المستخدمة في صناعة السكك الحديدية والعربات. وتُعد المنطقة واحدة من أكثر المناطق الجزائرية مطرًا، حيث يتجاوز معدل تساقط

[1] شارل فيرو، مرجع سابق، ص:22.

[2] انظر الملحق رقم (11)، ص : 246.

[3] علي خنوف، تاريخ منطقة جيجل قديما و حديثا، منشورات الأنيس، 2011، الجزائر،ص:23.

[4] شارل فيرو : مرجع سابق، ص:22.

الأمطار السنوي مترًا واحدًا، مما يجعلها بيئة زراعية وغابية غنية. جيجل تحتضن أيضًا دوار بني قايد، الذي يضم حوالي 2,109 نسمة، ويعكس التنوع الديموغرافي للمنطقة.[1].

1.2. التضاريس:

تمتاز منطقة جيجل بتضاريسها الجبلية والهضبية المتنوعة، وهي محاطة بواديين عميقين يخترقان هذه التضاريس الصخرية. في الجهة الغربية، نجد وادي بوغريون الذي يفصل جبال جيجل عن كتلة جبال البيبان الشرقية. ينبع هذا الوادي من هضاب سطيف، ليصب في خليج بجاية[2]. أما من الناحية الشرقية، فيمر وادي الرمال[3]، الذي يشكل الحدود الطبيعية بينها وبين الجبال الواقعة جنوب مدينة القل. يبدأ هذا الوادي من الهضاب الواقعة جنوب وغرب قسنطينة، ويتجه نحو البحر الأبيض المتوسط، حيث يصب شرق مدينة جيجل. هذان الواديان يشتركان في سماتهما الجغرافية من حيث التضاريس الوعرة والعوائق الطبيعية التي تواجه مجراهما أثناء عبورهما الجبال، خاصة في مناطق مثل خراطة المعروفة بشعاب "الآخرة" فيما يتعلق بوادي بوغريون، وفي محيط سيدي معروف في وادي الرمال، حيث يطلق على تلك المناطق اسم "بين الغدر"[4].

1.3. التحولات التاريخية الكبرى :

– العصور القديمة:

[1] Dictionnaire des communes de l'Algérie, villes, villages, hameaux, douars, postes militaires, bordjs, oasis, caravansérails, mines, carrières, sources thermales et minérales, comprenant en outre les villes, villages, oasis du Touat, du Gourara, du Tidikelt et de la vallée de l'Oued-Saoura*, Pierre Fontana, Alger, 1903,p:66.*

[2] F.Accardo, Répertoire alphabétique des tribus et douars de l'Algérie . dressé d'après les documents officiels sous la direction de M. le Myre de Vilers, 1879, Impr. de A. Jourdan, Alger.p:15.

[3] يأخذ وادي الكبير في قسنطينة اسمه من اتحاد وادي الزاوش ووادي بو مرزوق، حيث يُسمى في البداية وادي الرمال. ثم، بعد أن يتغذى بمياه وادي النعجة، يصبح قويًا بما يكفي ليحمل الاسم الذي يُعرف به في جزئه السفلي، وهو "وادي الكبير" (النهر الكبير). يمتد لمسافة 140 كيلومترًا، ويصب في خليج جيجل. انظر :

- Octave Teissier, Algérie : géographie, histoire, statistique, description des villes, villages et hameaux, organisation des tribus, Librairie de L. Hachette et Cie , 1865. Paris, p97.

[4] علي خنوف، مرجع سابق، ص: 6،7.

تعود أصول الاستيطان البشري في منطقة جيجل إلى ما قبل مليوني عام، اعتمادًا على آثار عُثر عليها في جنوبها. رغم أن الطبيعة الخلابة الكثيفة أخفت الكثير من أسرار المنطقة، فقد تم العثور على شواهد متعددة، منها الحجارة المنحوتة، الرماح، الأواني المنزلية، وبقايا منازل ومدافن، خاصة على طول الساحل بين القل وجيجل. تشير المدافن المنتشرة بمنطقة جيجل، مثل تلك المكتشفة في الطاهير والقل، إلى اهتمام كبير بمراسم الدفن، إذ أُقيمت هذه المعالم لتوثيق نمط الحياة للأجيال القادمة. وتنوعت أشكالها بين غرف محفورة في الصخر، مصاطب حجرية، وجثوات جنائزية. كما تُظهر بعض هذه الآثار تأثيرات بونية وإغريقية، مثل الفخاريات اليونانية والعملات القرطاجية، مما يعكس تواصل سكان المنطقة مع حضارات البحر المتوسط.

توفر النصوص القديمة، مثل كتابات هيرودوت وسالوست، نظرة على سكان شمال إفريقيا الأوائل، الذين عرفوا بالليبيين. وتدل الاكتشافات على أن الاستقرار البشري كان أكثر وضوحًا على السواحل مقارنة بالمناطق الجبلية. تم العثور على مواقع استيطان قديمة بمحاذاة الأنهار والسهول الساحلية، مثل سهل وادي النيل ومصب الوادي الكبير، إضافة إلى بعض المواقع الداخلية مثل سهل الميلية ومنبع وادي زهور.

خلال القرن الرابع قبل الميلاد، اكتُشفت مقابر في القل والطاهير تضم عناصر تدل على امتداد النفوذ القرطاجي واليوناني إلى المنطقة. ورغم الأهمية الكبيرة لهذه الآثار، إلا أن بعض المواقع تعرضت للنهب والتخريب على مر السنين، مما جعل من الصعب إعادة بناء التسلسل التاريخي بشكل كامل. تعكس هذه الاكتشافات صورة عن تفاعل المنطقة مع الثقافات المجاورة وتاريخها العريق في ظل غموض النصوص القديمة حول هوية بناة هذه المدافن[1].

– العصور الوسطى :

وصلت الفتوحات الإسلامية إلى جيجل بداية من القرن السابع الميلادي، متأثرة بحركة الجيوش القادمة من الشرق عبر قسنطينة وميلة. ورغم المقاومة الأولية التي أبدتها القبائل الأمازيغية الجبلية، فإن الإسلام انتشر تدريجيًا بفضل سياسة المصالحة، فصارت جيجل جزءًا من المجال الإداري

[1] حسني قيطوني، بلاد قبائل الحضرة عبر التاريخ موطن كتامة و الحرب الاستعمارية، تر.عز الدين بوكيحل، دار القصبة، 2016، الجزائر. ص : 24-27.

لإفريقية. وخلال القرنين 8 و9م برزت قبيلة كتامة في جبال جيجل والميلية كقوة اجتماعية ودينية مؤثرة، ونشطت فيها الدعوة الشيعية السرّية التي مهّدت لاحقًا لظهور الدولة الفاطمية، ما جعل المنطقة مركزا استراتيجيًا مهمًا في المغرب الأوسط[1].

مع انتقال العاصمة الحمّادية إلى بجاية، ازدادت أهمية جيجل الساحلية كميناء تجاري وعسكري، واستفادت من ارتباطها بالطرق البحرية نحو صقلية وإيطاليا. خلال هذه الفترة تعاقب النفوذ الحمّادي والمرابطي ثم الزياني والحفصي على المنطقة، لكن القبائل الجبلية حافظت غالبًا على استقلال ذاتي فعلي بسبب تضاريس المنطقة الوعرة. كما شهد الساحل احتكاكات كبيرة مع الأساطيل المسيحية، خصوصًا الجنويين، وتحوّلت جيجل تدريجيًا إلى قاعدة للمقاومة البحرية، حيث نشأ فيها نشاط بحري شبه مستقل[2].

- **الفترة الحديثة :**

في القرن الخامس عشر كانت المنطقة تعيش حالة من الفراغ السياسي وضعف الدول المحلية، فازدادت هجمات الأساطيل الإسبانية والبرتغالية على السواحل الجزائرية. لعب سكان جيجل دورًا بارزًا في مقاومة هذه الهجمات بفضل خبرتهم البحرية، وبرزت في المدينة قوى محلية شبه مستقلة تميل إلى التحالف مع القراصنة المسلمين في غرب المتوسط. ومع وصول الإخوة بربروس سنة 1516 وما بعدها، تحوّلت جيجل إلى أحد المراكز التي رحّبت بالدعم العثماني لمواجهة الإسبان، فدخلت المنطقة تدريجيًا في إطار السلطة العثمانية، وبدأ عهد جديد من التنظيم العسكري والبحري العثماني في الساحل الشرقي للجزائر.

شكّلت المدينة مركزًا مهمًّا للبحرية العثمانية في الساحل الشرقي، خاصة في بدايات الحكم عندما اعتمد الإخوة بربروس على موانئ المنطقة لمواجهة الإسبان وتأمين الطرق البحرية. ومع مرور الزمن، خضعت جيجل لنظام القيادات المحلية المرتبطة بالديوان العثماني في الجزائر، فكانت الضرائب تُجبى لصالح الخزينة المركزية مقابل حماية الساحل وحفظ الأمن الداخلي. ورغم هذا الارتباط الإداري، ظلّت القبائل الجبلية تحتفظ بنوع من الاستقلال، تتدخّل السلطة المركزية فقط عند النزاعات الكبرى

[1] علي خنوف، مرجع سابق، ص ص : 37-41.

[2] صالح عباد، مرجع سابق، ص ص : 131-147.

أو عند الحاجة لضبط المسالك التجارية. وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تراجع الاهتمام العثماني بالسواحل الشرقية، ما جعل جيجل أقلّ تحصينًا أمام الهجمات الأوروبية، فكانت من أوائل المناطق التي خضعت للضغط البحري الفرنسي قبل أن يدخل الفرنسيون الجزائر سنة 1830، منهين بذلك العهد العثماني الذي دام ما يقرب من ثلاثة قرون[1].

- **الاستعمار الفرنسي :**

بدأ الاهتمام الفرنسي بجيجل مبكرًا بعد احتلال الجزائر العاصمة سنة 1830، نظرًا لموقعها البحري الإستراتيجي، غير أن السيطرة الفعلية لم تتم إلا سنة 1839، عندما أرسلت القيادة العسكرية الفرنسية حملة بحرية وبرية لإخضاع الساحل الشرقي. تشير الكتابات الفرنسية، ومنها ما أورده شارل فيرو، إلى أن المدينة كانت صغيرة ومحاطة بتجمعات قبلية قوية، وأن الجيش واجه مقاومة شرسة من سكان المنطقة الذين رفضوا التقدّم الفرنسي نحو الجبال. وقد اعتمدت القوات الفرنسية سياسة التدرج في التقدم نحو المدينة، وإقامة مراكز عسكرية ساحلية، والضغط على القبائل لإجبارها على الخضوع، وهو ما أدى إلى استيلاء الجيش على المدينة وميناءها بعد سلسلة مناوشات استمرت أسابيع. ومع ترسيخ الاحتلال، تحولت جيجل إلى قاعدة عسكرية وميناء للتوسع نحو داخل المنطقة، بينما واصل السكان مقاومتهم في الجبال لسنوات طويلة[2]، خاصة في مواجهة الحملات العقابية التي شملت الحرق والتهجير وهدم القرى، وهي ممارسات سجّلها عدد من الضباط والرحالة الفرنسيين في تقاريرهم[3].

2.دائرة جيجل الإستعمارية:

1.2 التقسيم الإداري:

حاول الجنيرال بيجو أن يؤسس نظاما إداريا، يسهل على السلطة الإستعمارية مهمة التحكم في الأهالي و إدارة المستعمرة بشكل سلس، فقسم الجزائر إلى ثلاث مناطق: الأولى تشمل المدن و المناطق المجاورة لها و أغلب سكانها من الأوروبيين و تنظمها قوانيين مماثلة للقوانين في فرنسا، و الثانية هي المدن التي كانت خليطا بين الجزائريين خاضعين للحكم العسكري و بين معمريين

[1] صالح عباد، مرجع سابق، ص ص: 166-182.

[2] شارل فيرو، مرجع سابق، ص ص : 176-220.

[3] حسني قيطوني، مرجع سابق، ص ص : 146-152.

مهاجرين كانوا يخضعون لإدارة مدنية أوروبية، اما القسم الثالث فكان يسكنه الأهالي الجزائريون و يخضعون للسلطة العسكرية، يدير هذه المنطقة ضباط المكاتب العربية يساعدهم في ذلك بعض الموظفين الجزائريين، و كانوا بمثابة همزة وصل بين السلطة الفرنسية و الأهالي[1].

ومن أبرز هذه المناطق نجد قسنطينة، و التي ضمت أربع تقسيمات فرعية: قسنطينة، بونة، سطيف، وباتنة. التي كانت تُعتبر إحدى المقاطعات الرئيسية في الشرق الجزائري، برزت قسنطينة كمقاطعة رئيسية في شرق الجزائر، تلعب دورًا محوريًا في المشروع الاستعماري الفرنسي .التقسيم الفرعي لمنطقة قسنطينة كان جزءًا من الإجراءات التي اتخذها المستعمر الفرنسي لضمان السيطرة الإدارية والعسكرية على المنطقة. شمل هذا التقسيم ثلاث دوائر رئيسية: أولًا، دائرة قسنطينة، التي كانت بمثابة المركز الإداري الأساسي، وتضمنت ملحقتين هما عين البيضاء وتبسة، إذ لعبت كل منهما دورًا مهمًا في تنفيذ السياسات الاستعمارية. ثانيًا، دائرة (فيليبفيل) المعروفة اليوم بسكيكدة. ثالثًا، دائرة جيجل المعروفة آنذاك ب (Djedjelli)[2].

حسب المؤرخ الفرنسي أوكتاف تيسييه (Octave Teissier) قسمت دائرة جيجل كذلك إلى عدة وحدات إدارية أُصطلح عليها اسم "القيّادة"، إذ بلغت عدد القيادات التي ضمتها هذه الدائرة إحدى عشر قيادة متمثلة في: زيامة، بني خطاب، بني أحمد، بني قايد، بني عمران الجبّالة، بني عمران السفليّة، بني إدير، بني سيار، أولاد بلعفو، بني عافر، وبني فغال. كما ضمت هذه القيّادات عدد من المشيخات، بلغ عددها مجتمعة أربعة عشر مشيخة، ذكرها المؤرخ نفسه على النحو التالي: أولاد بوبكر، أولاد تافر، أولاد تبان، أولاد سعد، أولاد مُحَّد، بني سقفال، الخراشة، بني خزر، عبّاب أفتيت، الشكاروة، بني يسر، الجنة، بني صالح، وبني معمر[3]. و الحقيقة أن هذا التقسيم غير مضبوط، بل قدر عدد القيادات في جيجل بعشر قيادات حسب إحدى لوائح التنظيم الإداري و القضائي الصادرة عن السلطات الفرنسية، و ما يزيد عن ستين مشيخة وردت كلها في اللائحة السالفة الذكر و التي صدرت بتاريخ 1864م[4].

[1] أحميدة عميراوي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، 2004، الجزائر، ص 128.

[2] Octave Teissier, op. cit, p: 20.

[3] Octave Teissier, op. cit, p. 99.

[4] ANOM ALG Tableaux de l'organisation administrative et judiciaire 1864/1906, 1864-GGA 1KK 430.

بينما نجد المؤرخ "شارل روبير أجيرون" تناول مسألة تقسيم دائرة جيجل إلى قيادات بأكثر تفصيل فذكر أنه تم تقسيمها في عام 1860 إلى 12 قيادة، ثم أعيد تقسيمها إلى 10 قيادات في عام 1865، وأخيرًا إلى 9 قيادات في عام 1879. كانت القيادات تُعيَّن مباشرة من قبل السلطات العسكرية. و نجد الجنرال ديفو (Desvaux) هو من جمع المشيخات في قيادات على النحو التالي: عشر مشيخات تشكل و تنضوي تحت قيادة العوائة، بينما ضمت قيادة بني فوغال 12 مشيخة تابعة لـ 4 قبائل. كما شملت قيادة تبابورت 20 مشيخة لسكان يبلغ عددهم حوالي 6 آلاف نسمة. أما قيادة بابور، التي ألحقت في عام 1864 بملحقة تاكيطونت، فقد ضمت 24 مشيخة[1]. و جاءت هذه التقسيمات في إطار الاصلاحات التي كانت تمارسها السلطات العسكرية الفرنسية داخل المنطقة من أجل فرض الأمن، رغم أنها في الغالب لم تأتي بنتيجة، إذ واصلت السلطات الإستعمارية سياستها المتمثلة في استغلال الثورات لصالح الأوروبيين على حساب الأهالي مما أدى الى افقاد القادة المحليين مواقعهم فأصبحوا بدورهم من دعاة التمرد على الاستعمار[2].

أما بالنسبة لعدد سكان دائرة جيجل بمختلف القيادات فقد كانت الإحصاءات تشير سنة 1845 إلى أن عدد السكان بلغ 163,200 نسمة، وفي عام 1849، بلغ 78,481 نسمة". غير أن أندري نوتشي (André Nouschi) علق على هذه الإحصاءات مشيرا إلى ضرورة إعادة النظر فيها سيما إحصاء عام 1845. كما ذكر أن هذه الإحصاءات تقدم فقط الإجمالي العام، وهو 163,200 نسمة، دون تفاصيل، مع عدد 31,119 مقاتلًا. كما تجدر الإشارة إلى أن دائرة جيجل لا تزال غير خاضعة سنة 1845؛ و قد أكد نوتشي على أن الإحصاءات الحقيقة لم تكن متاحة إلا بعد سنوات الخمسينيات من القرن التاسع عشر إذ استتب الأمر للقوات الفرنسية و سيطرة على دائرة جيجل كاملة، إذ أصبح الضباط يتجولون بحيرة ويسجلون تفصيلاً عن القرى والثروات. وبعد ذلك، تم تعديل الأرقام بشكل ملحوظ، وأعطت نتائج أقل بكثير من تلك التي تم تسجيلها في عام 1845؛ لذا، لا يمكن الاعتماد على الرقم المبالغ فيه لعام 1845[3].

[1] Ch.r Ageron, De l'Algérie «française» à l'Algérie algérienne. Editions Bouchène, 2005. (Paris).p :89,90.

[2] صالح عباد، مدخل إلى تاريخ جيجل، ص:294،295.

[3] André Nouschi, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'en 1919, essai d'histoire économique et sociale, 4ª série, 3ème volume, Publications de la Faculté des Lettres, Université de Tunis1961. p :24.

2.2جيجل المدينة:

تقع مدينة جيجل على الساحل الشرقي للجزائر، إذ تعرف بثراء سواحلها بأسماك مميزة[1]، وهي تقريبًا في منتصف المسافة بين (فيليب فيل) سكيكدة و(بوجي) بجاية. اذ تبعد على بجاية بمسافة 105 كيلومتر، كما تبعد مسافة 165 كيلومترًا من قسنطينة. و كانت تضم في الفترة الاستعمارية العديد من المنشآت الحيوية مثل ميناء بحري، مكتب بريد، تلغراف، مستشفى عسكري، وإدارة للغابات، إلى جانب محكمة للصلح، مما يعكس دورها المحوري في المنطقة. بلغ عدد سكان جيجل آواخر القرن 19م حوالي 6,376 نسمة، منهم 4,223 يقيمون في المدينة نفسها، في حين يتوزع السكان بين الفرنسيين 1,072 والإيطاليين 97 والإسبان 78 والبقية من السكان المحليين تشكل 5,036[2].

تبدو المدينة في شكل شبه جزيرة تقع على صخرة منخفضة تمتد في البحر. اذ تتميز الجبال التي تحيط بساحل جيجل في هذه المنطقة بالبعد قليلا عنه، مما يسمح بانتشار سهول واسعة تمتد نحو الشرق، حيث تتخللها بعض التلال الصغيرة. وعلى بُعد مسافة قصيرة، في الشرق يوجد مصب الوادي الشهير وادي الرمال أو كما يعرف كذلك باسم الوادي الكبير الذي يعبر مدينة قسنطينة[3]. و قد أعيد بناء المدينة بعد معركة حاسمة، تمكن الجيش الفرنسي على إثرها من السيطرة على بعض المواقع التي حصّنها الأهالي، ثم شرع سنة 1839م إذ قام بناء قصبة مدينة جيجل، بعد أن أزاح وهدم أكواخ ومنازل السكان[4].

تتصل مدينة جيجل بكل من مدينتي بجاية و سكيكدة عبر طريقتين معبدتين. الطريق الأول يمتد على طول المنحدرات المطلة على خليج بجاية، ويُعتبر من أجمل الطرق في حوض البحر الأبيض المتوسط. يبدأ الطريق من بجاية، يعبر نهر الصومام، ثم يمر عبر سهل مغطى بالعنب ويصل إلى رأس أوقاس حيث يرتفع الطريق 100 متر فوق البحر. يواصل الطريق مروره على طول سهل وادي مرسى ليصل إلى سوق الاثنين، ثم وادي أرغيون[5]، ويستمر في الارتفاع فوق البحر عبر الجرف الكبير

[1] Un colon, L'Algérie, guide de l'émigrant , Agence Territoriale Algérienne, paris, 1881, p:15.

[2] Dictionnaire des communes...op-cit,p:66.

[3] Suchet, M. l'Abbé, *Lettres édifiantes et curieuses sur l'Algérie*, Vicaire Général d'Alger, Tours, Ad Mame et Cie, Imprimeurs-Libraires, 1840. p:131.

[4] عبد العزيز فيلالي، جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 1830-1850، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، ص:37.

[5] من بين الاودية المعروفة بالمنطقة يصب في خليج بجاية، بين بجاية وجيجل. انظر :

والأنفاق الصخرية حتى يصل إلى زيامة. أما الطريق الثاني فهو الطريق نفسه الدي يربط سكيكدة (فيليبفيل) بقسنطينة، و هو أقل وعورة ويعبر منطقة خصبة مليئة بالكروم والأراضي المزروعة بالحبوب. يتميز هذا الطريق بمروره عبر العديد من الغابات والزراعة البستانية، ويعطي انطباعًا عن ثراء المنطقة، وصولًا إلى جيجل[1].

أما عن أصل تسمية مدينة جيجل فقد حاول "ريتوت" التوصل إلى نتيجة مرضية، إذ اعتمد على عدة شواهد تاريخية وأدلة لغوية للوصول إلى فهم محتمل لهذا الاسم. فأشار أولا إلى الكتابات القديمة التي استخدمها الرومان للإشارة إلى المدينة مثل " Igilgilis "، ويؤكد أن المدينة كانت موجودة قبل وصول الرومان إلى شمال أفريقيا، وبالتالي فإن الكتابات المختلفة التي ظهرت بعد تلك الفترة لم تقدم إجابات قاطعة حول أصل الاسم. من بين الفرضيات التي طرحتها الدراسات السابقة، اقتُرح أن الاسم قد يكون مرتبطًا بمدينة "جال جالا" (التي تُعرف اليوم باسم جلجال في فلسطين). استند هذا الاقتراح إلى التاريخ التوراتي، حيث توقف اليهود في جلجال بعد عبورهم نهر الأردن، ولكن "ريتوت" يرفض هذه الفرضية نظرًا لعدم وجود دليل تاريخي يثبت وجود مهاجرين يهود في المنطقة قبل تأسيس جيجل. كما انه نفى إمكانية أن يكون الاسم ذو أصل عربي، موضحًا أن الفاتحين العرب جاءوا إلى شمال أفريقيا في وقت متأخر جدًا من تاريخ المدينة بحيث لا يمكن ربط هذا الاسم بهم. بالإضافة إلى ذلك، يذكر "ريتوت" فرضية أخرى طرحتها دراسات لغوية تقول إن الاسم قد يكون من أصل بربري. بناء على اقتراح "فيرو" في كتابه "تاريخ مدن قسنطينة" أن الاسم قد يكون مشتقًا من كلمة "إغيل d'Ighil" وهي كلمة بربرية تعني "التل"، والتي إذا تكررت قد تتحول إلى "Ighil Ighil "، مما أدى إلى كتابة " Igilgilis "، رغم ان هذه الفرضية ليست قطعية، فهي الأكثر منطقية في كلام "ريتوت"[2].أما الأسماء جيدجيدي Jidjidi، جيجيري Gigéri، جيغول Gegol، غيغيلي Gegelli

–E. Cosson, Répertoire Alphabétique des Principales Localités Mentionnées dans le Compendium Et le Conspectus Floræ Atlanticæ: Avec Deux Cartes Botaniques de l'Algérie Et des Notices sur Ces Cartes, Libraire-Éditeu, Deuxième édition, sans date, (Paris). p:15.

[1] A. Ritout , Histoire de Djidjelli, ancienne maison Bastide Jourdan. 1884, Alger.p:9,10.

[2] A. Ritout , op. cit., pp:13-15.

فهي صيغ مختلفة لتدوين اسم جيجل في المصادر القديمة، أما التسمية التي عرفت بها في الفترة الاستعمارية،هيDjidjelli[1].

[1] Répertoire numérique, service des réformes (1912–1955), Associations, Instruction publique (1850–1941), cote : I–R : Notices sur les communes du département de de Constantine .

المبحث الثاني :

نظرة عامة حول نظام المكاتب العربية.

1.المكاتب العربية النشأة و المفهوم:

1.1. نشأة المكاتب العربية:

وجد المستعمر الفرنسي نفسه أمام الكثير من العراقيل الإدارية بعد أن استقر له الأمر نسبيا في شمال الجزائر و بسط نفوذه العسكري بالمنطقة، و من بين تلك العراقيل الإدارية هي كيفية إدارة شؤون الأهالي. فزيادة عن العقيدة التي يدين بها المجتمع الجزائري، و كذا التركيبة الاجتماعية المتمايزة لذى السكان، بالإضافة إلى اختلاف العادات و التقاليد و الممارسات الاجتماعية و الاقتصادية من منطقة إلى أخرى، توجد مشكلة أخرى متعلقة بلغة التواصل بين الادارة الاستعمارية و مختلف شرائح المجتمع المحليّ. هذا المشكل جعل الفرنسيين يسعون لإيجاد حل عملي يمكنهم من تجاوز هذا العائق.

في البداية تم تكليف "أغا العرب" بإدارة الشؤون العربية في المناطق المحتلة، وكان هذا المنصب يتنقل بين ضباط فرنسيين أو زعماء محليين. في عام 1832، تم إنشاء "المكتب العربي" لأول مرة تحت إشراف الجنرال لاموريشيار، الذي أُعيد تنظيمه عدة مرات حتى استقر بشكل نهائي في عام 1843[1]. كانت الفكرة الأساسية لذى الفرنسيين هي إنشاء هيئة إدارية مستحدثة تسهل عليهم مهمة التواصل مع الأهالي. لكن الحقيقة أن هذه الخطوة من قبل السلطات الفرنسية لم تكن سوى تقديم خدمة سرية لصالحها بشكل غير رسمي، جاءت في إطار نصيحة قدمها أحد الجنرالات للقيادة العسكرية الفرنسية بالجزائر[2]، إذ طبقت تلك الفكرة في أول صورها على عهد الحاكم العام للجزائر سنة 1833م "الدوق دورفيقو (Le Duc de Rovigo)، إذ أُنشأ فرعا ضمن مكتبه أطلق عليه اسم "المكتب العربي". و الذي سيأخذ اسما آخر في المستقبل، و يصبح يعرف "بمصلحة الشؤون العربية، تسند إدارة هذه المصلحة إلى أحد النقباء الفرنسيين الذي كان متمكنا من اللغة العربية[3].

إن مؤسسة "المكتب العربي" ليست لها مثيل في الماضي، وقورنت أحيانًا بسلطة الباشوات في الشرق، لكن المكتب العربي يمتلك سلطة أوسع. كما تشمل صلاحياته تلبية جميع الاحتياجات

[1] Maurice Wahl, *L'Algérie*, Librairie Germer Baillière et Cie, Paris, 1882, p :239.

[2] Xavier,Yacono, Les Bureaux Arabes et L'évolution des genres de vie indigènes dans l'ouest du tell Algérois (DAHRA, CHÉLIF, OUARSENIS, SERSOU). EDITIONS LAROSE, Paris,1953,p:11.

[3] صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية و الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1971م، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006، ص ص: 12-13.

والطلبات والمبادرات التي يجب أن تقوم بها السلطات الفرنسية[1]، وربما هذا هو السبب الذي جعل ضباط هيئة الأركان العامة لا يرغبون في الاحتفاظ بهذه المهام، كما أن عدم كفاءة القائمين على المكتب العربي كان كفيلا بجعلهم يفعلون ذلك، فكان الحل في نظرهم هو إعادة إحياء المنصب المسمّى " آغا العرب " المسؤول عن العلاقات مع القبائل. و هذه الفكرة مستوحاة من التجربة التركية العثمانية في إدارة أقاليم الجزائر، لذلك اعتبرت فكرة ممتازة لحل تلك المشكلة المتمثلة في صعوبة التواصل بين السلطة الفرنسية و القبائل، و هذا ما شجع الفرنسين على اتخاذ القرار الحاسم والتمسك بهذه الوظيفة، إذ كان لكل من القادة الفرنسين الثلاثة الأوائل آغا. فعلى عهد الجنرال " بورمون Bourmont" عين في تلك الوظيفة حمدان بن أمين السكة، و هو تاجر مغربي من الجزائر العاصمة، و لأنه غير أمين وخجول ومحتقر من قبل الأهالي، وغير قادر على النجاح استبدله " كلوزيل Clauzel" بقائد سرية الدرك العام "مندير ,Mendir" ، هذا الأخير الذي كان يجهل لغة البلاد ودينها وعاداتها، و تبين في الأخير أنه مثل سابقه، بينما اعتقد "بيرثيزن Berthezène" أنه وجد الرجل الذي يحتاجه في شخص محي الدين الصغير بن لمبارك، و ان كان الاختيار أفضل هذه المرة[2]، فالنتيجة جاءت عكس ما توقع الفرنسيون. و لم يعمر في منصبه أكثر من أربعة شهرا فقط، إذ سقطت قيمته في أعين الأهالي الذين كانوا يرونه من المقربين للفرنسيين و هو عاجز أمام الانتهاكات التي كان يمارسها الجيش الفرنسي[3].

مع ذلك لم تتخلى السلطات الفرنسية عن فكرة إنشاء هيئة لإدارة شؤون الأهالي، ففي 15 أفريل 1837 أظهرت مرة أخرى اهتمامها بتجسيد الفكرة على أرض الواقع، فعين الرائد " بيليسي Pellissier" على رأس إدارة الشؤون العربية، و بعد استقالته عين النقيب "ألونفيل Allonville" بعد سقوط مدينة قسنطينة في أيدي الفرنسيين. و مع مجيئ الماريشال "فالي Valée" عمل على المحافظة على الوضع الراهن للبلاد، فقام بتعيين أحد القادة المحليين على رأس إدارة الشؤون العربية بالشرق الجزائري معتمدا في ذلك على الثقة الكبيرة التي كان يكنها له، غير أن ذلك القايد الجديد لم يوفق في تأدية وظيفته كما كانت تريدها السلطة المركزية، فعزل بعد أن فقد قائد المقاطعة ثقته فيه. و بمجيء الجنرال "بيجو Bugeaud" إلى الحكم حدثت تطورات جديدة حملته على إعادة النظر في

[1] Hugonnet, Ferdinand, Souvenirs d'un chef de bureau arabe, Michel Lévy frères, Paris,1858, p: 5.
[2] Xavier, Yacono, op, cit, p:10.
[3] محفوظ، قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، تر: مُحَّد، المعراجي، م.و.إ.ش، الجزائر، 2008، ص: 170.

السياسة المتبعة من قبل سالفيه، فأعاد تأسيس إدارة الشؤون العربية مرة أخرى بتاريخ 16 أوت 1841م، و عين الضابط "دوماس Daumas" رئيس لها، غير أن التوسع الاستعماري للفرنسين خلال هذه الفترة حملهم على تأسيس إدارة المكاتب العربية، فتم ذلك بشكل رسمي على اثر صدور مرسوم وزاري مؤرخ في 1 فيفري 1844 بعد مناقشات أكاديمية متباينة[1].

تمَّ إنشاء المكاتب العربية وفقًا للدستور الفرنسي، للمشاركة في إدارة السكان المحليين، ولكن تحت إشراف وسيطرة قادة المقاطعات. فعلى سبيل المثال تنص التعليمات التي أرسلها المارشال "ماك ماهونMac Mahon" إلى جميع رؤساء المقاطعات والتقسيمات والدوائر بتاريخ 21 مارس 1867 على أن القائد العسكري للدوائر والتقسيمات الفرعية والمحافظات له السلطة المنفردة لتوقيع الأوامر، فالمكاتب العربية إذن ليست سوى نوع من الأركان العامة المكلفة بموجب أوامره، بالعمل الذي يتعلق بشكل خاص بإدارة القبائل؛ كما أن الضبّاط الذين يشرفون على موظفي هذه المكاتب هم في النهاية وسطاء بين السلطة العسكرية والسكان الأصليين[2].

تعتبر المكاتب العربية بمثابة الجهاز الشرعي للسياسية الأهلية، و التي تسعى فيه السلطات الفرنسية نحو تكوين إدارة مباشرة للأهالي، و تلك هي نظرة السلطات الاستعمارية الفرنسية، لكنها في الواقع مجرد مصلحة عسكرية و إدارية تقوم بجمع المعلومات التي توظف في العمليات العسكرية الفرنسية داخل الأراضي الجزائرية. فهي لا تهتم بشؤون الأهالي من أجل حل مشاكلهم و تحسين ظروف معيشتهم، و إنّما كانت تبدي ذلك الاهتمام من أجل بسط سيطرة السلطة الفرنسية العسكرية عليهم و جعلهم تحت نفوذها[3].

1.2. تعريف المكاتب العربية:

عرّف المكتب العربي أحد ضباط المكاتب العربية السابقين "فيرناند هوجينيت FERDINAND HUGONNET" في كتابه الذي جمع فيه ذكرياته و هو على رأس تلك الوظيفة فقال : (...المكتب العربي هو حلقة الوصل بين العرق الأوروبي الذي استوطن الجزائر منذ عام 1830 ، والمواطن الأصلي الذي سبق أن استوطن هذا البلد وما زال يقيم فيه...)[4]. علّق على

[1] صالح، فركوس،مرجع سابق، ص-ص: 14-18.

[2] Jules, Duval. et Auguste, Warnier, Bureaux arabes et colons, réponse au "Constitutionnel" pour faire suite aux "Lettres à M. Rouher" ,Challamel aîné, Paris,1869, p :41.

[3] صالح، فركوس : مرجع سابق، ص: 13.

[4] Hugonnet, Ferdinand, op, cit, p: 5.

هذا التعريف أحد الكهنة بالجنوب الجزائري محددا هو الآخر تعريفا موجزا للمكاتب العربية بأنها : (...تعتبر بكل بساطة من حيث المبدأ أداة في يد قادة القسمات و الدوائر...) يديرون بها مختلف المناطق التي تحت نفوذهم[1].

إذن فالمكاتب العربية كانت لها السلطة على كل ما يخص القبائل العربية، كالحرب و الإدارة و الاستخبارات، و ضباطها يمثلون همزة وصل بين السلطات العسكرية و السكان[2]. مع ذلك تبقى مؤسسة المكاتب العربية استثناء لم يسبق معرفته، بالنسبة للفرنسين أنفسهم أو حتى بالنسبة للسكان المحليين، بحيث لا يمكن مقارنتها بأي شيء في الماضي على الأقل من مختلف أنواع الإدارات أو السلطات التي عرفها الأهالي[3].

2. تنظيم المكاتب العربية :

2.1. أنواع المكاتب العربية:

ينقسم الإقليم العسكري في الجزائر إلى ثلاث مقاطعات، وأربعة عشر أو خمسة عشر تقسيمًا فرعيًا، وأربعين إلى خمسة وأربعين دائرة أو ملحقة. الوحدة الإدارية للسكان الأصليين هي الدائرة. في هذا الإقليم العسكري، يمتلك القادة الأعلى رسميًا جميع الصلاحيات، فهم من يوقعون جميع القرارات والتقارير سواء مع السلطات العليا أو مع الإدارات المختلفة. ولكن، يُخصص لكل واحد من هؤلاء القادة مكتب عربي يتولى جميع المهام، ويعمل كوكيل للقائد ويمثله في مهامه. يقوم المكتب العربي بمراقبة السكان الأصليين ويبقى مطّلعًا على كل ما يحدث بينهم[4].

يوجد في أعلى الهرم الإدارة المركزية أو المكتب السياسي، تندرج تحته ثلاث مكاتب لإدارة الشؤون العربية، موزعة على ثلاث مقاطعات، العاصمة وهرن و قسنطينة، تحت كل مكتب في المقاطعة يوجد نوعين من المكاتب، مكاتب عربية رئيسية، أي من الدرجة الأولى وتقع بالقرب من مقر الجنرالات الذين يشرفون على تسيير الأقسام الفرعية. و مكاتب عربية من الدرجة الثانية، أي ثانوية تقوم بمساعدة الضباط الذين تم وضعهم على رأس الدوائر. بلغ مجموعها حوالي ثلاثين (30) مكتبا سنة 1852، و قدر عددها في أواخر الجمهورية الفرنسية الثانية حوالي واحد و أربعين (41) مكتبا، و

[1] Un ancien curé de Laghouat, Bibliothèque et questions algériennes et coloniales. De l'assimilation des Arabes, suivie d'une étude sur les Touareg, Challamel aîné, Paris, 1866,p : 6.

[2] محفوظ، قداش، مرجع سابق، ص : 170.

[3] Un ancien curé de Laghouat, op, cit, p:5.

[4] Hugonnet, Ferdinand, op, cit, p :8.

خمس ملاحق. كان لكل دائرة أو مكتب فرعي عدد قليل من الموظفين، وذلك متوقف على مساحة المنطقة التي تتم إدارتها وتنوع المهام بها[1]، فعلى سبيل المثال بلغ عدد المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة وحدها خلال سنة 1857حوالي ثمانية عشر (18) مكتبا، و ملحقتان، موزعين على مختلف الدوائر التابعة لهذه المقاطعة، بينما وصل عدد الضباط المشاركين في تسيير هذه المؤسسة إلى تسع و ثلاثين (39) ضابطا، في سنة 1855[2]، و ارتفع عددها من 40 مكتبا عام 1857 إلى 49 عام 1870. كما كانت تضم المكاتب العربية حوالي 150 ضابطا عام 1857 و206 ضابطا عام 1866[3]. ظلت المكاتب العربية، التي أُقرّت بالمنشور رقم 280 بتاريخ 21 مارس 1857، في تطور، إذ زاد نشاطها خلال الفترة 1846-1871، غير أنّ المرحلة اللاحقة شهدت تحولاً، إذ استمرت في الوجود لكنها لم تعد تتصدر المشهد كما في السابق[4].

2.2. الموظفون و التركيب المادي للمكتب العربي :

ضمت المكاتب العربية عدة موظفين بمهام مختلفة، و يمكن ذكرها على النحو التالي : ضباط عسكريون مرسمين، يساعدهم على إدارة المكتب ضباط متربصين، كما يوجد إلى جانبهم أرشيفيين، و مترجمين، و أطباء، و قضاة، و خوجة و شواش، و فرسان صبايحية[5]، و إن كان هناك اختلاف في عدد الموظفين و صفاتهم من مكتب إلى آخر فقد احتوت إحدى المكاتب الفرعية على مسؤول عن المكتب، ومساعد فخري برتبة ملازم في المشاة، ونائب ملازم ثانٍ للمشاة، وملازم ثانٍ من الصبايحية، و طبيب عسكري، و مترجم، وقاضي، وخوجة، ونساخان، و سكرتيرتان، و شاوش، ليتحصل لدينا في في الأخير مجموع إحدى عشر (11) شخصا، بالإضافة إلى ثمانية عشر مخازني (18)، و خمس و عشرين (25) جنيدا من الصبايحية.

تجدر الاشارة هنا للتركيب المادي للمكتب العربي، فغالبًا ما كانت البنايات التي يستقر بها رؤساء المكاتب العربية أشبه بالقلاع المحصنة، و التي يشار فيها لرئيس المكتب العربي بأنه السيد الإقطاعي في قلعته المحصنة، إذ كانت المباني تضم: مساكن للضباط، وغرف منظمة، ومكتبة، وغرفة أرشيف،

---

[1] Xavier, Yacono.. op, cit, p:13.

[2] صالح، فركوس،مرجع سابق، ص : 21.

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، د ط ج، 2007، الجزائر، ص:17.

[4] Vincent Monteil, « Les Bureaux arabes au Maghreb (1833-1961) », *Esprit*, nouvelle série, n°300 (11), novembre 1961, p :575.

[5] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص : 20.

وصيدلية، واسطبلات، وسجون. كما كان يتبع المكتب العربي مكان يطلق عليه ايم دار الضيوف، أي دار ضيافة مجانية تكون مفتوحة دائمًا، إذ يأوي إليها الموظفون من الأهالي الذين جلبتهم خدمتهم أو أعمالهم الخاصة إلى المكتب العربي[1].

2.3. مهام ضباط المكاتب العربية:

على المستويات العليا، سواء على مستوى الأقسام الفرعية، الأقسام الكبرى، أو الإدارة المركزية، يبقى دور ضباط المكاتب العربية دائمًا جوهريًا حيث يتولى الضباط المسؤولون عن الأقسام الكبرى والمكاتب التابعة لهم مهام خاصة مثل الترجمة وصياغة الوثائق باللغة العربية، إعداد وإرسال الأوامر، والقيام بأعمال أخرى متعلقة بإدارة الشؤون العربية، مراقبة الأسواق، وإعداد مختلف التقارير التي تُرفع إلى الحاكم العام بشأن الوضع السياسي[2]. و قد أُسس المكتب العربي لمساعدة القادة الساميين على ادارة البلاد، فالمكتب العربي مسؤول إداري أمام قادة القسمات و الدوائر. ويتألف الطاقم الإداري للمكتب العربي من ضباط عسكريون ذوي كفاءة متفاوتة في الاطلاع على الأعراف ولغة السكان الأصليين؛ هؤلاء الضباط يكونون برتبة نقيب أو ملازم أو ملازم ثاني، منفصلين عن الأفواج، وظائفهم هي[3] :

- البحث وجمع الوثائق اللازمة لقائد القسمة أو الدائرة فيما يتعلق بالأوضاع العامة للقبائل الخاضعة لإشرافهم.
- يتلقون جميع الشكاوى والمطالبات من السكان الأصليين المتعلقة بالمصالح الخاصة أو العامة.
- يرفعون تقاريرهم إلى القائد الأعلى، ويوجهون قراراته بشكل عام.
- ينظمون علاقة الأهالي مع الأوروبيين والإدارات المدنية المختلفة للمستعمر، مثل المجالات والضرائب... إلخ.
- لهم الحق في فرض غرامات على الأهالي بسبب الأخطاء التي تستوجب التأديب.
- يحققون في القضايا التي يحتمل تقديمها إلى المحكمة العسكرية.

[1] Xavier, Yacono, op, cit, pp:13-14.
[2] Ibid, p :90.
[3] Eugène, Lunel, La Question algérienne. Les Arabes, l'armée, les colons, Imprimerie Pointel, Paris, 1869, pp : 36-37.

- يسيطرون على نظام العدالة الإسلامي، و على القيّاد، و يقدمون ملاحظات على تصرفاتهم.
- أخيرًا، هم مكلفون بشكل خاص بتنوير القادة الساميين، و تنفيذ أوامرهم، وهم الوسطاء الوحيدون بين السكان الأصليين والسلطة.

3. مهام المكاتب العربية:

3.1. المهام العسكرية :

- **الطبيعة العسكرية للمكاتب العربية:** تتولى المكاتب العربية ضمن صلاحياتها مهمة تلبية جميع الاحتياجات، والاستجابة لمطالب السكان المحليين، والتعامل مع جميع المبادرات التي تقدمها السلطة الاستعمارية في الجزائر[1]، فهي تشكل بذلك منظومة عسكرية متكاملة، حيث كان الضباط العاملون فيها يتدرجون في الرتب وصولاً إلى مناصب عليا ذات نفوذ كبير. هؤلاء الضباط لم يكونوا مستقلين في عملهم، بل كانوا يخضعون لإشراف مباشر من الضباط الساميين الذين تولوا قيادة القسمات. ولم يقتصر دور المكاتب العربية على الجانب العسكري فحسب، بل امتد ليشمل مهام مدنية وأمنية، حيث أدت هذه المكاتب وظيفة مزدوجة تمثلت في كونها مراكز للشرطة تراقب الأوضاع الأمنية وتنفذ الأوامر الصادرة من السلطات الاستعمارية، وفي الوقت ذاته كانت بمثابة دور قضاء تفصل في النزاعات المحلية وتفرض العقوبات وفقاً لما تقتضيه مصالح الإدارة الاستعمارية، مما جعلها أداة رئيسية لضبط المجتمع والتحكم فيه لصالح المستعمر[2]. وبناءً على ذلك، لم يكن هناك ما يستدعي إنشاء مكتب عربي مدني، وفقاً لما ورد في التقرير الذي تضمّن حلولاً مقترحة للمشكلات القائمة في الجزائر خلال سنة 1860[3].

---

[1] Mme A. Gaël, En Algérie, Librairie Centrale des Publications Populaires, Paris, 1881,p :48.

[2] صالح فركوس، مرجع سابق ، ص ص: 29-31.

[3] A. Cocquerel, *L'Algérie : Une solution*, , Imprimerie Algérienne de J. Dubos, Alger, 1860, P:9.

- **استخدام القوات المحلية الجزائرية:** استغلت السلطات الفرنسية السكان المحليين بأساليب متعددة لتعزيز سيطرتها الاستعمارية، حيث أنشأت قوات أهلية من أبناء الجزائريين جُندوا لخدمة مصالحها. كما أن هذه القوات حظيت بتمجيد و إشادة من طرف السلطات الفرنسية الاستعمارية، على تنوع مسمياتها وأدوارها، وكان من أبرزها "القوم" و "الصبايحية"[1].

عرفت "القوم" على أنها قوة غير نظامية لعبت دورًا محوريًا في السياسة الاستعمارية. إذ شكل "القوم" جزءًا من استراتيجية الاستعمار القائمة على استخدام القوى المحلية، فقد كانت هذه الوحدات المسلحة مكونة من أبناء القبائل المحلية وتم توظيفها ضمن المكاتب العربية تحت إشراف ضباط فرنسيين. أظهرت هذه الاستراتيجية براعة استعمارية في استغلال الموارد البشرية المحلية لتحقيق السيطرة المزدوجة، العسكرية والاجتماعية. وكان "القوم" بمثابة حرس وطني متنقل، يُستخدم في مهمات عسكرية متعددة، منها الاستطلاع، تعقب المقاومين، وتنفيذ غارات العقاب، وهي وسيلة استعمارية تهدف إلى إخضاع القبائل وفرض النظام بالقوة. على الرغم من أن هذه القوات لم تكن تمتلك الانضباط العسكري الذي تميزت به قوات الصبايحية، إلا أنها مكنت ضباط المكاتب العربية من قمع الثورات وإيقاف الانتفاضات بقيادتهم للقوم دون الاستعانة بالقوات النظامية الفرنسية. و من خلال مرافقة هذه الفرقة للجنود الفرنسين في العمليات الحربية، تعودوا على أسلوب قتالهم؛ و تغيرت مهاراتهم و اكتسبوا خصائص مكنتهم من أن يصبحوا أداة فعالة في يد المستعمر لقمع الانتفاضات المحلية[2].

القوة الثانية التي استخدمتها مؤسسة المكاتب العربية في الجزائر هي "المخزن"، والذي كان يُعد العنصر الأساسي لقوة العثمانيين من قبل. يتألف المخزن من مجموعة من القبائل التي تم إعفاؤها من الضرائب مقابل قيامها بدور محوري في مساعدة المنتصرين على إخضاع المهزومين، وفقاً لما ذكره فرديناند لاباسيت (Ferdinand Lapasset)، لم يكن المخزن خاضعاً لتنظيم عسكري أو إداري

[1] Lespès, René. Les troupes indigènes de l'Algérie au service de la France : tirailleurs, spahis, goumiers sahariens. S.E, Alger, 1941,p :8.

[2] G. Voisin, *L'Algérie* pour les Algériens, "Œuvre dismail urbains", Paris, 1861, pp*:* 87,88.

صارم، بل كان يتواجد في القبائل ويستجيب عند الحاجة بناءً على طلب المكتب العربي. وكما وصف لاباسيت: "فإن هذا الكيان كان "مساعداً قوياً" لا يمكن تجاهله إذا أردنا تأسيس سلطة راسخة في البلاد".

كان المخزن في ظل الحكم العثماني يمثل تجمعاً للنخبة القبلية التي تتعاون مع الحاكم وتشارك في الحملات وتساعد على فرض الأمن وتجريد القبائل من أسلحتها. وفي ظل الاحتلال الفرنسي، حاولت السلطات الاستعمارية تحويل المخزن إلى أداة تدعم مصالحها، حيث أصبح هؤلاء الأفراد سفراء للسياسة الفرنسية، وحراساً للنظام، ومدافعين عن مصالحها، مستفيدين في المقابل من امتيازات خاصة[1]، كانت هذه القوة تُعتبر بمثابة أعين وآذان وأذرع الإدارة، إذ تمثلت مهمتها الأولى في مراقبة تحركات الأهالي، و التجسس لصالح السلطات الاستعمارية[2].

يُعرّف المخزن على أنه فيلق من الفرسان المحلي المساعد الغير نظامي، يلعب دورًا عسكريًا يسعى إلى فرض الأمن و هو أداة للنظام بين أيدي ضباط المكتب العربي. و حسب المؤرخ الفرنسي زافير ياكونو (Xavier Yacono) لتحقيق هذا الهدف سعى ضباط المكاتب العربية إلى إعطاء أساس اجتماعي لهذه المؤسسة، حيث لم تكن الفصائل المحلية النظامية تناسب طموحات أبناء العائلات الكبيرة، لكن المخزن وفّر منفذًا مشروعًا لطموحاتهم وحبهم للمناصب والألقاب.كان من الأسهل على هؤلاء القبول بارتداء البرنوس الأزرق الخاص بالمخزنيين بدلاً من البرنوس الأحمر الخاص بفرسان الصبايحية. ووفقًا للفكرة القائلة بأن الأشخاص الأكثر امتلاكًا هم الأكثر قدرة على فرض النظام، فإن إشراك هذه الفئة في مصالح الأمن كان مفتاحًا لإحلال الهدوء. و بدلك الفهم أصبح المخزن مجرد شكل من أشكال العمل من خلال الزعماء، ولكنه اتخذ شكلاً عسكريًا. بالإضافة إلى ذلك، المخزن كان عنصرًا استيطانيًا يعكس رؤية تقسيمية للمجتمع. فقد كتب لاباسيت متمنيًا أن يرى الأمة مقسمة إلى قسمين، أحدهما يُطلق عليه اسم "الزمول" أو المخزن، مشيرًا إلى أن الاسم أقل أهمية مقارنة بالوظيفة. و الثاني "المفروقين" أو الرعية، كانوا يسكنون بشكل متناثر وخاضعين للسلطة الاستعمارية، محرومين من حمل السلاح وامتلاك خيول الحرب، مع تحملهم كافة الضرائب والعمل

[1] Ferdinand Lapasset, L'Organisation des Indigènes dans les Territoires Militaires et dans les Territoires Civils, Dubos Frères, Alger, 1850, p: 3.

[2] صالح فركوس، مرجع سابق، ص: 34.

الإجباري أحيانًا لمصلحة الزمول. أما الزمول، فكانوا يتمتعون بامتيازات خاصة، مثل حمل السلاح وركوب الخيل والإعفاء من بعض الضرائب والأعمال الإجبارية، ويقيمون في القرى التي أنشأتها الإدارة الفرنسية. شكلوا ميليشيات محلية تولت حراسة القادة، حفظ الأمن، تنفيذ الاعتقالات، وجمع الضرائب، مما عزز دورهم كأداة استيطانية وعسكرية في خدمة النظام الاستعماري[1].

بالإضافة إلى القوم و المخزن، لجأت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى تأسيس تشكيل جديد ضمن استغلالها للقوات الأهلية، وهو فرقة الخيالة. بمقتضى المرسوم المؤرخ في 16 سبتمبر 1843م[2]. فرقة الخيالة أدت دوراً محورياً في تنفيذ العديد من المهام ذات الطابع الاستعماري، حيث أسندت إليها مهمة تأمين البريد الذي كان يُعرف في مراسلات ضباط المكاتب العربية باسم "البوسطة". وقد تم تقديم مجموعة من الاعانات لتلك الفرقة، شملت توفير الطعام والشراب [3]، فضلاً عن راتب شهري ثابت قُدّر، وفقاً لما ذكره صالح فركوس، بنحو 30 فرنكاً لكل فارس[4].

وصف الضابط الفرنسي شارل ريتشارد (Charles RICHARD) هذه الفرقة بأنها كانت تضم أفرادًا من الملاك المحليين الذين وجدوا أنفسهم معنيين بالمحافظة على السلام والاستقرار، خاصةً أنهم أكثر فئة مستفيدة من هذا الوضع. وقد أُلحقت هذه الفرقة مباشرة برئيس المكتب العربي، الذي كان يتولى الإشراف عليها وتنظيمها،كان عمل الفرقة يتركز على حفظ النظام العام، حيث يتم جمع أفرادها بشكل دوري لتقييم مستوى الانضباط لديهم وتعليمهم مناورات بسيطة تتيح لهم التحرك بشكل منظم ودون فوضى. ولم تكن هذه التجمعات تقتصر على التدريبات، بل تخللتها فعاليات مثل سباقات الخيل التي تهدف إلى تعزيز الحماسة وروح التنافس بين الفرسان[5]. و قد أطلق عليها تسمية "الدرك السياسي"[6].

---

[1] Xavier, Yacono. op, cit, pp:120-121.

[2] صالح فركوس، مرجع سابق، ص:39.

[3] ANOM ALG, RBASDC, Cercle de Djidjelli 1848/1880, Correspondance 1848/1879, Correspondance arabe 1860/1873, 1868/1873, GGA 33 KK/39, Correspondance le: 12/09/1871.

[4] صالح فركوس، مرجع سابق، ص:41.

[5] Charles Richard, Du Gouvernement Arabe et de l'Institution qui doit l'exercer, Typographie Bastide, Alger, 1848,p : 93.

[6] صالح فركوس، مرجع سابق، ص:39.

وظفت المكاتب العربية أيضًا فيلق ثالث مكون من الصبايحية، الذي كان يعد جزءًا أساسيًا في تنفيذ المهام الميدانية، إذ كان في البداية، حوالي سنة 1844 يشكل فصيلا صغيرا[1]، ولكنه تطور ليصبح فرقة منتظمة بلغ عددها في عام 1848 حوالي 160 صبايحيا، ثم ارتفع هذا العدد في عام 1849 إلى حوالي 2200 صبايحي، إلا أن هذا العدد شهد تراجعًا تدريجيًا ليصل في عام 1852 إلى 170 صبايحي فقط. كانت هذه الفرقة تُكلف بتبليغ أوامر المكاتب العربية إلى القبائل، كما كانت تُطلع المكاتب على ما يجري في أوساط الأهالي. في هذا السياق، يذكر النقيب مارميري قائلاً: "..لقد كان الصبايحية باستمرار تحت تصرف المكاتب العربية، حيث كان يشكل كل عنصر منها جاسوسا لصالحنا و رهينة عندنا في آن واحد...إنهم يزودوننا بمعلومات جد ثمينة عن الأماكن الغير معروفة لدينا. كما يبلغوننا —و بسرعة– الأوامر القادمة من السلطة العليا..." [2].

كما كان الجنود الصبايحية يُستخدمون أيضًا كدلائل على الطرق و المسالك، و هذا ما نجده في العديد من المراسلات الصادرة عن ضباط المكتب العربي، و لقد كان الصبايحي يسّمى في الرسائل الصادرة عن المكتب العربي باسم "السبايس"[3]. كما أن لهؤلاء الجنود "مكان محجوز" في إطار العمل الاستعماري على حد تعبير رينيه ليسيب (Lespès, René)، حيث كانت فرنسا تراهم جزءاً أساسياً من قوتها العسكرية. فقد كانوا يمثلون بالنسبة لها حافزا و دليل قوي على حيويتها واستمرار سلطتها في المنطقة. لم تقتصر مهمتهم على الدفاع عن الأراضي الفرنسية فحسب، بل كانوا "..من بين أبطال.." هذه الإمبراطورية الذين ساهموا في توسيع حدودها[4].

- **مراقبة الرأي العام و قمع الثورات** : كان المكتب العربي مسؤولًا عن تنظيم شؤون الدين والتعليم العام والعدالة المتعلقة بالمسلمين. وكان من ضمن مهامه أيضًا مراقبة التشكيلات الدينية، المعروفة بالإخوان، بالإضافة إلى ذلك، كان المكتب العربي يشرف على إدارة أموال الدولة أو الملكية العامة بالتنسيق مع خدمات إدارة الممتلكات، كما كان مسؤولًا عن تنظيم والإشراف على

[1]R. Peyronnet, LIVRE D'OR DES OFFICIERS DES AFFAIRES INDIGÈNES 1830-1930, Tome I,Imprimerie Algérienne, Alger, 1930. PP:40,56.

[2] صالح فركوس، مرجع سابق، ص ص:43-44.

[3]ANOM ALG, RBASDC, Cercle de Djidjelli 1848/1880, Correspondance 1848/1879, Correspondance arabe 1860/1873, 1868/1873, GGA 33 KK/39. Correspondance le :06/12/1861.

[4] Lespès, René, op, cit, p:34.

المؤسسات الخيرية الخاصة بالمسلمين، و كان المكتب أيضًا يُنظم مراقبة الأسواق بالتعاون مع السلطات المحلية. علاوة على ذلك، كانت مراقبة الأسلحة والذخيرة، بالإضافة إلى تنظيم مهنة القابلات وغيرها من الخدمات الصحية، و كل هذا يعد جزءًا من جهود المكتب العربي في مراقبة و التحكم في المجتمع المحلي[1].

كان الهدف الرئيسي لضباط المكاتب العربية هو متابعة حالة الرأي العام وتطوراته بشكل مستمر. وقد كانت المراقبة تُعتبر وسيلة أساسية لضمان التنسيق الفعّال مع السلطات العليا الاستعمارية. في حال حدوث أي تغيرات لذى الرأي العام، كان من الضروري اتخاذ التدابير المناسبة سريعًا. وكان الضباط يتخذون من المراقبة وسيلة لتحديد أي محاولات تمرد أو مقاومة، والتفاعل معها بحزم. وقد اعتُبرت هذه الاستراتيجية أساسية للحفاظ على الاستقرار الاستعماري. بذلك، أصبحت المراقبة أداة لردع أي نشاط معارض من خلال فرض القمع على الفور[2].

وصف الضابط فريناند هيقونيت، الذي كان يشغل منصب رئيس المكتب العربي في القالة، أن مهمته الأساسية كانت مراقبة الرأي العام بين السكان المحليين. كما كان يركز على دراسة تطورات الرأي العام والعمل على توجيهه بما يخدم أهداف الاستعمار الفرنسي. و هدفه الرئيس في ذلك كله هو ضمان أن السكان يخضعون تمامًا لإرادته و تأثيره [3] و في ذات السياق لعب المكتب العربي دورا بارزا في مراقبة الجماعات الدينية المناهضة للاستعمار. ففي دائرة جيجل على سبيل المثال حيث كانت السلطات الاستعمارية تُوظف هذا الجهاز لمتابعة تحركات الإخوان من اتباع الطرق الصوفية، خاصةً أتباع الطريقة الرحمانية التي كان يُنظر إليها كتهديد سياسي واجتماعي بالشرق المنطقة، نجد أن ضباط المكتب العربي طلب من كافة القياد بالدائرة تقريرا مفصلا عن نشاط هذه الجماعة الدينية كل ثلاث أشهر، يرصد فيه كل الأنشطة الدينية والإجتماعية التي قد تشكل قاعدة لتمرد أو مقاومة ضد الاحتلال الفرنسي[4].

3.2. المهام الإدارية:

[1] Victor Foucher, *Les bureaux arabes en Algérie,* Librairie Internationale de l'Agriculture et de la Colonisation, Paris,, 1858, p :22.

[2] صالح فركوس، مرجع سابق، ص ص:45- 46.

[3] Ferdinand Hugonnet, op.cit. p :139.

[4] GGA 33 KK/39, Corres..le: 12/04/1873.

✓ **تنظيم توزيع القبائل:** في عام 1847، بعد مغادرة المارشال بوجو، ألغت المراسيم الملكية الإدارات الخاصة بالداخلية والمالية والإدارة الحديثة للأشغال العامة؛ وفي المقابل، أنشأت في كل محافظة مديرًا مدنيًا مساعدًا بمجلس استشاري. كانت هذه خطوة نحو اللامركزية وفي الوقت نفسه تمهيدًا لإصلاحات أكبر. أعلنت دستور عام 1848 أن الجزائر جزء من الأراضي الفرنسية ومنحتها حق المشاركة في التمثيل الوطني. تم الحفاظ على حكومة الجزائر، لكن تم استبدال مدير الشؤون المدنية ومدير الشؤون العربية بأمين عام فقط. تم إلغاء الأراضي المختلطة؛ وفي كل محافظة، تم تحويل الأراضي المدنية إلى دائرة مع تعيين محافظين، نواب للمحافظ، مفوضين مدنيين، ورؤساء بلديات؛ أما الأراضي العسكرية فتمت إدارتها بواسطة الجنرال قائد المنطقة، ورؤساء الأقسام، والمكاتب العربية، ورؤساء القبائل[1].

قام ضباط المكاتب العربية بتقسيم القبائل إلى مجموعات إدارية، حيث تم تنظيم كل مجموعة في إطار قيادة تضم عدداً من القبائل والعشائر. كان لكل قيادة قائد أهلي يتم تعيينه من قبل السلطات الاستعمارية، وكان لكل قبيلة أو عشيرة شيخ محلي مسؤول عنها. هذا التقسيم الإداري لم يكن سوى وسيلة لتسهيل إدارة الاستعمار الفرنسي، إذ عمل رؤساء الأهالي كوسطاء بين الإدارة الاستعمارية والقبائل التي كانوا يقودونها، مما سهل على الاستعمار فرض سيطرته عن طريق هؤلاء الوجوه المحلية. لقد كان الهدف من هذا التنظيم هو تمهيد الطريق لتطبيق الإدارة المباشرة من قبل السلطات الفرنسية، والتي بدأت تتطور تدريجياً لتتحول من الإدارة اللامباشرة إلى الحكم المباشر على الأهالي بدءاً من عام 1858[2].

✓ **إدارة القضاء:** بعد أن أحكمت السلطات الاستعمارية الفرنسية سيطرتها على الجزائر، واجهت تحديات معقدة تتعلق بإدارة السكان المحليين، خاصة في الجانب القضائي. طرحت مسألة التعامل مع القانون تساؤلات عديدة على المسؤولين الفرنسيين: هل يُسمح للجزائريين بالاحتفاظ بقوانينهم مع الاكتفاء بالسيطرة السياسية والعسكرية؟ أم أن من الضروري فرض القانون الفرنسي عليهم؟ هذه المعضلة كانت جزءًا من النقاش حول كيفية تنظيم المجتمع الجزائري تحت الحكم الاستعماري وضمان

[1] Maurice Wahl, op.cit, p :230.

[2] صالح فركوس، مرجع سابق، ص:94.

استمرارية الهيمنة الفرنسية. إذ أدرك الفرنسيون أن نجاح المشروع الاستعماري في الجزائر يعتمد على التغلغل العميق في كيان الأمة الجزائرية المسلمة. لذلك سعوا إلى زعزعة إيمان الجزائريين بدينهم وتشويه ارتباطهم بماضيهم[1]. كما كانوا يرون أن العقبة الرئيسية أمامهم هي تمسك الأهالي بدينهم. وفهموا أن المشكلة تكمن في القرآن الكريم، الذي يمثل الدستور الروحي والقانوني للمسلمين، إذ يستمدون منه مبادئهم وأحكامهم، و عداءهم للفرنسيين[2].

كانت مهمة ضباط المكاتب العربية تتطلب منهم متابعة كل ما يتعلق بالسكان المحليين، بما في ذلك الشريعة الإسلامية، مما دفع البعض منهم إلى دراستها لأغراض استعمارية. ويظهر ذلك بشكل جلي في قول الضابط "شارل ريشارد"، أحد قادة المكاتب العربية في غرب الجزائر، حيث ذكر: "إن هدفي من خلال دراسة الشريعة الإسلامية، تبيان –قدر الإمكان– المغزى الحقيقي للقانون الإسلامي الذي كما هو معروف صورة مطابقة للشريعة الإسلامية، ثم البحث كيف يمكن استخدام هذا القانون الذي جعل من هذا الشعب يكن لنا أشد العداوة لصالح فرض سيادتنا عليه"[3].

[1] صالح فركوس، مرجع سابق، ص ص: 126-127.

[2] lunel, Eugène. La Question algérienne. Les Arabes, l'armée, les colons. Avertissement par Jules Frey, 1869.p:30.

[3] صالح فركوس، مرجع سابق، ص :127.

المبحث الثالث :

مراسلات المكاتب العربية بدائرة جيجل.

1. مراسلات سجل 1860–1862[1]:

1.1. الوصف الشكلي:

بلغ عدد صفحات السجل الأول الدي اعتمدته في هذه الدراسة ثلاثمئة صفحة (300) من الورق الأصفر الغير مسطر، بغلاف كارتوني سميك مزركش باللون الأبيض و الأسود. أما الخط الذي كتبت به تلك الصفحات فهو الخط المغربي، و مما يلاحظ على الخط أنه متفاوت المقروئية و الجمال، يكثر فيه الشطب في بعض الصفحات، و يقل نسبيا بل و ينعدم في صفحات أخرى. و ربما يعود السبب في ذلك بالدرجة الأولى كون السجل كان معدا لكتابة الرسائل التي ستوجه إلى القيّاد و شيوخ الفرق و القضاة و نحوه، فيمكن أن نصفه بالمسودة التي كانت تدون فيها الرسائل من طرف ضابط المكتب العربي على يد معاونيه قبل توجيهها إلى أصحابها من سكان القيادات.

دوّنت على الصفحة الواحدة ما بين أربع (04) إلى ثمانية رسائل (08)، و بلغ عدد الأسطر في الصفحة الواحدة ما يقارب تسع و عشرون سطرا (29) إلى ستة وثلاثون سطرا (36)، بينما احتوى السطر الواحد على متوسط كلمات يقدر باثني عشر كلمة (12) و قد يصل إلى خمسة عشر كلمة (15). مع وجود استثناءات في بعض الصفحات التي يزيد أو ينقص قليلا عدد المراسلات فيها، أو عدد الأسطر أو حتى عدد الكلمات، و يبقى التناسق في نصوص الرسائل المدونة في السجل الأول مع جمال الخط المدونة به تلك النصوص السمة البارزة في هذا السجل[2] .

1.2. الفئات الإدارية و الاجتماعية المعنية بالمراسلات:

عرفت المراسلات التي احتواها هذا السجل بداية من شهر ماي 1860 إلى غاية شهر أكتوبر 1862 تفاوتا في عدد الرسائل الصادرة عن ضباط المكتب العربي بجيجل حسب كل فئة من الفئات التي كانت تتلقى تلك المراسلات، و الجدول التالي يبين لنا عدد الرسائل التي تلقتها كل فئة:

[1] RBASDC, Cercle de Djidjelli 1848/1880, Correspondance 1848/1879, Correspondance arabe 1860/1873, 1860/1862, ANOM ALG, GGA 33 KK/35.

[2] كنموذج انظر الملحق رقم : (14).

الفئة	إجمالي المراسلات
القيّاد	1123
الشيوخ	515
القضاة	135
العدول	46
موظفين آخرين	20
عوام	15
مجموع المراسلات	**1854**

كما توضح الدائرة النسبية التالية نسب المراسلات التي تلقتها كل فئة من مجمل الرسائل الواردة في الفترة الأولى، و الصادرة عن ضباط المكتب العربي بجيجل. و بالتالي فهي تحدد نسب المواضيع المعالجة. إذ تعكس هذه الرسوم البيانية التوزيع العددي للمراسلات التي صدرت عن ضباط المكتب العربي بجيجل بالسجل الأول من سنة 1860-1862، و تبيّن الفئات المختلفة التي كانت تتلقى هذه المراسلات خلال هذه الفترة[1].

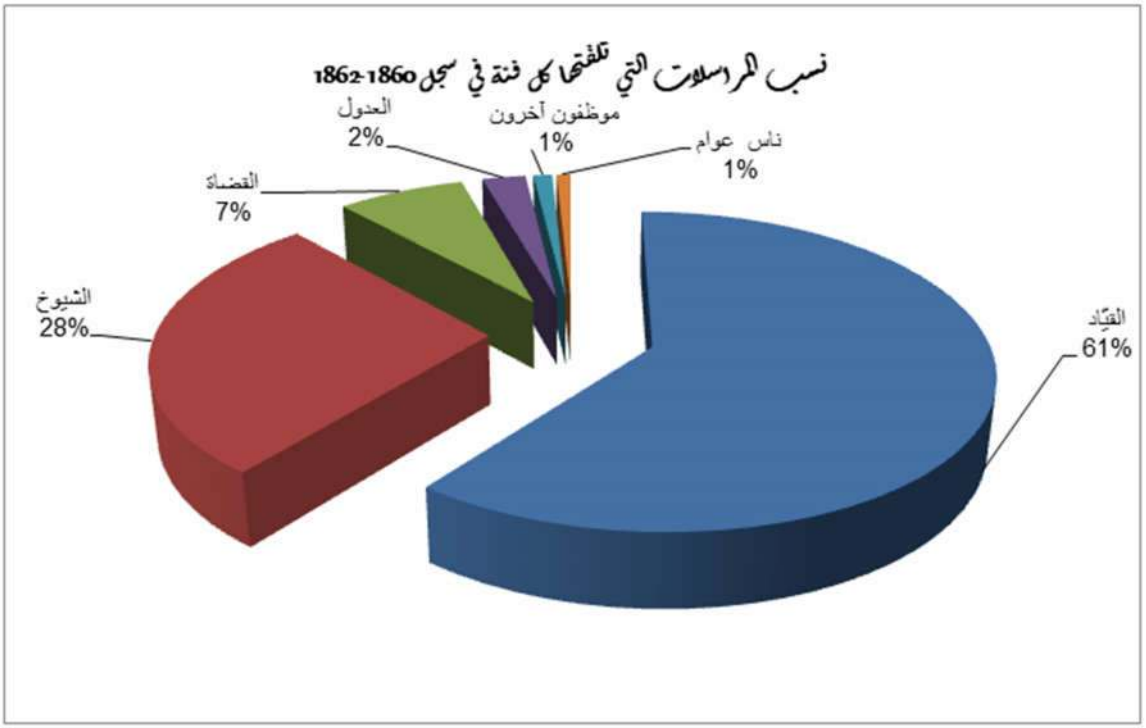

[1] ANOM ALG, Op-cit, GGA 33 KK/35.

يُظهر الجدول السابق توزيع المراسلات الصادرة عن ضابط المكتب العربي بجيجل خلال الفترة الممتدة من 1860 إلى 1862، ويقدّم نظرة تحليلية حول الجهات المستلمة لهذه المراسلات وفق الفئات الاجتماعية والوظيفية. من الجدير بالذكر أن إجمالي عدد المراسلات في السجل الذي اعتمدت عليه الدراسة هو ألف و ثمانمئة و أربعة و خمسون 1854مراسلة، ما يعكس حجم التواصل والاتصال الإداري الذي كان يتم بين المكتب العربي وهذه الفئات[1]. على النحو التالي :

1. **القياد:** هذه الفئة تلقت أكبر عدد من المراسلات المقدر عددها بألف و مئة و ثلاثة و عشرين (1123 مراسلة) بنسبة واحد و ستون بالمئة 61% من اجمالي المراسلات الصادرة في هذه الفترة، ما يعكس الدور المحوري الذي لعبه القياد في تنفيذ السياسات الاستعمارية وتطبيق القوانين. كونهم الحلقة الأهم بين الإدارة الاستعمارية والقبائل، تحملت القيادات مسؤولية تنفيذ أوامر المكتب العربي على المستوى المحلي.

- **الشيوخ:** تبرز هذه الفئة كوسيط تقليدي بين الإدارة الاستعمارية والمجتمع القبلي. الشيوخ كانوا يمثلون القيادة الاجتماعية في القبائل ، وبالتالي تلقوا عددًا كبيرًا من المراسلات من المكتب العربي بلغ خمسمئة و خمسة عشر (515 مراسلة) أي ما يعادل ثمانية و عشرون بالمئة 28% من مجمل المراسلات، سواءً لحل النزاعات أو لضمان الالتزام بالقوانين والتعليمات، علما انهم كانوا يعملون تحت امرة القايد.

- **القضاة:**دور القضاة كان أساسيًا في تسوية النزاعات المختلفة بين أهالي جيجل، بلغ عدد المراسلات الموجهة إلى هذه الفئة مئة و خمسة و ثلاثين (135 مراسلة)، وبما أن الإدارة الفرنسية حرصت على السيطرة على النظام القضائي المحلي، فإن المراسلات التي وجهت إليهم كانت في الغالب تتعلق بتطبيق التشريعات الفرنسية سيما و أن الفترة التي تغطيها هذه المراسلات جاءت بعد

[1] رغم الغنى الكبير بالمعلومات التاريخية الذي تتسم به مراسلات ضباط المكاتب العربية بدائرة جيجل، إلا أنه لا توجد إلى اليوم دراسة تاريخية شاملة مخصَّصة لها. وفي المقابل، نجد دراسة تاريخية تناولت منطقة تبسة، اعتمد فيها صاحبها على ما يزيد عن 2500 رسالة عربية محفوظة في أرشيف فرنسا لما وراء البحار بمدينة إيكس أون بروفانس، تغطي الفترة الممتدة من 1872 إلى 1896. وقد أبرز هذا العمل أهمية تلك الوثائق في كشف معالم الحياة اليومية للقبائل، من حيث تنقلاتهم، ونزاعاتهم، وعلاقاتهم مع الإدارة الفرنسية. انظر :

- Colette Establet, *Être caïd dans l'Algérie colonial*, Institut de Recherches et d'Études sur le Monde Arabe et Musulman, Éditions du CNRS, Paris, 1991, p12.

صدور مرسوم 31 ديسمبر 1859، و الذي يؤكد على إخضاع القضاء الإسلامي بالجزائر إلى التشريع الفرنسي، سيما المادة رقم 3 من هذا المرسوم التي تنص على أن مختلف الجنايات بين الأهالي تخضع إلى قانون العقوبات الفرنسي[1].

– **العدول**: العدول كانوا مسؤولين عن توثيق العقود والشهادات الشرعية، لذا استلموا عددًا محدودًا نسبيًا من المراسلات مقدر بستة و أربعين (46 مراسلة)، قد تتعلق أغلبها بمسائل توثيقية وقانونية مرتبطة بالعقود والمعاملات.

– موظفون آخرون:تشير هذه الفئة إلى وجود بعض الموظفين المحليين الذين تعاونوا مع الإدارة الفرنسية، وإن كان عددهم قليل، و قد بلغت عدد المراسلات الموجهة إليهم حوالي عشرين (20 مراسلة) مجتمعة. تشمل هذه الفئة مختلف الأدوار الإدارية المساندة في البيروقراطية الاستعمارية كالجنود الصبايحية، أو حرّاس الغابات..الخ.

- **العوام** : على الرغم من العدد الصغير للمراسلات الموجهة للعامة و الذي بلغ خمسة عشر مراسلة (15مراسلة)، فإن ذلك يعكس محاولات الإدارة الاستعمارية للتواصل المباشر مع الأهالي، سواء لإصدار التعليمات أو لحل بعض النزاعات التي قد تشمل المواطنين العاديين.

يمكننا استنتاج أن الإدارة الاستعمارية كانت تعتمد بشكل كبير على قيادات القبائل والشيوخ لضمان السيطرة وتنفيذ السياسات على المستوى المحلي. العدد الكبير للمراسلات الموجهة إلى القياد والشيوخ يُظهر طبيعة الحكم غير المباشر الذي اعتمدت عليه فرنسا، حيث كانت تعتمد على النخب المحلية لضبط الأهالي وتنفيذ الأوامر.

1.3. وتيرة المراسلات الصادرة عن المكتب العربي 1860–1862:

[1] P. de Menerville, Dictionnaire de la législation algérienne : code annoté et manuel raisonné des lois, ordonnances, décrets, décisions et arrêtés publiés au Bulletin officiel des actes du gouvernement (1830-1860) , 2ème.E, 1er.V, Alger, 1867. PP :410-413.

يعرض هذا الجدول توزيعًا شهريًا للمراسلات الصادرة عن المكتب العربي بجيجل خلال الفترة ما

جدول تفصيلي لعدد الرسائل الصادرة عن المكتب العربي بجيجل 1860–1862

الشهور بداية من 1860	عدد الرسائل
ماي	81
جوان	51
جويلية	37
أوت	72
سبتمبر	121
أكتوبر	107
نوفبر	80
ديسمبر	91
جانفي	81
فيفري	45
مارس	67
أفريل	49
ماي	53
جوان	51
جويلية	53
أوت	39
سبتمبر	30
أكتوبر	21
نوفمبر	87
ديسمبر	119
جانفي	60
فيفري	64
مارس	63
أفريل	62
ماي	77
جوان	38
جويلية	45
أوت	36
سبتمبر	40
أكتوبر	34
المجموع	1854

بين 1860 و1862. هذا الجدول يُظهر عدد المراسلات التي أُرسلت كل شهر ويوضح التغيرات في وتيرة التواصل الإداري بين المكتب العربي والجهات المختلفة. و لتكون أكثر وضوحا قمت بتمثيلها في المنحنى البياني التالي :

منحنى يبين وتيرة الرسائل الصادرة عن المكتب العربي بجيجل 1860–1862:

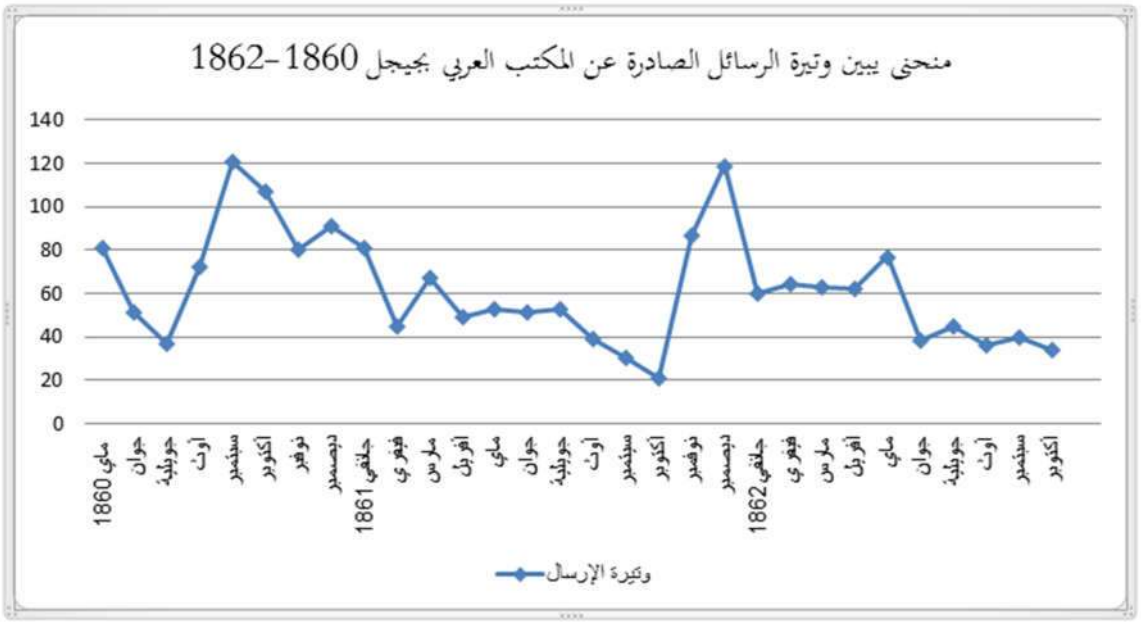

قبل الشروع في تحليل الأرقام التي جاءت في الجدول، و كذا المنحنى الموضح، من المهم أن نشير إلى أن هذه الوثائق الرسمية تعكس الديناميكيات الإدارية والعلاقات القائمة بين المكتب العربي والمجتمع المحلي. المراسلات الواردة في السجل تغطي فترة قصيرة لكنها مليئة بالأحداث، حيث تزامن ذلك مع سنوات حرجة من التغيرات في الإدارة الاستعمارية، خاصة فيما يتعلق بتنظيم شؤون السكان المحليين.

- **السنة الأولى 1860**: نلاحظ أن المراسلات بدأت بوتيرة عالية في ماي (81 مراسلة) و هو بداية الصيف، ثم شهدت انخفاضًا طفيفًا في جوان **إذ** قدرت بواحد و خمسين (51مراسلة) لتواصل الانخفاض تدريجيا في جويلية حيث بلغت سبعة وثلاثين (37 مراسلة) يعود هذا الانخفاض إلى عوامل عدة منها الاستقرار النسبي خلال هذه الأشهر. بعدها تعود المراسلات الى الارتفاع في شهر سبتمبر بشكل ملفت للنظر، إذ بلغ عدد المراسلات مئة و واحد و عشرون (121 مراسلة) و ذلك لارتباطه بزيادة النشاط الإداري بعد نهاية فترة الصيف، حيث يبدأ النشاط الزراعي بشكل مكثف، و ما يصاحبه من خلافات و نزاعات حول الأراضي، و تهيئة الأرض للحراثة، و هي فترة جمع الضرائب المتعلقة بالنشاط الزراعي، و كراء الثيران للحرث و غيرها من مسائل المتعلقة بمختلف الأنشطة الزراعية و الاقتصادية.

و رغم أن هناك تراجع طفيف عن الشهر السابق إلا أنه بقي الارتفاع ملحوظ أيضًا في نوفمبر إذ قدر بمئة و سبعة (107 مراسلة) وديسمبر بواحد و تسعين (91 مراسلة) .هذا الارتفاع في عدد المراسلات يشير إلى أن نهاية السنة شهدت زيادة مكثفة فالاتصال بين ضباط المكتب العربي و مختلف الهياكل الادارية الممثلة لهم على الصعيد المحلي في مختلف أعراش جيجل، و ذلك بسبب التوجيهات الخاصة بتنظيم نهاية السنة الإدارية والتحضير للعام الجديد، سواء على الصعيد الهيكلة الادارية، أو على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي للأهالي كما سبق و ذكرنا.

- **السنة الثانية 1861**:المراسلات تشهد نمطًا مشابهًا تقريبًا، حيث تبدأ بارتفاع في جانفي بواحد و ثمانين (81 مراسلة) وفيفري بخمسة و أربعين (45 مراسلة) وتستمر بوتيرة شبه منتظمة خلال الأشهر التالية .ماي بلغت تسعة و أربعين (49 مراسلة) وجوان وصلت الى خمسة و ثلاثين (35مراسلة) تبرز بوصفهما أشهر ذات نشاط معتدل مقارنة ببداية السنة، وهو ما يمكن ربطه بفترة النشاط الزراعي والاقتصادي في المنطقة.

السنة الثالثة 1862:السنة الأخيرة في السجل، رغم عدم اكتمال الرسائل المتعلقة بها، إلا أنها تعكس وتيرة شبه مستقرة من المراسلات، مع تباينات طفيفة بين الأشهر .مارس سبعة و ستون (67 مراسلة) وجويلية ثلاثة و خمسون (53مراسلة) تبرزان بوصفهما أشهر ذات نشاط إداري ملحوظ.

يُظهر الجدول و المنحنى البياني أن المراسلات لم تكن تتم بوتيرة ثابتة طوال السنة، بل كانت تتأثر بعدة عوامل موسمية، مثل النشاط الزراعي والحصاد، و جباية الضرائب، و انتشار الحرائق، و كل تلك العوامل تؤثر على عدد المراسلات. كما أن النشاط الإداري كان يتأثر بالتحولات السياسية والاجتماعية المحلية، مثل القوانيين الصادرة عن السلطات العليا، و الثورات و التقلبات الأمنية، و الأوبئة و الكوارث الطبيعية، وهو ما ينعكس في ارتفاع عدد المراسلات خلال بعض الأشهر مقارنة بأخرى. بالنظر إلى أن المنطقة كانت تحت الإدارة العسكرية خلال هذه الفترة، يمكن القول إن المراسلات كانت أداة أساسية لضبط السكان المحليين وإدارة الشؤون اليومية، وهو ما يعكس أهمية هذه الوثائق في فهم الديناميكيات الإدارية والاجتماعية خلال الفترة الاستعمارية في جيجل[1].

1.4. المراسلات المتعلقة بالقيّاد:

من بين مختلف الفئات التي كانت تتلقى المراسلات بصفة منتظمة من ضباط المكاتب العربية، تبرز فئة قياد الأعراش بوصفها إحدى أهم الجهات المحلية التي اعتمدت عليها الإدارة الاستعمارية في تنفيذ أوامرها ومتابعة أحوال السكان. وتكتسي هذه الفئة أهمية خاصة بالنظر إلى دورها كوسيط بين الإدارة الفرنسية والأهالي، فضلاً عن كونها مصدرًا مستمرًا للمعلومات الميدانية، وهو ما يفسر الكم الكبير من الرسائل الموجهة إليها مقارنةً بغيرها. إذ أعددت الجدول التالي لتبيان عدد المراسلات التي تلقاها كل قايد على حدة، حسب العرش الذي كان يشرف عليه:

العرش	القايد	عدد المراسلات
بني يدر	الحاج بن عز الدين	160
بني سيار	محمد بن مقران	69

[1] تستند هذه الإحصاءات إلى معالجة يدوية دقيقة قمتُ بها انطلاقًا من قراءة وتحليل أكثر من 1850 رسالة أصلية واردة ضمن أرشيف ضباط المكاتب العربية في منطقة جيجل خلال الفترة الاستعمارية. وقد تم استخلاص البيانات وتصنيفها موضوعيًا، ثم تم تمثيلها باستخدام الجداول والرسوم البيانية قصد إبراز أنماط السلوك الاستعماري المحلي، خاصة في ما يتعلّق بالرقابة الادارية، والمصادرات، و الامتيازات، و الانشطة الاقتصادية للأهالي..الخ.

وادي جنجن	مبارك بن بوسديرة	35
وادي النيل	صالح بن بوسديرة	74
بني عافر و أولاد عسكر	سعيد بن منيع	192
بني عمران الجبالة و بني خطاب	بلقاسم بن منيع	176
دار الباطح	سعيد بن يونس	94
بني فغال	عمر بن حبيلص	20
تبابورت	محمد بوعرعور	67
العوانة	مسعود بن الطاهر	52
المجموع		**939**

يُظهر الرسم البياني المتمثل في الأعمدة البيانية التالية، تباينًا ملحوظًا في عدد المراسلات التي تلقاها القُيّاد من الإدارة الاستعمارية باختلاف الأعراش، حيث تصدّر قايد بني عافر وأولاد عسكر (سعيد بن منيع) القائمة بـ 192مراسلة، يليه قايد بني عمران الجبالة وبني خطاب (بلقاسم بن منيع) بـ 176مراسلة، ثم قايد بني يدر (الحاج بن عز الدين) بـ 160مراسلة، وهو ما يعكس الأهمية الإدارية لهذه الأعراش وحجم المهام الموكلة إليها، سواء لاعتبارات ديموغرافية أو جغرافية. في المقابل، سجّل عرش بني فغال أدنى مستوى من المراسلات بـ 20رسالة فقط، يليه وادي جنجن بـ 35رسالة، مما يدل على ضعف الدور الإداري أو محدودية الكثافة السكانية في هذه المناطق. أما باقي الأغراش فجاءت في مستوى متوسط من حيث حجم المراسلات، مثل دار الباطح (94)، وادي النيل (74)، تبابورت (67)، والعوانة (52). ويُلاحظ أن مجموع المراسلات بلغ 939 رسالة، وهو ما يعكس كثافة التوجيهات والتعليمات الإدارية التي اعتمدتها السلطات الاستعمارية لتنظيم العمل المحلي وضمان تنفيذ سياساتها على مستوى القرى والقبائل.

أعمدة بيانية توضح عدد المراسلات

التي تلقاها كل قايد من قياد الأعراش بجيجل

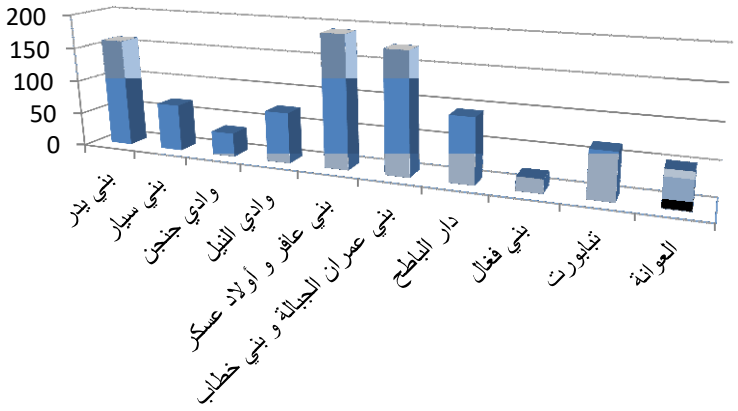

2. مراسلات سجلّ 1873/1868[1]:

2.1. الوصف الشكلي:

يتكوّن هذا السجل من أربع مئة وأربع وثلاثين صفحة (434 ص) من الورق الأصفر غير المسطر، بغلاف كارتوني سميك مزركش باللونين الأبيض والأسود، ممّا يمنحه مظهرًا شبيهًا بالسجل الأول من حيث الشكل الخارجي. وقد كُتبت مواده بالخط المغربي، الذي بدا متفاوتًا من حيث الجمال والمقروئية، حيث تميّزت بعض الصفحات بجودة واضحة في الخط وتنظيم جيد للمحتوى، بينما بدت أخرى أقل عناية، مع ملاحظات على وجود شطب أو إعادة كتابة في مواضع متفرقة.

بلغ عدد الأسطر في الصفحة الواحدة ما بين ثلاثة وعشرين (23) سطرًا إلى ثلاثة وثلاثين (33) سطرًا، مع استثناءات قليلة سجّل فيها أقل من عشرين سطرًا، بينما تراوح عدد الكلمات في السطر الواحد ما بين إحدى عشرة (11) إلى سبع عشرة (17) كلمة، وفقًا لتباين حجم الخط والمساحة المتاحة. ويبدو أن هذا السجل قد استُخدم بشكل أساسي لتوثيق نسخ المراسلات الرسمية التي وُجهت إلى مختلف القياد بجيجل، و كذا شيوخ القبائل، والقضاة، وغيرهم من الفاعلين المحليين، وهو ما يُشير إلى كونه دفترًا يُدوّن فيه ضباط المكتب العربي أو مساعدوهم نصوص الرسائل قبل

[1] RBASDC, Cercle de Djidjelli 1848/1880, Correspondance 1848/1879, Correspondance arabe 1860/1873, 1868/1873, GGA 33 KK/39.

إرسالها. وتوزعت الرسائل في الصفحة الواحدة بين ثلاث (03) إلى ثمان (08) مراسلات تقريبًا، مع اختلاف طفيف من صفحة إلى أخرى.

ورغم ما يبدو من تفاوت في تنسيق الخط وتوزيع النصوص، فإن هذا السجل يحتفظ بعناية ملحوظة في بعض صفحاته، خاصة تلك المتعلقة بالمراسلات ذات الطابع العسكري أو المرتبطة بتقارير ميدانية هامة، مما يمنحه قيمة توثيقية مميزة، سواء من حيث المحتوى أو من حيث شكله المادي.

2.2. الفئات الادارية و الاجتماعية المعنية بالمراسلات:

يبين الجدول الإحصائي المرفق إجمالي عدد مراسلات ضباط المكتب العربي بجيجل بين سنتي 1868-1873، كما يبين الفئات التي كانت تتلقى الرسائل الموجهة من طرف ضباط المكتب العربي بجيجل، فهو يحدد الفئات الإدارية و الاجتماعية التي كانت تتلقى تلك المراسلات من طرف ضباط المكتب العربي بجيجل، إذ تعالج المراسلات مواضيع داخل اختصاص كل فئة من الفئات المعنية. و في المقابل توضح الدائرة النسبية بشكل أكثر تفصيل نسبة المراسلات التي تلقتها كل فئة من تلك الفئات المستقبلة لمراسلات ضباط المكتب العربي بجيجل.

الفئة	إجمالي المراسلات
القيّاد	1746
الشيوخ	123
القضاة	211
العدول	20
موظفين آخرين	8
التعميمات	320
الرسائل المشتركة	53
عوام	4
المجموع	**2485**

جدول إجمالي لعدد المراسلات الواردة في سجل 1868-1873

- **القياد** :تبرز هذه الفئة كأكبر متلقي للمراسلات بعدد بلغ 1746مراسلة، أي ما ينيف عن سبعين بالمئة 70% من اجمالي المراسلات التي كانت تصدر عن ضباط المكتب العربي بجيجل، مما يعكس الدور المركزي الذي لعبه القياد في الهيكل الإداري والتنظيمي المحلي. كانت المراسلات الموجهة إليهم تتعلق غالبًا بتنفيذ السياسات الاستعمارية، الإشراف على الأعراش، وتطبيق القوانين والأوامر الصادرة عن السلطة المركزية. كما أن هذه المراسلات كانت ذات طبيعة تنفيذية وإدارية، تتناول قضايا الأمن والنظام المحلي.

- **التعميمات** : التي بلغ عددها 320 مراسلة، أي ما يعادل ثلاثة عشر بالمئة 13% من اجمالي المراسلات التي كانت تصدر عن ضباط المكتب العربي بجيجل، وهو عدد لافت يعكس أهمية هذا النوع من التواصل بين ضابط المكتب العربي والفئات القيادية في المنطقة. التعميمات هي مراسلات جماعية تُوجه إلى كافة القيّاد أو الشيوخ المعنيين في مناطق جيجل، وتبدأ بعبارات مثل "إلى كافة القيّاد بجيجل" أو "إلى كافة شيوخ كذا: و يذكر اسم القيّادة"، مما يشير إلى الطبيعة الجماعية لهذه المراسلات.دور التعميمات كان أساسياً في نقل التعليمات والأوامر العامة التي تخص مناطق واسعة أو أكثر من عرش أو قيادة في وقت واحد. ومن هذا المنطلق، يفهم أن هذه التعميمات لم تكن موجهة لحل قضايا فردية أو محلية صغيرة، بل كانت تهدف إلى تنظيم شؤون أوسع نطاقاً تتعلق بالسياسات العامة أو التحركات الكبرى التي تخص الإقليم بأسره. على سبيل المثال، قد تشمل هذه التعميمات تعليمات متعلقة بجمع الضرائب، أو تدابير تتعلق بالأمن، أو حتى إشراف على أنشطة اقتصادية مثل الزراعة أو الرعي.العدد الكبير من التعميمات (320) مقارنة ببعض الفئات الأخرى التي تلقت مراسلات فردية، مثل الشيوخ أو العدول، يوضح أهمية هذا النوع من التواصل كأداة أساسية لضمان توحيد الرؤى والإجراءات على مستوى أوسع بين الهيئات القيّادية في جيجل تحت إشراف ضباط المكتب العربي..

- **الشيوخ** :تلقت هذه الفئة **123مراسلة**، أي ما يعادل خمسة بالمئة 5% من اجمالي المراسلات التي كانت تصدر عن ضباط المكتب العربي بجيجل، وهو عدد أقل بكثير مقارنة بالقياد، مما يشير إلى دور أقل أهمية أو تأثير محدود مقارنة بالقياد. رغم ذلك، كانوا جزءًا من الهيكل الإداري، و أغلب

مراسلاتهم تتعلق بالنزاعات المحلية أو القضايا الاجتماعية والاقتصادية، و هم تحت اشراف القيّاد يتولون شؤون القبائل التي تندرج في القيادة الواحدة تحت إمرة القايد.

– **الرسائل المشتركة** :بلغ عددها **53مراسلة**، أي ما يعادل اثنان بالمئة 2% من اجمالي المراسلات التي كانت تصدر عن ضباط المكتب العربي بجيجل، إذ نجد هذه المراسلات كانت توجه إلى عدد من القيّاد أو الشيوخ في وقت واحد. و غالبا ما تذكر أسماؤهم في أول المراسلة، هذه الأخيرة التي تكون في الغالب مرتبطة بقضايا مشتركة بين الفئات المذكورة مثل النزاعات أو قضايا الأمن التي تتطلب التنسيق بين أكثر من جهة.

- **القضاة** : بلغت عدد المراسلات الموجهة إلى القضاة **211مراسلة**، أي ما يزيد عن تسعة بالمئة 9% من اجمالي المراسلات التي كانت تصدر عن ضباط المكتب العربي بجيجل، مما يبرز أهمية الجهاز القضائي في حل النزاعات القانونية والاجتماعية بين السكان. يعكس هذا العدد دور القضاة كوسطاء في تطبيق النظام القضائي الذي جمع بين التقاليد المحلية والقوانين الفرنسية المفروضة.

– **العدول** :رغم العدد المحدود من المراسلات الموجهة إلى هذه الفئة، والتي بلغت 20 مراسلة، أي ما يعادل واحد بالمئة 1% من اجمالي المراسلات التي كانت تصدر عن ضباط المكتب العربي بجيجل، رغم قلة المراسلات التي كانت تتلقاها هذه الفئة إلا أن العدول كانوا يشغلون دورًا مهمًا ككتبة ووكلاء في التوثيق والإشراف على العقود الشرعية والمالية. و قلة المراسلات تعود إلى طبيعة عملهم الأكثر تخصصًا، و حرص ضباط المكتب العربي بجيجل على احترام التدرج في السلم الإداري في توجيه المراسلات.

- **موظفين آخرين** : بعد عملية إحصائية دقيقة وجدت أن هذه الفئة تلقت **8رسائل**، وهو عدد قليل جدًا. يبلغ حوالي 0.7 % من اجمالي المراسلات التي كانت تصدر عن ضباط المكتب العربي بجيجل، و قد شملت بعض الوظائف الإدارية و العسكرية ذات طبيعة إدارية ثانوية أو دعم تقني لضمان سير العمل للسلطات الفرنسية تحت اشراف ضباط المكتب.

– **عوام** :اللافت للنظر أن العوام تلقوا **4رسائل** فقط، و هي نسبة ضئيلة لا تتعدى 0.4% الصفر فاصل خمسة بالمئة من اجمالي المراسلات التي صدرت عن ضباط المكتب العربي بجيجل، مما يعكس عدم انخراط السكان العاديين بشكل مباشر في العمليات الإدارية أو البيروقراطية. قد تكون هذه الرسائل استثنائية وتتعلق بقضايا معينة أثارت اهتمام السلطة.

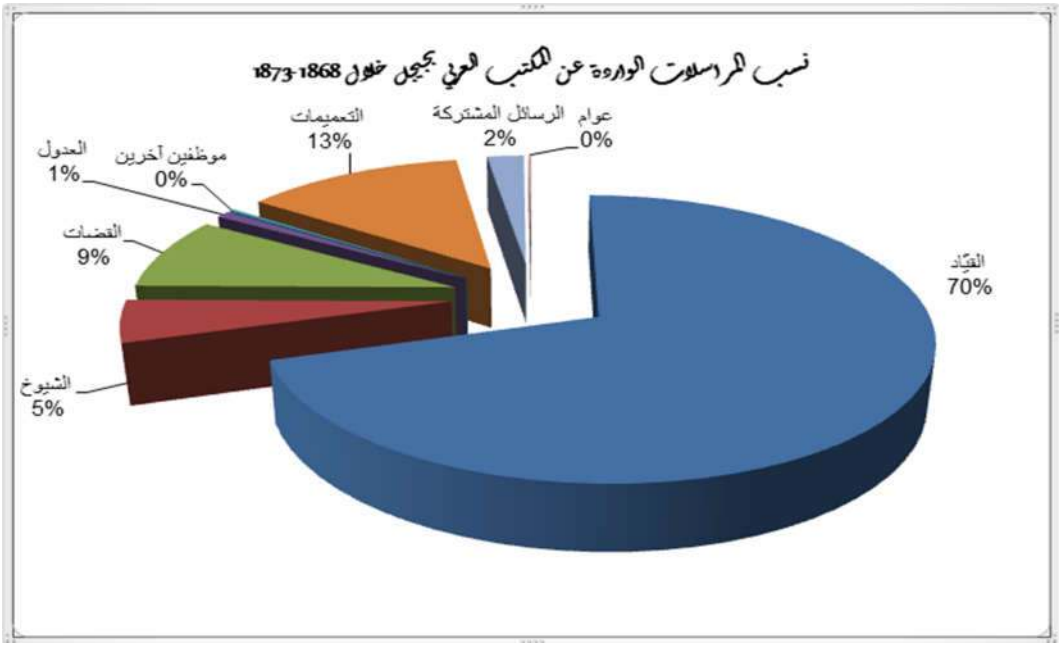

بلغ إجمالي المراسلات في الفترة الممتدة من سنة 1868إلى سنة 1873م ألفين و أربعمئة و خمس و ثمانيين **2485 مراسلة**، مما يعكس حجم التفاعل الإداري بين ضابط المكتب العربي والهيئات المحلية. يعكس هذا الرقم النشاط الكبير للمكاتب العربية، ودورها الحيوي في تنظيم المجتمع المحلي تحت مظلة النظام الاستعماري الفرنسي. إذن التمثيلات البيانية السابقة تشير إلى الأهمية الكبرى للقياد والشيوخ والقضاة في إدارة الشؤون المحلية، تحت إشراف المكتب العربي بجيجل، مع تباين في مستويات التواصل بين هذه الفئات تبعًا لأدوارها ومسؤولياتها، و هي أكثر الفئات فاعلية في المجتمع الجيجلي، إذ سنفردها بالحديث دون غيرها لذات السبب.

2.3. وتيرة المراسلات الصادرة عن المكتب العربي بجيجل 1868–1873:

الشهور بداية من 1868	عدد الرسائل
جانفي	9
فيفري	37
مارس	16
أفريل	12
ماي	8
جوان	2
جويلية	2
أوث	3
سبتمبر	9
أكتوبر	22
نوفمبر	2
ديسمبر	7
جانفي 1869	4
فيفري	4
مارس	5
أفريل	4
ماي	0
جوان	3
جويلية	0
أوث	0
سبتمبر	0
أكتوبر	6
نوفمبر	1
ديسمبر	1
جانفي 1870	5
فيفري	8
مارس	2
أفريل	8
ماي	9
جوان	11
جويلية	56
أوث	37
سبتمبر	61
أكتوبر	85
نوفمبر	64
ديسمبر	50

الشهور	عدد الرسائل
جانفي 1871	48
فيفري	57
مارس	64
أفريل	59
ماي	84
جوان	20
جويلية	2
أوث	9
سبتمبر	11
أكتوبر	37
نوفمبر	20
ديسمبر	39
جانفي 1872	48
فيفري	63
مارس	87
أفريل	77
ماي	87
جوان	82
جويلية	81
أوث	82
سبتمبر	59
أكتوبر	78
نوفمبر	66
ديسمبر	66
جانفي 1873	78
فيفري	31
مارس	55
أفريل	46
ماي	99
جوان	135
جويلية	97
أوث	65

جدول تفصيلي لعدد الرسائل الصادرة عن المكتب العربي 1868–1873

يعرض هذا الجدول التوزيع الشهري للمراسلات التي كانت تصدر عن ضباط المكتب العربي بجيجل خلال الفترة الممتدة بين سنة 1868 و سنة 1873. إذ يُظهر الجدول عدد المراسلات التي أُرسلت كل شهر ويوضح التغيرات في وتيرة التواصل الإداري بين المكتب العربي والجهات المختلفة. تلك الأعداد من المراسلات قمت بتمثيلها في المنحنى البياني التالي من أجل أن تكون الرؤية أكثر وضوحا فيما يخص وتيرة صدور الرسائل عن ضباط المكتب العربي بجيجل خلال الفترة التي غطتها المراسلات :

منحنى يبين وتيرة الرسائل الصادرة عن المكتب العربي 1868-1873:

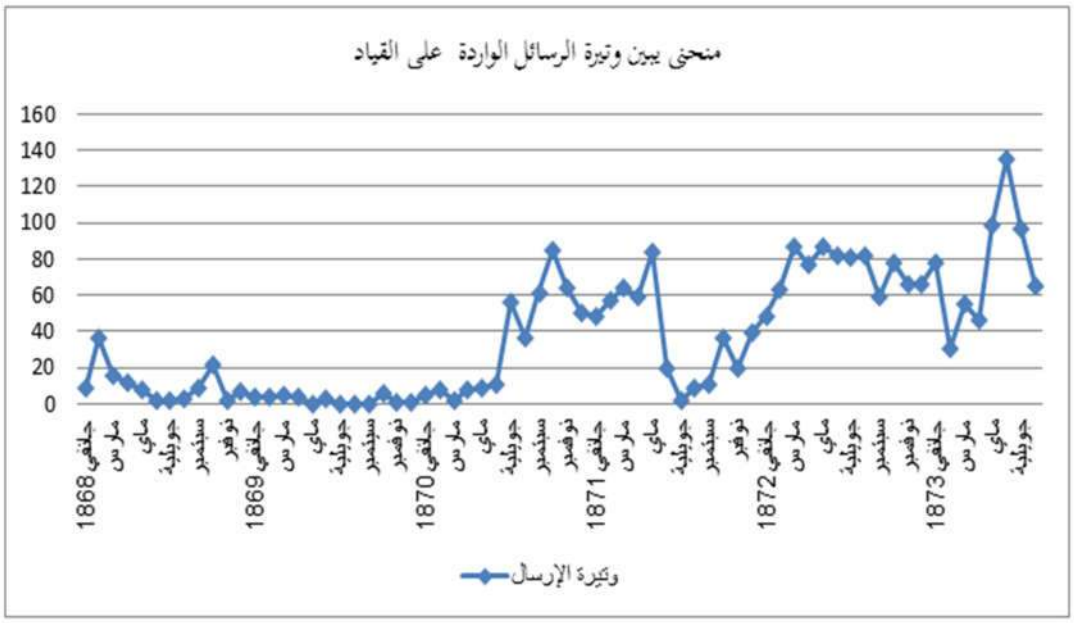

2.4. المراسلات المتعلقة بالقياد :

ظلّ قياد الأعراش يشكّلون إحدى الركائز الأساسية في المنظومة الإدارية التي اعتمد عليها الاحتلال الفرنسي في تسيير شؤون الأهالي في الفترة الممتدة بين سنتي 1868 و1873 كذلك، وقد عكست المراسلات الموجّهة إليهم الكثافة اللافتة لحجم التواصل معهم، الأمر الذي يُبرز مكانتهم كحلقة وصل لا غنى عنها بين الإدارة الاستعمارية وسكان الأعراش. وإذ يُلاحظ أن عدد الرسائل التي تلقاها كل قايد تختلف باختلاف حجم العرش و ربما موقعه الجغرافي و الاستراتيجي، فقد أدرجت جدولًا بيانيًا يوضّح توزيع هذه المراسلات حسب كل قايد على حدة، بما يُمكّن من رصد درجة التفاعل الإداري مع كل قيادة محلية خلال هذه المرحلة:

العرش	القايد	عدد المراسلات
العوانة و دار الباطح	مسعود بن الطاهر	281
بني عمران	بلقاسم بن منيع	278
الوطية	صالح بن بوسديرة	256
بني يدر	عمر بن عميرش	241

بني فغال	عمر بن حبيلص	205
بني عافر و جيملة	سعيد بن منيع	162
تبابورت	مُحَّد بوعرعور / حسن بن علي	145
بني سيار	سي مُحَّد بن مقران	93
أولاد عسكر	عياش بن زايد	77
فرجيوة	أحمد بن خوجة بن عاشور	7
		1745

يعرض الرسم البياني التالي عدد المراسلات التي تلقاها كل قايد من قياد الأعراش في منطقة جيجل خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1868 و1873. هذا العمل الإحصائي يندرج في إطار دراسة نشاط ضباط المكاتب العربية، الذين مثّلوا الإدارة العسكرية للسلطة الاستعمارية الفرنسية في مختلف مناطق جيجل. تُظهر هذه المراسلات مدى ارتباط كل قيادة محلية بالإدارة الفرنسية، وتوضح التفاوت في درجة التواصل والمراقبة الإدارية.

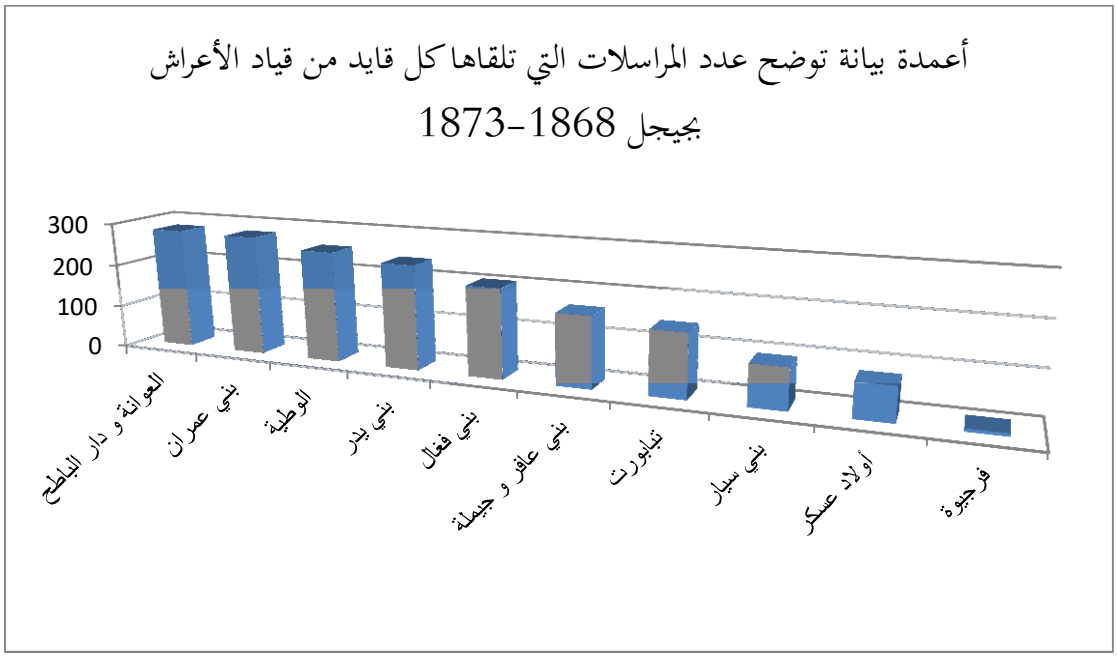

نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية أن بعض القيادات كانت محل اهتمام مكثف من قبل المكاتب العربية، حيث تلقت عددًا كبيرًا من المراسلات، مثل "العوانة و دار الباطح" تحت اشراف القايد (مسعود بن الطاهر)، و"بني عمران" بقيادة (بلقاسم بن منيع)، و"الوطية" تحت قيادة (صالح

بن بوسديرة). هذا التركيز يعكس أهمية هذه الأعراش من حيث موقعها الجغرافي الإستراتيجي، و كذلك من حيث كثافتها السكانية و تحركاتها السياسية والاجتماعية التي استدعت رقابة مستمرة من طرف الإدارة الاستعمارية. كما يوحي في بعض الأحيان أيضًا أن هذه الأعراش قد شهدت اضطرابات تستوجب مراقبة دائمة.

أما أعراش كل من : "بني يدر" تحت قيادة (عمر بن عميرش)، و"بني فغال" بقياد (عمر بن حبيلص) ، و"بني عافر و جيملة" تحت إدارة القايد (سعيد بن منيع)، فقد جاءت في مرتبة وسطى من حيث عدد المراسلات، مما يشير إلى علاقة محدودة نسبيًا مع الإدارة الفرنسية، قد تعكس وضعًا مستقرًا لا يتطلب تدخلًا إداريًا متواصلاً، أو ربما تدل على قلة التوترات والنزاعات داخل هذه المناطق في تلك الفترة.

في المقابل، تظهر قيادة "أولاد عسكر" تحت اشراف القايد (عياش بن زايد) و قيادة "فرجيوة" بقيادة (أحمد بن خوجة بن عاشور) في ذيل الترتيب، وهو ما يدل على ضعف التواصل أو قلة الأهمية الإدارية لهذه المناطق لذى السلطة الاستعمارية الفرنسية. كما قد تكون هذه الأعراش معزولة جغرافيًا، و هي على العموم لم تكن تشكل تهديدًا أو محور اهتمام من جانب السلطات الاستعمارية الفرنسية، ما أدى إلى محدودية المراسلات.

الفصل الثاني :

التنظيم الإداري لمجتمع جيجل من خلال مراسلات المكاتب العربية.

المبحث الأول : القيادات والأعراش.

المبحث الثاني: الدواوير والمشيخات.

المبحث الثالث : القضاء بدائرة جيجل.

1. تمهيد :

منذ احتلال الجزائر عام 1830، سعت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى إعادة تنظيم الهيكل الإداري للبلاد بما يخدم مصالحها. وقد شهدت الجزائر سلسلة من التغييرات الإدارية على المستوى المحلي هدفت إلى تعزيز السيطرة الفرنسية وتسهيل إدارة المستعمرات. خلال هذه الفترة، تم تقسيم الجزائر إلى قسمات، كما احتوت كل قسمة على مجموعة من الدوائر، وكانت كل دائرة تدار من طرف مجموعة من المسؤولين المدنيين والعسكريين الذين تم تعيينهم من قبل الحكومة الفرنسية.

اتبعت السياسة الفرنسية تجاه القادة المحليين نهجًا محددًا منذ بداية الاحتلال. إذ تم تصميم نظام التعيين والمهام الموكلة إليهم، بالإضافة إلى كيفية استخدامهم من قبل الإدارة، بهدف جعلهم وسطاء خاضعين وموثوقين. كانت مسؤولياتهم تتركز بشكل خاص على الحفاظ على النظام، وجمع الضرائب، وتوفير الجنود. ومنذ عام 1834، وضع الدوق ديكاز (Decazes) الخطوط العريضة لهذه السياسة، حيث أشار إلى أنه يمكن الاعتماد على القادة المحليين للحكم خارج الحدود الفرنسية، شريطة أن يتم إدماجهم ضمن إطار من السيادة الفرنسية، مقابل قيامهم بحماية المصالح الفرنسية.[1]

صدر في ذات السياق المرسوم رقم 111 في 23 مايو 1861 كجزء من هذه الجهود التنظيمية. يعكس هذا المرسوم الطريقة التي كانت تُدار بها الشؤون الإدارية في الجزائر، حيث كانت تُعين الشخصيات البارزة في المناصب الحساسة لضمان سير العمل بشكل سلس وتحقيق الأهداف الاستعمارية. من خلال هذا المرسوم، تم تعيين السيد تشارلز جوزيف-M. Bron Charles Josephبرون كمفوض مدني في جيجل، ليحل محل السيد مانجوينMangoin الذي نُقل إلى منصب أمين عام ولاية قسنطينة. هذا التعيين يبرز الأهمية التي كانت توليها السلطات الفرنسية لمنطقة جيجل وقسنطينة، حيث كانتا تُعتبران من المناطق الحيوية التي تحتاج إلى إدارة فعالة لضمان الاستقرار وتنفيذ السياسات الاستعمارية. بهذا الشكل، عكس المرسوم رقم 111 والقرارات المترتبة عليه جزءاً

[1] حسني قيطوني، مرجع سابق. ص: 181.

من السياسة الإدارية التي انتهجتها فرنسا في مستعمرتها الجزائر، والتي هدفت إلى تعزيز سيطرتها وتأمين مصالحها من خلال تنظيم فعال للإدارة المحلية [1].

كما نجد مؤسسة المكاتب العربية لعبت دورا هاما في إدارة شؤون الأهالي، كان التقسيم الإداري لهذه المؤسسة يعتمد على التقسيم العام للجزائر، حيث كانت بهذه الأخيرة وحدات إدارية تتمثل كل واحدة منها في دائرة يكون بها مكتب عربي من الدرجة الثانية، و كل أربعة دوائر فما فوق تجتمع تحت ما يسمى بالقسمة أو الشعبة بها مكتب عربي من الدرجة الأولى، يضاف إلى ذلك المكتب المكلف بإدارة الشؤون العربية بمركز عاصمة كل مقاطعة. كانت هذه الإدارة مكلفة بتبليغ أوامر الحاكم العام، و أوامر الجنرال القائد الأعلى للمقاطعة إلى رؤساء المكاتب الأخرى، كما ألحقت بها مهمة التنسيق مع رئيس المكتب السياسي بالجزائر العاصمة و ضمان سير المراسلات، كما أنيطت بها مهمة التنسيق مع بقية المؤسسات الاستعمارية[2].

ضمت دائرة جيجل عشر قيادات، وفق التقسيم الصادر سنة1864[3]كما سبق ذكر ذلك في الحديث عن دائرة جيجل، و هذا هو التقسيم الذي سنعتمد عليه في التعرض لكل قيادة عن حدى. حيث جعلت المكاتب العربية على رأس كل قيادة قايد ينوب عنها في تسيير شؤون الأهالي، و يكون همزة وصل بين السلطة الفرنسية و أفراد الأعراش و القبائل. لكن الجدير بالذكر أن هذا التقسيم لم يكن ثابتا دائما، حيث ما فتأت السلطة الفرنسية تغير ذلك التقسيم، فتضيف للقيادة أراض جديدة على حساب قيادة أخرى أو تضم قيادة مع أخرى تحت إشراف قايد واحد، فيعاد رسم الحدود و الهياكل الإدارية داخل كل قيادة مستحدثة أو مجددة، و يعين قيّاد جدد أو يبدل بعضهم ببعض، و هذا ما سنبينه في العنصر الموالي، لكن قبل هذا ما هي هذه القيادات؟ و ما هي الأعراش التي كانت تنضوي تحت حكم كل قيادة؟ و من هم أشهر القياد الذين عينوا على رأسها؟ و كيف كان يتم تعيينهم؟ و ماهي مهامهم؟ و كيف كانت علاقتهم بالأهالي من جهة و مع السلطة الفرنسية من جهة أخرى؟

---

[1] Décret portant nomination de deux commissaires civils dans le département de Constantine, Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie, 1861, T1, p :142.

[2] جمال ورتي، ضباط المكاتب العربية و كتابة تاريخ الجزائر منطقة سوق أهراس نموذجا، مجلة القرطاس، ع.9، جويلية 2018، ص: 149.

[3] انظر الملاحق من 01 إلى 10، و التي تبين هذا التقسيم بالتفصيل.

المبحث الأول:
القيادات و الأعراش.

2. القيادات:

2.1. قيادة وادي جنجن :

ضمت قيادة وادي جنجن عرشين كبيرين، و هما صلايح و أولاد بلعفوا. كما هو موضح في التقسيم الصادر سنة 1864، و عين على رأس القيادة مبارك بن بوسديرة[1]. و تعد قبيلة أولاد بلعفوا واحدة من القبائل المهمة التي شكّلت جزءًا من قيادة وادي جنجن، كانت لها أهمية كبيرة خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية. تتربع أراضي هذه القبيلة على مساحة 1,971هكتار، وقد خضعت لتنظيم إداري محكم من قبل السلطات الفرنسية، حيث تم تحويلها إلى دوار بلدي بموجب مرسوم صادر بتاريخ 4نوفمبر 1868[2].

2.2. قيادة وادي النيل:

ضمت قيادة وادي النيل أربع مشيخات متمثلة في : بني معمر، بني صالح، الأجناح، بني حبيبي.

2.3. قيادة بني يدر:

تتألف هذه القبيلة من المشيخات التالية: أولاد خلاص، أولاد طالب، الطاهرية، أولاد علال، وبني غيزلي. يبلغ عدد سكانها 5,171 نسمة من الأهالي. هي قبيلة غير خاضعة لتطبيق قانون الاستشارة المشيخية LE SÉNATUS-CONSULTE[3] ، وتابعة للبلدية المختلطة لجيجل، تقع

---

[1] انظر الملحق رقم : 01.

[2] F.Accardo, op-cit, p :125.

[3] هو مصطلح ينتمي إلى مجال القانون الإداري، أصله لاتيني، وكان يعني عند الرومان القرار الذي يصدره مجلس الشيوخ. أمّا في فرنسا، فقد كان يُطلق على الأمر الذي يتخذه مجلس الشيوخ ويُشترط لنفاذه موافقة رئيس الدولة وتصديقه عليه. وفي السياق المتعلق بالجزائر، فقد صدر هذا القرار عن الإمبراطور نابليون الثالث، غير أنّ المستوطنين والرأي العام الفرنسي سعوا إلى تعطيله وإفشاله، لأنهم اعتبروا أنه يمنح الجزائريين بعض الحقوق، رغم ما يحيط به من نواقص وسلبيات: انظر: توفيق دحماني، مرجع سابق، ص:12.

على بعد 22 كيلومترًا جنوب شرق جيجل، على الطريق الرابط بين جيجل وميلة وشرق برج فج الأربعاء[1].

2.4. قيادة بني عافر و أولاد عسكر:

تعتبر قبيلة بني عافر من القبائل غير الخاضعة لتطبيق السيناتوس كونسلت، تتبع للبلدية المختلطة والدائرة القضائية لجيجل تحت إدارة قسمة قسنطينة. تقع على بعد 35 كيلومترًا جنوب شرق جيجل، على الطريق الرابط بين مدينة جيجل وسطيف على ضفاف وادي جنجن. تتألف القبيلة من عدة مشيخات تشمل: أفتيس وأولاد العرب، أولاد مدورة وأولاد زمارة، الوادية، الجوامعية، أولاد بوصوار وأولاد محمود، أولاد سيدي الحسين، أولاد مرز وأولاد عيسى، ويبلغ إجمالي عدد سكانها 5,501 نسمة[2].

2.5. قيادة بني سيار:

يتبع جزء من قبيلة بني سيار للبلدية المختلطة دوكين(Duquesne)، التي تقع ضمن دائرة وقضاء جيجل، و يتبع الجزء الآخر للبلدية المختلطة جيجل، تحت التقسيم الإداري لقسنطينة[3]، ضمت قيادة بني سيار خمس مشيخات.

2.6. قيادة بني عمران الجبالة و بني خطّاب:

ضمت قيادة بني عمران الجبالة و بني خطاب كل من : قبيلتي بني خطاب، و بني عمران الجبالة، إذ كانت قبيلة بني عمران الجبالة تتربع على 12221 هكتار، و كانت هذه القيادة تضم ثلاث دواوير بموجب المرسوم الصادر في 14 أكتوبر 1867، و هي دوار الشادية الذي حمل رقم 52، و دوار أم ثلاثين رقم 53، و دوار رقادة رقم 54، و قد ذكر أكاردو (F. Accardo) أن السلطات الفرنسية قد قامت بإضافة عدة دواوير أخرى في التحديث الأخير لقيادة بني عمران إذ أصبحت تضم أربع دواوير و هي : دوار الشادية، دوار أم ثلاثين، و رقادة، و تابلوطت، بتعداد سكاني مقداره 4981 نسمة[4].

[1] F.Accardo, op-cit, p :33
[2] Ibid, p :25
[3] Ibid, p :179
[4] Ibid, p : 26.

2.7. قيادة دار الباطح :

ضمت قيادة دار الباطح كل من الأعراش التالية: بني قايد و تسع فرق أخرى.

2.8. قيادة بني فغال:

كانت قبيلة بني فوغال الواقعة في منطقة جيجل تُعتبر ذات أهمية استراتيجية، حيث مثلتها في تلك الفترة عائلة بن حبيليس. وقد اشتهرت هذه القبيلة بتوريدها المستمر لمادة "الكاراستا"، وهي نوع من الأخشاب عالية الجودة التي كانت تُستخدم في صناعة السفن البحرية التركية، مما يبرز دورها الحيوي في الاقتصاد المحلي وارتباطها المباشر بصناعة السفن آنذاك. تتكون القبيلة من عدة فروع، منها: أولاد وارث، أولاد قاسم، أولاد خالد، أولاد المرابط، وأولاد عبد الله. ويُشار إلى بني فوغال كجزء من وحدة أكبر[1].

تنقسم قبيلة بني فوغال إلى عدة مشيخات و دواوير، جاء في التقرير الدي أعده نابليون عن قبيلة بني فوغال في 13 نوفمبر سنة 1891م، أن قبيلة بني فوغال تقع في شرق بجاية على بعد حوالي 60 كلم، و هي خليط من العرب و البربر، إلا أنهم يتكلمون جميعا العربية، مع ذلك تبقى عاداتهم بربرية. ثم يشير التقرير ذاته إلى ماضي هذه القبيلة التي كان لها نفود و رياسة على عهد العثمانيين، و ذلك أن الأراضي التابعة لها كانت غنية بأشجار الزان مصدر المادة الأساسية في بناء السفن و منازل القصبة بمدينة الجزائر، فاقتطعت لهم الأراضي الخصبة من طرف السلطة المركزية في ضواحي قالمة و غيرها مقابل تلك الأشجار[2].

أصبحت بني فوغال، قسم من البلدية المختلطة لتابابورت، تقع على بعد 18 كيلومترًا من جيجل؛ عدد السكان: 7,010 من الأهالي، و17 من الأوروبيين. النشاطات: زراعة الحبوب، أشجار الزيتون، وغابة من أشجار الفلين. الثروة الحيوانية: الأبقار (2,416)، الأغنام (3,663)، بالإضافة إلى الخيول والبغال[3].

2.9. قيادة تبابورت:

[1] Rinn, Louis, *Le Dernier Dey*, Alger : Typographie Adolphe Jourdan, p : 9.

[2] سفيان عبد اللطيف، أصول قبايل جيجل من خلال المصادر، مطبوعات جمعية الوفاء و التواصل، 2019، جيجل، الجزائر ، ص:567.

[3] Dictionnaire des communes de l'Algérie.., op-cit, p :30

هي قبيلة وقيادة تقدر مساحتها بحوالي 18,700 هكتار، وتعتبر من القبائل غير الخاضعة لتطبيق السيناتوس-كونسلت، ترتبط إداريًا بالبلدية المختلطة لجيجل، وتقع ضمن دائرة وقضاء جيجل تحت التقسيم الإداري لقسنطينة. تقع تابابورت على بعد 30 كيلومترًا جنوب غرب جيجل، على الطريق الرابط بين جيجل وبجاية. يبلغ عدد سكانها 4,684 نسمة، وتتألف من عدة مشيخات : أولاد بحار ، الناظور، بئر غزالة، لعلام، تابابورت، المنصورية، وتغزوت[1].

2.10. قيادة العوانة:

تضم عدداً من الأعراش التي تكوّن النسيج الاجتماعي للقيادة، إذ كانت هذه الأخيرة تحت سلطة القايد مسعود بن الطاهر، وتفرعت منها أعراش رئيسية مثل :**بني خزر**، عرب أقنيّس، الحرشة، شكاروة، بني سكّفال، أولاد ساعد، أولاد طبعان، أولاد بوبكر، وأولاد محمّد .و تمثل شيوخ الأعراش المشكلة لهذه القيادة في : مرزوق بن أحمد، إبراهيم بوصوفة، عيسى بن أحمد، سي الموفق بن مفران، بلقاسم بن بوجمعة[2].

3. ضم القيادات و الأعراش مع بعضها :

- **ضم بني خطاب و بني عمران:**

وردت إحدى المراسلات على قايد بني خطاب و قايد بني عمران الجبالة من طرف ضابط المكتب العربي تبلغهم قرار حاكم جيجل الذي نص على ضم العرشان تحت قيادة واحدة برئاسة القايد بلقاسم بن منيع، و أكدت هذه الرسالة على ضرورة احترام أهالي العرشين لقرارات القايد الجديد، و الإمتثال إلى أوامره و نواهيه[3].

- **توحيد بني عافر و أولاد عسكر:**

أصدر الحاكم الفرنسي لدائرة جيجل، تعليمات رسمية إلى عرش بني عافر وعرش أولاد عسكر، عن طريق مراسلة موجهة إلى قائديهما. إذ نصت الرسالة على أمر دمج العرشين ليصبحا تحت إدارة واحدة يشرف على تسيير شؤونها القايد سي سعيد بن منيع. كانت المراسلة تعكس أسلوب الإدارة الاستعمارية الفرنسية في تنظيم الشؤون القبلية المحلية بمنطقة جيجل، و مما لا شك فيه

[1] F.Accardo, op-cit, p :184

[2] RBADC 1837/1912, Personnel et commandements 1860/1906, Personnel 1864/1906, Tableaux de l'organisation administrative et judiciaire 1864/1906, ***1864-GGA 1KK 430***, p:49.

[3] ANOM ALG GGA 33 KK/35, Corres..Le : 21/06/1860.

أن هذا الإجراء يهدف إلى تحقيق تنسيق أفضل وتعزيز السيطرة الاستعمارية في المنطقة. فالقايد سي سعيد بن منيع عُيّن كمسؤول إداري لهذه الوحدة الجديدة، و شددت المراسلة على ضرورة طاعته وعدم مخالفة أوامره. هذا التوجيه يعكس استراتيجية فرنسا في فرض هيمنتها من خلال توحيد القيادات المحلية تحت إشراف واحد، مما يسهل التحكم في الشؤون الإدارية ويعزز من فعالية السياسة الاستعمارية في المناطق القبلية[1].

4. علاقة القيّاد بالأهالي و السلطة الفرنسية:

يمكن القول إن القياد (الزعماء المحليين) شكّلوا الركيزة الأساسية التي اعتمدت عليها الإدارة الفرنسية في الجزائر لضمان السيطرة على الأهالي، إذ استخدمتهم فرنسا كوسيط ضروري بين السلطة الاستعمارية والسكان الأصليين، خاصة في المراحل الأولى من الاحتلال، حين لم تكن قادرة على فرض إدارتها المباشرة. هذا الدور جعل من القياد أداة سياسية واقتصادية فعّالة، تحقق للفرنسيين الخضوع بأقل التكاليف، لكنه في الوقت نفسه كان حلًا مؤقتًا، لا يرقى إلى مستوى المشروع الحضاري الذي ادعت فرنسا تبنيه، ما يكشف التناقض بين الشعارات المعلنة والممارسات الفعلية للاستعمار[2].

5. مهام القيّاد:

5.1. رصد تحركات الجماعات الدينية و الصوفية :

كشفت العديد من المراسلات الصادرة عن ضباط المكتب العربي بجيجل، عن الاهتمام المتزايد للسلطات الاستعمارية الفرنسية برصد تحركات الجماعات الدينية والصوفية في المنطقة، وخاصة أتباع الطريقة الرحمانية. تُظهر إحدى تلك المراسلات التي يعود تاريخها إلى 28 سبتمبر 1870 القلق المستمر للسلطات الاستعمارية الفرنسية بشأن تحركات السكان المحليين، وخاصة ما يتعلق بالتجمعات الاجتماعية والدينية. فقد وجّه ضابط المكتب العربي تعليماته إلى القيّاد بضرورة مراقبة الأنشطة التي تُعقد في المساجد، ولا سيما تلك المرتبطة بتنظيم الزردات، وهي تجمعات اجتماعية ودينية كانت تُعد وسيلة لتعزيز الروابط المجتمعية، وغالبًا ما ترتبط بالممارسات الصوفية.

[1] GGA 33 KK/35, Corres. Le :21/06/1860.
[2] Un chef de bureau arabe, L'Algérie assimilée : Étude sur la constitution et la réorganisation de l'Algérie, Challamel libraire, Paris, 1871, P :65.

تشير الرسالة بوضوح إلى أن السلطات الاستعمارية لم تكن مرتاحة لتنظيم هذه الأنشطة دون علمها، حيث أنها قد تشكل فرصة لتقوية الروابط الاجتماعية، والتي يُحتمل أن تؤدي إلى أنشطة مقاومة أو تشويش على النظام القائم. لذا، تضمنت التعليمات التأكيد على أهمية إخطار القيّاد بأي تجمع يُنظّم في المساجد، وأن يكونوا على اطلاع دائم بما يجري خلال هذه الأنشطة. ويظهر هنا تركيز السلطات الاستعمارية على السيطرة الدقيقة من خلال آليات الإبلاغ المستمرة. إن استخدام مصطلحات مثل "التشويش" و"اجتماع الناس" في الرسالة يعكس خوف السلطات من أي نشاط جماعي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الوعي الوطني أو الديني، خاصة في ظل العلاقة الوثيقة بين الزوايا والطرق الصوفية والمجتمع الجيجلي. لذا، كانت السلطة حريصة على أن تكون على "بصيرة" مما يجري، لضمان استمرار سيطرتها على السكان المحليين بجيجل[1].

أكدت التقارير التي أعدها ضباط المكاتب العربية بقسنطينة سنة 1851 على أن مقدم الطريقة الرحمانية بجيجل "سي أحمد" كان تابعا لشيخ الطريقة "الحاج عمار" الساكن بجرجرة، و أن فرع الطريقة بجيجل لا يلعب أي دور سياسي و إنما هي طريقة دينية روحية[2]، إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلا إذ تعرض أتباع الطريقة للمتابعات القضائية التي طالما كانت تنتهي بالسجن، بل حتى بعد تسريحهم من السجن كانت السلطات الفرنسية تستعين بالقياد لمراقبتهم، وخاصة أولئك الذين كانوا يشغلون مناصب قيادية أو ذات تأثير مثل مُحَّد بن سليمان، إذ وُصف في إحدى المراسلات بأنه "شاوش الإخوان"، و قد تلقى قايد بني عمران تلك الرسالة بعد إدراك السلطات لخطأها في تسريح هذا الشخص من السجن، مما يعكس قلقها المستمر من تأثير هذه الشخصيات على المجتمع المحلي بجيجل، ودورها المحتمل في زعزعة الاستقرار[3].

في السياق ذاته نجد توجيه آخر من طرف المسؤول العسكري والإداري للمكتب العربي بجيجل، يؤكد تعليماته لكافة القياد بضرورة تقديم تقارير دقيقة وشاملة عن نشاطات الإخوان في مناطقهم و ذلك بتاريخ 12 أفريل 1873، كما تشير الرسالة ذاتها إلى أن القياد تلقوا تعليمات سابقة في 6 جوان 1872 لتضمين تقاريرهم الثلاثية كافة المعلومات المتعلقة بنشاطات الإخوان في الأعراش، ولكن يبدو أن التقارير المقدمة لم تكن تفي بالمطلوب ولم تُوضح المعلومات بالشكل

[1] GGA 33 KK/39, Corres. .le: 28/09/1870.

[2] صالح فركوس، مرجع سابق، ص: 82.

[3] GGA 33 KK/39, Corres. .le: 17/05/1872.

الكافي. وعليه، يعيد مسؤول المكتب العربي التأكيد على ضرورة متابعة نشاطات الإخوان، وخاصة أتباع الطريقة الرحمانية، وتقديم تقارير مفصلة عن كل ما يقومون به من اجتماعات واستخدام الزردات، وغيرها من الأنشطة التي قد تعكس قوتهم الاجتماعية والدينية.

ما يستوقفنا في هذه الرسالة هو التركيز الكبير على مراقبة الطريقة الرحمانية، التي كانت واحدة من أهم الطرق الصوفية في الجزائر خلال تلك الفترة. فالسلطات الاستعمارية كانت تدرك جيدًا الدور الكبير الذي تلعبه الزوايا والطرق الصوفية في تحفيز الوعي الديني والوطني لدى السكان المحليين في جيجل، وهو ما قد يُمثل تهديدًا للوجود الفرنسي. لذا، كانت إدارة المستعمر تسعى إلى مراقبة هذه الجماعات عن كثب، ليس فقط من أجل التحكم فيها، ولكن أيضًا من أجل جمع المعلومات الاستخبارية حول تأثيرها ونفوذها داخل المجتمع المحلي بجيجل.

إضافةً إلى ذلك، تُظهر الرسالة أيضًا مدى اعتماد الإدارة الفرنسية على القياد في جمع هذه المعلومات وتنفيذ سياساتها. فالقياد لم يكونوا مجرد إداريين محليين فقط، بل كانوا يُكلَّفون بمهام استخبارية ورقابية تهدف إلى إحكام سيطرة المستعمر على المجتمع الجيجلي. وكان عليهم تتبع تحركات الجماعات المؤثرة مثل الطريقة الرحمانية والإبلاغ عنها باستمرار في تقاريرهم الدورية.

كما يكشف الأمر الصادر عن ضابط المكتب العربي عن القلق الفرنسي من استخدام الزردات والاجتماعات بين أتباع الطريقة، حيث كانت هذه التجمعات تمثل فرصة لتقوية الروابط الاجتماعية والدينية بين الجزائريين، ما يمكن أن يؤدي إلى تنامي حركات مقاومة ضد الاستعمار. ولذلك كان مطلوبًا من القياد أن "لا يهملوا شيئًا" في تقاريرهم، وأن يوضحوا كل صغيرة وكبيرة تتعلق بنشاطات الإخوان. إذ كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية ترى في الطرق الصوفية، وخاصة الرحمانية، مصدرًا محتملاً للتمرد أو المقاومة. ولذلك، حاولت بشتى الطرق مراقبة هذه الجماعات والسيطرة على أنشطتها من خلال جهاز القياد، الذين أصبحوا بمثابة أدوات تنفيذية لنظام الرقابة الاستعماري[1].

[1] GGA 33 KK/39, Corres. le: 12/04/1873.

المبحث الثاني :
المشيخات و الدواوير .

1. المشيخات :

مثّل تقسيم القبائل إلى دواوير خطوة محورية في مسار إعادة هيكلة المجتمع الأهلي في الجزائر، وذلك ضمن ما عُرف بالقانون المشيخي الصادر سنة 1863. لم يكن هذا الإجراء مجرد تنظيم إداري شكلي، بل هو في نظر الجيلالي صاري، المشكّل للبنة الأولى في مشروع تفكيك البنى الاجتماعية التقليدية وضرب تماسكها الداخلي. فقد رافق هذا التقسيم دراسة دقيقة لمكونات القبيلة من حيث أنشطتها الاقتصادية، ماضيها، سلوكها إزاء الوجود الاستعماري، ومواردها البشرية والمادية، وخاصة ما يتصل بسبل مراقبتها وتطويعها ضمن الإطار الإداري الجديد[1].

لعب الشيوخ دور حيوي كبير في التنظيم الهيكلي للمجتمع الريفي بالجزائر، إذ كلفوا بوظائف محورية ضمن جهاز التعمير والإدارة المحلية في ظل الاحتلال الفرنسي. ولم يكن من الممكن تنفيذ السياسات الاستعمارية، خاصة في المناطق الريفية، دون إشراك هؤلاء الشيوخ الذين شكلوا همزة وصل أساسية بين الإدارة والسكان المحليين. غير أن هذا الدور الوظيفي الهام لم يقابل باعتراف مادي مناسب، حيث ظل أغلب الشيوخ يتقاضون رواتب متدنية لا تعكس أهمية المهام المنوطة بهم. إذ تشير إحدى الشهادات الإصلاحية من داخل الإدارة الفرنسية ذاتها، إلى أن بعض الشيوخ لم يتجاوز راتبهم السنوي 100 فرنك، فيما لم يتعد راتب مئة شيخ آخر سقف 300 فرنك، وهو ما يكشف عن تفاوت حاد في سلم الأجور، ويعكس استخفافًا واضحًا بطبيعة الدور الاجتماعي والسياسي الذي كانوا يضطلعون به. وعلى النقيض من ذلك، يُسجل وجود فئة محدودة من الشيوخ، تم تصنيفهم ضمن "القيّاد"، كانوا يتقاضون رواتب مرتفعة تفوق 4000 فرنك سنويًا.[2]

---

[1] جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، طبعة وزارة المجاهدين، م م و د ب ح ط ث ن ،2010، الجزائر، ص:41.

[2] شريف بن حبيلس، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، تر: عبد الله حمادي، فيصل الأحمر، وسيلة بوسيس، المسك، 2012، الجزائر، ص ص:70-72.

2. أهم الدواوير بأعراش جيجل:

- **دوار بني قايد** : نسبة لقبيلة بني قايد من أكبر قبائل جيجل، التي كانت تضم فروع كثيرة و متشعبة منها : الدوامنة، و العوامسة، وعرب تيحراكن، و الزعامنة، الحدادة، حارّيد، العوانين، أولاد سي علي، بوعايلة، الطوالبية، آعراضن، إيشالة، و أولاد عيسى[1]. و قد تم تعيين بني قايد كدوار بوجب المرسوم الصادر في 28 جويلة 1866[2]، و أصبح دوار تابع لدائرة جيجل، قسمة قسنطينة ضمن التقسيم الإداري الذي أحدثته السلطة الاستعمارية الفرنسية؛ إذ بلغت مساحته 3,119 هكتارًا، و أصبح يضم 2,109 نسمة حسب الإحصاءات المتوفرة سنة 1901[3]. أما إذا رجعنا إلى الفترة الممتدة بين عامي 1839 و1851، نجد قبيلة بني قايد كانت تشكل جزءًا أساسيًا من الاقتصاد المحلي في منطقة جيجل. اذ اشتهرت القبيلة بإنتاج الفحم النباتي وتجارة الزيت، إذ قامت بتوريد هذه المنتجات إلى الحامية التركية وإلى سكان مدينة جيجل، الذين كانوا يعيشون تحت ضغط حصار القبائل المجاورة[4]. كما اعتمدت عليها السلطات الاستعمارية الفرنسية فيما بعد في الحصول على أخشاب الصنوبر[5]. كان الدوار تحت قيادة الشيخ أحمد بن سعيد، و الذي كان يعتبر المسؤول الأول عما يحدث في الدوار أمام ضباط المكتب العربي بجيجل[6].

3. اعادة تنظيم الدواوير بجيجل:

في إطار الحركية الإدارية التي تبنتها السلطات الاستعمارية الفرنسية بدائرة جيجل، سعت إلى اعادة تنظيم الدواوير، ففي إعلام صادر عن ضابط المكتب العربي بجيجل موجه إلى قايد الوطية، اكد له أنه فقد سلطته على عدد من الدواوير. المتمثلة في : دوار الأجناح، دوار وادي بويوسف، دوار حيان، ودوار أم غريون. إذ تم إعادتها إلى حكم قيادة الميلية، مما يعني أن قايد الميلية أصبح هو المسؤول عنهم. كما تم الإشارة مرة ثانية إلى أن القائد الوطية لم يعد يملك أي حكم على هذه الدواوير. و كل ما بقي تحت حكم

[1] سفيان عبد اللطيف، مرجع سابق، ص:469.

[2] F.Accardo, op-cit, p:34.
[3] Dictionnaire des communes ..op-cit,p:31.
[4] Louis Rinn, op-cit, p:9.
[5] GGA 33 KK/35, Corres..le :15/10/1860.
[6] GGA 33 KK/39, Corres..le :14/10/1870.

قايد الوطية من الدواوير هو دوار بني معمر فقط. كما حملت الرسالة اشارة إلى أن هذا القرار كان بناءً على أمر من القبطان ري، ضابط المكتب العربي آنذاك[1].

4. ترسيم الدواوير و طريقة تعيين شيوخها :

في 19 يناير صدرت مراسلة هامة حول القانون السلطاني بشأن تنظيم الدواوير تحت الحكم العسكري 1869، إذ أرسل ضابط المكتب العربي، بموافقة حاكم جيجل، رسالة مطولة إلى قيادة الأعراش. تضمنت هذه المراسلة إبلاغًا بصدور قانون جديد يخص ترتيب الدواوير التي تخضع للحكم العسكري. وقد جاء في الفصل الثاني والستين من هذا القانون أسماء الدواوير المعنية بإعادة ترسيم الحدود، مما أضاف بعدًا جديدًا لنظام الحكم القائم في تلك الفترة.

تم توجيه هذه الرسالة إلى مجموعة من القياد، تحدد لكل منهم السلطة الفعلية على عدد من الدواوير، كالآتي:

- قايد بني عمران الجبالة وبني خطاب :يشمل حكمه دواوير رقادة، أم ثلاثين، الشّادية، تازية، وتابلوطت.
- قايد وطية جيجل :يشمل حكمه دواوير حيّان، أم أغريون، وادي يوسف، والجناح.
- قايد العوانة ودار الباطح :يشمل حكمه دوار المرابط موسى وبني قايد

أوضحت المراسلة أن الأعراش والدواوير المذكورة هي المعنية بحكم تحديد ترسيم الحدود. كان الهدف من هذا الترسيم إعادة تنظيم الأراضي وتحديد الحدود بشكل دقيق، مما يسهم في تحسين إدارة المناطق وتسهيل السيطرة عليها من قبل السلطات العسكرية.كما جاء فيها أن اجتماعات شيوخ تلك الدواوير ستنعقد أربع مرات في السنة، في بداية الشهر الأول من كل ثلاثة أشهر. هذا الترتيب الدوري للاجتماعات يهدف إلى ضمان متابعة مستمرة للأوضاع وتنسيق الجهود بين الدواوير والسلطات العسكرية.

حملت المراسلة أمرًا بانعقاد الاجتماع الأول في الخامس والعشرين من هذا الشهر. كان هذا الاجتماع بمثابة فرصة للقادة المحليين لمناقشة تفاصيل القانون الجديد وتبعاته على تنظيم وإدارة الدواوير. كما شكلت هذه الاجتماعات منصة للحوار بين القايدين والسلطات العسكرية، مما يعزز التعاون والتفاهم بينهم.تعكس هذه الرسالة الجهود المبذولة من قبل السلطات الاستعمارية لتنظيم المناطق الواقعة تحت

[1] GGA 33 KK/39, Corres..le :16/03/1871.

حكمها وضمان السيطرة الفعالة عليها. من خلال إعادة ترسيم الحدود وتنظيم الاجتماعات الدورية، كما يلاحظ سعي السلطات إلى تحسين إدارة الدواوير وتعزيز التواصل بين القادة المحليين والسلطات العسكرية، مما يسهم في تحقيق أهدافها الاستدمارية[1].

5. حركية المشيخات داخل دائرة جيجل:

5.1. تضارب في الروايات حول عدد مشيخات أولاد عسكر:

يبدو أن حاكم جيجل لم يكن دائما على علم بعدد الفرق في بعض القيادات، و لا حتى ما طرأ عليها من ضم و تقسيم، رغم أن هذه الأخيرة لا تصدر إلا من السلطة الفرنسية نفسها. و ذلك ما نجده واضحا في الرسالة المؤرخة ب 1860/07/09، حيث طلب الكماندة بونفالي توضيح حول الفرق التي ضمت إلى بعضها بعرش ولاد عسكر، و ما هو عددها، سيما و أن الجنيرال حاكم قسنطينة أخبره بأنها ثمانية، بينما ذكر القايد أنها أربعة فقط [2]. و رغم أن حاكم جيجل طلب التوضيح من القايد في هذه المسألة، إلا أن هذا الأخير تراخى في الرد على رسالة الكماندة و هذا ما جعل ضابط المكتب اليوطنة فانلمبوتن يراسله معاتبا مرة ثانية و يأمر بتوضيح الأمر فورا[3]، بل وصل الأمر بضابط المكتب مراسلة القايد للمرة الثالثة من ذات الشهر، لكن هذه المرة قام بتشديد اللهجة إلى درجة أنه هدده بفرض غرامة مقدارها خمسين فرنك إن لم يقدم على توضيح عدد الفرق[4].

5.2. نقل المشيخة من عرش إلى آخر :

ومن بين التوجيهات التي تضمنت أوامر نقل الفرق إلى قيادات مختلفة، كانت هناك رسالة موجهة إلى شيخ أولاد ظافر. تضمنت هذه الرسالة تعليمات من حاكم جيجل تلزمه بضم فرقته إلى قيادة دار الباطح واتباع أوامر القايد المسؤول عنها. ورغم أن الرسالة لم تتضمن تفاصيل حول آليات نقل الفرق أو أسبابها، إلا أنها بلا شك تعكس أسلوب الإدارة الفرنسية في منطقة جيجل، وكذلك طريقة تعاملها مع الفرق والأعراش. يظهر من خلالها الهيكل الإداري المتبع في المنطقة، حيث يكون السيد الجنرال في قمة السلم

[1] GGA 33 KK/39, Corres. Le :19/01/1869.
[2] GGA 33 KK/35, Corres. Le :09/07/1860.
[3] Ibid. Corres. Le :16/07/1860.
[4] Ibid. Corres. Le :18/07/1860.

الإداري، يوجه الأوامر إلى حاكم جيجل. هذا الأخير ينقل التعليمات إلى ضابط المكتب العربي، الذي يقوم بدوره بتوجيهها إلى شيخ الفرقة، أو قايد العرش.[1]

هذا النهج كان جزءًا من السياسة الفرنسية في إدارة منطقة جيجل، إذ عمدت السلطات إلى إعادة تشكيل الهيكلة الإدارية بهدف تعزيز سيطرتها وتسهيل إدارة السكان المحليين. و على الأرجح، تم نقل الفرقة لأسباب تتعلق بالأمن أو الاستجابة لاحتياجات عسكرية أو سياسية محلية.

[1] GGA 33 KK/35. Corres. Le : 02/03/1861.

المبحث الثالث :

القضاء بدائرة جيجل

1. الدوائر القضائية:

في الأول من أكتوبر عام 1854، صدر مرسوم رئاسي فرنسي تحت عهد الحاكم العام لجزائر، الكولونيل راندون .(Randon) يُعتبر هذا المرسوم من المراسيم الهامة في تاريخ الجزائر الاستعماري، حيث جاء ليمنح استقلالية تامة للعدالة الإسلامية في المجال المدني، ويشكل تحولاً كبيراً في كيفية إدارة القضايا المدنية في البلاد.

نص المرسوم على منح العدالة الإسلامية استقلالية كاملة في القضايا المدنية. وهذا يعني أن المحاكم الإسلامية كانت تتمتع بالسلطة الكاملة لإصدار الأحكام في القضايا المدنية دون تدخل من السلطات الفرنسية. كما تم إلغاء حق الطعن في الأحكام الصادرة عن القضاة المسلمين. يعني ذلك أن الأحكام التي تصدرها المحاكم الإسلامية في القضايا المدنية كانت تعتبر نهائية وغير قابلة للاستئناف، مما يحد من تدخل السلطات الفرنسية في الشؤون القضائية الإسلامية.انتقلت مسؤولية إدارة العدالة الإسلامية إلى الولاة في المناطق الخاضعة للحكم المدني، والجنرالات في المناطق الخاضعة للحكم العسكري. كانت هذه الخطوة جزءاً من سياسة استيعاب الإدارة المحلية ضمن الهيكل الاستعماري الفرنسي[1].

وفقاً للمرسوم، تم تقسيم الجزائر إلى 326 دائرة قضائية، حيث تتكون كل دائرة من محكمة تضم قاضياً وعدلين. تتعامل هذه المحاكم مع القضايا المدنية التي لا تتجاوز العقوبات فيها مائتي فرنك. أنشئت في بعض الدوائر القضائية محاكم استئناف تعرف بـ "المجالس"، التي تتألف من أربعة مفتين وقضاة وعدلين.كان هناك 21 مجلساً في الجزائر، وكان لهذه المجالس السلطة لإصدار أحكام نهائية غير قابلة للطعن.[2]

يعكس هذا المرسوم سياسة الاستعمار الفرنسي التي كانت تهدف إلى تنظيم النظام القضائي في الجزائر بطريقة تتماشى مع الأهداف الاستعمارية. من خلال منح الاستقلالية للعدالة

[1] Rodolphe Dareste :La Propriété en Algérie, Challamel.Ainé,Paris,1864, p : 15-16.

[2] رمضان بورغدة، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر 1830-1892م، مجلة كلية الآداب و العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد الرابع، 2009، ص : 10.

الإسلامية في القضايا المدنية، كانت السلطات الاستعمارية تهدف إلى تهدئة المشاعر المحلية وتخفيف التوترات بين السكان المحليين والسلطات الفرنسية. لكن في الوقت نفسه، كان المرسوم يضمن عدم قدرة السكان المحليين على الطعن في الأحكام القضائية، مما يحد من فعالية النظام القضائي الإسلامي ويعزز من سيطرة الاستعمار الفرنسي على النظام القانوني في الجزائر.

من خلال تقسيم الجزائر إلى دوائر قضائية محددة وإنشاء المجالس، سعت السلطات الفرنسية إلى تنظيم النظام القضائي بشكل يضمن إدارة فعالة وتطبيقاً منتظماً للقوانين في كافة أنحاء البلاد، فكيف كان وضع القضاء في دائرة جيجل يا ترى ؟ و ما هي أهم المحاكم و القضاة بها؟ و كيف كانت علاقتهم بالسلطة و المجتمع؟.

2. المحاكم و اختصاصتها :

شمل المرسوم الصادر في 1866/11/13م عدة إصلاحات ادارية مست الجهاز القضائي بالجزائر، إذ حاولت من خلاله السلطة الفرنسية تكييف العدالة الفرنسية في الجزائر مع خصوصيات المسلمين، و ذلك من جانبين اثنين، الاول محاولة تبسيط الإجراءات المتعلقة بالمحاكمات و القضايا المعروضة على القضاة، و الثاني تخفيض تكلفة تلك المحاكمات إلى أقل قدر ممكن. و جاء ذلك كله في إطار إعادة تنظيم العدالة الإسلامية، إذ خفض عدد المحاكم الاسلامية إلى مئة و أربعة و ثمانين بالقطر الجزائري كله بعد أن كان عددها يساوي مائتين و ستين محكمة [1]. غير أنّ هذه السياسة لم تتوقف عند هذا الحد، بل عرفت تطورًا أوسع مع صدور قانون سنة 1870 المتعلق باستقلال العدالة الإسلامية، حيث أُدخل المسلم الجزائري في دائرة ازدواجية القانون المدني. فبموجب هذا القانون أصبح من حقه إنشاء محاكم مماثلة للمحاكم الفرنسية للفصل في القضايا الإسلامية والمدنية معا[2].

في إطار تنظيم النظام القضائي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، تم تعيين 59 قاضيًا للصلح لتغطية الدوائر القضائية المختلفة. يهدف هذا التنظيم إلى تعزيز العدالة وتوفير الخدمات القضائية للسكان المحليين في مختلف المناطق. تم توزيع هؤلاء القضاة بعناية ليشمل جميع الدوائر

[1] رمضان بورغدة ، مرجع سابق.، ص:13.

[2] صالح كليل، النظام القضائي الاستعماري في الجزائر: بين الإدماج والردع 1830-1888، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد 1، 15 جانفي 2020، ص:265.

القضائية المهمة، لضمان السيطرة على المنطقة بشكل فعال وشامل، حصلت دائرة جيجل على قاض واحد يتبع للمقاطعة القضائية ببجاية [1].

2.1. اختصاص المحاكم في جيجل :

حددت إحدى المراسلات الصادرة عن ضابط المكتب العربي بجيجل و الموجهة إلى قاضي القسم الرابع والعشرين اختصاصات المحاكم التي تقرر إنشاؤها في المنطقة، إذ تنص تلك المراسة على أنه في حال كان القسم الشرعي يشتمل على حكمين مختلفين، أحدهما يتبع النظام العسكري والآخر يتبع النظام المدني ، فإنه لا يتطلب تعيين قاضيين منفصلين لكل نوع من الحكم. بل يكفي أن يكون هناك قاضي واحد يتولى النظر في الجانبين معًا. وبموجب هذا القرار، يتم تكليف قاضي القسم بمسؤولية النظر في الأمور المتعلقة بالعقود الصادرة، والتي يجب أن تُحال إلى السيد وكيل الدولة و القادة العسكريين، مع تسجيل هذه العقود في دفتر واحد. إلا أنه من الضروري على القضاة توضيح في سجلاتهم ما إذا كان الحكم الصادر يتعلق بالقضاء العسكري أو المدني ، وذلك لضمان التفرقة بين الإختصاصين [2].

2.2. أهم المحاكم في جيجل:

تشير الرسائل الموجهة إلى ضباط المكاتب العربية بجيجل خلال الفترة الممتدة من 1860-1862 إلى أن جهاز القضاء بجيجل كان يضم شبكة واسعة من المحاكم المحلية المنتشرة عبر القبائل والأقسام القضائية، حيث أمكن رصد عشرة قضاة نشطين في مختلف المناطق. إذ توزعت مهامهم على محاكم: بني فغال، بني عافر، وبني يدر، إلى جانب أقسام قضائية ذكرتها المراسلات من (42) إلى (46)، ويبرز من بين هؤلاء القضاة أسماء مثل: السعدي بن خديم الله، والشريف بن خديم الله، والباشير بن خديم الله، وأحمد بن سي إبراهيم، وعمر بن المكي، ومُحَّد بن الباشير، ومُحَّد بن بلقاسم، وأحمد بن الفاسي، وهي أسماء تدل على حضور قوي لبعض العائلات المحلية في المجال القضائي.

[1] l'administration de la justice en france et en algérie, a. Jourdan, libraire-éditeur, 1877, alger. p: 6-7.
[2] GGA 33 KK/39, Corres. le 29:/10/1869.

أما من حيث حجم المراسلات، فقد بلغ مجموع الرسائل الواردة على هؤلاء القضاة 135 مراسلة، كما هو موضح في الجدول التالي، وهو رقم يعكس كثافة الاتصال المباشر بين الإدارة الاستعمارية و القضاة المحليين بجيجل. إذ توزعت هذه المراسلات بشكل متفاوت، حيث بلغ عدد المراسلات الموجة إلى قاضي القسم 42 (عمر بن المكي) 48 رسالة، يليه قاضي بني فغال (السعدي بن خديم الله) بـ 30 رسالة، ثم أحمد بن سي إبراهيم بـ 20 رسالة، في حين كان نصيب بقية القضاة محدودًا، مثل قاضي بني عافر (رسالتين) وقاضي بني يدر (رسالتين). كما وردت ضمن هذه المراسلات "تعميمات" موجهة إلى مجموع القضاة بلغ عددها أربع مراسلات، وهو ما يعكس طبيعة التعليمات العامة التي كانت الإدارة الاستعمارية تحرص على إيصالها إلى مختلف المحاكم النشطة بدائرة جيجل.

دائرة نسبية و جدول إحصائي لمجموع الرسائل الواردة على القضاة 1860-1862[1]

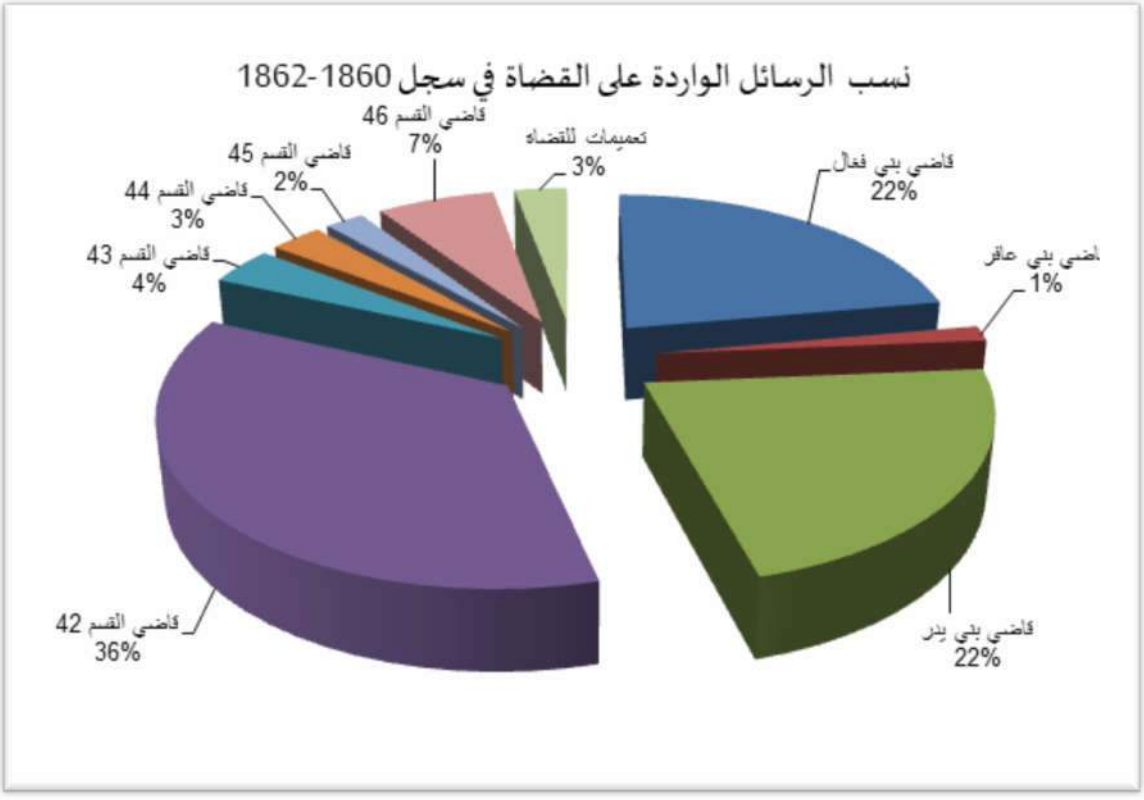

[1] RBASDC, Cercle de Djidjelli 1848/1880, Correspondance 1848/1879, Correspondance arabe 1860/1873, 1860/1862, GGA 33 KK/35.

المحكمة	القاضي	عدد المراسلات
قاضي بني فغال	السعدي بن خديم الله	30
قاضي بني عافر	أحمد بن الفاسي	2
	تعميمات القضاة	4
قاضي بني يدر	الشريف بن خديم الله	2
	الباشير بن خديم الله	8
	أحمد بن سي ابراهم	20
قاضي القسم 42	عمر بن المكي	48
قاضي القسم 43	محمد بن الباشير	5
قاضي القسم 44	السعدي بن خديم الله	4
قاضي القسم 45	محمد بن بلقاسم	3
قاضي القسم 46	أحمد بن سي ابراهم	9
مجموع الرسائل الواردة على القضاة		**135**

بينما تشير معطيات الفترة الممتدة بين 1868و1873 إلى تحول ملحوظ في طبيعة الجهاز القضائي بجيجل، من حيث عدد المراسلات الواردة وتوزيعها بين المحاكم. فقد بلغ مجموع الرسائل خلال هذه المرحلة 213مراسلة، أي بزيادة معتبرة مقارنة بالفترة السابقة بحوالي (135 مراسلة). ويتضح من مراسلات ضباط المكاتب العربية بعض القضاة برزوا بشكل لافت، خاصة قاضي الشحنة سي عيسى الذي قدرت رسائله وحده بـ 98مراسلة، وهو ما يعكس أهمية هذه المحكمة في ضبط النزاعات وتلقي التعليمات. كما احتفظت محكمة بني يدر بدورها من خلال القاضي سي

عيسى (19 مراسلة)، بينما لم يتجاوز نصيب محكمة بني فغال 5مراسلات فقط، ما يبين تراجع نسبي في عدد المراسلات الموجهة إليها مقارنة بالفترة الأولى.

إلى جانب ذلك، نجد قاضي القسم 24 سي عبد الله بن جامع الذي تلقى 4 مراسلات، في حين سجلت محكمة سلمة رقما لافتا بـ 51مراسلة، ومحكمة جيجل بـ 36مراسلة، و هذه الأرقام مجتمعة تبرز تنامي تواصل الإدارة الاستعمارية مع القضاة المحليين عبر المراسلات، مع الملاحظة أن في هذه الفترة برزت محاكم حضرية كجيجل المدينة وسلمة باعتبارها مراكز نشاط إداري. إن هذا التوزيع الكمي يعكس بوضوح أن المرحلة (1868–1873) شهدت توسعًا في المراسلات وتفاوتًا في درجة الاتصال مع كل محكمة، حيث غدت بعض الهيئات القضائية محاور رئيسية في العلاقة بين الأهالي والإدارة الفرنسية، وعلى رأسها قضاء الشحنة وسلمة وجيجل.

جدول إحصائي ودائرة نسبية لمجموع الرسائل الواردة على القضاة في سجل 1868-1873[1]

المحكمة	القاضي	عدد المراسلات
بني يدر	سي عيسى	19
بني فغال	/	5
قاضي الشحنة	سي عيسى	98
القسم 24	سي عبد الله بن جامع	4
سلمة	/	51
جيجل	/	36
		213

[1] RBASDC, Cercle de Djidjelli 1848/1880, Correspondance 1848/1879, Correspondance arabe 1860/1873, 1868/1873, GGA 33 KK/39.

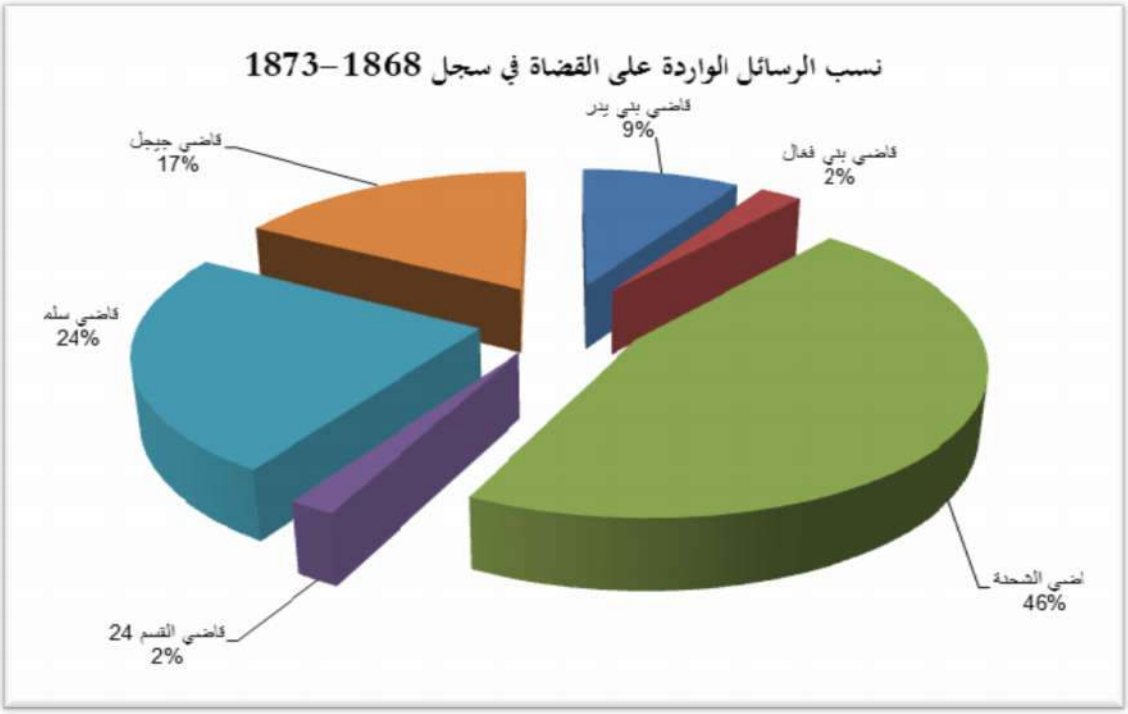

3.الوظائف المتعلقة بسلك القضاء:

3.1.القضاة :

3.1.1. شروط تولي القاضي : كانت مسألة اختيار القضاة الموالين لفرنسا لإدارة المكاتب العربية من أبرز وأعقد القضايا التي واجهتها السلطات الاستعمارية. فقد كان العداء العميق والكراهية التي يكنها العديد من القضاة الجزائريين تجاه الاستعمار يعرقل محاولات الضباط الفرنسيين في فرض سلطتهم على السكان المحليين. وهو ما دفع هؤلاء الضباط إلى بذل جهود كبيرة لاستمالة القضاة الجزائريين وكسب تأييدهم، سعياً لتحقيق الاستقرار الإداري والسياسي في المناطق التي كانت تحت سيطرتهم[1]. حدد المرسوم الصادر في 1866/11/13م الشروط التي يجب أن تتوفر في الأشخاص الذين يريدون ممارسة مهنة القضاء، حيث أكد على ضرورة بلوغ كل من أراد ممارسة مهنة القضاء سن السابعة و العشرين سنة على الأقل، ثم يتعين عليه بعدها اجتياز امتحانا مهنيا بنجاح، و عندما

[1] صالح فركوس، مرجع سابق، ص:131.

يتوفر هذان الشرطان في المترشح لمنصب قاض يحدد له راتب يتراوح بين ألف و ألف و خمسمائة فرنك، كراتب شهري يتقاضاه على المهنة التي يقوم بها[1].

توالت توصيات ضباط المكتب العربي بجيجل إلى القضاة و نوابهم بضرورة فصل القضايا المختلفة بين المتنازعين وفق الشريعة الإسلامية، و هو مما لا شك فيه يستلزم معرفة القاضي بالأحكام الشرعية المستنبطة من الكتاب و السنة وفق المذهب الرسمي لسكان الجزائر. و هذا ما يؤكده التعميم المرسل إلى كافة القضاة بدائرة جيجل، إذ أعلن في الرسالة عن شغور مناصب متعلقة بالوظائف الشرعية المتاحة في المؤسسات القضائية بالدائرة، و التي كانت على حد تعبير الرسالة موجهة إلى طلبة العلم القاطنيين بالأقسام القضائية التابعة لدائرة جيجل، على أن يتم التوظيف بعد ولوج المترشحين امتحان القبول. كما طلب الكماندة من قضاة المحاكم المختلفة بجيجل إعداد قوائم بأسماء المترشحين تبين ما تحصل عليه من علم شرعي و ما اشتهر به من أخلاق بين الناس، و الزاوية التي كان طالبا بها، زيادة عن اسم المترشح و لقبه و سنه و نسبه، كما يجب أن يوضح فيها مستواه المادي من غنى و فقر و نحوه[2]. و ربما كان تولي الشكوى و ايداعها من طرف بعض المحامين أمرا يقتضي فطنة القاضي زيادة عن الشروط التي سبق ذكرها، و هذا ما نشير إليه رسالة القبطان لنوبل إلى القاضي عمر بن المكي، إذ نبهه بضرورة الانتباه لمخادعات الوكيل أو المحامي بالمعنى المعاصر، و فصل شكواه التي تقدم بها عن موكله و فق الشريعة الإسلامية[3].

زيادة عن الشروط المذكورة فالقاضي بجيجل في بعض الأحيان كان يعين من طرف ضابط المكتب العربي باقتراح من القايد، و ذلك ما توضحه الرسالة التي وجهت الى القايد سي الحاج بن عز الدين من طرف ضابط المكتب العربي، إذ أخبره هذا الأخير أن يأتي بالرجل الذي أخبره عنه سابقا إلى المكتب العربي و ذلك من أجل تعيينه قاض عنده في القيادة التي تحت حكمه [4]. رغم أنه في الغالب كان يتم تكوين القضاة قبل تعيينهم في منصب قضائي معين، و هذا ما نجده واضحا في البلاغ الذي أصدره ضابط المكتب العربي بجيجل و الذي يعلم القضاة بشأن امتحان الترشح للطلبة الراغبين في الانضمام إلى المدرسة في قسنطينة. إذ تم إعلام القضاة أن هناك عشرين مقعدا شاغرًا في المدرسة، وبالتالي يجب عليهم إعلام جميع الطلبة الراغبين في التقديم، وتجميع بياناتهم التي تتضمن

[1] رمضان بورغدة ، مرجع سابق، ص:14.

[2] GGA 33 KK/39, Corres. le 20:/10/1869.
[3] GGA 33 KK/35, Corres. le: 18/01/1862.
[4] GGA 33 KK/35, Corres. le :07/11/1860.

الاسم والنسب والعمر والعرش الذي ينتمون إليه. كما طُلب منهم إرسال هذه البيانات في قائمة رسمية إلى الجهات المعنية[1].

3.1.2. نماذج تعيين القضاة بجيجل :

- الصديق بن بو عبد الله:

في إطار التعيينات القضائية التي كانت تصدر عن السلطات الاستعمارية في الجزائر، جاء المرسوم الرئاسي رقم 254 الصادر عن السيد الحاكم العام للجزائر بتاريخ 15 أكتوبر 1862، والذي تضمن قرارًا مهمًا في سياق تنظيم القضاء الإسلامي في المناطق التابعة للاستعمار الفرنسي. وفقًا لهذا المرسوم، تم تعيين السيد صديق بن بو عبد الله، الذي كان يُعد أحد الطلاب السابقين في مدرسة قسنطينة، ليشغل منصب قاضي في دائرة جيجل الإدارية. وكان سي صديق قد شغل سابقًا منصب العادل في الدائرة القضائية الثانية والأربعين في قسنطينة، مما يبرز تجربته السابقة في العمل القضائي وكفاءته في إدارة القضايا القانونية وفقًا للأنظمة التي كانت سائدة في تلك الفترة.

تعيين سي صديق جاء خلفًا للقاضي سي مُحَمَّد بن بلقاسم، الذي تم تعيينه قاضيًا في الدائرة القضائية الخامسة والأربعين، وهو ما يدل على التغييرات المستمرة في هيكل القضاء الاستعماري. هذا التعيين كان جزءًا من مساعي السلطات الفرنسية لضبط النظام القضائي في مستعمراتها، بما يضمن استمرارية تنفيذ قوانين الاستعمار وتطبيق العدالة بشكل يخدم مصالح الإدارة الاستعمارية[2].

- سي عيسى بن مُحَمَّد:

في سياق التنظيم القضائي في جيجل خلال الفترة الاستعمارية، شهدت المناطق المختلفة تعيينات جديدة للقضاة لتعزيز النظام القضائي المحلي. من بين هذه التعيينات، تعيين سي عيسى بن مُحَمَّد، الذي كان باش عادل من بالمنطقة نفسها، قاضياً ببني إيدر، خلفاً لسي أحمد بن سي إبراهيم المتوفى. كان من الضروري تعيين قاضٍ جديد لضمان استمرار النظام القضائي بكفاءة بعد وفاة سي أحمد بن سي إبراهيم، القاضي السابق في بني إيدر، إذ استدعت ضرورة تعيين خلف له بسرعة لضمان عدم حدوث فراغ قضائي يؤثر على السكان المحليين. [3]

---

[1] GGA 33 KK/39, Corres.. le ;07/01/1870.
[2] BOGGA, 1862, T2, p 460.
[3] BOGGA, 1866, T6, p:427.

تم اختيار عيسى بن مُحَّد ليشغل منصب القاضي في بني يدر، مستندًا إلى خبرته ومعرفته بالشؤون القضائية. فقد شغل منصب باش عادل، كما أن تعيينه في هذا المنصب يحمل أهمية كبيرة لعدة أسباب، فاستمرارية العدالة يعزز من استمرارية النظام القضائي ويضمن عدم حدوث فراغ في السلطة القضائية بعد وفاة القاضي السابق، وجود قاضٍ متمرس في المنطقة يساعد في حل النزاعات المحلية بسرعة وفعالية، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي، تعيين قاضٍ معروف يعزز الثقة بين السكان المحليين والنظام القضائي.

- **سي الحاج الطاهر بن بشير:**

بتاريخ الثاني من شهر أوت عام 1863، صدر قرار رسمي يحمل رقم 234، صادر عن القسمة العامة، وبتوجيه مباشر من نائب المحافظ. ينص القرار على تعيين سي الحاج الطاهر بن بشير طالب قاضيًا جديدًا يتولى المسؤوليات القانونية والإشراف القضائي على قسم الثالث و الأربعين، الواقع ضمن دائرة جيجل، والتي تندرج ضمن نطاق الدائرة القضائية لولاية قسنطينة .وقد جاء هذا القرار لسد الشغور القضائي الذي خلفه وفاة القاضي السابق، سي مُحَّد بن السي بشير، الذي كان يشغل منصب قاضي قسم الثالث و الأربعين. وبذلك، عهدت السلطات إلى سي الحاج طاهر بن بشير طالب القيام بمهام القاضي وواجباته، ملتزمًا بتطبيق القانون وحفظ النظام القضائي في المنطقة، وضمان سير العمل في القضاء بالعدل والمساواة بين الجميع[1].

بعد مرور قرابة العامين على تعيين سي الحاج طاهر بن سي البشير في منصبه كقاضي، جاء قرار آخر يحمل الرقم 34، صادر بتاريخ الثامن والعشرين من شهر فيفري عام 1865، ينهي خدمته ويعزله من هذا المنصب. القرار جاء بأمر مباشر من الحاكم العام، في إطار ما يُعرف بالمحاكم الإسلامية، وهو ما يشير إلى أن الإجراءات كانت تتبع منظومة قضائية تستند إلى الشريعة الإسلامية، والتي كانت السلطات الاستعمارية تديرها ضمن نظام خاص لضبط الأحوال الشخصية والمنازعات بين المسلمين[2].

إن قرار العزل هذا يُعد خطوة مهمة تعكس مدى تدخل السلطات الاستعمارية في الشؤون القضائية والإدارية المحلية، وتدل على حجم السيطرة الممنوحة للحاكم العام على النظام القضائي

[1] *BOGGA*, 1863, T3, p:316.
[2] *BOGGA,* 1865, T5, P.47.

الإسلامي في تلك الفترة. فمن الممكن أن يكون هذا القرار نتيجة لخلافات سياسية أو لتوجهات جديدة لدى السلطات في كيفية إدارة الشؤون القضائية، خصوصًا في منطقة حيوية مثل دائرة جيجل، التي كانت تشهد تحركات محلية وديناميكيات اجتماعية خاصة في تلك الحقبة الاستعمارية.

3.2.العدول :

3.2.1. عدول محاكم دائرة جيجل :

لقد شكل العدول أحد الأعمدة الأساسية للجهاز القضائي بجيجل خلال الفترة الاستعمارية، إذ كانوا يمثلون الواجهة العملية لتوثيق الأحكام الشرعية وتسجيل العقود والمعاملات، فضلا عن قيامهم بدور الشهود العدليين الذين تثبت بهم الحقوق وتحفظ بهم مصالح الأهالي. وتكشف المراسلات الواردة إليهم في الفترة الممتدة بين 1860و1862 عن شبكة واسعة من النشاط العدلي، حيث بلغ مجموع ما ورد عليهم من أوامر ومراسلات 46رسالة، وهو رقم يعكس أهمية هذا السلك في ضبط الحياة اليومية وتنظيم العلاقات الاجتماعية والقانونية.

تلقى العادل عيسى بن مُحَّد ما مجموعه 25مراسلة، أي ما يعادل أكثر من نصف المراسلات المسجلة، وهو ما يدل على مركزية محكمة جيجل المدينة كمحور حضري وإداري هام. تلتها محكمة بني عافر (القسم 45) بعدلين هما بلقاسم بن مبارك (5) مراسلات وخليل بن عبد الباقي مراسلة واحدة. كما نجد نشاطا متفرقا في المحاكم الأخرى مثل محكمة القسم (43)لعادل بوجمعة بن علي، 2 مراسلتين والقسم (42) مُحَّد بن بلقاسم، (2) مراسلتين، بينما تلقى السعيد بن مُحَّد باش عادل قاضي زيامة (2 مراسلتين)، وعلي بن عثمان باش عادل قاضي بني يدر (6 مراسلات)، إضافة إلى **يوسف بن مقران** (2)مراسلتين. و مسعود بوسماحة كبير مجلس جيجل (1 مراسلة، إن هذه الأرقام، وإن بدت محدودة من حيث الكم، فإنها تكشف عن أهمية العدول كحلقة وصل مباشرة بين الأهالي والإدارة الاستعمارية، حيث كان التواصل معهم يتم لتبليغ التعليمات المتعلقة بالتوثيق، وتنظيم العقود، وضبط المعاملات التجارية والعقارية، بما يؤكد أنّ وظيفتهم تجاوزت مجرد التوثيق لتشكل آلية رقابية وإدارية فعالة.

جدول إحصائي و دائرة نسبية لمجموع الرسائل الواردة على العدول 1860-1862[1]

[1] RBASDC, Cercle de Djidjelli 1848/1880, Correspondance 1848/1879, Correspondance arabe 1860/1873, 1860/1862, GGA 33 KK/35.

المحكمة	العادل	عدد المراسلات
بني عافر	بلقاسم بن مبارك	5
	خليل بن عبد الباقي	1
محكمة جيجل	عيسى بن مُحَمَّد	25
القسم 43	بوجمعة بن علي	2
باش عادل قاضي زيامة	السعيد بن مُحَمَّد	2
باش عادل قاضي بني يدر	على بن عثمان	6
	يوسف بن مقران	2
القسم 42	مُحَمَّد بن بلقاسم	2
كبير مجلس جيجل	مسعود بوسماحة	1
مجموع المراسلات		**46**

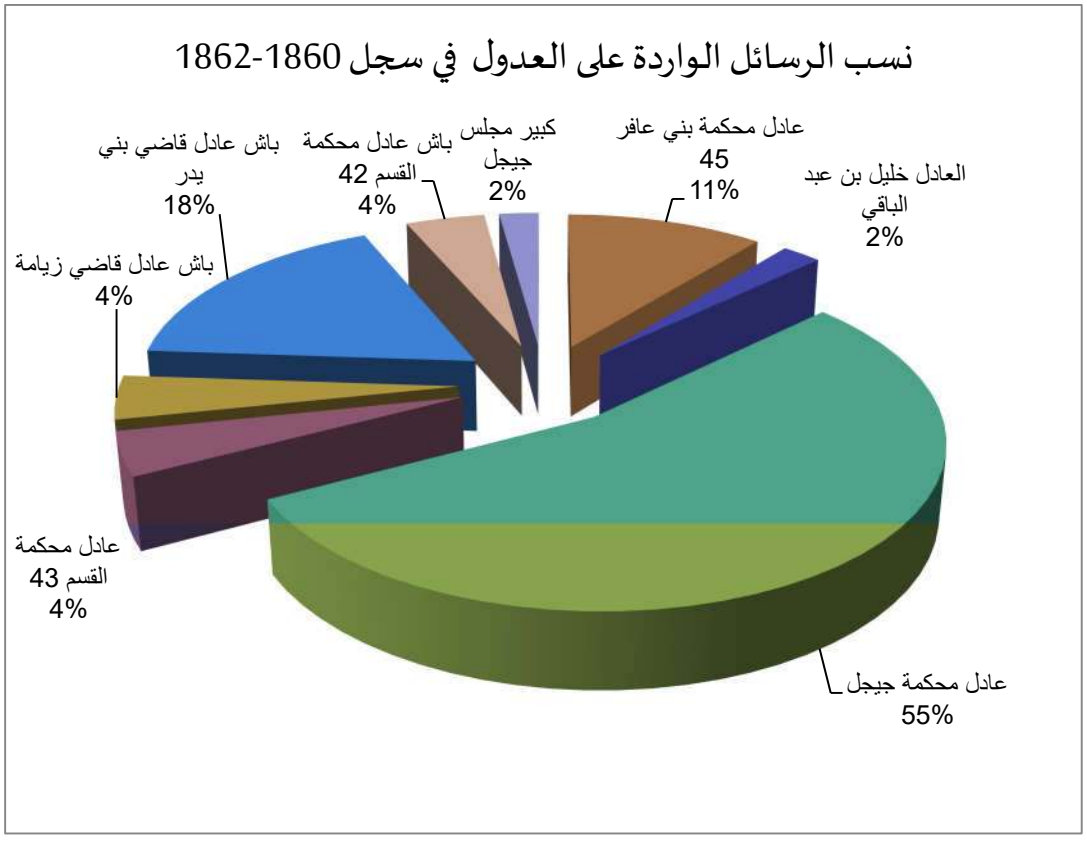

بينما نلاحظ من خلال المراسلات الواردة في الفترة (1868–1873) تراجع ملحوظ في النشاط العدلي في جيجل من حيث حجم المراسلات مقارنة بالفترة السابقة (1860–1862). فقد بلغ مجموع الرسائل الواردة على العدول في هذه المرحلة 20رسالة فقط، وهو رقم أقل من نصف ما سُجل في الفترة السابقة (46 رسالة). ويشير هذا التراجع في تقديري إلى تغير في طبيعة العلاقة بين العدول والإدارة الاستعمارية، حيث يبدو أن هذه الأخيرة أصبحت تعتمد أكثر على القضاة.

وقد توزعت المراسلات الموجهة إلى العدول في محاكم جيجل في هذه الفترة على جهتين أساسيتين: عادل محكمة الشحنة قدر عدد المراسلات الموجهة إليه بـ 13مراسلة، ما يعكس دور هذه المحكمة المحوري في التوثيق ونقل التعليمات. و عادل محكمة جيجل عبد الله بن العياشي بـ 7مراسلات، مؤكدة استمرار المكانة المركزية لهذه المحكمة داخل النسيج القضائي بدائرة جيجل.

جدول إحصائي ودائرة نسبية لمجموع الرسائل الواردة على العدول في سجل 1868-1873[1]

المحكمة		العادل	عدد المراسلات
الشحنة	/		13
محكمة جيجل	عبد الله بن العياشي		7
		20	

[1] RBASDC, Cercle de Djidjelli 1848/1880, Correspondance 1848/1879, Correspondance arabe 1860/1873, 1868/1873, GGA 33 KK/39.

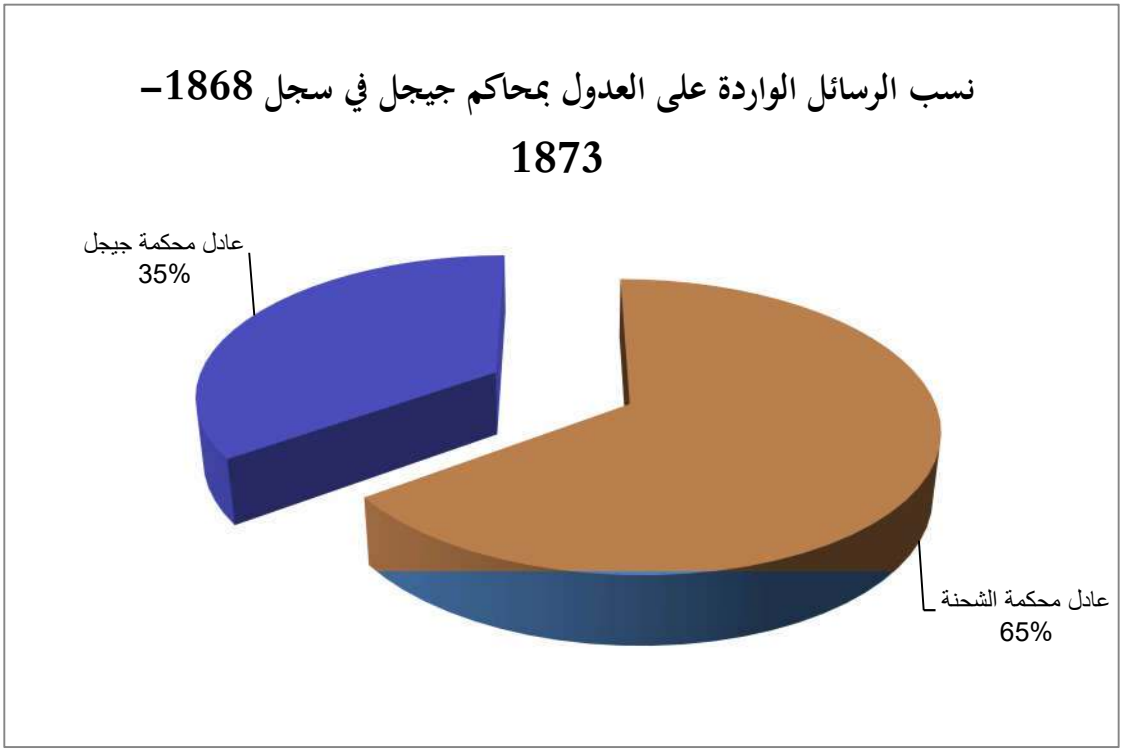

نماذج تعيين العدول بجيجل :

- **سي إبراهيم بن خالد :**

في سياق التعيينات المستمرة التي كانت السلطات الاستعمارية تحرص على إجرائها لضمان تسيير شؤون القضاء داخل دائرة جيجل بشكل منتظم، جاء قرار تعيين سي إبراهيم بن خالد في منصب باش عادل، أحد المناصب البارزة في مجال تطبيق العدالة على الصعيد المحلي. تمثل هذه الخطوة جزءًا من استراتيجية الإدارة الاستعمارية لإحكام سيطرتها على النظام القضائي، وتوجيه سير العمل بما يتناسب مع سياستها وأهدافها في المنطقة.

صدر القرار رقم 233 بتاريخ 21 جوان 1866، مستندًا إلى سلسلة من المراسيم الصادرة في نفس اليوم، والتي تقضي بتعيين سي إبراهيم بن خالد رسميًا في منصب باش عادل بدائرة جيجل، و بالضبط في محكمة القسم رقم 24. جاء هذا التعيين لسد الفراغ الناجم عن انتقال القاضي السابق، سي عيسى بن مُحَمَّد، إلى قيادة بني يدر، حيث جرى تكليفه بمنصب قاضٍ هناك، مما جعل من الضروري البحث عن شخص مؤهل لملء منصبه السابق[1].

[1] BOGGA, *1866, T6, p427.*

ويبدو أن قرارات تعيين العدول في سلك القضاء الإسلامي كانت تصدر عن الحاكم العام للجزائر، كما هو موضح في القرار المؤرخ في 15أكتوبر 1862، حيث تم تعيين سي الصدّيق بن بوعبد الله، خريج المدرسة الإسلامية في قسنطينة، عدلًا بالدائرة القضائية رقم 42 (دائرة جيجل)، خلفًا لمحمد بن بلقاسم الذي عُيّن قاضيًا للدائرة رقم 45[1].

3.3.الوكلاء :

3.3.1. الوكيل المسلم:

سمحت القوانين الفرنسية باستحداث منصب الوكيل المسلم، و هو ما يقابل اليوم المحامي. يحق له تمثيل أطراف القضايا الماثلة أمام المحكمة الإسلامية، هذه الأخيرة التي منحها المشرع الفرنسي اختصاص البث في القضايا المدنية و التجارية و في مختلف المخالفات و العقوبات التي لا تدخل في اختصاص القانون الفرنسي. ثم إن هذه المحاكم الإسلامية كانت تصدر أحكامها دون نفقات مالية، كما يتم تعيين قضاتها من طرف الحاكم العام وفق شروط معينة، يشغلون منصب قاض و موثق في الوقت ذاته، و يقومون بممارسة المهام الموكلة لهم مقابل أجرة محددة تدفعها لهم السلطة الفرنسية[2].

3.3.2. دور الوكيل :

- **الدفاع عن الموكل :**

يتضح دور الوكيل بصفته ممثلًا قانونيًا لاحدى النسوة بجيجل، وذلك في سياق نزاع قضائي نشب حول إعادة النظر في حكم صادر ضدها. يركز دور الوكيل هنا على ضمان حقوق موكلته، إذ قام برفع طلب اعتراض أو إعادة النظر أمام الباش عادل، وهو إجراء يعكس أهمية دور الوكيل في تقديم الطعون القانونية والالتماسات نيابة عن موكله، خصوصًا في حال غياب القاضي المسؤول، كما كان الحال حين كان قاضي الشحنة في قسنطينة. يُبرز هذا الإجراء قدرة الوكيل على متابعة القضية من خلال مختلف مراحلها القانونية، وتوفير الحماية اللازمة لموكله، وهو ما يعكس جانبًا مهمًا من دور الوكيل كوسيط بين الأفراد وأصحاب السلطة القضائية، ومسؤوليته في ضمان استمرارية القضايا وإدارة النزاعات حتى في حال غياب المسؤولين[3].

---

[1] *BOGGA,* 1862, T2, p:460.

[2] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص: 11.

[3] GGA 33 KK/39, Corres. le: 03/06/1873.

يتضمن دور الوكيل أيضًا القيام بالإجراءات المالية المرتبطة بالنزاعات، إذ يُقال إن مسعود تلقى طلبًا من خصم فاطمة، مُحَمَّد بن بوسعيد، لاسترداد مبلغ الخمسين فرنكًا التي دفعها لتغطية مصاريف القضية. وقد وُثقت هذه المطالبة من قبل الباش عادل، مما يبرز دور الوكيل في التعامل مع الشؤون المالية المرتبطة بالقضية، حيث يشرف على تحصيل الأموال أو إعادتها، مما يخفف عن الموكل عبء إدارة هذه المسائل. هذه المهام تعزز فهمنا لأهمية الوكيل في معالجة الأبعاد القانونية والإجرائية ضمن المراسلات التي تتناول القضايا المحلية في إطار منظومة استعمارية معقدة. يُظهر تحليل هذه المراسلات كيف أن الوكلاء كانوا يمثلون شريانًا حيويًا في الحياة الاجتماعية والقضائية للمجتمع الجيجلي، ما يجعلهم عنصرًا مهمًا في التنظيم الاجتماعي والاستجابة للمستجدات الاستعمارية التي أثرت على حياة الأفراد وأحكام القضاء في تلك الحقبة.

- **التعامل مع المشاكل العقارية :**

تشير إحدى الرسائل الصادرة عن ضابط المكتب العربي بجيجل إلى مسألة قانونية بين قايد بني عمران ووكيل أحد الشخصيات الملقب ببوعكاز و الذي قام بالتدخل في أراضي القايد، حيث أقدم على حصاد الزرع الذي زُرع هذا العام في قطعة أرضية، كانت قد مُنحت سابقًا من طرف الهيئات الادارية الفرنسية بجيجل، إذ تقع تلك الأرض في منطقة معروفة بعزلة النورة. يبرز دور الوكيل هنا كطرف مدعٍ في نزاع حول الحقوق الزراعية، ما يعكس أهمية الوكيل في الدفاع عن مصالح موكليه ومتابعة الشؤون المتعلقة بالأملاك والحدود. وبما أن الأرض المعنية ليست ضمن اختصاص المكتب العربي، فإن السلطة الاستعمارية نصحت القايد بتقديم الشكوى مباشرة لحكام قسنطينة، ما يظهر أن الوكيل هنا يُعامل بمثابة ممثل قانوني عليه مراعاة التشريعات الإدارية الخاصة وتوجيه النزاع إلى السلطات المناسبة. يتضح أن الوكلاء لعبوا دورا فعلا في التعامل مع المشاكل العقارية التي أفرزها النظام الاستعماري وتغييره للبنية التقليدية للملكية ، إذ بات الوكلاء المحليون يمثلون حلقة وصل أساسية بين المزارعين المحليين والسلطات الاستعمارية، مسهمين في معالجة المشكلات القانونية والإدارية الجديدة التي فرضها هذا النظام[1].

تشير إحدى الرسائل الصادرة عن ضابط المكتب العربي بجيجل إلى نزاع يتعلق بملكية أرض مرهونة متنازع عليها بين شخصين. كما تعكس مهمة الوكيل لأحد الطرفين المتنازعين، إذ لعب دور

[1] GGA 33 KK/39, Corres. le: 11/07/1873

حيوي في تمثيل حقوق موكله وتقديم الدلائل المتعلقة بملكية الأرض المتنازع عليها أمام القاضي الشرعي المسمّى عبد الله بن جامع، الذي نظر في القضية بهدف الوصول إلى حكم نهائي وفق الشريعة الإسلامية. و في الرسالة نفسها يُطلب من القايد إرسال الوكيل مع الطرف الآخر إلى القاضي للفصل في النزاع، وهو ما يعكس أهمية الوكيل في متابعة الشؤون العقارية المرتبطة بحقوق الملكية. كما يتضمن التوجيه منعه لأي طرف من حرث الأرض المتنازع عليها إلى حين صدور الحكم، ما يظهر التزام الوكيل بالمحافظة على الأصول العقارية لموكله وضمان عدم التعدي عليها حتى صدور القرار الشرعي.

هذا الدور يضع الوكيل في موقعٍ هام ضمن النظام القانوني الذي اعتمدته الإدارة الاستعمارية الفرنسية، حيث أُتيح للوكلاء ممارسة دورهم القانوني أمام القضاء الشرعي المحلي الذي بقي معتمدًا في قضايا الأحوال الشخصية والمنازعات العقارية التقليدية، رغم سيادة النظام الاستعماري. وبهذا، يمثل الوكيل حلقة وصلٍ لا غنى عنها بين الموكلين والقضاء، بما يضمن توثيق القضايا العقارية ويعزز استمرارية الأعراف المحلية في حسم النزاعات. و هذا ما يُبرز أثر الإدارة الاستعمارية على سير النظام القانوني التقليدي، وكيف أصبحت مثل هذه المنازعات تُدار عبر وكلاء يوكل إليهم مهمة تقديم القضايا والدفاع عنها ضمن إطار منظم، يعكس تعقيد التفاعل بين التقاليد المحلية والإجراءات الجديدة التي فرضها المستعمر[1].

- **متابعة الالتزامات المالية:**

لعب الوكيل أو المحامي بالمفهوم الحديث، دورًا أساسيًا في المنظومة القانونية والإدارية في مجتمع جيجل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كما تظهره مراسلات المكتب العربي في تلك الفترة. إذ يُناط بالوكيل مهام حيوية تتعلق بتمثيل الأفراد والعائلات في النزاعات الإدارية والقضائية التي تستلزم تدخلًا قانونيًا أو ماليًا، وذلك بفضل امتلاكه للخبرة والمعرفة بأصول المحاكمات وإجراءات المصادقة على الديون. يشمل عمله ملاحقة الالتزامات المالية، مثل تحصيل الأموال المتعلقة بمصاريف العائلات أو الأفراد، كما يتجلى في نص التوجيه الذي أرسل إلى وكيل أولاد الشريف في قضية تسيير نفقات عائلاتهم بقسنطينة. بهذا الشكل، يتخطى دور الوكيل مجرد التمثيل القانوني، ليصبح حلقة وصل حيوية بين الإدارة الاستعمارية الفرنسية والمجتمع المحلي، حيث يعتمد عليه في

[1] GGA 33 KK/39, Corres. le: 18/02/1868.

تأمين حقوق الأفراد وتخفيف عبء التدخل المباشر للسلطات على حياة السكان، مما يؤكد دوره كوسيط فعال يحمي مصالح أفراد القبيلة ويدير شؤونهم ضمن السياق الاستعماري[1].

تُعد مراسلات المكتب العربي في جيجل مصدرًا غنيًا يعكس التحولات الهيكلية للمجتمع المحلي تحت الإدارة الاستعمارية، حيث يمكن من خلال دراسة تفصيلية لمهام الوكيل استنباط دور هذا الأخير في توجيه العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ضمن القبائل وتنظيم شؤونهم اليومية. وإذ تقدم الوثائق توجيهات تفصيلية لهذه المهام، فإنها تكشف عن مدى التداخل بين الوكيل والقوى الاستعمارية التي كانت تسعى إلى ضبط الهياكل الاجتماعية والسياسية بما يخدم مصالحها. هذا الربط بين الوكيل، كطرف معترف به إداريًا، والقياد والشيوخ يعكس كيفية تأثير الإدارة الاستعمارية على التقاليد والعلاقات المحلية، حيث يصبح الوكيل أداة للتأقلم والتكيف مع نظام استعماري جديد، ويساهم في تشكيل بنية المجتمع ضمن الإطار الاستعماري في جيجل خلال تلك الحقبة.

4. مصادر الأحكام القضائية بمحاكم جيجل :

بعد الحملة الشرسة التي شنتها السلطات الفرنسية على التعليم الأصلي، أو التقليدي في الأرياف و المدن الجزائرية، عمدت إلى إنشاء ثلاث مدارس في مدن رئيسية بالجزائر. حيث أقامت واحدة في الجزائر العاصمة و أخرى بقسنطينة و ثالثة بتلمسان و ذلك سنة 1850، ثم أعيد هيكلتها و تنظيمها بعد ذلك التاريخ. و كان الهدف منها هو تهيئة و تمهيد الطريق أمام تكوين الاطارات الضرورية التي ستوظفها السلطة الإدارية الفرنسية في مختلف المناصب القضائية و الدينية، و التي كانت تخضع مباشرة للمراقبة الإدارية و السياسية للحكام الفرنسيين [2]، السؤال الذي يطرح حول الأحكام الصادرة عن المحاكم التابعة لدائرة جيجل الاستعمارية، هل هي وفق الشريعة الإسلامية أو وفق القانون الفرنسي؟

حملت الرسالة الموجهة لقاضي بني فغال أمرا بضرورة الفصل في قضية بين زوجين من بني فغال وفق الشريعة المحمدية[3]، هذه العبارة نجدها تتكرر في الكثير من المراسلات، إذ ركزت توصيات ضباط المكتب العربي المتعاقبون على تولي شؤون العرب بدائرة جيجل على اختلاف رتبهم على

[1] GGA 33 KK/39, Corres. le: 23/10/1871.

[2] مُحَمَّد العربي ولد خليفة، الاحتلال الاستيطاني للجزائر، مقاربة للتاريخ الاجتماعي و الثقافي، الطبعة الثانية، ثالة، 2008، الجزائر.، ص: 79.

[3] GGA 33 KK/35, Corres. le: 20/10/.1860.

ضرورة فصل القضايا المتعلقة بشؤون الأسرة و الخلافات الزوجية وفق ما تمليه أحكام الشريعة الإسلامية. فهذه رسالة موجهة لقاضي بني فوغال المسمى السعدي بن خديم الله، يأمره فيها القبطان لنوبل بالنظر في مسألة بين زوجين موص إيّاه بفصلها وفق الشريعة الإسلامية[1].

لم تكن قضايا شؤون الأسرة و الخلافات الزوجية الوحيدة التي يستلزم الفصل فيها بالاحتكام إلى أحكام الشريعة الإسلامية، بل حتى القضايا الأخرى المتعلقة بالأملاك الفردية و الجماعية على تنوعها، فهذه توصية حازمة من طرف اليوطنة لنوبل المتولي أمور العرب بجيجل يحث فيها قاضي القسم الثاني والأربعين على ضرورة فصل النزاع الحاصل بين شخصين من جيجل حول ملكية الزيتون وفق الشريعة الإسلامية[2]. وفي السياق ذاته نجد رسالة أخرى واردة على أحد القضاة تلزمه بضرورة الانتقال شخصيا إلى موضع الزيتون المتنازع في شأنه و تقسيمه بين المتنازعين وفق الشريعة الإسلامية، حيث أكدت الرسالة على ضرورة وقوفه شخصيا على القسمة و تمكين كل خصم من الخصوم من حقه كاملا وفق ما تمليه الأحكام الشرعية الإسلامية[3]. و تتكرر مسألة رهن أشجار الزيتون و الخلاف الحاصل حوله مرة أخرى في مراسلات عديدة، ففي رسالة موجهة إلى قاضي القسم السادس و الأربعين، المسمى أحمد بن سي ابراهيم، أمره اليوطنة آفاص المتولي شؤون المكتب العربي بجيجل بالنظر في مسألة النزاع الدائر بين شخصين من بني معمر حول رهن أشجار من الزيتون و امتناع أحدهما عن دفع قيمة الرهن المذكور، فأمر الضابط القاضي بالنظر في المسألة وفصلها وفق ما تمليه أحكام الشريعة الإسلامية، مذكرا إياه بوجوب الحكم بما أنزل الله، دون إهمال لعادة القبايل في هذه المسألة [4].

عرفت النزاعات المتعلقة بملكية الأرض كذلك اهتماما واسعا من قبل ضباط المكتب العربي بجيجل، ويرجع ذلك إلى أهمية الأرض في حياة الفرد الريفي في أعراش جيجل و قياداتها، و كانت بعض النزاعات المتعلقة بها تفصل وفق الأحكام الشرعية الإسلامية، ومثال ذلك ما ورد في الرسالة التي وجهها اليوطنة كينوا إلى القايد سعيد بن منيع، و التي يحثه فيها اليوطنة على ضرورة منع أي تدخل من أي طرف في قضية الأرض التي تنازع عليها أولاد بوروح و سكان الأرباع، إلى حين يتعين قاض جديد خلفا للقاض السابق، إذ يقع على عاتقه حلها –دون غيره– وفق الشريعة المحمدية على حد تعبير الرسالة[5].

[1] GGA 33 KK/35, Corres.. le: 03/01/1861.
[2] GGA 33 KK/35, Corres. le: 20/11/1861.
[3] GGA 33 KK/35, Corres. le: 14/11/1861.
[4] GGA 33 KK/35. Corres. le :04/09/1862.
[5] GGA 33 KK/35. Corres. le: 30/03/1861.

و في قضية أخرى مماثلة للسابقة نجد القبطان لنوبل المشرف على تسيير المكتب العربي بجيجل يؤكد على أن مسائل رهن الأراضي يجب أن تفصل وفق الشريعة الإسلامية، و يأمر عيسى بن مُحَّد الباش عادل بالمبادرة في فصل نزاع حول قضية رهن الأرض التابعة لقيادة بني خطاب، كما يؤكد له بعبارات حازمة على ضرورة عدم نزع الأرض من يد الراهن إلا بعد دفع الثمن المقدر على المرهون عليه، و أوجب عليه توثيق تلك الأحكام و استعمال الختم الرسمي عليها[1]. و نجد قضايا مماثلة في محاكم و مع قضاة مختلفين كالقاضي أحمد بن سي ابراهيم الذي كان قاضيا في محكمة القسم السادس والأربعين، إذ وجه إليه ضابط المكتب العربي بجيجل زوجين كان بينهما خلاف و أمره بفصله وفق الشريعة الإسلامية[2].

5. الفساد في سلك القضاء بجيجل :

في سياق دراسة الحياة القضائية في جيجل خلال الحقبة الاستعمارية، تكشف بعض المراسلات الصادرة عن ضباط المكاتب العربية بجيجل عن ممارسات تتجاوز الإطار القانوني لتغوص في مستنقع الفساد والرشوة، بما يعكس هشاشة منظومة العدالة تحت سلطة الاحتلال بالجزائر بصفة عامة و جيجل بصفة خاصة.

يتضح الكلام السابق من خلال المراسلة الموجهة إلى سي عمر بن المكي، قاضي القسم الثاني والأربعين من وطن جيجل، بتاريخ 27 أوت 1861، اذ تسلط الضوء على جوانب من الفساد الإداري والرشوة التي كانت موجودة في ظل السلطة الاستعمارية بجيجل، و تبدأ الرسالة بتحية رسمية تقليدية ثم تنتقل مباشرة إلى موضوعها، الذي يتعلق بالبلاغ الذي قدمه أحد الأهالي المسمى الحسين بن سي الطاهر البلعفوتني حول طلب الرشوة من طرف القاضي السالف الذكرو التي ذكر مقدارها بعشرة فرنك كخدمة لفصل قضيته. و هنا يتضح أن هناك تداخلًا بين النظام القانوني والفساد، مما يعكس الظروف الصعبة التي كان يواجهها سكان جيجل في الحصول على العدالة.

الطلب المباشر للمال مقابل الخدمة يعد بمثابة انتهاك لأسس النظام القضائي ويعكس تفشي ظاهرة الرشوة بين بعض المسؤولين.، و هذا ما حمل ضابط المكتب أن بطالب القاضي بتوضيح بأي وجه يمكن أن يفرض على الرجل دفع هذا المبلغ، مما يعكس اهتمام السلطات الاستعمارية بمراقبة

[1] GGA 33 KK/35. Corres. le: 05/03/1862.
[2] GGA 33 KK/35. Corres. le: 16/11/1862

سلوك موظفيها، وتحديدًا القضاة الذين من المفترض أن يكونوا حماة للعدالة. هذا الطلب يبرز أيضًا الهيمنة الاستعمارية، حيث تُعطى الأوامر من قِبل السلطات الفرنسية، و المتمثلة في اليوطنة متولي شؤون العرب في جيجل.

تعكس هذه المراسلة العلاقات المعقدة بين القوى الاستعمارية والسلطة المحلية، وتبرز كيفية تأثير الفساد على القضاء وكيف يمكن أن يُستخدم كوسيلة للسيطرة على الأفراد. كما أنها تُظهر كيف كانت الرشوة جزءًا من الديناميكية الاجتماعية والسياسية في تلك الفترة، مما يسهم في تقويض الثقة في المؤسسات القضائية ويعزز من التوترات بين السلطات الاستعمارية والسكان المحليين. و في المجمل، تعتبر هذه الوثيقة شهادة تاريخية على تأثير الفساد الإداري في الحياة اليومية للفرد الجيجلي[1].

و في السياق ذاته تكشف قرارات الحاكم العام الصادرة في 4 مارس 1866 عن مدى التدخل الاستعماري في البنية القضائية المحلية، حيث تم عزل القاضي سي بوجمعة بن علي خوجة من منصبه كعادل في الدائرة القضائية لتابابورت، وتعيين سي الهاشمي بن سي العربي بدلاً منه، كما جرى تعيين سي أحمد بن الربيع، الطالب السابق في مدرسة قسنطينة، خلفًا للعادل المعزول. هذه التغييرات، الموثقة رسمياً في 30 مارس 1866، تعكس آلية إحكام السيطرة على الجهاز القضائي المحلي عبر التعيين والعزل بما يضمن ولاء القضاة للسلطة الاستعمارية ويكرّس التبعية الإدارية[2].

و من بين القضايا المتعلقة بالفساد الاداري بسلك القضاء بجيجل الممارسات اللامسؤولة للقضاة، إذ أقدم أهالي عرش بني فوغال على تقديم شكوى لضابط المكتب العربي، يتدمرون من ممارسات القاضي المسؤول عن البث في الخلافات بمنطقتهم، إذ لا يحرر لهم محاضر و عقود تحفظ حفوقهم و تصون لهم ممتلكاتهم، فعند عقد الزواج أو الطلاق لا يكتب العقد و لا يسلمه لهم، و عند قسمة الميراث كذلك لا يكتب لهم وثيقة تثبت ملكيتهم للارث. و لهذا جاءت الرسالة الواردة من طرف ضابط المكتب العربي تعاتب القاضي المذكور على هذا التصرف، و تأمره بضرورة تحرير العقود و تسليمها بيد أصحابها كيفما كانت، و تؤكد له على ضرورة الالتزام بهذه التعليمات، و إن لم يلتزم بها، و تصل الشكاوي مرة أرخى إلى المكتب العربي ستفرض عليه عقوبة مقدارها خمسين 50 فرنك عن كل شكوى، و هو مما لا شك فيه مبلغ كبير جدا، و إن دل عن شيء يدل عن

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le: 27/08/1861.
[2] BOGGA, , 1866, T6, p:83.

جسامة الخطأ الذي ارتكبه هذا القاضي و عن المشاكل التي نجمت عن تصرفاته[1]. وبينما انغمس بعض القضاة بجيجل في دوامة الفساد والرشوة، اختار آخرون طريقًا مغايرًا، مفضّلين الاستقالة كما فعل القاضي الحاج عمار بن عيسى بن جمان سنة 1862، ربما رفضًا للخضوع لإملاءات السلطة الاستعمارية أو تبرؤًا من نظام قضائي فقد نزاهته[2].

و في ظل تفاقم مظاهر الفساد في سلك الإدارة الاستعمارية وتزايد الشكاوى من تعسف بعض المسؤولين المحليين الذين أوكلت لهم فرنسا إدارة شؤون الأهالي، اضطر ضابط المكتب نفسه إلى التدخل الميداني والتحقق من القضايا المطروحة لدى بعض المحاكم بجيجل. ويبرز ذلك بوضوح في رسالة مؤرخة في 23 جانفي 1873، وجّه فيها النقيب ريفوا إشعارًا إلى كل من قايد بني فغال وقايد تبابورت، أبلغهم فيه بعزمه القدوم شخصيًا إلى عرشيهما يوم الإثنين المقبل للتحقيق في قضية الباشا عادل التي تكررت بشأنها الشكاوى. كما أمرهما بإخطار سكان العرشين ممن تقدّموا بالشكوى، وحثّهم على إحضار الشهود للمثول أمامه صباح يوم الثلاثاء الموالي[3].

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le : 22/10/1862.
[2] BOGGA, 1862, T2, p:244.
[3] GGA 33 KK/39, Corres. le : 23/01/1873.

الفصل الثالث:

مظاهر العنف الاجتماعي.

المبحث الأول: السرقة.

المبحث الثاني: المشاجرة.

المبحث الثالث : اتلاف أملاك الغير.

المبحث الرابع: العنف الأسري وقضايا المرأة.

تمهيد :

إن الاهتمام بظاهرة العنف في الدراسات الأكاديمية لم يعد محصورا في بعده الاجتماعي أو النفسي فقط، بل توسّع ليشمل أبعادًا أعمق تمس الجوانب الاقتصادية والسياسية و الثقافية. كما أن فهم العنف يختلف من مجتمع لآخر، ومن زمن لآخر؛ فما يُعدّ مقبولًا أو مألوفًا في ثقافة ما، قد يُرفض في ثقافة أخرى. و هذا ما نجده في إشارة لأحد الباحثين المعاصرين في علم الاجتماع، إذ بين الطبيعة المركبة للعنف، باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي، وهي ظاهرة شاملة تعيشها جميع المجتمعات بدرجات متفاوتة[1].

ومن خلال الدراسة التاريخية التحليلية لمراسلات المكاتب العربية، يتبيّن لنا أن مظاهر العنف الاجتماعي لم تكن أحداثًا عرضية أو معزولة، بل شكلت امتدادًا لصراعات كامنة في المجتمع، عبّرت عنها الوثائق الإدارية التي دَوّنتها السلطة الفرنسية الاستعمارية عبر المكاتب العربية. فالاحتكاك بين الأهالي والإدارة الاستعمارية، وتحولات البنية الريفية بجيجل، والتغيرات الاقتصادية التي فرضها الاحتلال الفرنسي، كلها عوامل أسهمت في إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية وإثارة توترات داخلية، غالبًا ما بدت في شكل عنف مادي أو رمزي.

لذلك يعد هذا الفصل خطوة أساسية لفهم كيف انعكست هذه التحولات على السلوك الاجتماعي، من خلال أربع مظاهر رئيسة :السرقة، المشاجرة، وإتلاف أملاك الغير، و العنف الأسري ، و التي لا يمكن اعتبارها مجرد وقائع جنائية معزولة، بل تعبيرات عن اختلال في المنظومة الاجتماعية لسكان منطقة جيجل. إذ تشير مراسلات المكاتب العربية إلى تزايد هذه الأفعال في بعض المناطق، ما يثير عدة تساؤلات حول الأسباب و ردود الفعل المختلفة اضطرابًا في سيما في منظومة الردع الاجتماعي التقليدي، فهل يمكن اعتبار ذلك تراجعًا في سلطة الزعامات المحلية؟، أو تغيّرًا في مفهوم الحق و الملكية داخل المجتمع الريفي بجيجل؟.

[1] سمية بن شعاب ، وحياة عبود ، "دور العنف الأسري في ممارسة الفتاة القاصر للبغاء"، *مجلة دراسات إنسانية واجتماعية*، المجلد 11، العدد 1، 16 يناير 2022، ص: 84.

المبحث الأول :
السرقة.

1. طبيعة الأشياء المسروقة :

تمثل نسبة السرقات المسجلة في مجتمع جيجل خلال فترة الاستعمار الفرنسي انعكاسًا للوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي عاشه السكان المحليون تحت الحكم الاستعماري. فدائرة جيجل، بقيادتها و أعراشها الموزعة على المناطق الريفية المتنوعة، وشبكة دواويرها الممتدة، شكلت جزءًا مهمًا من الاقتصاد الزراعي والحيواني في الجزائر. لذلك، فإن احصاء و تحليل طبيعة المسروقات ونسبتها يمكن أن يوفر لنا نظرة عميقة على الأثر الذي خلفه الاستعمار الفرنسي على هذا المجتمع، و قد قمت بإحصاء حالات السرقة داخل أعراش جيجل و قيادتها ، من أجل تحقيق هذا الهدف[1].

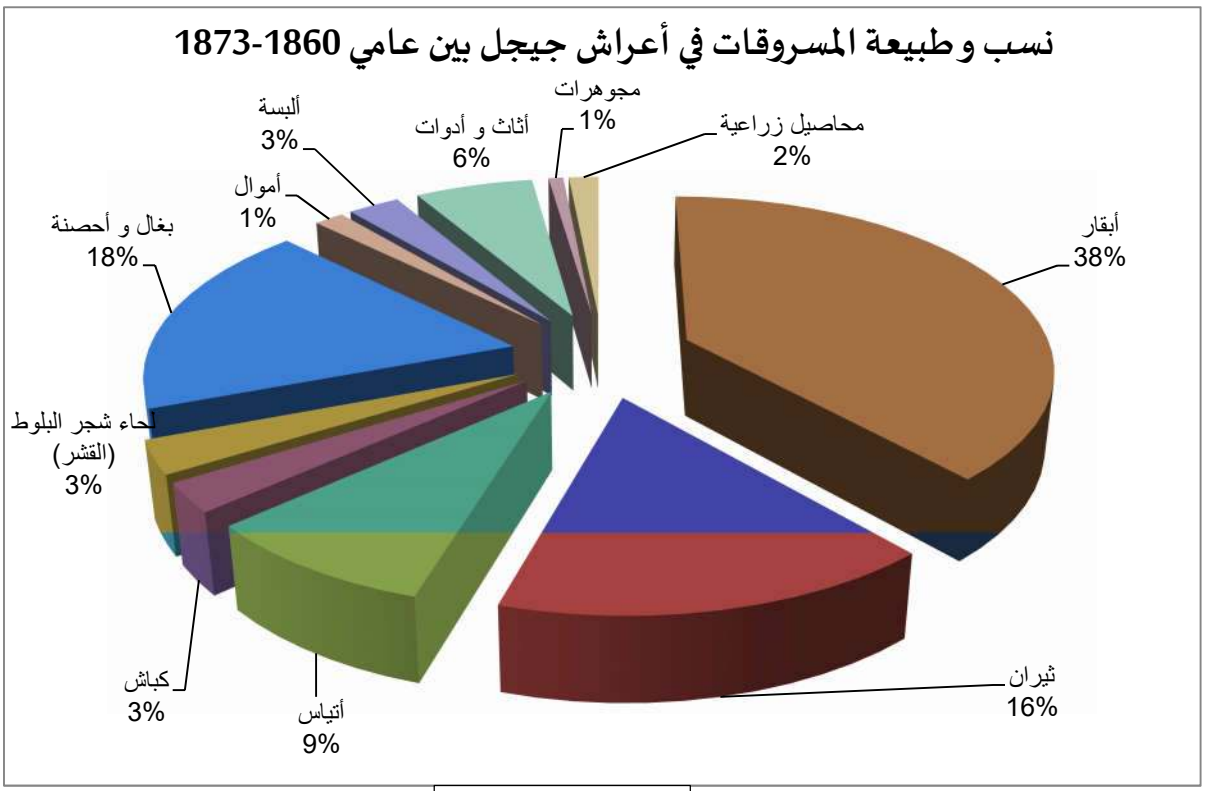

الشكل رقم : 01

تُعتبر الأبقار عمودًا فقريًا للاقتصاد الريفي في جيجل. فقد كانت توفر مصادر متعددة للدخل من خلال الحليب، واللحوم، والجلود، وكانت تُستخدم أيضًا كقوة عمل في الزراعة. إن نسبة

[1] انظر الدائرة النسبية في الشكل رقم : 01.

السرقة العالية (38%) تدل على اعتماد كبير للسكان على هذا المورد، وأي فقدان له كان يُعد خسارة فادحة. و مما لا شك فيه أن سرقة الأبقار لم تكن مجرد سرقة ممتلكات، بل كانت تضع العائلات تحت ضغط اقتصادي كبير، مما يزيد من الفقر والحرمان، ويؤثر سلبًا على الاستقرار الاجتماعي لذى السكان المحليين بجيجل.

كانت البغال والأحصنة حيوية للأنشطة الزراعية والتجارية بأعراش جيجل، حيث تستخدم لنقل البضائع والحرث. تعكس نسبة السرقة البالغة 18% أهمية هذه الحيوانات في الحياة اليومية. ففقدانها كان يؤدي إلى شلل في الأنشطة الاقتصادية ويعطل الإنتاج. و رغم الجهود المبذولة من طرف السلطة الفرسية الممثلة في ضابط المكتب العربي و مختلف القياد بأعراش جيجل في القضاء على ظاهرة السرقة، و الحد من انتشارها بين الآهالي بآليات قضائية و ردعية مختلفة، إلا أن ذلك لم يجدي نفعا في أغلب الأحيان، إذ نجد عمليات سرقة البغال و الأحصنة بقيت مستمرة طول الفترة محل الدراسة، بل و ارتفعت وتيرتها في بعض الفترات. مما أسهم بشكل سلبي في الحد من الكفاءة الإنتاجية للسكان المحليين، و خلق نوع من الاضطراب و اللاإستقرار الاجتماعي بين الأفراد من القبائل المختلفة أو حتى داخل القبيلة الواحدة.

في المقابل نجد أن الثيران كانت تُستخدم بشكل رئيسي في الحراثة والعمل في الحقول. هذا ما يفسر ارتفاع نسبة سرقة الثيران بأرياف جيجل، فالحاجة إليها داخل المجتمع الريفي بجيجل كانت ملحة، و هي تعبر عن قيمتها الرمزية و المادية، و بالنظر إلى نسبة السرقة (16%) المعتبرة التي طالت هذه الحيوانات يتأكد لدينا هذا التفسير. كما أن هذه النسبة تعكس مدى تأثير فقدان هذه الحيوانات على الزراعة، حيث يؤدي ذلك إلى تراجع كبير في الإنتاج الزراعي وزيادة معاناة الفلاحين بجيجل.

بلغت نسبة سرقة الماعز في أعراش جيجل و دواويرها (9%)، و هي نسبة متوسطة مقارنة مع بقية المسروقات في المنطقة نفسها، يعتبر الماعز مصدرًا مهمًا للحليب واللحوم لذى سكان جيجل. فسرقتها تعني فقدان مورد غذائي رئيسي، مما يزيد من معاناة السكان الريفيين و نقص المواد الغدائية، ناهيك على أن مثل هذه السرقات خلقت نوع من التوتر في أوساط المجتمع الجيجلي و نزاعات بين أفراد من شرائح اجتماعية مختلفة، بل و حتى بين أعراش و قبائل لديها صراعات سابقة. و الملاحظ كذلك أن الأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لسرقة الكباش، إذ تعتبر هي كذلك موردا للحوم،

و بيعها لذى السكان المحليين يوفر لهم حاجياتهم اليومية المختلفة. بلغت نسبة سرقة الكباش (3%)، و هي نسبة منخفضة مقارنة مع بقية النسب الأخرى، مع ذلك لا شك أن سرقتها كان يؤثر سلبا على الوضع الاقتصادي لكثير من العائلات بجيجل.

بلغت نسبة سرقة لحاء شجر البلوط أوما يعرف عند السكان المحليين في جيجل "بالقشر" نسبة (3%)، و مما لاشك فيه أن هذه المادة كانت تستخدم في عدة صناعات، و سرقته ستؤدي حتما إلى تراجع هذه الصناعات، مما يعني التأثير سلبا على المستوى الاقتصادي للأفراد و المجتمع. كما نجد أن نسبة سرقة الألبسة قد بلغت (3%) من النسبة الإجمالية للمسروقات بمختلف أعراش جيجل، و الألبسة تعد حاجة أساسية لأي فرد، و سرقتها يزيد في معاناة السكان، خاصة في ظروف الشتاء القاسية، و يضيف أعباء مالية كانوا في غنى عنها.

رغم ضعف نسبة سرقة المحاصيل الزراعية و التي بلغت (2%) من إجمالي المسروقات بأعراش جيجل، فهي بلا شك تؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي للسكان، حيث تعتمد العديد من العائلات – خاصة الريفية منها– على ما تنتجه من محاصيل للغداء. كما نجد أن نسبة سرقة المجوهرات بأعراش جيجل كانت ضئيلة جدا (1%). و على العموم، فالمجوهرات كانت ولا تزال تُعتبر وسيلة لحفظ الثروة، وسرقتها تعني فقدان هذه الثروة المحمولة، مما يزيد من انعدام الأمن المالي ويؤدي إلى زيادة الفقر. و تساوت نسبة سرقة النقوذ مع نسبة سرقة المجوهرات، رغم أن النقوذ كانت نادر ما يتعامل بها في المجتمع الريفي، وسرقتها تُعد ضربة كبيرة للفرد أو العائلة، مما يحد من قدرتهم على شراء الضروريات أو الاستثمار في موارد أخرى.

تظهر هذه الأرقام مجتمعًا يعتمد بشكل كبير على تربية الحيوانات، كما يلاحظ أن السرقات كما تشير النسب، ليست مجرد أعمال إجرامية فردية بل تعبر في تقديري عن تدهور اقتصادي واجتماعي ناجم عن الاستدمار الفرنسي بالمنطقة. فسياسات السلطات الفرنسية قد تكون متورطة بشكل غير مباشر في دفع الأهالي إلى مثل هذه الممارسات، أو على الأقل سياستها الاقتصادية الجائرة في جيجل المبنية على مصادرة الممتلكات و احتكار الموارد الاقتصادية المختلفة، أضعفت المجتمع الريفي وزادت من تبعيته لسلطتها. كما أن فرض النظام القضائي الفرنسي والتدخل في الشؤون المحلية قلل من قدرة القبيلة على الحفاظ على الأمن والنظام.

السرقات المسجلة في مجتمع جيجل تعكس سياسة الاستغلال والتدمير الاقتصادي التي اتبعتها السلطات الاستعمارية، فالمتمعن في نسب السرقات في مجتمع جيجل خلال فترة الاستعمار الفرنسي يكشف عن ظروف اقتصادية واجتماعية قاسية فرضتها السياسات الاستعمارية، يدرك أن هذه السرقات لم تكن مجرد جرائم عادية، بل كانت انعكاسا لنظام اقتصادي واجتماعي مختل نتيجة الهيمنة الاستعمارية. فالأثر المتبقي على المجتمع الريفي كان عميقًا، حيث أدى إلى تفكك البنية الاجتماعية التقليدية وزيادة الفقر والتوترات الاجتماعية، مما يوضح مدى التأثير السلبي للاستعمار على الحياة اليومية للسكان المحليين في جيجل.

2. وتيرة السرقة :

يظهر المنحنى البياني الذي قدمته وتيرة السرقة في أعراش جيجل خلال الفترة من 1860 إلى 1862. هناك بعض الملاحظات المهمة التي يمكن استنتاجها من هذا المنحنى:

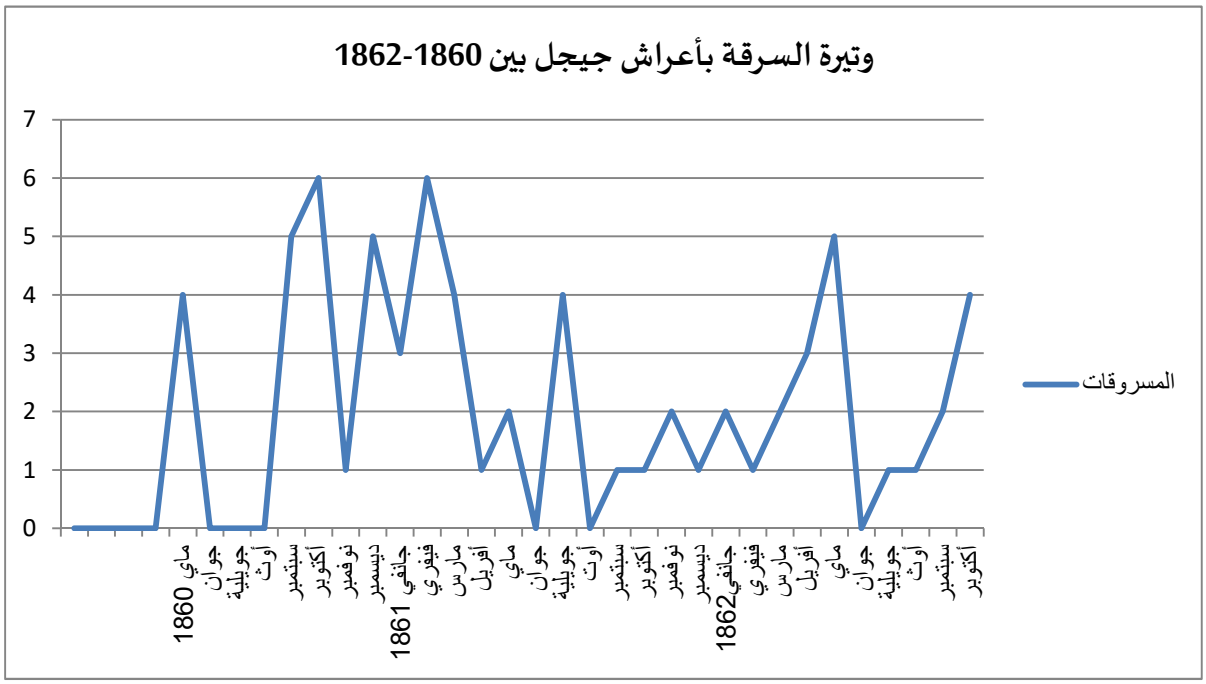

يوضح المنحنى أن عام 1860 شهد عددًا محدودًا من السرقات في البداية، ثم تزايد العدد بشكل ملحوظ مع تقدم السنة. قد يشير ذلك إلى تدهور الوضع الأمني أو زيادة في الفقر أو النزاعات المحلية. كما يظهر المنحنى أن وتيرة السرقات بلغت ذروتها في عام 1861، حيث سجلت أرقامًا عالية جدًا مقارنة بالسنوات الأخرى. يمكن أن يعكس هذا العام انتشار الفوضى أو ضعف

السلطة المركزية في تلك الفترة. بعد الارتفاع الحاد في 1861، نلاحظ انخفاضًا نسبيًا في وتيرة السرقات في بداية عام 1862، إلا أن المنحنى يشير إلى عودة الارتفاع في نهاية العام نفسه. يمكن أن يكون هذا ناتجًا عن تدخل السلطات أو اتخاذ تدابير أمنية جديدة، تلاها تجدد العوامل المحفزة على السرقة.

نلاحظ أن المنحنى يشير إلى تقلبات واضحة بين الارتفاع والانخفاض في وتيرة السرقات خلال هذه الفترة. هذه التقلبات قد تعكس تأثير عوامل متعددة مثل الظروف الاقتصادية، التحركات الاجتماعية، أو حتى التدخلات الأمنية. من الممكن أن يكون لسياسات الاستعمار تأثير كبير على الأوضاع الأمنية في المناطق الريفية بجيجل. تدهور الأوضاع الاقتصادية، وفقدان الأراضي، وفرض الضرائب الثقيلة قد أدى إلى زيادة في أعمال السرقة كوسيلة لضمان لقمة العيش بالنسبة للأهالي. تشير وتيرة السرقة في هذه الفترة إلى اضطرابات اجتماعية واقتصادية كبيرة. هذه الظاهرة قد تكون مرتبطة بتأثيرات الاستعمار الفرنسي، الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع المعيشية للفلاحين والسكان المحليين، ما دفع البعض إلى ممارسة السرقة كوسيلة للبقاء.

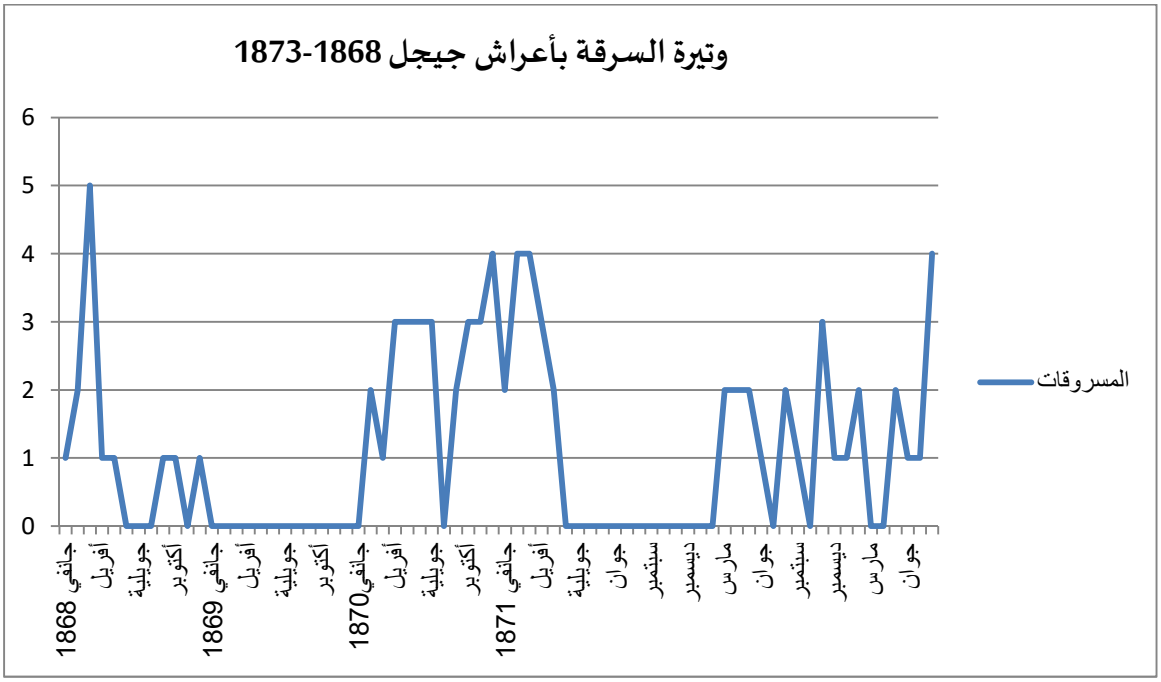

المنحنى البياني الذي يعرض وتيرة السرقة في أعراش جيجل خلال الفترة من 1868 إلى 1873 يكشف عن تغييرات كبيرة في مستوى النشاط الإجرامي المتعلق بالسرقة عبر هذه السنوات.

يلاحظ وجود ارتفاع عال في معدل السرقات عند بداية العام 1868، حيث بلغ عدد السرقات الذروة. هذه البداية تشير إلى وجود وضع مضطرب في ذلك الوقت، ربما نتيجة لاضطرابات اقتصادية أو اجتماعية كبيرة .المنحنى يظهر انخفاضًا واضحًا في معدل السرقات خلال العام 1869، حيث يكاد النشاط الإجرامي أن يختفي لفترات قصيرة. هذا الانخفاض قد يكون ناجمًا عن إجراءات صارمة تم اتخاذها من قبل السلطات أو بسبب تحسن الظروف المعيشية بشكل مؤقت.

بعد فترة هدوء نسبي، يبدأ المنحنى في الارتفاع مرة أخرى في 1870، مع تسجيل عدة سرقات خلال هذا العام. قد يعكس هذا التغير عودة التوترات أو فشل الإجراءات السابقة في تحقيق الاستقرار. يسجل المنحنى مرة أخرى ارتفاع ملحوظ في 1871 و1872 معدل السرقات خلال هذين العامين، حيث يصل المعدل إلى أربع سرقات شهريًا في بعض الفترات. بينما شهد عام 1873 عودة ملحوظة لهذا النشاط الإجرامي و ارتفاع ملحوظ في وتيرة السرقات. هذا التصاعد يشير إلى استمرار الاضطرابات أو ربما فشل محاولات الإصلاح.

يبدو أن الفترة بين 1868 و1873 كانت مضطربة بشكل عام، مع تزايد واضح في مستوى السرقات. و هو مما لا شك فيه انعكاسًا للأوضاع الاقتصادية المتقلبة، و الفاقة التي عرفتها سكان جبجل في هذه الفترة. فقد شهدت البلاد سلسلة من الأزمات الطبيعية والمجاعات المدمرة، إذ اجتمعت آثار غزوات الجراد خلال سنة 1866، مع سنوات الجفاف المتتالية وهلاك أعداد كبيرة من الحيوانات، مما أدى إلى حدوث مجاعة مروعة في المناطق الداخلية بين نوفمبر 1867 وحزيران 1868. وقد عجزت الإدارة الاستعمارية عن توفير المساعدات في الوقت المناسب، مما تسبب في وفاة نحو 30,000 شخص من السكان، إما بسبب الجوع أو نتيجة انتشار التيفوس والكوليرا. هذه الظروف الصعبة ساهمت في خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، كان لها دون شك تأثير مباشر على ارتفاع معدلات السرقات والاضطرابات الاجتماعية[1]. كما يمكن اعتبار استمرار السرقات على مدى هذه السنوات يشير إلى عدم فعالية الإجراءات المتخذة للتصدي لها.

3. حالات السرقة حسب كل قيادة:

[1] شارل روبير آجرون، *تاريخ الجزائر المعاصرة*، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، 1982، بيروت، ص:68.

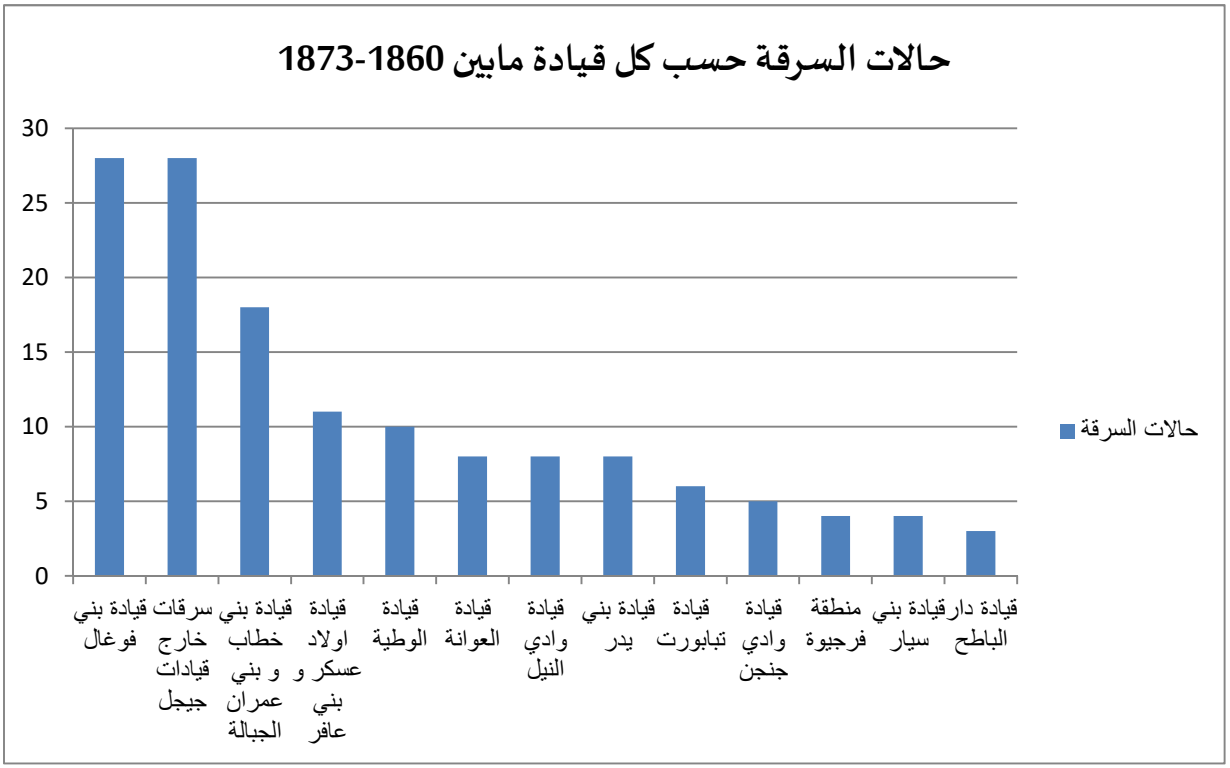

توضح الأعمدة البيانية عدد حالات السرقة في كل قيادة بمنطقة جيجل خلال الفترة من 1860 إلى 1873، مما يوفر نظرة عميقة على توزيع الجرائم المتعلقة بالسرقة عبر هذه المنطقة خلال الحقبة الاستعمارية. نلاحظ أن هذه البيانات تكشف عن تفاوت ملحوظ في معدلات السرقة بين القيادات المختلفة، وهو ما يمكن تفسيره بناءً على عدة عوامل، تشمل العوامل الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية وكذلك التأثير المباشر للسياسات الاستعمارية الفرنسية.

تظهر الأعمدة البيانية أن قيادة بني قوعال سجلت أعلى معدلات السرقة، حيث تجاوزت 25 حالة. يمكن تفسير هذا التفاوت بالنظر إلى الخصائص الجغرافية والتضاريسية لمختلف المناطق بجيجل. قد تكون الطبيعة الوعرة والمواقع النائية في هذه القيادة قد ساعدت على تسهيل عمليات السرقة وانتشارها، نتيجة لصعوبة الرقابة المباشرة التي قد تكون واجهتها السلطات الاستعمارية في مراقبة هذه المنطقة بفعالية.

نلاحظ أن قيادات بني خطاب، وادي النيل، والعوانة قد سجلت معدلات سرقة تتراوح بين 10 إلى 15 حالة. هذا المعدل المتوسط يشير إلى أن هذه المناطق قد تأثرت بالسرقة نتيجة لعدة

عوامل مركبة، من ضمنها ربما نشاط السكان المحليين في التجارة أو الزراعة، حيث يمكن أن تكون هذه الأنشطة الاقتصادية محفزًا لعمليات السرقة نتيجة توفر السلع والخيرات القابلة للاستهداف.

تظهر القيادات مثل بني سيار وبني بدر ومنطقة فرجيوة و دار الباطح أقل معدلات السرقة، حيث تقل الحالات المسجلة عن 10 حالات. هذه النسبة المنخفضة قد تعود إلى التواجد المكثف للسلطات الاستعمارية أو لعوامل متعلقة بالثقافة المحلية والهيمنة الاجتماعية التي تفرض قواعد أخلاقية قوية تحد من انتشار السرقات. كما قد تكون هذه المناطق أقل جذبًا للصوص لندرة الموارد القابلة للسرقة أو لصعوبة تضاريسها بشكل يجعل الهروب صعبًا .

يرجع التفاوت في معدلات السرقة بين القيادات إلى تأثير العوامل الجغرافية على عمليات السرقة في منطقة جيجل. إذ نلاحظ أن بعض القيادات ذات التضاريس الجبلية والطرق الوعرة أكثر عرضة للسرقة، خاصة التي كانت بعيدة عن مراكز السيطرة الفرنسية. هذا يعكس أيضًا حالة من التفاوت الاجتماعي، حيث قد تتفاوت المجتمعات المحلية في قبولها لظاهرة السرقة كممارسة يومية أو كوسيلة للكسب في ظل التواجد الاستعماري الذي كان السبب الرئيس في التدهور الاقتصادي.

يغطي الرسم البياني فترة زمنية ممتدة من 1860 إلى 1873، وهي فترة تتزامن مع تصاعد نفوذ الإدارة الاستعمارية الفرنسية في جيجل. هذه المدة الزمنية قد شهدت تغيرات سياسية واقتصادية أثرت في هيكل المجتمع المحلي وفي علاقته مع السلطات. إذ برزت عدة عوامل تاريخية أدت إلى تصاعد معدل السرقات، مثل تصاعد الضغوط الاقتصادية على الأهالي بفعل الاستغلال الزراعي من قبل الفرنسيين و تراجع دور الهيئات التقليدية في فرض النظام والأمن.

تمثل المنحنيات البيانية السالفة الذكر توثيقًا هامًا لحالات السرقة في منطقة جيجل ، إذ تعكس التفاعل المعقد بين البنية الاقتصادية والاجتماعية للقيادات خلال فترة الاستعمار. كما تتيح لنا فرصة فهم دور الظروف الجغرافية والاجتماعية في التأثير على الظواهر الجنائية. إنَّ هذا النوع من التحليل يُسلط الضوء على حركة المقاومة غير المباشرة التي مارسها سكان المنطقة، مما يثري فهمنا للتاريخ المحلي لجيجل وعلاقته بالهيمنة الاستعمارية وتأثيراتها المستمرة على مجتمعها الريفي.

4. الإجراءات المتخذة ضد السرقة من قبل السلطة الاستعمارية:

4.1. التحقيق و كتابة التقارير:

تظهر الكثير من المراسلات الموجهة إلى القيّاد بجيجل من طرف ضابط المكتب العربي الممثل للسلطات الاستعمارية في المنطقة تركيزها على أهمية التقارير المعدة حول السرقات في مختلف أعراش جيجل، إذ كان غالبا ما يطلب من القايد موافاة الضابط بالتفاصيل المتعلقة بالسرقة، و مثال ذلك المراسلة الموجهة إلى القايد سي مُحَّد بن مقران و التي تبين أهمية التقرير أو "**الرابور**" كأداة رئيسية في معالجة قضايا السرقة في منطقة جيجل. إذ يبدوا جليّا اعتماد السلطات الاستعمارية على القادة المحليين لجمع المعلومات والتحقق من الوقائع الجنائية، مما يعكس أهمية التوثيق والتقارير في النظام الإداري والقضائي الاستعماري. في هذه المراسلة تتعلق القضية بسرقة بقرة تعود إلى أحد الأشخاص من بني سيار، إذ تم اتهام شخص آخر من العرش نفسه، الذي نقلها إلى فرقة أولاد المنصور من عرش وادي جنجن، حيث تمت عملية الذبح في منزل شخص يسمى بلقاسم بن المعابد.كان حضور عدد من الأشخاص أثناء ذبح البقرة بلغ عددهم خمسة، مما يشير إلى مشاركة جماعية في هذه الجريمة. وقد استخدم المذنبون جلد البقرة بعد ذبحها، حيث أخفوه في مطمور مُحَّد بن مبارك، مما يبرز محاولة للتستر على الجريمة وتضليل التحقيقات.

تُظهر الرسالة بوضوح كيف طُلب من القايد سي مُحَّد بن مقران التحرك الفوري للتحقيق في هذه الواقعة. إذ طُلب منه استدعاء المتهم الرئيسي للحضور أمامه والحديث عن تفاصيل السرقة. هذا الإجراء يكشف أهمية الحضور الشخصي في التحقيقات كوسيلة لالتقاط تفاصيل مباشرة حول الواقعة، وإصدار تقرير دقيق يعكس ما يدلي به المتهم أثناء التحقيق. كان على القايد كتابة تقرير شامل ("رابور") حول التحقيق الذي يُجريه، وتقديمه للسلطات الاستعمارية، مع إرسال المتهم الرئيسي كجزء من الإجراءات الرسمية. يُظهر هذا الجانب كيف كانت التقارير تلعب دورًا أساسيًا في متابعة القضايا الجنائية، وتوثيق الشهادات والأحداث، مما يساعد السلطات في اتخاذ قرارات لاحقة استنادًا إلى الأدلة التي يتم جمعها محليًا[1].

رغم أهمية التقارير المرفوعة من طرف شيوخ القبائل إلى قيّاد الأعراش حول القضايا المتعلقة بالسرقة، إلا أن ضباط المكتب العربي كانوا يرون أنه ليس من الضروري على قايد العرش ان يعتمد عليها دائما، و من هنا يتضح دور القايد الشخصي في التحقيقات المتعلقة بقضايا السرقة في أعراش جيجل.كما يتضح أن بعض الحالات كانت تتطلب تدخل القايد نفسه، بتوجيه مباشر من السلطات الاستعمارية، لضمان دقة التحقيق والحصول على معلومات مباشرة من موقع الحادثة. نجد

[1] GGA 33 KK/35, Correspondence le : 15/04/1862

في إحدى المراسلات المتعلقة بقضية سرقة وقعت في فرقة بني قطيط، حيث أُتهم مسعود بن مُحَّد بسرقة أحمد بن سعيد. يُطلب من القايد سعيد بن يونس أن يذهب شخصيًا إلى فرقة بني قطيط للتحقيق في هذه السّرقة بنفسه. هذا الطلب يوضح أن السلطات الاستعمارية، ممثلة في " القبطان لنوبل"، رأت ضرورة تواجد القايد بنفسه لضمان شفافية التحقيق ودقته، والتأكد من جمع الأدلة بشكل مباشر دون الاعتماد فقط على التقارير المكتوبة. إلزام القايد بالانتقال الشخصي إلى موقع السرقة يعكس رغبة السلطات في التأكد من استقصاء كامل للحقائق قبل كتابة التقرير النهائي. وجود القايد في مكان الحادث يسمح له بالتحقق من الشهادات والقرائن بنفسه، مما يزيد من موثوقية المعلومات التي ستُرسل إلى السلطات الاستعمارية. كما تم التأكيد في الرسالة على ضرورة تقديم تقرير أو "جواب" دقيق بعد استكمال التحقيق، مما يعزز من أهمية التوثيق في إطار التحقيقات الاستعمارية[1].

يتضح أكثر دور السلطات الاستعمارية في متابعة التحقيقات المتعلقة بحوادث السرقة في أعراش جيجل من خلال المراسلة الموجهة إلى القايد سعيد بن يونس، إذ تتعلق القضية هنا بسرقة ثور يعود لعيسى بن مبارك من أولاد بوبكر، حيث تم توجيه الشك نحو الطيب بن عمر الظافري. طلبت السلطات الاستعمارية من القايد سعيد بن يونس التحقيق بشكل دقيق في هذه الحادثة، من خلال استجواب الطيب بن عمر والحصول على معلومات موثوقة حول الاتهامات الموجهة إليه. بعدها يُفترض أن يُرسل القايد تقريرًا مفصلًا إلى السلطات عن نتائج التحقيق.هذا النوع من المراسلات يعكس كيفية إدارة التحقيقات في القضايا الجنائية من قبل السلطات الاستعمارية، حيث كانت تعتمد على القادة المحليين لجمع المعلومات الأولية، مما يضمن التحكم المباشر واستمرار الرقابة على المجتمع[2].

4.2. آداء اليمين :

سلكت السلطات الاستعمارية في معالجة قضايا السرقة عدة أساليب و إجراءات، إذ كان الهدف من وراء ذلك ردع السارق. يبرز استخدام إجراء أداء اليمين أو الحلف كوسيلة لإثبات البراءة أو تحميل المسؤولية في حالة اتهام بالسرقة في الكثير من المراسلات الموجهة للقيّاد بمنطقة جيجل. و مثال ذلك المراسلة الموجهة إلى القايد المحلي الشيخ مُحَّد بن بودودة، إذ لجأت السلطة الاستعمارية إلى

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le : 15/02/1862
[2] GGA 33 KK/35, Corres. le : 26/12/1861

أسلوب القضاء التقليدي المعتمد على أداء اليمين كجزء من إجراءات التحقق في القضايا الجنائية. حملت المراسلة توجيها إلى القاضي بضرورة إلزام أحد المتهمين المسمى عمر بن مبارك ومبارك بن سعيد بأداء يمين أمام خصمه مسعود بن سليمان، الذي اتهمهما بسرقة بقرته. و من هنا يظهر أن أداء اليمين لم يكن مجرد إجراء قضائي ديني أو تقليدي، بل تم تأطيره تحت سلطة وإشراف الإدارة الاستعمارية المتمثلة في شيخ القبيلة و القاضي. كما أن هذه الدعوة جاءت بأمر من ضابط المكتب العربي، وهو المسؤول الاستعماري عن شؤون العرب في جيجل، مما يُظهر التنسيق بين القضاء المحلي التقليدي والإدارة الاستعمارية[1].

تم استخدام أداء اليمين أو الحلف كوسيلة لفض النزاعات والاتهامات بالسرقة في الكثير من المراسلات الصادرة عن ضباط المكتب العربي بجيجل، و كمثال آخر نجد في مراسلة أخرى تأكيدًا على ذات الإجراء. ففي هذه الحالة، توجهت السلطات الاستعمارية إلى الشيخ مُحَّد بن بو الدرة بأمرٍ واضح بأن يطلب من الأفراد المشكوك فيهم من سكان المنطقة التي تحت حكمه، والذين تم اتهامهم من قبل شخص يدعى علي بن سي مُحَّد المالجي بالسرقة، أن يؤدوا الحلف لإثبات براءتهم.جاءت التعليمات بضرورة الحلف أمام ستة أشخاص، مما يُشير إلى أهمية الحضور الجماعي كشهود على صحة اليمين، وتعزيز الثقة في نتائجه كوسيلة لإثبات البراءة أو الإدانة في مثل هذه القضايا. مرة أخرى، يؤكد هذا الإجراء على الدور الكبير الذي كانت تلعبه **أداء الأيمان** في النظام القضائي المحلي الذي تبنته السلطات الاستعمارية في أعراش جيجل، كجزء من ممارساتها في التعامل مع الاتهامات بالسرقة، مما يُظهر تداخل الأساليب التقليدية مع الإدارة الاستعمارية لتحقيق العدالة وفق المعايير المحلية[2].

4.3. المنع من السفر :

ومن بين الإجراءات التي كانت تتبعها السلطات الاستعمارية في القضايا المتعلقة بالسرقة هي منع الأشخاص المشتبه في تورطهم في السرقات من مغادرة أماكن إقامتهم، وهو إجراء يعكس سياسة الحصار أو الرقابة المحلية التي كانت تُفرض على المتهمين في قضايا السرقة. ورد في احدى المراسلات التي يُطلب فيها من القايد بن بوسديرة اتخاذ إجراء بحق مجموعة من الأشخاص من "أولاد المنصور"

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le : 26/07/1862
[2] GGA 33 KK/35, Corres. le : 23/03/1861

المتهمين بسرقة بقرة تابعة لشخص نسب إلى بني سيّار، بناءً على شهادة احد الرعاة من المنطقة يدعى باسم صالح بن رابح.

جاء هذا الاجراء لضمان بقاء المتهمين في نطاق المنطقة الخاضعة للمراقبة حتى انتهاء التحقيقات والتأكد من صحة الاتهامات الموجهة إليهم. إذ طلب من القايد بن بوسديرة أن يمنع هؤلاء الأشخاص من التواري عن الأنظار أو السفر خارج المنطقة التي تتبع حكمه، وهو ما يضمن للسلطات الاستعمارية قدرتها على متابعة القضية والتحقيق فيها دون أن يفر المشتبه بهم. كما تظهر المراسلة أن هذا الإجراء لم يكن قرارًا محليًا بحتًا، بل تم توجيهه بأمر مباشر من ضابط المكتب العربي المسؤول عن شؤون العرب في جيجل، بتاريخ 7 ماي 1862. الطلب تضمن أيضًا ضرورة إرسال "جرايد الجبد" والتي توثق أملاك الأشخاص المشتبه فيهم، لإطلاع السلطات على الوضع المادي لهؤلاء المتهمين ، مما يعكس طبيعة الرقابة الصارمة التي كانت تُفرض على المتهمين في تلك الفترة[1].

يمكن وصف هذا الإجراء بأنه نوع من الرقابة المحلية أو الإقامة الجبرية المؤقتة، حيث كان الهدف من منع المتهمين من السفر هو ضمان استمرار سيطرة السلطة الاستعمارية على التحقيقات، ومنع أي محاولة للهروب أو الاختفاء عن الأنظار. رغم أن هذا الاجراء هو احترازي إلا أنه يحمل بعد عقابي غير مباشرة يعتمد على الحصار المكاني والرقابة الاجتماعية. ذلك كله جاء في اطار لضمان استقرار النظام وضبط الأوضاع الأمنية حفاظا على المصالح الاستعمارية للسلطة الفرنسية، دون اللجوء مباشرة إلى العقوبات الجسدية أو السجن في المراحل الأولى من التحقيق.

4.4. الغرامات المالية:

تظهر الكثير من المراسلات الموجهة إلى ضباط المكتب العربي بجيجل تعامل السلطات الفرنسية مع قضايا السرقة بجدية و صرامة، و ذلك حفاظا على استقرار الوضع بمنطقة جيجل من أجل ضمان السير الحسن لمصالحها الاستعمارية، و من أبرز الإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية ضد السرقة هي الإجراء العقابي المالي و المتمثل في ما كانت تسميه ب "الخطيّة"، و هي عقوبة مالية تفرض على السارق من طرف ضابط المكتب العربي، إذ يكلف القايد بتحصيلها من الجاني بقدر معيّن.

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le : 07/05/1862

مثال ذلك المراسلة الموجهة إلى القايد بلقاسم بن منيع، إذ يتجلى أسلوب السلطة الاستعمارية في فرض الغرامات المالية على مرتكبي جريمة السرقة. في هذه الحالة تم الحكم على السارق مبارك بن الحداد العمراني من قبل هيئة قضائية استيطانية تُعرف بـ"الكوميسيون" في مدينة قسنطينة، بفرض غرامة مالية قدرها مئتا فرنك .يظهر من هذا القرار أن السلطة الاستعمارية كانت تعتمد على أجهزة قضائية ذات طابع استعماري مركزي في المدن الكبرى، مثل قسنطينة، للحكم في القضايا التي تُرتكب في المناطق الريفية، إذ نجد أن منطقة بني مجالد تقع في ريف جيجل، مما يعكس مركزية القرار القضائي في المناطق الحضرية وتأثيره المباشر على الأقاليم الريفية.

تعكس آلية تنفيذ العقوبة نهج السلطة الاستعمارية في استخدام القادة المحليين كوسطاء لتنفيذ القرارات الصادرة عن السلطة المركزية. في هذه الحالة، أُرسلت رسالة إلى القايد بلقاسم بن منيع، وهو أحد القادة المحليين في منطقة جيجل، تكليفه بتحصيل الغرامة المفروضة على السارق. تضمن الرسالة إشارة إلى توجيهات من ضابط المكتب العربي بجيجل ، في تدرج للسلم الاداري يتضمن مستويات متعددة من السلطة، من القضاء الاستعماري المركزي في قسنطينة إلى السلطة المحلية الممثلة في شخص القايد. لتعكس هذه التفاصيل النظام الإداري الاستعماري في الجزائر[1].

في إطار تعزيز الردع المالي ضد جرائم السرقة في أعراش جيجل، تُظهر المراسلة الموجهة إلى القايد بلقاسم بن منيع من طرف ضابط المكتب العربي بجيجل، كيف استخدمت السلطات الاستعمارية الغرامات المالية ليس فقط كعقوبة على الفعل نفسه، بل أيضًا كوسيلة للتحكم في السلوكيات المرتبطة بالسرقة. فقد تم فرض غرامة مالية بقيمة عشرة فرنكات على كل من المتهمين الثلاثة، وهم بلقاسم بن عبد الله، وساعد بن مسعود، وأحمد بن صالح، بسبب سيرهم في الليل "على سبيل الاختلاس".

بالاضافة الى ذلك لم يكن الاكتفاء بإعادة المسروقات إلى أصحابها كافيًا في نظر السلطة الاستعمارية، بل كانت هناك ضرورة لإضافة غرامة مالية تعكس الجريمة المرتكبة، وهي هنا تُعبر عن خطورة التحرك الليلي الذي كان يُعد مؤشرًا على النوايا السيئة ومحاولة الاختلاس في جنح الظلام. وبهذا، فإن الردع المالي تجاوز مجرد التعويض، ليصبح وسيلة للسيطرة على تحركات الناس وتقييد أفعالهم

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le : 21/07/1862.

التي قد تُثير الشبهات، مما يُظهر كيف كانت السلطات الاستعمارية تسعى للتحكم في تفاصيل الحياة اليومية للسكان المحليين من خلال هذه الإجراءات الصارمة[1].

لم تكن آلية فرض الغرامات المالية أساسية لتحقيق الردع فقط، بل و استخدمت من أجل تعويض الضحية كذلك. يظهر هذا بوضوح في الرسالة الموجهة إلى الشيخ علي بن أحمد بوديوجة بتاريخ 16 ديسمبر 1861. إذ تتناولت المراسلة قضية سرقة تعرّض لها الشخص المسمى أحمد بن ساعد، الذي سُرق له تيس من قبل مجموعة من الأفراد المتهمين و أثناء التحقيق، اعترف أحد المتهمين بجريمة السرقة، بينما أنكر الباقون مشاركتهم في السرقة. نتيجة لذلك، طلبت السلطات الاستعمارية من الشيخ علي بن أحمد فرض خطية عليهم، وهي غرامة مالية مقدارها اثني عشر فرنكًا، كتعويض للمتضرر عن سرقة العتروس. هذا الإجراء يعكس حرص الإدارة الاستعمارية على استعادة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في أعراش جيجل من أجل الحفاظ على المصالح الاستعمارية، و ذلك عبر فرض غرامات مالية تتناسب مع حجم السرقة لتعويض الضحية. هذه المراسلة مثل غيرها من المراسلات، تُظهر كيف أن نظام العقوبات المالية كان جزءًا من سياسة الردع و التعويض التي تبنّتها السلطات الاستعمارية في منطقة جيجل، حيث كانت تحرص على متابعة المخالفات والتحقيق فيها بدقة، وفرض الغرامات كوسيلة لتقليل الجرائم ومنع تكرارها[2].

4.5. السجن:

تُبرز الكثير من المراسلات الصادرة عن ضباط المكتب العربي دور السجن كأداة أساسية في مكافحة السرقة في أعراش جيجل، فهذه مراسلة موجهة إلى القايد سي الحاج بن عز الدين، تبين بوضوح ان السجن لم يُستخدم كوسيلة للعقاب فقط، بل وظف كجزء من عملية تحقيق واسعة النطاق. يتعلق الأمر في هذه المراسلة بالمسمّى بلقاسم بن الرميلي وأحمد بن علي اللذين أُدينا بسرقة عنزة. ورغم الإفراج عنهما من السجن، طُلب منهما دفع تعويضات تتعلق بقيمة العنزة المسروقة، بالإضافة إلى غرامة مالية مقدارها أربعة دوريات لكل منهما. هذه الغرامات كانت بمثابة جزاء إضافي مرتبط بتصرفاتهم، حيث لم تقتصر العقوبة على السجن فقط، بل شملت أيضًا عقوبات مالية للتعويض عن الأضرار. يتضح من الرسالة أن السجن لم يكن فقط للعقاب بل للتحقيق أيضًا، حيث طُلب من القايد سي الحاج بن عز الدين إعادة التحقيق معهما حول ما دار من حديث مع مُحَمَّد بن

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le : 02/01/1860.
[2] GGA 33 KK/35, Corres. le : 16/12/1861.

علي في السجن، مما يعكس أهمية الاعترافات والضغط النفسي في توجيه التحقيقات. من خلال هذا الأسلوب، كانت السلطات الاستعمارية تسعى إلى تأكيد التزام المتهمين بالتعويض المادي والاعتراف بجرائمهم، مما يُعزز من الردع ويُحافظ على النظام في المنطقة و منه الحفاظ على استقرار و السير الحسن للمصالح الاستعمارية بالمنطقة[1].

اعتمدت السلطات الاستعمارية الفرنسية في جيجل على السجن كوسيلة لمعاقبة السارقين، مع التهديد باللجوء في بعض الحالات إلى القضاء العسكري المعروف بـ"شريعة الحرب" إذا لم تُسدد الغرامات المطلوبة. تتناولت إحدى المراسلات تحديدًا قضية سرقة قام بها خمسة أشخاص مسموّن: أحمد بن مُحَّد، عمر بن بلقاسم، بلقاسم بن مبارك، بلقاسم بن مُحَّد، وأحمد بن بلقاسم. هؤلاء الأفراد ارتكبوا سرقة مالية بقيمة 1205.5 فرنك من فارس صبايحي يسمى علي بوخدنة، وقد تقرر أن يتقاسم السارقون المبلغ فيما بينهم باستثناء ثلاثة بنادق أُعيدت إلى السلطات. كان من الواضح أن عقوبة السجن لم تكن مقتصرة على احتجاز المذنبين، بل كانت تُستعمل كوسيلة ضغط للإلزام بتسديد الغرامة المفروضة. كما أوضحت المراسلة، فإن هؤلاء السارقين سيظلون في السجن حتى يتم دفع المبلغ، وإذا امتنعوا عن السداد، فإن التهديد باستخدام "شريعة الحرب" كان حلاً رادعًا. وهذا الإجراء العسكري لم يكن مجرد تهديد، بل كان يهدف إلى تفعيل أقصى درجات العقوبة، مما يُشير إلى مدى تشدد السلطات في قمع الجرائم وضبط الأمن في المنطقة. وبهذا، كان القضاء العسكري يُعتبر الأداة النهائية لفرض النظام، حيث أن العقوبات تحت شريعة الحرب كانت أشد صرامة من تلك المقررة في القضاء المدني أو الإسلامي، لتضمن الردع التام[2].

في السياق ذاته، تُعزز إحدى المراسلات الموجهة إلى الشيخ الحاج أحمد بوعكاز بن عاشور من أهمية السجن كإجراء ردعي وتحقيقي في مكافحة السرقات في أعراش جيجل. كما ورد في المراسلة السابقة التي تناولت قضية المدعو بلقاسم بن الرميلي وأحمد بن علي، حيث كان السجن أداة للتحقيق والردع، فإن هذه المراسلة تكشف كيف كان السجن يُستخدم لضبط الأوضاع والتحكم في المجرمين حتى يتم الوصول إلى الحلول المناسبة. في هذا المثال الثاني يبرز فيه دور السجن في مسألة سرقات وقعت بين بني فغال وبني مجالد، حيث تم اعتقال أحد المشتبه بهم الذي أُرسل إلى جيجل، بينما طُلِب من الشيخ بوعكاز ملاحقة بقية المتورطين الفارين. يُشير نص المراسلة إلى ضرورة التنسيق

[1] GGA 33 KK/35, Corres.e le : 05/03/1861
[2] GGA 33 KK/35, Corres. le : 13/12/1860

بين السلطات الاستعمارية في جيجل وحكام قسنطينة، حيث اعتُبرت هذه الأخيرة صاحبة الولاية القضائية على الجريمة. وهكذا، كان السجن خطوة أولية للاحتجاز والتأكد من القبض على المتورطين حتى تُحال القضية بشكل رسمي إلى القضاء المختص. هذه الممارسات تعكس الطريقة التي كانت السلطات الاستعمارية تسعى بها للسيطرة على الأوضاع المحلية، وتوظيف السجن كوسيلة ضغط لإجبار المتهمين على التعاون والمشاركة في التحقيقات، مع ضمان انتقال المسؤولية إلى السلطات الأعلى في حال تعقدت الأمور أو تجاوزت الحدود المحلية[1].

وجّهت إحدى المراسلات إلى القايد سعيد بن منيع، إذ سُلّط الضوء فيها على استخدام السجن كإجراء رادع ضد السرقات في أعراش جيجل. تُظهر المراسلة كيف تم الحكم على أربعة رجال بالسجن لمدة ثمانية أيام بعد إدانتهم بسرقة ثورين. بالإضافة إلى السجن، تم فرض غرامة مالية على كل واحد منهم بمقدار خمسين فرنك، مع تعويض خسارة الثورين المسروقين. السجن في هذه الحالة لم يكن مجرد عقوبة جسدية، بل كان جزءًا من نظام ردعي متكامل يشمل السجن والغرامات المالية والتعويض، بهدف تحقيق الردع العام واستعادة النظام. بعد انقضاء فترة السجن، كانت هناك متابعة دقيقة لضمان دفع الغرامات المفروضة، مما يؤكد على التشدد في تطبيق العقوبات.

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le : 22/04/1861

المبحث الثاني :
النزاعات و الخصومات.

1. إدارة العنف الاجتماعي:

كان اهتمام السلطات الفرنسية بالقضايا المتعلقة بالعنف الاجتماعي بين أفراد القبائل و الأعراش في أمرا ضروريا لضمان التحكم و السيطرة على المجتمع، و هذا ما نستشفه من خلال احدى التعميمات التي حملت أمرًا موجّهًا إلى القياد والمشايخ في منطقة جيجل، يطلب منهم ضابط المكتب العربي إرسال تقارير دورية كل عشرة أيام حول الأحداث المختلفة في المناطق التي تحت حكمهم، مثل الحرائق والسرقات والقتل والمشاجرات، بالإضافة إلى أنشطة أخرى. هذه المراسلة تعكس نظام إدارة محلي دقيق، حيث كانت السلطات تعتمد على القياد والمشايخ لجمع المعلومات والتقارير عن الأحداث اليومية في مناطقهم. كما تظهر أهمية التعاون بين السلطات المحلية متمثلة في الشيوخ و القياد و السلطة الفرنسية المتمثلة في ضابط المكتب العربي.[1]

شكّلت النزاعات والخصومات جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية في المجتمع الريفي بجيجل خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية، وهو أمر يعكس الطبيعة المعقدة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. إذ تنوعت أسباب هذه النزاعات بين الاستحواذ على الأراضي، والتنافس على الموارد المحدودة، والخلافات المرتبطة بتضارب المصالح الاقتصادية داخل المجتمع. لعبت القيادات التقليدية من زعماء وشيوخ القبائل دورًا حيويًا في حل النزاعات المحلية، معتمدين على آليات تقليدية مثل "الجماعة" التي تمثل مجلسًا للصلح، أو الإجراءات العرفية التي تستند إلى الأعراف والتقاليد المحلية. كانت هذه الوسائل تهدف إلى التوفيق بين الأطراف المتنازعة وضمان استمرارية التماسك الاجتماعي داخل العرش أو القبيلة. ومع ذلك، لم تكن هذه الديناميكيات في منأى عن التأثيرات الاستعمارية. فقد أدركت الإدارة الفرنسية أهمية استغلال هذه النزاعات وإدارتها لصالح مشروعها الاستعماري، عبر التدخل في آليات الصلح التقليدية أو إيجاد بدائل قانونية وتنظيمية تخدم مصالحها. ظهرت بذلك مجموعة من الآليات التي فرضتها الإدارة الفرنسية، منها تعيين قيّاد موالين للسلطة،

[1] GGA 33 KK/35. Corr. le :17 /07/1862.

وإنشاء محاكم محلية تعمل وفق القوانين الفرنسية، مما أدى إلى تغيير جذري في طبيعة العلاقات المحلية وآليات حل النزاعات.

2. المشجارات :

2.1.الضرب و الجرح:

تظهر الكثير من المراسلات أن حوادث الضرب و الجرح كانت شائعة بين القبائل في منطقة جيجل، ما يشير إلى طبيعة النزاعات التي كانت تشهدها القبائل المحلية بجيجل آنذاك. الضرب و الجرح لم يكنا مجرد عمل عدائي، بل كان لهما تداعيات اجتماعية وقانونية، حيث تطلب الأمر توثيق الحادثة في "عقد" قانوني، مما يعكس محاولات المكتب العربي بجيجل لتنظيم قضايا القصاص وفق معايير محددة. إذ استغلت السلطات الاستعمارية حوادث الضرب و الجرح لفرض نفوذها، مستخدمةً وسائل تقليدية كالعقود، ما يعكس تكييفها مع الأطر الاجتماعية المحلية لتثبيت سلطتها في المنطقة. و هذا ما نجده واضحا في المراسلة الموجهة إلى الشيخ مُحَمَّد بن بو الدرة بخصوص قضية جرح تعرض لها أحد السكان المحليين في المنطقة التي تحت حكمه. أشارت المارسلة إلى أن الرّجل كان يحتفظ بعقد يتضمن تفاصيل حول القصاص المتعلق بجرحه، وأمر الشيخ باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القصاص[1].

الجدير بالذكر أن هذا النوع من الحوادث كان يُدار بأسلوب يعكس رغبة السلطات الاستعمارية في إحكام السيطرة على المجتمع المحلي من خلال فرض غرامات مالية بدلاً من البحث عن تسوية عادلة للخصومة بين الأطراف المتنازعة. و مثال ذلك الحادثة التي تناولتها إحدى الرسائل الموجهة إلى المسمّى مرزوق بن عميرش الفوغالي، إذ تظهر عدم اهتمام السلطات الفرنسية بمعالجة جذور العنف أو التوصل إلى حل مجتمعي عادل للخصومة، بل استخدمتها كفرصة لفرض النظام وكسب الأموال. فالغرامة المفروضة على مرزوق تُظهر أن الضرب و الجرح كانا يُحوَّلان إلى وسيلة لزيادة الإيرادات المالية للسلطة الاستعمارية، مما يُشير إلى أن العقوبات المالية كانت تُستخدم كأداة لإخضاع السكان المحليين وترويضهم. تبين المراسلة أن العنف الاجتماعي في الجزائر لم يكن مجرد مشكلة محلية، بل كان له أبعاد سياسية مرتبطة بالسيطرة الاستعمارية. كما أن فرض الغرامات لم يكن

[1] *GG 33 KK/35*, Corres... Le :15/10/1860

يهدف فقط إلى معاقبة المخالفين، بل كان أداة سياسية لفرض الهيمنة وجعل الأهالي يشعرون بثقل السلطة الفرنسية في حياتهم اليومية. لذلك نجد الضرب والعنف الجسدي كانا يُستخدمان كوسيلة من قِبَل السلطات الاستعمارية لترسيخ وجودها في المجتمع الجزائري وتعزيز قبضتها على الأرياف والمناطق النائية[1].

وظفت السلطة الفرنسية الاستعمارية حوادث الجرح لخدمة أهدافها. من خلال فرض غرامات مالية على المتسببين في هذا النوع من الجنايات، إذ كانت تسعى إلى جني أرباح مباشرة من الخصومات المحلية، وهو ما يعكس حرصها على استغلال كل فرصة لتعزيز خزائنها المالية. في الوقت نفسه، كانت هذه الغرامات تستخدم كوسيلة لفرض هيبة القانون الاستعماري على القبائل، وتحويل الخصومات الداخلية إلى مصدر للسيطرة والضغط الاقتصادي. ففي مثال واضح عن ذلك وجه ضابط المكتب العربي تعليماته إلى الشيخ علي بن بوديوجة، شيخ قبائل أولاد معنصر والمحاسنية من بني حبيبي. كان الهدف من الرسالة الإبلاغ عن فرض غرامات على شخصين من أفراد قبيلته هما صالح بن الطاهر وإسماعيل بن علي، وذلك بسبب تورطهما في خصومة أسفرت عن جرح أشخاص آخرين. أمر الضابط الشيخ بتحصيل عشرة فرنكات كغرامة من كل من المتخاصمين المسببين للجرح، مع تقديم وثائق التحصيل لهم وتوفير المبلغ للسلطات الفرنسية. يعكس تحصيل الغرامات من خلال مشايخ القبائل استراتيجية السلطات الفرنسية في استخدام البنى الاجتماعية المحلية لخدمة أهدافها. فقد اعتمدت على شيوخ القبائل لجمع الغرامات، مما يعزز ولاء هؤلاء الشيوخ للسلطة الاستعمارية ويضمن نفوذها في المناطق الريفية. كانت هذه السياسة جزءًا من مشروع استعماري أكبر يهدف إلى تفتيت البنية الاجتماعية التقليدية وإدماجها تدريجيًا ضمن النظام الاستعماري الفرنسي[2].

2.2. القتل:

عالجت الكثير من المراسلات الصادرة عن ضباط المكتب العربي مع جريمة القتل باعتبارها إحدى الجنايات الخطيرة التي كانت تتطلب إجراءات صارمة لضبط الأوضاع. تأتي إحدى المراسلات لتُبرز كيفية تنظيم الاستجابة لحوادث القتل من قبل ضباط المكتب العربي والقياد المحليين. إذ تعين للسيد الجنرال وجود كثرة المفاسد في أعراش منطقة جيجل، ومن بينها حالات القتل. وردًا على

[1] GG 33 KK/35, Corres... Le :19/05/1860.
[2] GG 33 KK/35, Corres... Le :04/10/1860.

ذلك، أصدرت الأوامر للقياد والمشايخ ليكونوا في حالة يقظة تامة تجاه هذه الجرائم. وتم تكليفهم بمسؤولية مراقبة الأعراش التي تقع ضمن نطاقهم، حيث كانت الفرقة أو العرش الذي يقع فيه جريمة القتل يُحمّل مسؤولية الحادثة. أوضحت التعليمات أن العرش الذي يحدث فيه القتل سيخضع لعقوبة مغلظة، إضافة إلى الديّة التي تُفرض على أهل القاتل. وهذا يشير إلى اعتماد السلطات الاستعمارية على نظام العقوبات الجماعية، حيث كانت تُعتبر الجريمة مسؤولية جماعية يتحملها العرش بأكمله وليس فقط الفرد الجاني.

ركز ضابط المكتب العربي بجيجل من خلال هذه المراسلة على دور القياد والمشايخ كوسيط بين الإدارة الفرنسية والسكان المحليين، مكلفًا إياهم بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمنع جرائم القتل، سواء من خلال تنظيم بعوث المراقبة (العسّة) أو بوسائل أخرى. وكان الهدف الأساسي من هذه الإجراءات هو إحكام السيطرة على المناطق الريفية وضمان تنفيذ العقوبات والحد من حالات القتل التي قد تُهدد النظام والأمن المحليين. تُظهر المراسلة كذلك الدور المزدوج الذي كان يلعبه القيّاد: فهم كانوا من جهة ممثلين للسلطة الفرنسية مكلفين بتنفيذ أوامرها، ومن جهة أخرى كانوا يواجهون ضغوطًا من مجتمعهم المحلي، حيث كان عليهم السعي لمنع الجرائم وتجنب العقوبات الجماعية التي كانت تُفرض على العروش بأكملها في حال حدوث القتل[1] .

رغم حرص ضباط المكتب العربي بجيجل و من يليهم من القياد و المشايخ على منع جرائم القتل و معاقبة المجرمين إلا أن هذا النوع من الجرائم كان يحدث باستمرار، ففي مراسلة توضح حادثة وقعت في فرقة أعزار، إذ جاءت امرأة، زوجة لرجل مقتول، متقدمة بشكوى ضد رجل اتهم بقتل زوجها. كانت الشكوك التي أثيرت ضد المتهم تعتمد على دليل مادي :تم العثور على آثار دم في بيت عجوزة تتهمها المرأة هي الأخرى بارتباطها بالجريمة، إضافة إلى وجود بقايا من ممتلكات الرجل المقتول في ذلك البيت. هذه الأدلة المادية أكدت على أهمية الدليل الجنائي في التحقيقات التي كان يشرف عليها ضباط المكتب العربي والقياد المحليون. و استجابة لهذه الشكوى، أُمر القايد بلقاسم بن منيع بالتحقيق في القضية، والاستماع إلى شهادة المرأة، وإرسال تقرير نهائي بناءً على نتائج التحقيق. هذا الإجراء يظهر كيف كانت السلطات تعتمد على نظام التحقيق المحلي في جرائم القتل بجيجل،

[1] GGA 33 KK/35, Corres..Le : 21/06/1860.

حيث كان القياد يتولون جمع الشهادات والأدلة المادية، ثم تقديم تقارير مفصلة لضباط المكتب العربي، الذين كانوا بدورهم يرفعون الأمر إلى سلطات أعلى[1].

تكشف لنا إحدى المراسلات الموجهة إلى القايد سعيد بن مُحَّد عن طبيعة الإجراءات المتخذة رغم محدودية الإمكانيات المتاحة آنذاك. من خلال هذه المراسلة يتضح أن السلطات الفرنسية، ممثلة في ضباط المكتب العربي، كانت تعتمد على وسائل متاحة في مسرح الجريمة كأدلة مادية لتحقيق التحقق الدقيق والتثبت من الوقائع. فقد أمر اليوطنة كينوا، المتولي أمور العرب بجيجل، بإرسال أدوات مادية محددة من مسرح الجريمة، وهي "المنجل[2]" و بعض الأداوات المتعلقة بالشخص المقتول، بهدف استخدامها كأدلة في التحقيق الجنائي. إلا أن عملية جمع الأدلة واجهت عقبات، حيث تأخر إرسال هذه الأدوات رغم مرور فترة طويلة منذ الطلب الأول، مما دفع السلطات إلى تجديد طلبها بضرورة الإحضار العاجل لهذه الوسائل من قبل القياد المحليين، وهو ما يظهر حرصهم على ضمان التحقيق الدقيق والتثبت من الجريمة. هذا الإجراء يعكس أهمية الوسائل المادية في التحقيقات الجنائية آنذاك، حيث كانت الأدلة الحسية تشكل عنصراً أساسياً في تحديد ملابسات الجريمة ومعرفة المسؤول عنها. رغم بساطة الأدوات المتاحة[3].

تناولت السلطات الفرنسية في جيجل جرائم القتل عبر استخدام الصحافة، مثل جريدة "المبشر". إذ تم توجيه القايد سي الحاج بن عز الدين للتحقيق في قضية قتل الشيخ مُحَّد بن مسعود، بناءً على تقرير نُشر في جريدة "المبشر" قبل أن تكتمل التحقيقات. يشير هذا إلى رغبة السلطات الفرنسية في توجيه الرأي العام المحلي وفقاً لأجنداتها، واستخدام الإعلام كأداة لنشر المعلومات وإثارة القضايا بطريقة تسهم في تعزيز نفوذها. إن التركيز على نشر الخبر في "المبشر" قبل اكتمال التحقيق يظهر كيف كانت السلطات تستبق الأحداث وتوجه الأمور وفقاً لأهدافها، مما يثير التساؤلات حول استقلالية القضاء المحلي وشفافية العمليات القانونية في تلك الفترة. إضافة إلى ذلك، الاعتماد على القياد المحليين لتنفيذ الأوامر يؤكد على تحويلهم إلى وكلاء لخدمة المصالح الاستعمارية، حيث يتلقون التعليمات بشكل مباشر من الضباط الفرنسيين بالمكتب العربي، مما يعزز فكرة تهميش السلطات التقليدية وتفكيك النظام الاجتماعي الجزائري لصالح الهيمنة الاستعمارية. إذ لم تكتفِ السلطات

[1] GGA 33 KK/35, Corres..Le : 30/09/1860

[2] المنجل : آذاة حديدة تستخدم باليد في حصد المحاصيل الزراعية..

[3] GGA 33 KK/35, Corres..Le : 27/06/1860.

بالسيطرة السياسية والعسكرية، بل تعدتها إلى التلاعب بالمعلومات والتحكم في القضايا المحلية بما يخدم مصالحها الخاصة، وهو ما أضعف العدالة المحلية[1].

عمدت السلطة الفرنسية إلى فرض غرامات مالية ثقيلة على الجماعات المحلية بدلاً من تحديد المسؤولية الفردية عن الجريمة. و هذا ما نجده في قرار المرشال ڤيفيرنور الذي تدخل شخصيا و فرض غرامة مالية قدرها ألف وأربعمائة فرنك على فرقة "أولاد بوعافية" بسبب جريمة قتل ارتُكبت ضد مُحَّد بن صالح دون تحديد الفاعل الحقيقي. هذه الغرامة شملت ألف فرنك كدية عن القتيل وأربعمائة فرنك كغرامة تُدفع لصالح البايليك. هذا النهج يعكس بوضوح كيفية تعاطي السلطات الفرنسية مع مثل هذه الحوادث، حيث يتم تحميل جماعات بأكملها المسؤولية الجماعية، مما يؤدي إلى فرض عقوبات جماعية تؤثر على المجتمع ككل بدلاً من تتبع الجاني ومعاقبته بشكل فردي. يظهر هذا الأسلوب أيضاً استخدام السلطات للاستعمار كأداة ضغط اقتصادي وسياسي على القبائل و الاعراش المحلية بجيجل، مما يُضعف مكانتها التقليدية ويجعلها أكثر عرضة للتحكم والسيطرة. إضافة إلى ذلك، تعزز هذه العقوبات الجماعية إحساس الظلم لدى السكان المحليين، حيث يتم فرض الغرامات بشكل تعسفي دون توفير تحقيقات شفافة أو عدالة حقيقية، مما يعكس الوجه الحقيقي للاستدمار الفرنسي في الجزائر واستغلاله لموارد البلاد وسكانها لخدمة مصالح السلطة الاستعمارية[2].

سعت السلطات الفرنسية الاستعمارية إلى تحويل جرائم القتل إلى مورد لملء الخزينة العمومية أو كما كانت تسمى في مراسلات ضباط المكتب العربي "بخزينة البايلك". فقد تعاملت مع هذه الحوادث ليس فقط كجرائم تستدعي العقوبة، بل كفرص لجمع الأموال لصالح الخزينة العامة. في إحدى المراسلات التي جسدت هذا المثال بوضوح نجد أن السلطات الفرنسية فرضت غرامات مالية ضخمة على الأشخاص الذين ثبت تورطهم في جرائم القتل. كان من بين هذه القرارات ما أصدره حاكم الجزائر، إذ فرض على فرقة "أولاد بوعافية" التابعة لقيادة دار الباطح غرامة قدرها ألف وأربعمائة فرنك. من هذا المبلغ، تم تخصيص ألف فرنك كدية للشخص المقتول، بينما تم تحويل الأربعمائة فرنك المتبقية إلى خزينة "البايلك" كغرامة، بسبب تورطهم في مقتل شخص مسمّى مُحَّد بن صالح، دون أن يتمكنوا من تحديد المذنب الفعلي. هذه المراسلة تظهر بوضوح النهج الذي اتبعته السلطات الاستعمارية الفرنسية، حيث كانت تستغل أي فرصة لجمع الأموال من السكان المحليين،

[1] GGA 33 KK/35, Corres..Le : 26/10/1860.
[2] GGA 33 KK/35, Corres..Le : 26/10/1860.

متجاوزة في كثير من الأحيان العدالة الحقيقية، ومستخدمة نفوذها لفرض العقوبات بطريقة تخدم مصالحها الاقتصادية. كما أن هذه السياسة كانت تُظهر الوجه الاستغلالي الحقيقي للسلطة الفرنسية في أعراش جيجل، التي لم تتردد في تحويل الأزمات المحلية إلى مكاسب مالية[1].

حرص القضاء الفرنسي على التدخل بشكل مباشر في معالجة جرائم القتل، ولكن مع ذلك، كان يبدي احترامًا معينًا للأحكام الشرعية الإسلامية المتعلقة بالدّية، التي كان يعتبرها جزءًا من نظام التعويض القبلي التقليدي في المنطقة. في إحدى المراسلات الصادرة عن ضابط المكتب العربي يوجه الضابط المسؤول عن شؤون العرب في جيجل، تعليماته إلى القايد سي مُحَمَّد بن مقران بخصوص قضية قتل مسعود بن مُحَمَّد السياري لأحمد بن بلقاسم. يشير القرار إلى أن المحكمة الفرنسية قضت بسجن مسعود بن مُحَمَّد السياري لمدة عام كعقوبة على جريمة القتل. إلا أن مسألة الديّة، لم تُحدد تلقائيًا من قبل المحكمة الفرنسية. بدلاً من ذلك، أوعز الضابط أفاص إلى القايد بإبلاغ أهل أحمد بن بلقاسم بأن لديهم الحق في طلب الديّة من أهل الجاني، لكن ذلك مشروط بتقديمهم دعوى أمام القاضي الفرنسي إذا رغبوا في ذلك.

هذه المسألة تُظهر تناقضًا لافتًا في كيفية تعامل السلطة الاستعمارية مع قضايا الديّة، ففي بعض الحالات كما أشارت مراسلات أخرى، كانت السلطات الفرنسية تحدد الديّة بشكل تلقائي دون انتظار طلب رسمي من أهل الضحية. أما في هذه الحالة، فقد ترك القرار بيد أهل الضحية، مما يعكس نوعًا من التذبذب في تطبيق القانون الفرنسي على السكان المحليين، وربما يظهر رغبة في الحفاظ على بعض جوانب النظام التقليدي لضمان قبول القرارات القضائية من قبل المجتمع المحلي. هذه التفاصيل تبرز الطبيعة الانتقائية للعدالة الفرنسية في المناطق الريفية الجزائرية، حيث كانت السلطات تستخدم النظام القانوني وفقًا لمصالحها الاستعمارية، بما يخدم أهدافها في السيطرة وإدارة السكان المحليين، بينما تُبقي على بعض جوانب التقاليد المحلية، ربما لتجنب أي توتر مجتمعي[2].

تكررت ظاهرة هروب الجناة بعد ارتكابهم جرائم، وخاصة جرائم القتل. الأمر الذي حمل ضباط المكتب العربي بجيجل يصدرون جملة من التوجيهات للقيّاد المحليين. كإجراءات تنظيمية كانوا يسعون فيها إلى فرض نظام دقيق يهدف إلى تقليل حالات الهروب وضمان ملاحقة الجناة. أوضح أحد

[1] GGA 33 KK/35, Corres..Le : 22/08/1862
[2] GGA 33 KK/35, Corres..Le : 29/08/1862.

الضباط الفرنسيين في مراسلته أن هناك ورقة توجيهية تم توزيعها مسبقًا على القياد والمشايخ. هذه الورقة كانت تحتوي على نموذج محدد وواضح لصيغة المراسلات التي يجب اتباعها في حال وقوع جريمة، لا سيما إذا فرّ الجاني إلى منطقة أو عرش آخر تحت قيادة مختلفة. كان الهدف من هذا التعميم هو إلزام القياد والمشايخ باتباع خطوات دقيقة عند توجيه المراسلات لضمان تحديد هوية الجناة وتتبعهم. فعند وقوع جريمة القتل، كان يتوجب على القايد المتضرر إعداد رسالة رسمية تتضمن تفاصيل الجريمة والجاني، وفقًا للنموذج الوارد في الورقة التوجيهية. في حالة هروب الجاني إلى عرش آخر، كان من الضروري إرسال هذه الرسالة إلى قايد العرش الذي يُعتقد أن الجاني لجأ إليه. هذه المراسلات كانت ضرورية لتنسيق الجهود بين القياد والمشايخ لضمان عدم إفلات الجناة من العقاب. كان الغرض منها منع حالات الهروب المتكررة وتعزيز التعاون بين مختلف القياد، مما يُظهر رغبة الإدارة الاستعمارية في التحكم الكامل بالأمن المحلي وضبط الأوضاع في المناطق الريفية حفاظا على مصالحها الاستعمارية[1].

2.3. آليات التعامل مع المشاجرات:

- **الإحتواء:**

لطالما حرص ضباط المكتب العربي بجيجل على الحفاظ على الاستقرار العام في المنطقة من أجل ضمان السير الحسن للمصالح الفرنسية. إذ نجد الكثير من المراسلات التي تناولت تدخل ضابط المكتب العربي بجيجل في فض المشاجرات . ففي سياق التعامل مع مشاجرة حدثت ي في قبيلة أولاد خلاص أمر ضابط المكت العربي بجيجل القايد سي الحاج بن عز الدين بضرورة التعامل مع هذه المشاجرة قبل تفاقمها أكثر و ذلك من خلال إصدار أوامر واضحة لاستدعاء الأشخاص المتورطين في النزاع، سواء كانوا شهودًا أو مشاركين. الأسماء المذكورة في الرسالة تشمل أفرادًا مطلوبًا منهم الحضور أمام القايد للتحقيق أو للمساءلة. كما أن السلطات الفرنسية الممثلة في ضابط المكتب العربي بجيجل طلبت من القايد أن يقوم بجمع الأسلحة من جميع المتورطين في المشاجرة، وهو مؤشر على رغبة الضابط **في** السيطرة الفورية على الوضع ومنع أي تصعيد محتمل. هذه الرسالة تعكس كيفية تدخل السلطات الاستعمارية في الشؤون المحلية، حيث لم يكن الهدف فقط فض المشاجرة ولكن أيضًا فرض السيطرة على موارد القوة، كالسلاح، في المجتمع المحلي لضمان عدم تكرار الحوادث

[1] GGA 33 KK/35, Corres..Le : 23/10/1862

المماثلة مستقبلاً. بهذا الأسلوب، يمكن فهم الرسالة في سياق السعي إلى فرض النظام والأمن من خلال وسائل مباشرة تشمل جمع الأسلحة واستدعاء الأفراد المتورطين في النزاع للاستجواب[1].

رغم أن الكثير من المراسلات المتعلقة بالمشاجرات الجماعية ظلت خالية من التفاصيل الدقيقة لأسباب المشاجرة و حيثياتها في كثير من الأحيان، فبعض المراسلات جاءت بتفاصيل مملة عنها، و مثال ذلك الرسالة التي تشير إلى نزاع حدث بين خدام القايد مُحَمَّد بوعرعور وأفراد من قبيلة بني بويوسف، الأمر الذي عجل في دفع السلطات إلى اتخاذ خطوات لاحتواء هذا التوتر. يبدو أن المشاجرة بين الطرفين كانت شديدة بما يكفي لتستدعي تدخل ضابط المكتب لضمان عدم تصعيد النزاع. طلب من القايد مُحَمَّد بوعرعور اتخاذ إجراءات صارمة تجاه خدامه، إذ تطلب منه المراسلة أن يأمرهم بالتوقف عن أي أفعال عدائية تجاه بني بويوسف. الهدف من هذا الأمر هو منع تكرار الأفعال المسيئة أو المحاولات الانتقامية،.بالإضافة إلى ذلك، تطلب المراسلة من القايد فرض هدنة واضحة بين الطرفين، مما يعكس رغبة السلطات في الوصول إلى تسوية سلمية مؤقتة تتيح تهدئة الأوضاع. هذا النوع من التدخل يمكن اعتباره آلية لفرض السيطرة وإعادة فرض النظام، حيث لم يكن الهدف فقط فض النزاع الحالي بل أيضًا منع تجدد العنف في المستقبل[2].

تدل المراسلة على التوترات الاجتماعية القائمة في المناطق الريفية بجيجل خلال تلك الفترة، حيث كان النزاع بين القبائل والجماعات المحلية جزءًا من الحياة اليومية، مما استدعى تدخلات من السلطات التقليدية والاستعمارية معًا. الأسلوب الذي اتبعته السلطات هنا يعتمد على التحذير والتهدئة بدلاً من العقوبات المباشرة، مما يوحي برغبتها في الحفاظ على التوازن دون اللجوء إلى العنف المباشر أو التصعيد الرسمي. هذا يشير إلى سياسة احتواء النزاعات في المناطق الريفية من خلال اعتماد توجيهات مباشرة من القايد المحليين، الذين كانوا بمثابة وسطاء بين السلطات الاستعمارية والمجتمع المحلي.

- **تغريم المتشاجرين :**

اختلف الأسلوب الذي تبنته السلطات الاستعمارية الفرنسية في التعامل مع المشاجرات بين الأفراد في المجتمع الريفي، حسب الحيثيات و الظروف المحيطة بالمشاجرة. و في هذا السياق فرضت

[1] 33 KK/35, Corres. le : 03/05/1860.
[2] 33 KK/35, Corres. le : 05/05/1860.

السلطة غرامات مالية كوسيلة للسيطرة على المشاجرات المحلية وتهدئة الأوضاع. إذ تبيّن إحدى المراسلات الصادرة عن حاكم جيجل أنه تم تغريم أربعة أشخاص من عرش بني عيسى، وهم مُحَمَّد بن علي، مُحَمَّد بن مسعود، بلقاسم بن أحمد، وعمر بن برينط، بمبلغ قدره خمسة فرنكات لكل واحد بسبب تورطهم في مشاجرة مع فرد من أولاد مُحَمَّد. جاء هذا القرار بتوجيه مباشر من الكماندة بونفالي، الحاكم الفرنسي في منطقة جيجل، مما يعكس استخدام العقوبات المالية كأداة ردع في إدارة النزاعات[1].

كان فرض الغرامات بمثابة آلية لتحصيل المال ووسيلة للسيطرة على المجتمع المحلي، حيث كانت هذه الغرامات تُفرض كعقاب مباشر لأي تصرفات تهدد الاستقرار العام من وجهة نظر السلطة الاستعمارية. و مثال ذلك ما ورد في المراسلة الصادرة عن حاكم جيجل فرض فيها غرامات مالية على الأفراد المتورطين في إحدى المشاجرات، قدرت بقيمة خمسين فرنك على كل من المسمّين صالح بن مُحَمَّد، سعيد بن حبيليس، مُحَمَّد بن علي، ورابح بن العقون من عرش بني يدر بسبب مشاركتهم في تلك المشاجرة. كما فرضت غرامات أقل، بقيمة خمسة وعشرين فرنك لكل فرد، على المسمّين بوعبد الله بن خنوف، الطاهر بن صالح، ومُحَمَّد بن مُحَمَّد. هذه العقوبات المالية تم توجيهها بأمر من الكوماند بونفالي، الحاكم الفرنسي في منطقة جيجل كما سبق و ذكرت، مما يشير بوضوح إلى استخدام العقوبات المادية كوسيلة رئيسية لفرض النظام والتحكم في سلوك السكان المحليين. الهدف من هذا الأسلوب هو تحقيق الردع السريع دون اللجوء إلى الإجراءات القضائية المعقدة أو العقوبات الجسدية، مما يعزز سلطة النظام الاستعماري ويوضح موقفه في فرض القانون وفقًا لمعاييره[2].

إلتزم ضباط المكتب العربي في جيجل بمتابعة تنفيذ العقوبات المالية على المتشاجرين، حتى بعد مرور فترة من الوقت على إصدارها. في إحدى المراسلات، يُطلب من القايد سي الحاج بن عز الدين أن يتولى مهمة تحصيل الغرامات المالية المفروضة على الأشخاص الذين شاركوا في المشاجرات، استنادًا إلى الوثائق المرسلة إليه. هذه الوثائق تحتوي على أسماء الأفراد وتفاصيل الغرامات المقررة عليهم، مما يسهل عملية تحصيل الأموال. يشير ضابط المكتب العربي في جيجل، إلى إرسال وثائق رسمية لكل فرد مشمول في القرار، حيث يجب على القايد أن يُسلم الوثيقة المعنية لكل شخص بعد أن يقوم بسداد الغرامة المحددة عليه. هذا الحرص على توثيق العقوبات وتحصيلها يعكس دقة النظام

[1] GGA 33 KK/35, Correspondence le : 11/05/1860
[2] GGA 33 KK/35, Correspondence le : 11/05/1860

الاستعماري في متابعة تطبيق العقوبات المالية وضمان استيفائها بشكل منهجي ومنظم، إذ يعود عليها بالنفع[1].

بعض الأهالي المتورطين في المشاجرات كانوا يدركون جيدًا أن العقوبات المالية ستكون صارمة، مما دفع بعضهم إلى محاولة تجنب تلك العقوبات عن طريق دفع رشوة للقايد المحلي .إذ نجد في إحدى المراسلات أن المسمّى مرزوق بن أحمد لجأ إلى هذه الوسيلة بتقديم مبلغ مالي للشيخ مُحَّد بن بودور، الذي كان يشغل منصب شيخ أولاد شبل وأولاد معقل والطيانة وبني معزوز من بني حبيبي، بهدف منع وصول أخبار مشاجرته إلى ضابط المكتب العربي. إلا أن حاكم جيجل، الكماندة بونفالي، لم يغض الطرف عن هذا التصرف .و أعلم القايد مُحَّد بن بودور في ذات الرسالة بأن الغرامة قد فُرضت بالفعل على الأطراف المعنيين بالمشاجرات، بما فيهم مرزوق بن أحمد، الذي حاول تفادي العقوبة. الغرامة كانت خمسة فرنكات لكل واحد من المتورطين: مُحَّد بن صويلح، السبتي بن صويلح، رابح بن صالح، صالح بن مُحَّد، بالإضافة إلى مرزوق بن أحمد. كما أمر الكماندة بونفالي بتسليم الإيصالات (**البراوات**) لكل شخص بعد أن يدفع الغرامة المقررة عليه، مما يظهر حرص السلطات الرنسية على تحصيل العقوبات المالية بشكل صارم ومنظم، رغم محاولات بعض الأهالي للتهرب من تلك العقوبات عبر وسائل غير رسمية. هذه الرسالة تعكس حرص النظام الاستعماري في كشف أي تهرب محلي و الحرص على فرض العقاب المالي على الجميع، بغض النظر عن محاولات التنصل منه[2].

من اللافت للنظر في هذه المراسلات المتعلقة بفرض الغرامات المالية على المتشاجرين في أعراش جيجل هو أن بعض الأوامر كانت تُوجه مباشرة إلى الأفراد المتخاصمين دون المرور بالزعامات أو القيادة المحلية، وهو إجراء نادر الحدوث مع باقي المواضيع التي كانت غالبًا تُدار من خلال وساطة القايد أو الشيوخ المحليين. هذه المراسلات تحمل دلالة على رغبة السلطات الاستعمارية الفرنسية في إظهار سلطتها المباشرة وتعزيز نفوذها دون الاعتماد على الهياكل التقليدية المحلية. في المثالين المذكورين، كانت الأوامر موجهة بشكل شخصي إلى كل من الطاهر بن عميرش ومرزوق بن عميرش الفغالي، حيث طُلب منهما دفع غرامة مالية قدرها خمسين فرنك لكل منهما بسبب مشاركتهما في مشاجرة مع أحد أفراد بني مجالد وإصابتهما له بجروح. وقد صدرت هذه الأوامر

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le : 12/05/1860
[2] GGA 33 KK/35, Corres. le : 04/10/1860

بتوجيه من الكماندة بونفالي، الحاكم الفرنسي في منطقة جيجل شخصيا، مما يبرز صرامة النظام الاستعماري في التعامل مع حالات العنف وحرصه على معاقبة المخالفين بشكل فردي ومباشر[1].

يبدو أن هذه المراسلات تسعى إلى فرض الانضباط الفردي وتعزيز السلطة المباشرة للحاكم الاستعماري، مما يعكس نوعًا من الاستقلالية في إدارة النزاعات والعقوبات، بعيدًا عن الوسائط التقليدية. هذا الأسلوب قد يكون مرتبطًا برغبة السلطات الاستعمارية في التأكيد على سلطتها الشرعية واستقلالية قراراتها، خصوصًا في حالات النزاع التي قد تحمل طابعًا حساسًا يتطلب التعامل المباشر دون اللجوء إلى وساطة محلية.

- **الإحالة على القضاء :**

كان ضباط المكتب العربي في بعض الحالات يلجأون إلى القضاء لمحاسبة الأفراد المتورطين في المشاجرات، لضمان معالجة القضية بطريقة أكثر رسمية. و هذا ما نجده في إحدى المراسلات، إذ يُخاطب السيد كينوا، الضابط المسؤول عن شؤون العرب بجيجل، القايد سي مُحَّد بن مقران ليبلغه بشأن الشخصين اللذين تم احتجازهما في السجن بسبب تورطهما في مشاجرة. و رغم طلب القايد بإطلاق سراحهما، أُفرج عنهما بشرط أن تُفرض غرامة مالية قدرها خمسة وعشرون فرنكًا على كل منهما كعقوبة على مشاركتهما في المشاجرة. وكمتابعة لهذا الإجراء، أوعز ضابط المكتب العربي للقايد بإحالة الرجل المجروح إلى القضاء، ليحدد القاضي التعويض المالي المناسب الذي يتعين على عمر بن سعيد وعياش بن سعيد دفعه للضحية. تُظهر هذه الرسالة اعتماد الضباط الفرنسيين أحيانًا على القضاء المحلي لضبط النزاعات ومعاقبة المخالفين، والتأكيد على ضرورة التعويض العادل للمتضررين وفق أحكام القضاء، في إطار محاولة فرض الرقابة القضائية على المجتمع الريفي[2].

تعود إحالة القضايا المتعلقة بالمشاجرات على القضاء من طرف ضباط المكتب العربي بجيجل في الغالب لسبب الأضرار الجسدية التي يُلحقها أحد الأطراف بالآخر، لضمان تعويض عادل يتناسب مع الضرر. ففي هذه الحالة، يأمر ضابط المكتب العربي القايد المحلي بالتحقيق في الواقعة وإحالة الجريح إلى القضاء، الذي يُعتبر السلطة المخوّلة لتحديد قيمة التعويض المناسب. نجد هذا الموقف يتضح أكثر في إحدى المراسلات الواردة على القايد بلقاسم بن منيع، إذ طلب منه ضابط

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le : 19/05/1860
[2] GGA 33 KK/35, Corres. le : 01/04/1861.

المكتب العربي التحقيق في قضية المسمّى رابح بن احميدة، الذي تعرض للإصابة خلال مشاجرة مع أولاد بو الشعير، والتي كانت سببها النزاع على الزيتون .تم توجيه القايد لإحالة الضحية إلى القاضي، ليُقدّر حجم الضرر الجسدي الذي تعرض له رابح بن احميدة، ولتحديد التعويض الذي يُعتبره القاضي قصاصًا عادلاً لما لحق به من أذى. إضافةً إلى ذلك، تضمنت التعليمات توجيهًا آخر لحل النزاع على الزيتون الذي تسبب في المشاجرة. فقد تم تكليف القايد بتقسيم الزيتون بين المتنازعين كجزء من التسوية، مما يُظهر حرص الضباط الفرنسيين احتواء مثل هذه المشاجرات لضمان سيطرتهم على الوضع و من ثمة ضمان السير الحسن لمصالح السلطة الاستعمارية، سواء كان ذلك من خلال التعويض المالي على الضرر الجسدي أو إعادة الحقوق المرتبطة بالنزاعات على الملكية الزراعية[1].

لم تكن المشاجرات التي تُحال إلى القضاء من طرف ضباط المكتب العربي في جيجل مقتصرة فقط على الأضرار الجسدية، بل شملت أيضاً المشاجرات المتعلقة بالملكية العقارية، مما يبرز الدور البارز للقضاء في تسوية الخلافات التي تتعلق بالأرض والملكية. في إحدى المراسلات الصادرة عن ضابط المكتب العربي بجيجل نجد أن هذا الأحير استعان بالقضاء لمعالجة قضية تتعلق بنزاع حول حدود الأراضي بين أفراد فرقة بني معالي .كان الهدف من اللجوء إلى القضاء في هذه الحالة تحديد الجهة المعتدية، سواءً كانت رابح بن صالح من البشانة أو مبارك بن أحمد من السراحنة، لضمان احتواء الوضع ومنع تصاعد الشجار. و مما لا شك فيه أن القاضي يلعب في مثل هذه الحالات دورًا جوهريًا في الفصل بين الأطراف المتنازعة بناءً على الأدلة والشهادات، معتمدًا على تقييم الوقائع بشكل دقيق. إذ تأتي هذه المشاجرة كنموذج واضح للدور الذي يلعبه القضاء في إعادة تعريف الحقوق العقارية وفق النظام القانوني الاستعماري، إذ أشرف ضابط المكتب العربي بالتعاون مع القايد المحلي إلى ضبط النزاعات العقارية تحت نظر القاضي، مما يتيح لهم الإشراف على نقل الملكية وحماية المصالح الفرنسية في نفس الوقت[2].

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le : 27/12/1861.
[2] GGA 33 KK/35, Corres. le : 29/11/1861

المبحث الثالث:
إتلاف أملاك الغير.

1. اتلاف ممتلكات المستوطنين:

يبدو أن المستثمرين الفرنسين كان لهم محامون قائمون على تولي قضاياهم أمام القضاء الفرنسي، يدافعون عن ممتلكاتهم و مستثمراتهم، إذ تطلعنا عدة رسائل موجهة لقياد الأعراش على قضايا رفعت إلى ضابط المكتب العربي بسبب تعدي بعض الأهالي على مستثمرات الفرنسيين، و مثال ذلك الرسالة التي وجهها الضابط نسه إلى قايد بني عمران الجبالة يعلمه فيها أن محامي فرنسي اسمه كربانطي تقدم بشكوى إلى المكتب العربي ممثلا عن أحد المستثمرين بالمنطقة، إذ تعرضت مستثمرة هذا الأخير إلى النهب من طرف أهالي عرش بني عمران الجبالة، فقشرت جدوع أشجار البلوط من طرف السكان هناك، كما سمح هؤلاء الناس لمواشيهم بالرعي في المواضع المحروقة و التابعة للمستثمر السالف الذكر. و عليه تعين على القايد النضر في هذه القضية و التحقيق الفوري في المسألة، و وجب عليه تبليغ المكتب بأسماء المتسببين في هذا التعدي حتى يتسنى لضابط المكتب معاقبتهم[1].

رغم قلة الرسائل الموجهة في قضايا الدراسة و ما تعلق بها نجد بعضها قد رسم لنا بعض الجوانب المتعلقة بالنظام الدراسي المتبع في أعراش جيجل و دواويرها، و تسديد بعض الخسائر التي تسبب فيها أبناء الأهالي داخل المدرسة. فهذه رسالة بتاريخ 1872/10/22 موجهة إلى قايد بني عمران و قايد بني عافر يستفسر فيها الضابط من القائدين المذكوران هل دفعا مستحقات كسوة العيد لابنائهم المنتسبين حديثا للمدرسة بقسنطينة أم لا. كما يخبرهما بضرورة تسديد ثمن الخسائر المترتبة عن تحطيم أبنائهم لبعض مستلزمات المدرسة، حيث قدرت تلك الخسائر باثني عشر فرنك و سبعة عشر صوردي، كما حملت الرسالة ذاتها توصية بضرورة دفع ذلك المقدار بخزينة البايلك.[2]

1.1. اتلاف أملاك الفرنسيين و تسليط العقوبة الجماعية :

حرص الضباط على الحفاظ على ممتلكات الفرنسين في جيجل و سلطوا أقصى العقوبات على من سولت له نفسه التعدي عليها سواء بالاتلاف أو بالسرقة، و هذا ما نلمسه في مراسلة

[1] GGA 33 KK/39. Corres. le :17/05/1872.
[2] GGA 33 KK/39. Corres. le :22/10/1872.

مؤرخة ب 1867/03/11 موجهة إلى كل من القائد مُحَّد بوعرعور و القايد عمر بن حبيلص و القايد مسعود بن الطاهر، حيث أكد لهم الضابط في هذه المراسلة على ضرورة تحمل العواقب الناجمة عن احراق كوخ لأحد الفرنسيين الماكث في مكان يسمى "عين صالح" يشتغل في الغابة، و رغم أن الحادثة وقعت منذ ثلاثة أيام إلا أن الضابط مصر على ضرورة الكشف عن صاحب هذا العمل و معاقبته و إلا فالقياد من يتحملون دفع الخسائر إلى صاحبها، و حملت الرسالة تذكير للقياد الثلاثة كونهم الحكام الكبار في المنطقة التي وقع بها الجرم و أردف عليها بتوصية عامة بضرورة صون ممتلكات الفرنسيين المقيمين هناك، و أمرهم بالتحقيق في المسألة مع الأشخاص المتهمين بفعل هذا الجرم، و قد وجه أحد فلسيانات المكتب من أجل تلك المهمنة، كما نبه في الأخير إلى أن الكماندة شخصيا سيرسل لهم استراتيجية يجب عليهم اتباعها في حماية ممتلكات الفرنسيين و السهر على سلامتها[1].

2. اتلاف المحاصيل الزراعية:

2.1. قطع أشجار الزيتون :

كانت العلاقات بين الأعراش والفرق مليئة بالتوترات، ومن بين هذه التحديات كانت ظاهرة التعدي على الأملاك الخاصة تبرز بقوة. فكانت هذه المشكلة تتجلى في صور متعددة، سواء من خلال إتلاف الأملاك أو استخدامها دون إذن صاحبها. يُعَدُّ ما حدث في القيادة التي كانت تخضع لحكم الحاج بن عز الدين مثالًا بارزًا على هذا النوع من التحديات. يظهر أن الأشخاص الذين تأثروا من هذه الأعمال الغير مشروعة لم يترددوا في تقديم شكاوى إلى ضابط المكتب العربي، الذي قام بدوره بالتعامل مع الموقف بجدية ومسؤولية. فقد أرسل ضابط المكتب العربي رسالة إلى القائد بن عز الدين، يحثه فيها بشدة على ضرورة التحقيق فيما حدث من قطع لأشجار الزيتون، وذلك دون تردد أو تماطل في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة المتسببين في هذه الأعمال غير المشروعة[2].

3. حرق المنازل:

3.1. حرق منازل الأهالي :

لطالما تكررت حوادث حرق منازل الأهالي و غيرهم في مراسلات ضباط المكاتب العربية بجيجل، و هي ظاهرة شائعة من العنف الممارس وسط المجتمع الريفي بجيجل. و ما الرسالة الصادرة

[1] GGA 33 KK/39, Corres. le : 11/03/1867.
[2] GGA 33 KK/35, Corres. le : 15/01/1861.

عن ضابط المكتب العربي بجيجل و التي و جهها للقايد مُحَّد بوعرعور بتاريخ 1868/03/12 إلا مثال عن تلك الممارسات العنيفة بالمنطقة. إذ تعكس نمط الحياة والإدارة القضائية خلال فترة الحكم الاستدماري الفرنسي في الجزائر.[1]

فزيادة عن كون الرسالة تبرز دور القايد كمسؤول محلي يتولى تنفيذ القوانين والأوامر الصادرة من السلطات العليا. إذ كان القياد يحتفظون بدور مهم في تطبيق النظام القضائي المحلي، ويعملون كوسطاء بين السكان المحليين والسلطات الاستعمارية. فهي كذلك تخبرنا عن الحادثة المشار إليها و التي تتعلق بنزاع محلي و اتهامات حول حريق معتمد، حُمّل القايد مرة أخرى مسؤولية التحقيق فيه، مما يشير بطريقة غير مباشرة للدور الفعال الذي تلعبه القيادات المحلية في حل النزاعات بين أفراد الأعراش.

طلب الأدلة من القايد يعكس أهمية جمع البينات والشهادات من قبل القادة المحليين لضمان تحقيق العدالة. هذا الإجراء يعكس الجهود المبذولة لضمان أن تكون الأحكام القضائية مبنية على أدلة قوية وموثوقة. و الرسالة تشير إلى الإجراءات السريعة التي تتخذها السلطات الاستعمارية للحفاظ على الأمن والنظام. كما أن اعتقال المشتبه بهم فورًا ووضعهم في السجن يعكس الحزم في التعامل مع القضايا الجنائية للحفاظ على الاستقرار.

يفهم من هذه الرسالة أن حوادث مثل حريق دار بلقاسم بن مُحَّد قد تؤثر بشكل كبير على المجتمع المحلي، وتتطلب تدخلًا سريعًا لحل النزاعات ومنع انتشار الفوضى. كما أنها توضح جهود القايد في التعامل مع مثل هذه الحوادث والحفاظ على النظام الاجتماعي. الذي يخدم الصالح الفرنسي، و يمنعه من تكبد أي خسائر قد تلحقه جرّاء الفوضى و عدم الاستقرار.

4. اتلاف الغابات :

خظيت مسألة الغابات باهتمام مبالغ فيه من طرف السلطة الاستدمارية الفرنسية بالجزائر، فسنت القوانين الرادعة و فرضت العقوبات الصارمة على الأهالي الذين كانوا يعتمدون عليها في مصدر رزقهم، و باعتبار منطقة جيجل منطقة جبلية في الأساس، كان يعيش أغلب أعراشها بالجبال المليئة بالغابات، كانت الغابة هي المصدر الأساسي لقوت تلك الأعراش، و هي الموطن الذي

[1] GGA 33 KK/39. Corres. le : 12/03/1968.

يتنعمون بخيراته، و يستعينون بموارده مختلف احتياجاتهم اليومية. و لذلك فمن المنطقي جدا أن تكثر حوادث الحرق، و التي كانت في الغالب نتيجة غير متعمدة لممارسة النشاط اليومي لسكان الأعراش. حرصت السلطة الاستدمارية الفرنسية في كثير من الرسائل الموجهة إلى القياد المحليين بأعراش جيجل على التشديد على الأهالي و منعهم بشتى الطرق من الاستفادة من الغابات و خيراتها، إذ كانت تصل تعليمات في غاية الصرامة للقياد تأمرهم بمنع الأهالي من الحصول على تسريح قطع الخشب، و تفرض عليهم عقوبات جماعية جائرة بمجرد ما يشعل أحدهم النار قرب الغابة، بل و تهدد القايد نفسه، و تحمله مسؤولية ذلك، كما هو واضح في الرسالة الموجهة للشيخ عمر بن حبيلس. أمر فيها الشيخ بعدم منح تسريح القطع منعا باتا خلال شهر أوث و سبتمبر و أكتوبر، و ذلك للحد من توسيع الأهالي لنشاطهم الفلاحي بتلك الأراضي[1].

5. إلحاق الضرر بالحيوانات:

5.1. قتل المواشي:

تعددت مظاهر إلحاق الضرر بممتلكات الغير، و أخذت أشكال مختلفة، و هذه إحدى الرسائل التي تصور لنا صورة من النزاعات المحلية الشائعة في المجتمعات الريفية خلال فترة الاستعمار. و المتمثلة في قتل البهائم، الأمر الذي كان يمكن أن يؤدي إلى نزاعات حادة. هذه الحادثة تعكس التوترات الاجتماعية القائمة بين أفراد المجتمع الجيجلي. و مما يلاحظ أن القايد في هذا السياق كان يتمتع بسلطة كبيرة في حل النزاعات المحلية. فتوجيه الخلاف إليه ليقوم بالفصل بين المتنازعين يعكس دوره المحوري في الحفاظ على النظام والاستقرار الاجتماعي ضمن مجتمعه.

في المقابل نجد التعليمات الموجهة من القبطان بيدوا تشير إلى التنظيم الإداري الصارم الذي كان يُفرض من قبل السلطات الاستعمارية. إذ أن هذه الأوامر كانت تهدف إلى ضمان تحقيق العدالة وتنفيذ القانون من خلال الهيكل الإداري الاستعماري الذي يدمج السلطات المحلية. كما أن شهادة الشهود كانت تلعب دوراً هاماً في حل النزاعات. الشهود في هذه الحالة تعهدوا برؤية الحادثة، مما يعطي مصداقية للقضية ويُسهل عملية الفصل بين الأطراف المتنازعة.

[1] 1860/1862, GGA 33 KK/35. Corres. le :30/08/1862.

حادثة قتل بغلة المسمى بن خلاف من بني عيسى طرحت لنا طبيعة العلاقة بين بني عيسى وبني خزر و كلاهما من تبابورت، والتي تبرز من خلال النزاع، تعكس الروابط المعقدة بين القبائل و الأعراش. هذه الروابط كانت تُشكل جزءاً أساسياً من النسيج الاجتماعي وتحدد كيفية تفاعل الأفراد وحل النزاعات بينهم. ثم إن توجيه الأشخاص إلى القايد للفصل في النزاع يظهر دور الوسطاء في المجتمعات التقليدية. الوسطاء كانوا يلعبون دوراً حيوياً في تحقيق الصلح وضمان الاستقرار من خلال التفاوض والتوسط بين الأطراف المتنازعة.

الرسالة المؤرخة في 4 نوفمبر تُبرز التفاعل بين النظام المحلي والنظام الاستعماري في إدارة النزاعات وحلها. دور القايد كوسيط في تحقيق العدالة يوضح التداخل بين السلطات المحلية والاستعمارية، بينما يسلط الضوء على تعقيدات العلاقات الاجتماعية في المجتمع التقليدي. إن التوجيهات الصادرة من ضابط المكتب العربي تشير إلى التنظيم الإداري الصارم و مدى التأثير الكبير للنظام الاستعماري على القضاء المحلي. هذه الرسالة تعكس جزءًا من الحياة اليومية والتحديات التي واجهتها المجتمعات المحلية تحت الحكم الاستعماري الفرنسي في الجزائر[1].

5.2. قتل البغال:

تعتبر البغال جزءًا مهمًا من الاقتصاد المحلي بجيجل، وأي أضرار تلحق بها كانت تؤثر بشكل كبير على حياة الأفراد والمجتمع. إذ نجد إحدى الرسائل الموجهة من طرف ضابط المكتب العربي إلى قايد بني سيار تعكس القلق الكبير على الممتلكات الحيوانية وضرورة حماية حقوق أصحابها. إذ أمر ضابط المكتب العربي بإعادة تأكيد تاريخ اليوم الذي قتل في فيه بغل أحد السكان بالقيادة، و ذلك يدخل في اطار التحقيق في تفاصيل القضية. و وهذا يعكس أهمية جمع الأدلة والشهادات لضمان تحقيق العدالة.

هذا النظام كان يهدف إلى التأكد من صحة الاتهامات وتقديم الأحكام بناءً على أدلة واضحة وموثوقة.كذلك تبين لنا الرسالة دور النظام الاستعماري في إدارة العدالة المحلية. فالسلطات الاستعمارية كانت تُصدر الأوامر وتوجيهات التحقيق، بينما كانت السلطات المحلية، ممثلة في القايد، تتولى تنفيذ هذه الأوامر وتحقيق العدالة بين السكان. و هذا تأكيد ثان على أهمية الاستقرار الامني و الاجتماعي لسكان أعراش جيجل بالنسبة لاستقرار الوضع بالنسبة للسلطات الفرنسية في المنطقة [2].

[1] GGA 33 KK/39. Corres. Le 04/11/1869.
[2] GGA 33 KK/39. Corres. le : 13/03/1871.

5.3. قتل الكلاب :

و من الحوادث المماثلة لقتل حيوانات الغير، نجد رسالة أخرى موجهة إلى قايد الوطية يأمره فيها ضابط المكتب العربي بارسال رجل مسمى مسعود بن زايد، الذي تعرض كلبه للقتل على يد أحد حراس التلغراف. حيث عزم ضابط المكتب العربي على توجيه الرجل إلى مفوض الشرطة المدنية ليتم تعويضه عن الضرر الذي لحق به، إذ قدر مبلغ التعويض بأربعة دورو. [1]

تعكس الحادثة النزاعات التي يمكن أن تنشأ بسبب الأضرار التي تلحق بممتلكات الأفراد. الحيوانات، خاصة الكلاب، و التي كانت تعتبر جزءًا مهمًا من ممتلكات الأفراد، وتعرضها للأذى يمكن أن يؤدي إلى نزاعات تحتاج إلى تدخل السلطات. نجد ضابط المكتب العربي بجيجل يأمر القايد في هذه الرسالة إرسال الشخص المتضرر إلى مفوض الشرطة، مما يعكس دور القايد كوسيط بين السكان المحليين والسلطات الاستعمارية. القايد كان يلعب دورًا هامًا في تنفيذ الأوامر الاستعمارية وضمان التواصل الفعال بين الأطراف المختلفة.

الإشارة إلى تعويض الشخص المتضرر بأربعة دورو توضح النظام القضائي الذي كان يهدف إلى تعويض الأفراد عن الأضرار التي لحقت بهم. هذا النظام يعكس محاولات السلطات الاستعمارية للحفاظ على النظام وضمان تحقيق العدالة بين السكان المحليين، و هذا مما لاشك فيه يضمن للسلطة الفرنسية نفسها الاستقرار و الاستفادة من الوضع لتحقيق مشروعها بالمنطقة.

توجيه صاحب الكلب إلى مفوض الشرطة المدنية بأمر من القبطان دورانج يظهر التسلسل الإداري الصارم في النظام الاستعماري. السلطات العليا كانت تصدر الأوامر التي يجب تنفيذها على المستوى المحلي، مما يعزز من هيمنة النظام الاستعماري على الشؤون المحلية. كما أن ارسال المتضرر إلى مفوض الشرطة نفسه يعكس التفاعل المستمر بين السكان المحليين والسلطات الاستعمارية. هذا التفاعل كان ضروريًا لضمان تنفيذ الأوامر وتحقيق النظام في منطقة جيجل.

[1] GGA 33 KK/39. Correspondance le :04/03/1871.

المبحث الرابع:
العنف الأسري و قضايا المرأة.

1. أهمية المراسلات لدراسة قضايا المرأة:

يُعَدُّ السجلان اللذان تمت دراستهما مصدراً هاماً لإلقاء الضوء على دور المرأة في المجتمع الجيجلي خلال فترة الاستعمار الفرنسي، وذلك من خلال المراسلات التي تناولت قضايا العنف الاجتماعي بمختلف أنواعه. تميزت هذه المراسلات بتوثيقها لشكاوى المرأة ومظالمها، بالإضافة إلى عرائض تُرفع إلى قواد الأعراش والقضاة وضباط المكاتب العربية في منطقة جيجل. يعود السبب في تركز هذه المراسلات حول موضوع العنف إلى الطبيعة الإدارية للسجلّين، اللذان كانا بمثابة ديوان للشكاوى والعرائض، مما يعكس طبيعة المجتمع الجيجلي وتعقيداته الاجتماعية خلال تلك الفترة.

تعكس هذه الوثائق العلاقة المتوترة بين الأفراد داخل المجتمع وبين المرأة نفسها وبين السلطة الاستعمارية، مما يجعلها مصدراً ثرياً لدراسة طبيعة التفاعلات الاجتماعية والثقافية. فالمراسلات لا تقدم فقط سرداً للوقائع، وإنما تعكس أيضاً نظرة المجتمع نحو المرأة وموقعها ودورها في تلك الفترة التاريخية. لقد كانت هذه الوثائق شاهداً على العنف الاجتماعي الذي تعرضت له المرأة بجيجل، سواء أكان ذلك عنفاً مادياً أم معنوياً، مما يثير تساؤلات حول مكانة المرأة في ذلك الوقت ومدى تأثير هذه الظروف الاجتماعية عليها.

نسعى في هذا المبحث إلى استكشاف عدة إشكاليات رئيسية: ما هي أبرز القضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة التي تضمنها هذا السجل؟ وكيف تم تصوير المرأة الجيجلية في هذه المراسلات؟ وهل كانت المرأة فاعلة في مجتمعها رغم التحديات التي واجهتها؟ وما هي مظاهر العنف الاجتماعي المختلفة التي ارتبطت بالمرأة الجيجلية؟ وأخيراً، كيف تعاملت السلطات الرسمية مع هذه القضايا؟. من خلال الإجابة على هذه الإشكاليات، نسعى إلى فهم أعمق لدور المرأة في المجتمع الجيجلي خلال فترة الاستعمار الفرنسي، وتسليط الضوء على الطرق التي استخدمتها السلطة الاستعمارية في التعامل مع قضايا المرأة، مما يُظهر لنا طبيعة التفاعلات الاجتماعية والسياسية في تلك الفترة.

2. قضايا المرأة :

اشتملت مراسلات ضباط المكاتب العربية الموجهة لجيجل للفترة الممتدة من 1860 إلى 1873 على أوامر وتوجيهات صادرة عن الحاكم العام للجزائر و حاكم قسنطينة، و جيجل، بالإضافة إلى رسائل موجهة من طرف ضباط المكتب العربي بجيجل إلى قادة الأعراش وشيوخ الفرق والقضاة. بلغ إجمالي عدد هذه المراسلات 4321 مراسلة، تناولت موضوعات مختلفة ومتعددة. تضمنت المراسلات أحكاماً قضائية وإشعارات بتنفيذها، وطلبات استئناف من سكان جيجل عبر شيوخ الأعراش أو ضباط المكتب، كما احتوت على شكاوى تتعلق بتجاوزات وتعسفات بعض شيوخ الأعراش ضد السكان، إلى جانب استدعاءات لمختلف أفراد المجتمع.

موضوع المراسلات	عدد المراسلات
قضايا الميراث	4
قضايا الخلع	14
قضايا البغي و الهروب من المنزل	9
العنف الأسري من طرف الزوج	29
قضايا الزواج و التزويج القسري	9
قضايا الطلاق و الخلافات الزوجية	56
استدعاءات المرأة	27
التعنيف الاجتماعي : الضرب، الجرح، القتل	22
جنايات المرأة	17
أوامر بفصل قضايا غير معرّفة تخص المرأة	28
قضايا غصب و سرقة أملاك المرأة	23
مجمل عدد المراسلات 1860-1873	**238**

الشكل رقم (2) جدول إحصائي يمثل عدد المراسلات المتعلقة بالمرأة الجيجلية 1860-1873م

من اللافت للنظر أن السجلين احتويا على عدد مهم من المراسلات التي تتعلق بقضايا المرأة، حيث بلغ عدد هذه المراسلات 229 رسالة، وهو ما يشكل نسبة 5.3% من إجمالي 4321 رسالة. وتغطي هذه الفترة الممتدة من ماي 1860 حتى أوت 1873 يتخلله فراغ من سبتمبر 1862 إلى غاية فيفري 1868[1]. توضح الدائرة النسبية المصاحبة توزيع نسبة الرسائل المتعلقة بكل موضوع من موضوعات المرأة ضمن هذه المراسلات. تجدر الإشارة إلى أن نسبة القضايا المتعلقة بالمرأة تعد منخفضة بالمقارنة مع مواضيع أخرى موثقة في السجل.

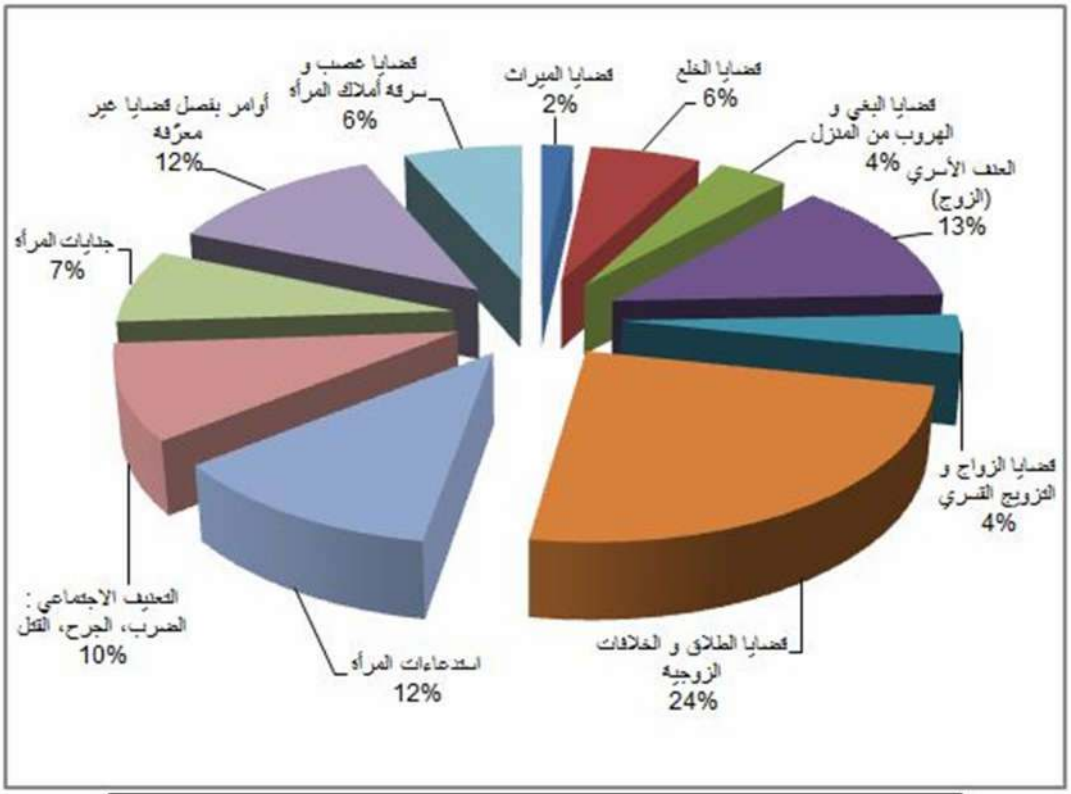

الشكل رقم (2) دائرة نسبية تمثل نسب مواضيع المراسلات المتعلقة بالمرأة 1873-1860

[1] و هي الفترة التي لم يعالجها السجلاّن اللذان اعتمدتهما في هذه الدراسة.

3. العنف الجسدي ضد المرأة :

1.3 الضرب :

جاءت العديد من المراسلات التي احتواها السجل بتفاصيل وقائع حول العنف الجسدي الممارس ضد المرأة بجيجل، المتمثل في ضربها، و من بين تلك التفاصيل ما حملته الرسالة الموجهة إلى القايد سعيد بن منيع، حيث ورد فيها أن شيخ أولاد مُحَّد المدعو أحمد بن سليمان قام بضرب زوجة أخيه بفأس. وردت الرسالة كأمر للقايد بارسال الضحية بعد امتثالها للشفاء للتحقيق في تفاصيل القضية، كما نبهت الرسالة ذاتها إلى ضرورة اعلام ضابط المكتب و ارسال الشهود إليه في حالة ما إذا توفيت الضحية[1]. أو كتلك الرسالة الواردة على القايد مسعود بن الطاهر، يأمره فيها ضابط المكتب بالنضر في قضية زوجة شخص يسمى علي بن مُحَّد التي تدعي بأن عمر بن سعيد ضربها، ثم أكد له على ضرورة الرّد يتقرير حول هذه القضية و تبيانها[2].

يبدو أن المسائل المتعلقة بالتعنيف الجسدي للمرأة قد أخذت بعين الاعتبار من قبل ضباط المكاتب العربية بجيجل، إذ تم السعي بجدية من أجل البث فيها في أقرب وقت ممكن، حيث تطلعنا الرسالة التي وجهت إلى نائب قايد وطية جيجل، الذي كان ينوب عن القايد بسبب غيابه عن العرش، يأمره فيها بأخذ مبلغ مقدر بـ "ثلاثة دورو" من الجاني المدعو صالح بن أحمد و يدفعه إلى الضحية رقية بنت مبارك، كتعويض بسبب الجرح الدي سببه لها، و رغم خلو الرسالة من عبارات التأكيد على ضرورة الاسراع في تنفيذ الحكم، إلا أن عدم انتظار عودة القائد و الأسلوب الموظف في الرسالة يدل على جدية الموقف، حيث كان التعبير صارم تتخلله كلمات و مصطلحات رسمية[3].

لم تقتصر الشكاوي المتعلقة بالعنف الممارس على المرأة على الغرباء فقط، بل جاءت في بعض الأحيان جراء ممارسات أفراد الأسرة، كالزوج. فهذا أمر موجه إلى القايد بلقاسم باذن القبطان، ليتحقق من صحة المعلومات الواردة في شكوى السيدة المسماة حفصة بنت بلقاسم الخطابي تجاه زوجها عيسى بن عاشور الذي قام بضربها[4]. أو كتلك الرسالة المؤرخة ب 21 سبتمبر

[1] GGA 33 KK/39. Corres. le: 06/03/1868.
[2] GGA 33 KK/39, Corres. le : 28/02/1868.
[3] GGA 33 KK/39, Corres. le : 15/09/1868.
[4] GGA 33 KK/39, Corres. le : 21/09/1870.

1870الموجهة من طرف القبطان بيدوا إلى القايد بلقاسم تحثه على الاخبار بقضية حفصة بنت بلقاسم الخطابي التي اشتكت بأن زوجها قام بضربها[1].

الجدير بالملاحظة أن الرسائل الصادرة عن المكتب العربي لم تكن شكاوى الضحايا فقط، بل فيها ما هو أمر إعادة النضر في بعض قضايا العنف من قبل ضباط المكتب، و على سبيل المثال لا الحصر المراسلة المؤرخة في 18 ديسمبر 1872م الموجهة لقاضي جيجل بأمر اليوطنة المكلف بتسيير شؤون المكتب، التي جاء نصها مخبرا القاضي بتسريح المدعو صالح بن عبد الله من عرش بني عمران من السجن، و توجيهه إلى القاضي مع زوجته لإعادة النضر في قضيتها المتمثلة في ضربه لزوجته. أمر الضابط قاضي جيجل بإعادة النضر في القضية و إصدار الحكم في حق المتهم، ثم إعلامه بالحكم النهائي[2].

يبدوا أن اهتمام ضابط المكتب العربي بجيجل بقضايا العنف الممارس على المرأة لم يتوقف عند حد أمر القضاة و شيوخ الأعراش بضرورة الفصل فيها، بل أحيانا تجاوزه إلى تتبع القضايا عن كثب و الالحاح على الفصل فيها في أقرب وقت ممكن، و أحيانا قد يتعرض شيخ العرش أو قاضي المحكمة بالمنطقة إلى التوبيخ من قبل ضابط المكتب العربي بسبب مماطلته في الفصل في بعض القضايا أو اهمالها، و هذا ما نجده في الحالة السابقة، كما اطلعتنا رسالة ثانية موجهة لقايد بني عمران تحمل توبيخ للقاضي من طرف ضابط المكتب العربي لعدم إرساله المتهم السالف الذكر مع زوجته من أجل المثول أمام القاضي.

إن المطلع على هذه الرسالة يلتمس تمهّل في إلقاء اللوم و تحميل القاضي المسؤولية مباشرة. بل يمكن القول أن صاحب الرسالة قد منح فرصة ثانية لشيخ العرش، إذ استفسر عن سبب امتناعه عن ارسال المتهم مع زوجته، ثم نبهه على أنهما لم يقوما بالتحدث في السبب الذي أخر في ارسال المتهم، و في الوقت نفسه أمره بإرساله إلى المكتب بمفرده ليعاقبه إن امتنع عن الالتحاق بالمحكمة من أجل المثول أمام القاضي. و أكد في رسالته مرة أخرى على ضرورة إرساله فورا، و هذا اثبات آخر على مدى اهتمام الضباط بقضايا العنف الممارس على المرأة و ضرورة الفصل فيها[3].

2.3 القتل :

[1] GGA 33 KK/39, Corres. le : 21/09/1870.
[2] GGA 33 KK/39, Corres. à : 18/12/1872.
[3] GGA 33 KK/39, Corres. à : 21/12/1872.

تجاوز العنف الممارس على المرأة من قبل زوجها حد الضرب، حيث بلغ أحيانا القتل، هذا ما يبينه التعميم الموجه لكافة القياد، من أجل البحث عن المدعو عمر القابيل الهارب، حيث وقع عليه الاتهام بقتل زوجته[1];و رغم المجهودات المبدولة من طرف القياد في سبيل تطبيق أوامر ضباط المكتب العربي بجيجل. بقيت بعض القضايا المتعلقة بجرائم القتل في حق المرأة مبهمة و غير مكتملة، فهناك جريمة قتل كانت الضحية فيها امرأة من دوار أم ثلاثين مسماة أمنة بنت ساعد. و رغم المساعي المبدولة لم يتم التعرف على الجاني، و يبدو أن الكماندة المسؤول عن المكتب في تلك الفترة قد أزعجه الأمر، حيث بعث برسالة إلى القايد بلقاسم يحثه فيها على ضرورة التحقيق في القضية، و يؤكد له على وجوب كتابة تقرير مفصل حول القضية بعد الاستماع إلى كافة الشهود، و الاستماع لكل من يجب الاستماع إليه[2].

كانت الاستجابة لأمر الكماندة سريعة، فصدرت رسالة آخرى عن المكتب العربي بإذن القبطان المسؤول بعد يومين فقط من تاريخ الرسالة الأولى الموجهة للقايد بأمر الكماندة، و كتبت هذه الرسالة الثانية كرد موجه للقايد بلقاسم حول استجابته السريعة لأوامر الكماندة، لكن هذه المرة بأمر القبطان بيدول، حيث أخبره فيها أنه قد تم التحقيق مع الأشخاص الدين أرسلهم إلى المكتب، و ملاقاة الكثير من الأشخاص الدين كانوا محل شك أو رجح أنهم عاينوا الجريمة أثناء وقوعها. إلا أن النتيجة كانت سلبية، و لم يستطع جمع الأدلة الكافية حول الجريمة، و هذا ما جعله يقوم بتسريح أولئك الأشخاص و الانتظار إلى غاية جمع الأدلة الكافية[3].

الحقيقة أن هذه القضية لم تطوى بسهولة، حيث لقيت عناية و اهتماما من قبل الضابط المسؤول على المكتب، فنجد هذا الأخير قد وجه رسالة ثانية في الشهر نفسه إلى قايد بني عمران الجبالة يخبره فيها بقدومه يوم غد إلى دوار أم ثلاثين من أجل إعادة النظر في حيثيات الجريمة، و أعلمه أنه وجه إليه اليوطنة الدي عين جديدا في المكتب، و ذلك من أجل إعداد صورة للضحية و الإشراف على أمور أخرى في إطار التحقيق، و أوصاه بخدمته و مرافقته شخصيا إلى محل الجريمة، و أن يكون منه ببال، لكنه لم يلبث طويلا و أردف على هذا الأمر برسالة أخرى مؤرخة في اليوم ذاته بأن طارئ منعه من القدوم إلى الدوار، و قد أرسل له المترجم السيد فيليب ليشتغل مع السيد اليوطنة، و ذلك لخبرته في هذا الميدان[4].

[1] GGA 33 KK/39, Corres. à : 05/10/1870.
[2] GGA 33 KK/39, Corres. Le : 05/11/1870.
[3] GGA 33 KK/39, Corres. Le : 07/11/1870.
[4] GGA 33 KK/39, Corres. le : 26/01/1871.

ورد تعميم بتاريخ 02 جانفي 1871م بأمر من الكماندة يحث فيه كافة قياد جيجل على البحث عن رجل يدعى الحاج علي ولد قنبر، حيث فر هذا الأخير من مقاطعة مستغانم و قد وقعت عليه تهمة قتله لزوجة والده[1]، و ربما يكون حسب الرسالة قد استقر به الأمر في أحد أعراش جيجل. و بعد انقطاع للمراسلات الواردة في قضايا العنف ضد المرأة لمدة تقارب السنة، أي بتاريخ 05 فيفري 1872م تلقى قائد بني يدر إشعار من طرف ضابط المكتب العربي يعلمه فيه أن جوابه السالف حول مقتل مسعودة بنت أحمد من اولاد عمر فيه نظر، و ذلك أن الجواب الوارد من قائد بني يدر قد ألقى التهمة على الرجل المسمى الحاج سعيد، لكن تقرير الطبيب المكلف بتشريح الجثة من قبل ضابط المكتب لم يتبين له شيء، و لم يتمكن من الوصول إلى إثبات بأن المرأة مقتولة –أصلا – أم لا[2].

لقيت جرائم القتل المرتكبة ضد المرأة اهتماما بالغا من قبل ضباط المكاتب العربية في مختلف الأعراش و الدواوير بجيجل، و كثيرا ما كان هناك اصرار و ضغط ممارس من طرف الضباط على القياد و الشيوخ ليسعوا جاهدين من أجل كشف الحقيقة في تلك الجرائم، و من أمثلة ذلك القضية التي حملت تفاصيلها الرسالة المتمثلة في رد عن جواب شيخ أولاد عسكر، حيث ورد في هذه الرسالة أن جواب الشيخ في شأن مربوحة بنت مبارك التي وجدها منخنقة قد وصل إلى ضابط المكتب العربي، لكن هذا الأخير أمر شيخ أولاد عسكر بتوضيح مجريات القضية، كما أكد على ضرورة ارسال جزء القماش الذي خنقت به كذليل في الجريمة، و أردف على ذلك يعاتبه على تأخره في ارسال الخبر، و أكد على ضرورة ارسال الخبر فورا في حالة وقوع جريمة مثل هذه مرة أخرى، كما أمره بارسال جثة الضحية و كذا ارفاقها بتقرير مفصل حول ملابسات القضية[3].

رغم أن بعض القضايا الواردة في مراسلات ضابط المكاتب العربية بجيجل كانت المرأة ضحية فيها، إلا إنه لا يمكن تفسيرها بعنف ممارس تجاهها، أو على الأقل لا يمكن الجزم بأنه ضرر ملحق بنية العنف، فالرسالة الموجهة لقائد عرش بني فغال تعلمنا باصابة إمرأتين بعيارين ناريين حينما كانتا في إحدى الدور بالعرش، لكن ضابط المكتب العربي برر ذلك بعد التحقيق في القضية بان اطلاق النار كان خطأ، رغم اقراره بأن المسألة تعد مصيبة بحق، و أردف على التأسف بأمر آخر مفاده إن اشتد المرض بالمرأتين يجب على قايد العرش ارسالهما الى المكتب[4].

[1] GGA 33 KK/39, Corres. le : 02 /01/1871.
[2] GGA 33 KK/39, Corres. le : 05/02/1872.
[3] GGA 33 KK/39, Corres. le : 29/05/1872.
[4] GGA 33 KK/39, Corres. le : 16/01/1873.

الحق أن بعض الجرائم التي طالت المرأة الريفية بجيجل خلقت نوعا من حالات الاستنفار لذى السلطة الرسمية في المنطقة، أو ولّدت ما يشبه اليوم حالة الطوارئ لديها، و حتى لا نبتعد كثيرا عن الواقع المعاش في تلك الفترة نورد ما جاءت به الرسالة الموجهة لقايد بني عافر، يأمر فيها ضابط المكتب العربي القايد بارسال شريط "الديس"[1] الذي وجد في جِيد زينب بنت أحمد و هي جثة هامدة، و يبدو جليا أن من وقعت عليه التهمة هو زوجها. و في الرسالة نفسها أمر آخر بتوجيه زوج الضحية المدعو مُحَّد بن عياش العافري إلى محل المكتب، و أمره كذلك بتزويد الرجل مؤونة خمسة عشر يوما. كما سبق و أشرنا، يبدوا واضحا أن ضابط المكتب العربي كانت نيته حبس زوج الضحية، و المدة ستكون خمسة عشر يوما. و في الشطر الثاني من الرسالة أمر آخر بارسال "الوقاف" الذي وجد جثة المرأة، و كذا أمر باعلام الضابط بأسماء أفراد عائلة الضحية من أولاد حاية الذين منعوا شيخ الدوار و الوقّاف من ارسال جثة الضحية إلى جيجل، ختمت الرسالة بعبارة الحزم في تنفيذ الأوامر و الاسراع في تنفيذها[2].

4. العنف المعنوي (الرمزي) :

4.1. التهديد بالتصفية الجسدية :

لم يكن العنف المعنوي الممارس على المرأة الريفية بجيجل أقل خطورة من العنف الجسدي، و لذلك أخدت الشكاوي المتعلقة بهذا الصنف من العنف بعين الاعتبار، فهدا قايد وطية جيجل يتلقى تحذير كتابي مفاده أن المرأة المسماة الزهرة بنت مبارك بوقرمة المعمراتنية – نسبة إلى عرش بني عمران– تلقت تهديدا بالتصفية الجسدية من قبل ابن عمها المدعو مبارك بوقرمة، و جاء الانذار كردة فعل على إثر الشكوى التي تلقاها ضابط المكتب العربي، و كان في الوقت نفسه يمثل أمرا من قبل الضابط لقايد وطية جيجل بأخذ الحيطة و الحذر من الجاني، و كذا يحثه على ضرورة توجيه انذار لابن عم الضحية بأنه لو فعل شيء لها ستكون عاقبته وخيمة، حيث أكد له على كبر العقوبته في حالة ما إذا أقدم على تنفيذ تهديده[3].

---

[1] الديس نبات و هو نوع من النجيليات Stipa Tenacissam كان يستخدمه سكان جيجل و ما جاورهم من القبائل في تغطية سقف المنازل. انظر : شارل فيرو، تاريخ جيجلي، تر.عبد الحميد سرحان، دار الورسم، 2013، الجزائر، ص : 37.

[2] GGA 33 KK/39, Corres. le : 07/07/1873.

[3] GGA 33 KK/39, Corres. le : 05/07/1873.

لم تسلم ممتلكات المرأة بريف جيجل كما لم يسلم جسدها و نفسيتها من العنف الممارس ضدها، و ربما قد تعرضت للعنف بشقيه المعنوي و المادي بسبب محاولتها لحماية ممتلكاتها، فهذه مرسالة مؤرخة في 12 جويلية 1873م موجهة إلى قايد بني عمران، تخبرنا بأن أشخاص مجهولون أتوا إلى القرية و قاموا بسرقة محاصيل البطاطا من البساتين هناك، و لما تعرضت لهم صاحبة إحدى البساتين لتمنعهم من سرقتها هددوها بالضرب حاملين قضيبا بأيديهم.

تتمثل الرسالة السالفة الذكر في أمر من طرف ضابط المكتب إلى قايد العرش يحثه فيها على ضرورة بدل قصار جهده من أجل الحفاظ على أمن العرش، كما حملت في شطرها التدابير المتخدة من أجل الحفاظ على الاستقرار، و كشفت عن الخطوات التي يجب أن يتبعها الضابط في سبيل تحقيق ذلك، إذ لم يكتف الضابط بالتحذير فقط بل شرحت له الاستراتيجية المتبعة في محاربة مثل هذه الممارسات، فحثه في البداية على ضرورة اخبار أهالي العرش بأن الضمانة تقع عليهم جميعا في حالة أعيد مثل هذا التصرف، و هددهم بالسجن كرهائن في حالة ما إذا ألحق بالضحية مكروه ما، ثم أمره بعد ذلك بجعل حراس في عدة دواوير من أجل منع تسرب اللصوص إلى القرية[1].

4.2. سلب الأملاك و غصب الميراث:

من مظاهر العنف الرمزي الممارس ضد المرأة في جيجل، هي تلك الممارسات المتعلقة بسلبها أملاكها. نجد هذه الصورة واضحة في الرسالة الموجهة إلى قايد بني يدر من طرف ضابط المكتب يحثه فيها على ضرورة رفع أقوال أحد الأشخاص المتهم بالاستيلاء على أملاك فاطمة بنت سي مُحَّد بن شتوان ببني يدر، و ذلك منذ ثلاث سنوات متواصلة، حيث عينته وكيلا على أملاكها فلم يرسل لها شيئا من مواردها طيلة تلك المدة. تبين لغة الرسالة الحزم في أمر القايد على ارسال الرجل برفقته تقرير مفصل حول القضية، و أن ذلك جاء بأمر من الجنرال مباشرة[2]. و نجد تقديم المرأة شكوى حول سلبها لأرضها يتكرر مرة أخرى مع الزهرة بنت صالح في مراسلة مؤرخة 14 أوث 1873[3]، التي لم تطلعنا على الكثير من التفاصيل سوى أنها تؤكد مدى التسلط الذكوري الذي عانت منه المرأة الريفية بجيجل في هذه الفترة.

[1] GGA 33 KK/39, Corres. le : 12/07/1873.
[2] GGA 33 KK/39, Corres. le : 07/04/1868.
[3] GGA 33 KK/39, Corres. le : 14/08/1873.

تتكرر مسألة الاستيلاء على ممتلكات المرأة بجيجل فهي الأكثر ورودا بين المواضيع الأخرى المتعلقة بالمرأة[1]،حيث تناولتها العديد من الرسائل الموجهة من طرف ضابط المكتب العربي إلى القياد أحيانا و إلى القضاة أحيانا أخرى، و رغم أن الأمر يبدو عاديا في مجتمع ريفي تسوده نزعة الاحتكام إلى القوامة الذكورية، إلا أن الشيء الغير عادي أن تجد مثل هذه الممارسات صادرة من طرف أحد أفراد الفئة الممثلة للسلطة الرسمية بجيجل، و التي من المفروض أن تكون هي الحامية للحقوق و الساهرة على حفظ الممتلكات، نجد هذه الصورة اللامنطقية ماثلة في رسالة بعث بها ضابط المكتب العربي إلى قايد العوانة يطلب منه توضيح في شأن قضية سعدة بنت سعيد من فرقة بني خزر التي اشتكت على شيخ الفرقة المذكورة بأنه أخذ لها بغلها[2].

لم تسلم أدنى أملاك المرأة من السلب، و ربما ذلك راجع إلى النزعة الذكورية المتغلبة على المجتمع الريفي بجيجل. فهذه رسالة موجهة إلى قايد الوطية من طرف القبطان رين، يطلب فيها منه أن يأمر المسمى علي بن الشيخ من بني حبيبي برد بقرة عايشة بنت بلقاسم التي كانت ولدت عند علي بن الشيخ المذكور، و إن امتنع عن ارجاع البقرة يرسله القايد الى الضابط ليجعله في السجن[3]، و في فنرة زمنية غير بعيدة عن تاريخ المراسلة السابقة و في ذات السباق تقريبا، نجد امرأة أخرى تعرضت إلى بيع عنزاتها الأربع من طرف شيخ الدوار، حيث ان المرأة المعنية المدعوة الصافية بنت الصديق تقدمت بشكوى إلى القبطان، هذا الأخير الذي وجه بدوره رسالة إلى قايد العوانة يوبخه فيها جراء هذا الفعل، و يامره بعدم بيع أملاك الناس الفقراء، و أنه لا يحق لأي شيخ أن يفعل ذلك مجددا، حيث أكد له على ضرورة إحترام التعليمات الواردة من قبل ضابط المكتب العربي في هذا الصدد و التي تمنع بيع أملاك الفقراء لأي سبب كان[4].

غير بعيد عن تلك الصورة النمطية التي تتسم بها المجتمعات الريفية فيما يخص التمايز الحاصل بين الذكر و الأنثى تبين لنا الرسالة الموجهة إلى القاضي سي عيسى من طرف ضابط المكتب أنه حدث تلاعب في تقسيم ميراث الجد، حيث أمر الضابط بضرورة رجوع القاضي إلى المسألة و النضر فيها مرة ثانية، حيث تم تقسيم ميراث الجد من طرف رجل يدعى سي أحمد بن سي إبراهم و لم

[1] انظر: الدائرة النسبية المرفقة التي نوضح نسب المواضيع المتعلقة بالمرأة الواردة في الرسائل بسجل مراسلات ضباط المكتب العربي بجيجل GGA 33 KK/39 خلال الفترة محل الدراسة.

[2] GGA 33 KK/39, Corres. le : 20/04/1872.

[3] GGA 33 KK/39, Corres. le : 17/06/1872.

[4] GGA 33 KK/39, Corres. le : 29/05/1872.

ينضر في الهبة الممنوحة للسعيد بن أحمد و هو ولد عالية بنت بلقاسم، و قدرت هذه الهبة حسب الرسالة بالسدس. و أمر في نهاية الرسالة القاضي بإعداد تقرير حول القضية[1].

لم يكن أكل الميراث و اغتصاب املاك اليتامى هو كل ما يلحق بهم من ضرر بل تعدى الاضرار باليتامى من النساء إلى حد لجوئهم إلى الهرب، فهذه رسالة موجهة إلى القاضي سي عيسى من طرف ضابط المكتب العربي يأمره بالبحث عن صبية تسمى ياقوتة بنت بوربيع و أخوها كانا هربا من عمهما سعيد بن مسعود الذي قام بكفالتهما لكنه أضر بهما إلى ان هربت الفتاة إلى عرش بني مسلم في الميلية، و أمره أن يعين لها رجل يبحث عنها و ينفق عليهما هي و اخوها من مال أبيها الذي تركه لهما[2].

رغم قلة عدد المراسلات المتعلقة بقضايا الميراث، فإن هذا يشير إلى وجود تحديات مرتبطة بتوزيع الإرث ضمن المجتمع التقليدي. قد يكون ذلك نتيجةً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المنطقة خلال الفترة الاستعمارية. هذا التوزيع غير المتوازن للمراسلات قد يعكس كيفية تعامل المجتمع الاستعماري مع قضايا المرأة، حيث تعتبر قضايا الميراث أقل أهمية في نظام كانت فيه المرأة غالبًا تعاني من الإهمال في حقوقها المادية.

4.3. التزويج القسري :

يعد الزواج سنة نبوية حنيفة، لكن من الغريب أن تزوج المرأة عنوة من شخص معين، فما بالك إن كان من قام بتزويجها هو قاضي المحكمة. وجه اليوطنة دورا فارون أمرا إلى قاضي الشحنة بتاريخ 11 مارس 1873 يستفسره فيه حول صحة الشكوى التي تقدمت بها السيدة مسعودة بنت مُحَّد التي مفادها أن القاضي المزبور قام بتزويج ابنتها من غير رضاها مع شخص يدعى بابن حامد[3].

يتبادر إلى الدهن أن الزواج القسري الذي مس بعض النسوة من سكان جيجل كان لغياب الولي الشرعي لهن ، بينما نجد رسالة غريبة تفند هذا التصور، ففي 20 نوفمبر 1872 تقدم المدعو عبد الله بن ابراهم بشكوى إلى ضابط المكتب جرّاء تزويج أخته السعدة برجل أخر يدعى صالح بن

[1] GGA 33 KK/39, Corres. le : 18/02/1868.
[2] GGA 33 KK/39, Corres. le : 30/07/1870.
[3] GGA 33 KK/39, Corres. le : 11/03/1873.

موسى من دوار حيان، و لقد أرسل ضابط المكتب أمرا إلى قاضي الشحنة يامره فيها باعداد تقرير تفصيلي حول هذه القضية[1].

4.4 تغيب الزوج عن زوجته :

يعد غياب الزوج عن أهل بيته قضاءً لبعض الحوائج و الأشغال من الواجبات التي تقع على عاتق رب الأسرة، لكن إذا تعدى هذا الغياب حدود المنطق استحال إلى ضرر يمكن تصنيفه حسب التعاريف السابقة إلى عنف رمزي. تطلعنا الرسائل الواردة في شؤون الأسرة الجيجلية عن تفاصيل مثيرة حول الحياة الزوجية و الثقافة الزوجية بالمجتمع الجيجلي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فنجد إحدى النساء من فرقة الطباعنة و اسمها أم السعد بنت مُحَّد تقدمت بشكوى لضابط المكتب العربي بسبب غياب زوجها عنها منذ ستة سنوات، و هو الأمر الذي أضر بها حيث لم يترك لها ما تنفقه على نفسها، و لم تجد من يعولها. الرسالة وجهت كأمر بإذن القبطان ريفوا إلى قاضي سلمة يامره فيها بضرورة النظر في هذه القضية و فصلها وفق الشريعة الإسلامية[2].

كما حملت بعض الرسائل الأخرى قضايا طريفة في شأن غياب الزوج عن زوجته و ما يترتب عن ذلك من أذى و أضرار يلحقان بالزوجة و الأبناء في الغالب. فهذه رسالة أخرى موجهة لقايد عوانة من طرف القبطان ديدي بتاريخ 1 جوان 1873 يأمره فيها أن يطلب من أولاد رجل مسمى مُحَّد بن مرزوق الخزري الطعن في حكم القاضي الذي أقدم على تطليق أمهم من أبيهم المسجون و بدون حضور الأب. و ذلك بتقديمهم للطعن لذى رئيس محكمة سكيكدة[3].

إلا أن هذه الصورة تحتاج إلى قراءة نقدية، إذ لا تمثل هذه الحالات الواقع الحقيقي للمجتمع الجيجلي، الذي تحكمه في الأصل منظومة قيمية وأعراف اجتماعية تحرص على حماية المرأة. وما تم تسجيله لا يعدو أن يكون حالات فردية استثنائية، عمد ضباط المكاتب العربية إلى تضخيمها لخدمة خطاب استعماري يسعى إلى تشويه البنية الاجتماعية المحلية.

5. العنف الممارس من طرف المرأة الجيجلية و طريقة التعامل مع قضاياها:

5.1. جرائم و جنح المرأة الجيجلية:

5.1.1. القتل :

[1] GGA 33 KK/39, Corres. le : 20/11/1872.
[2] GGA 33 KK/39, Corres. le : 27/06/1873.
[3] GGA 33 KK/39, Corres. le : 01/06/1873.

لم تقتصر الجرائم المرتكبة من طرف المرأة بجيجل على السرقة و إتلاف أملاك الغير كما سنرى في العنصر اللاحق، بل تجاوزتهما إلى أخطر من ذلك، بالضبط إلى القتل أو محاولة القتل. و من الرسائل الطريفة التي تصف حادثة محاولة اغتيال من طرف إحدى الزوجات لزوجها باستخدام مسدس، حيث حملت الرسالة في ثناياها شكوى الزوج الذي يبدو أنه نجى من الموت المحقق، يدعي فيها أن زوجته من قامت بهذا الفعل الشنيع كما أن هناك شهود رأوها هاربة بعد الحادثة و المسدس بيدها، إلا أن ضابط المكتب العربي لم يقتنع بهذه الرواية و أمر قايد بني عمران الجبالة باستدعاء جميع الشهود من أجل التحقيق معهم في هذه القضية[1] .

في رسالة أخرى واردة من المحكمة العسكرية بعنابة على قاضي القسم الرابع و العشرين المدعو سي عبد الله مرورا بضابط المكتب العربي بجيجل القبطان لنوبد يعلم فيها القاضي المذكور بالأحكام الثقيلة التي صدرت في حق المتهمين من فرق أولاد الأحسن من عرش بني خطاب. فمنهم رجلين حكم عليهما بالإعدام، و آخرين بالمؤبد، ليردف باسمي آخر المحكومين عليهم و هما فاطمة بنت سعيد و علي بن سعيد، حيث حكم عليهما بعشرين سنة سجنا. و ذلك بسبب مشاركتهم في جريمة قتل أحد الرجال من الفرقة نفسها. و رغم أن الرسالة لم تحمل الكثير من التفاصيل عن هذه الجريمة إلا أنها توحي ببشناعة الجريمة من خلال لهجة المرسل و تركيزه على ضرورة إعلام أهل المحكوم عليهم، كما تحث القاضي على ضرورة تقدير الدية و جبر خاطر أهل الضحية من أهل الجناة [2].

5.1.2. السرقة:

لم تكن المرأة هي الضحية دوما، فقد شاركت في بعض الجرائم و ربما قامت بها بصفة فردية. أو في أحسن الظروف أتهمت بالقيام بها، و لا شك أنه لا دخان بدون نار. تحمل الرسالة الموجهة إلى القايد مسعود بن الطاهر أمرا ليرسل مجموعة من المتهمين بالسرقة إلى مكتب الضابط، و كان من بين أولئك المتهمين امرأة تدعى زينب بنت مُحَّد. تم استدعاءها رفقة زوجها المتهم كذلك بالسرقة[3].

5.1.3. اتلاف أملاك الغير:

و من بين الممارسات العنيفة التي إرتكبتها المرأة بجيجل هي تلك المتعلقة باتلاف أملاك الغير، حيث نجد أن القبطان ريفوا يرسل رسالة صارمة اللهجة إلى شيخ دوار أم ثلاثين يأمره فيها بضرورة إرسال مجموعة من النساء من أولاد بوروح، اللواتي قمن بحفر الحدائق و أتلفوها و هدّموا منازل بدوار

[1] GGA 33 KK/39, Corres. le : 11/04/1871.
[2] GGA 33 KK/39, Corres. le : 08/09/1868.
[3] GGA 33 KK/39, Corres. le : 09/03/1868.

المرابط موسى. و يرسل معهم الوقاف مسعود بوعميرة[1]. و يبدو أن ذلك حصل في إطار شجار عنيف بين أهالي الدوارين، استدعى تدخل القبطان شخصيا، ليضع حد لذلك الشجار و يحاسب من تسبب في الضرر.

أدينت المرأة الجيجلية في قضايا مماثلة لمشاركتها في إتلاف الغابات و إشعال النار وقت ثورة المقراني، فهده رسالة واردة على قايد بني عافر تأمره بضرورة جرد ممتلكات جملة من الأشخاص من بينهم امرأة ذكرت باسمها، و ذلك من أجل تحديد غرامة الحرب أو كما تسميها المراسلات الفرنسية حينها بخطية الحرب، و ذلك بعد تحديد الرسالة السالفة الذكر للمكان التي أشعلت فيه المرأة المعنية النار و كان بالضبط في المرسى[2]، و الحق أن مسألة إشعال النار في الغابات من طرف الأهالي تتكرر في العديد من المراسلات و هي مسألة ليست متعلقة بالحرب فقط، بل تجدها في وقت السلم كما في وقت الحرب، و هي كما قال فيرو عادة بربرية تقليدية يقدم على فعلها القبائل من أجل تجديد المراعي و لتحسين الأراضي الفلاحية[3].

في رسالة أخرى موجهة إلى قايد العوانة أوردت أسماء أشخاص تستفسر عن مكان تواجدهم وقت الثورة، من بينهم امرأة من فرقة أولاد بوبكر، و ذلك حتى يتسنى لضابط المكتب العربي تقدير الخطية المقدرة عليها[4]، و رغم أن هذه الرسالة لم تحدد بالضبط السبب الذي جعل الضابط يستفسر عن مكان تواجد المرأة، إلا أننا نلتمس في رسائل أخرى بنفس الأسلوب و تحمل نفس الطلب تبحث عن تقدير الخسائر من حرق و نحوه، و التي تسبب فيها هؤلاء الأشخاص المبحوث عن مكان تواجدهم. و ذلك من أجل فرض غرامة عليهم.

3.2 العقوبات المترتبة على جرائم المرأة :

لم تستثنى المرأة من العقوبات المسلطة على الأعراش و القبائل جرّاء التصرفات المخالفة للقانون من طرف أحد أفرادها، و حتى في الحرب وجدت المرأة نفسها محل إتهام، و تحقيق. فهده رسالة موجهة من القبطان رين إلى قايد عوانة بتاريخ 27 جانفي 1873 يأمره فيها بالتحقيق مع مجموعة من الأشخاص من أولاد بوبكر و أولاد طبعان، و من بين أولئك الأشخاص إمرأة أراد معرفة

[1] GGA 33 KK/39, Corres. le : 31/03/1873.
[2] GGA 33 KK/39, Corres. le : 17/01/1871.
[3] شارل فيرو ، مرجع سابق، ص:61.
[4] GGA 33 KK/39, Corres. le : 27/01/1873.

مكان تواجدها أثناء الهجوم الذي حصل في جيجل فأطلق عليه اسم النفاق، و ذلك اشارة إلى ثورة المقراني، و أمره بالرد على هذا الرسالة و ما احتوته من تفاصيل و أسماء للأشخاص المتهمين[1]

لم تستثنى المرأة من الاتهام في بعض الجرائم المرتكبة في أعراش جيجل، و لم تشفع لها أنوثتها ولا حتى صغر سنها في ذلك، و ربما كانت المتهم الأول في تلك الجرائم و هذا ما نجده واضحا في الرسالة التي وجهها ضابط المكتب العربي إلى قايد الوطية يطلب منه إرسال ثلاث بنات ذكرتهم الرسالة بأسمائهن مقرونة بأسماء أباءهن، ذلك أن البنات الثلاثة حملن طعام الفطور للحراس أو كما تسميهم الرسالة العساسة، و بعد ذلك وجد أحد الحراس مقتولا في مكان حراسته[2]

لم تستثنى المرأة من العقوبات المثقلة التي ترتبت عن إرتكابها لبعض الجرائم، و هذا ما نجده واضحا في مراسلة موجهة إلى قاضي القسم الرابع و العشرين من طرف القبطان لنوبد يعلمه فيها أن المحكمة العسكرية بعنابة حكمت على المدعوة فاطمة بنت سعيد بعشرين سنة سجنا في قضية قتل المسمى مُحَّد بن مبارك من فرقة أولاد الأحسن عرش بني خطاب، كما حملت الرسالة أمرا بإرسال أقارب المحكوم عليهم و أقارب الضحية من أجل تقدير قيمة الدية و دفعها لأهل الضحية، و ذلك وفق ما تنص عليه القوانين المعمول بها في المحكمة العسكرية[3].

3.3 طريقة فصل الخلافات المتعلقة بالمرأة :

الملاحظ على بعض الرسائل الواردة على القضاة من طرف ضباط المكاتب العربية تحمل أوامر إلى القضاة بفصل الخصومات وفق الشريعة الإسلامية، و هذا يتكرر أكثر من مرة في مواضع مختلفة من السجل، فعلى سبيل المثال نجد رسالة مؤرخة في8 فيفري 1868 موجهة إلى القاضي عيسى بن مُحَّد قاضي القسم الخامس و العشرين يأمر فيها بضرورة النضر في قضية المسماة فطومة بنت أحمد و يفصلها وفق الشريعة الإسلامية، و بلهجة صارمة تدل على التأكيد و الاهتمام[4]. و تكرر ذلك في أكثر من مراسلة، فهذه رسالة أخرى موجهة من طرف القبطان ريفوا إلى قاضي الشحنة بتاريخ 25 أفريل 1873 يامره فيها بفصل خصومة إبراهيم بن عبد الله اليدري في شأن أخته على طريق الشريعة الإسلامية[5]

[1] GGA 33 KK/39, Corres. le : 16/01/1871.
[2] GGA 33 KK/39, Corres. le : 09/08/1870.
[3] GGA 33 KK/39, Corres. le : 08/09/1868.
[4] GGA 33 KK/39, Corres. le : 08/02/1868.
[5] GGA 33 KK/39, Corres. le : 25/04/1873.

ثم رسم الخطوط العريضة للقوانين التي يجب إتباعها من طرف القضاة في فصل القضايا المتعلقة بالمرأة و ذلك في تعميم موجه إلى كافة القضاة بتاريخ 14 ديسمبر 1868، و أهم المواد التي وردت فيه هي :

- الفصل الأول : يجب على المرأة المتزوجة اتباع أحوال زوجها أينما كان.
- الفصل الثاني : إن كان هناك نزاع بين شخصين يجب أن تكون المرافعة في محكمة المدعي عليه.
- ان تزوجت امرأة من القبايل الذي حكم عرشهم في يد الجماعة من رجل عربي من حكم القضاة، فالنظر في أمرها يكون للشريعة الإسلامية لا لشريعة الجماعة. و إن تزوجت امراة عربية مع رجل من القبايل فالظر في شؤونها يكون على عادات الجماعة، و إن حدث بين أهل المراة و أهل الزوج نزاع في شأن الصداق فالأمر يرجع إلى حكم الجماعة[1].

يبدو أن ضباط المكاتب العربية أولو عناية بحل الخلافات الزوجية و كانوا صارمين في معالجتها. و كثيرا ما كانوا يوجهون توبيخات بالغة اللهجة إلى القضاة و القياد المسؤولين عن حل النزاعات الحاصلة بين الأزواج، فهذا اليوطنة دوزا فارون يوجه رسالة تأنيب إلى قايد بني عمران في 21 ديصامبر 1872 يؤنبه فيها عن عدم إرسال أحد الأهالي القاطنين بدوار أم ثلاثين مع زوجته إلى القاضي ، و يبدو أن الضابط كان قد أكد للقايد على ضرورة إرسال الرجل مع زوجته من أجل حل النزاع الحاصل بينهما غير أن الرجل لم يأتي مع زوجته و هذا ما أثار حفيظة الضابط فحمله على كتابة رسالة أخرى يؤكد على ضروة ارسال الرجل مع زوجته فورا بدون تراخي و إن امتنع على ذلك يرسل إلى المكتب من أجل معاقبته [2].

تميز حكم الفض في الخلافات الزوجية بالجدية و الصرامة، و هذا ما يبدو جليا في المراسلة الموجهة إلى قاضي جيجل في 18 ديسمبر 1872 من طرف اليوطنة دورافارون، حيثّ أمر هذا الأخير القاضي بالنظر في قضية ضرب المسمى صالح بن عبد الله العمراني لزوجته و إصدار الحكم في حقه و تبليغ كيف كان الحكم للضابط، و في الوقت نفسه يعلمه أنه سرح المتهم من السجن من اجل المحاكمة، و المثير حقا في القضية أن الضابط وجه رسالة مماثلة إلى قايد بني عمران في اليوم

[1] GGA 33 KK/39, Corres. le : 14/12/1868.
[2] GGA 33 KK/39, Corres. le : 21/12/1872.

نفسه يعلمه فيها بانه سرح الرجل من السجن و وجهه إلى القاضي مع زوجته من أجل الفصل في قضيتهما[1].

يبدو أن ضابط المكتب كان يتدخل في بعض الاحيان من اجل حل النزاع القائم بين الازواج، فهذا ما تبينه الرسالة المؤرخة في 7 فيفري 1868 التي وجها الضابط إلى القايد صالح . حيث أمره فيها بلهجة صارمة أن يرد زوجة أحد أهالي بني معمر المسمى مُحَمَّد بن عمر و أوصى القائد بارسالهما معا إلى القاضي في حالة ما إذا ادعت أنه ظلمها أو شيء من شبه هذا القبيل[2].

لابد أن تدخل ضباط المكتب العربي من أجل حل الخلافات الزوجية بين الأهالي كان يدخل في إطار العمل اليومي و الوظيفي للضباط، و ما يشد الانتباه في المراسلات التي وثقت هذه التدخلات أن الضابط كان بأمر القاضي بالتدخل و ضرورة حل النزاع في لهجة متفاوتة الصرامة من رسالة إلى أخرى، و لم يكن هناك تأثير أو تغيير في هذه الوظيفة التي كان يقوم بها الضابط بواسطة الخصوم. فنجد مثلا الضابط يوجه رسالة إلى القاضي سي عبد الله بن جامع بتاريخ 24 فيفري سنة 1868 يامره فيها بضرورة النظر في قضية أخت المهدي بن مقران مع زوجها، و هو يشتغل دايرة في البيرو [3]. لكن لماذا نسبت الأخت إلى أخيها؟ في حين نجد أن المرأة في معظم المراسلات المتعلقة بالخلافات الزوجية كانت تنسب إلى زوجها أو إلى أبيها.

على العموم تظهر هذه القضايا في مجموعها مدى تعقيد الوضع الاجتماعي للمرأة الجزائرية في جيجل خلال فترة الاحتلال الفرنسي (1860-1873)، وتسلط الضوء على الصعوبات التي كانت تواجهها نتيجة التداخل بين التقاليد المحلية والنظام القانوني الاستعماري. غير أن هذه المراسلات لا يمكن اعتبارها معبرة عن المجتمع الجيجلي ككل، بل هي حالات استثنائية ومعزولة. ويبدو أن ضباط المكاتب العربية قد بالغوا في تصويرها، إما لتبرير سياساتهم الرقابية أو لإبراز الحاجة إلى تدخلهم الإداري. كما يُظهر التحليل أهمية توثيق وتسجيل قضايا النساء ، وكيف أن السلطات الاستعمارية كانت تسيطر على جوانب مختلفة من حياة المرأة، من الزواج والطلاق إلى العنف والاستدعاءات القضائية. كما تعكس القضايا المذكورة ضغوط الحياة الاجتماعية والاقتصادية تحت الاستعمار، مما يبرز حاجة البحث الأكاديمي لفهم أعمق لتلك الفترة وتأثيرها على أوضاع المرأة.

[1] GGA 33 KK/39, Corres. le : 18/12/1872.
[2] GGA 33 KK/39, Corres. le : 07/02/1868.
[3] GGA 33 KK/39, Corres. le : 24/02/1868.

الفصل الرّابع :
المجتمع والاقتصاد.

المبحث الأول: الضرائب.

المبحث الثاني: ملكية الأرض.

المبحث الثالث: الزراعة والأسواق.

المبحث الرابع: الغابات والثروة الحيوانية.

المبحث الخامس: الاستثمارات.

تمهيد :

يمثّل فهم البُنى الاجتماعية والاقتصادية لأي منطقة خاضعة للاستعمار مدخلًا أساسيا لاستيعاب آليات السيطرة، وأنماط الهيمنة، وسبل إعادة تشكيل الواقع المحلي وفقًا لمقتضيات السلطة الكولونيالية[1]. وفي حالة منطقة جيجل خلال الفترة الممتدة بين 1860 و1873، تكتسب هذه المقاربة أهمية مضاعفة، نظرا لطبيعة التحولات العميقة التي فرضها الاحتلال الفرنسي على المجتمع الريفي، وأنماط الإنتاج، وموازين الملكية، والعلاقات بين السكان الأصليين والإدارة الاستعمارية، خصوصًا من خلال المكتب العربي الذي اضطلع بدور الوسيط والمشرف والمنفذ لسياسات فرنسا على المستوى المحلي.

لقد أدركت الإدارة الاستعمارية مبكرًا أن تثبيت نفوذها في المناطق الريفية لا يتحقق بالقوة العسكرية وحدها، بل عبر إعادة هندسة الواقع الاجتماعي وإخضاع البنية الاقتصادية التقليدية، وتحويلها إلى مصدر دائم للموارد ولضبط السكان. ومن هنا جاءت سياسات متعددة المستويات، شملت فرض الضرائب، وإعادة تنظيم ملكية الأرض، وتوجيه العملية الزراعية، وتقنين استغلال الغابات، والتحكم في الثروة الحيوانية، علاوة على منح الامتيازات لفئات محددة ترتبط بها وظيفيّا أو مصلحيّا. وتكشف الرسائل الصادرة عن ضباط مكاتب العربية حجم التدخل المباشر في تفاصيل الحياة اليومية للسكان، وكيف تحوّلت الوظيفة الإدارية للمكاتب العربية إلى أداة لتحديد الواجبات، وتوزيع الأعمال، وإقرار العقوبات، وضمان انسياب الموارد نحو الإدارة الاستعمارية.

سيقدّم هذا الفصل دراسة تحليلية، مستندًا إلى المادة الأرشيفية الغنية التي توفرها مراسلات المكاتب العربية، بهدف الكشف عن كيفية إدارة الفرنسيين للواقع الاجتماعي والاقتصادي في جيجل خلال الفترة المدروسة، وكيف انعكست تلك السياسات على حياة السكان، وعلى توازنات المجتمع، وعلى طبيعة العلاقة بين الدولة الاستعمارية والمجتمع المحلي. كما سيرصد هذا الفصل التفاعلات التي وُلدت عن هذه السياسات، سواء في شكل مقاومة، أو أشكال التكيّف، أو إعادة تشكيل البُنى التقليدية. ومن شأن هذا التحليل أن يساهم في فهم أعمق لمنظومة الحكم الكولونيالي، ودورها في صياغة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة جيجل.

[1] الطيب النفاتي، مجتمع الوطن القبلي زمن الاستعمار الفرنسي (دراسة في واقع فقراء الأرياف 1881-1956)، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية بجامعة تونس، (nirvana edition)، 2011، تونس، ص 10: 11.

المبحث الأول:
الضرائب

1. اللّزمة :

عرفت اللّزمة في العهد العثماني على أنها عبارة عن مطلب عيني أو مساهمة مالية تهدف إلى تعزيز إسهام المقاطعات في إيرادات الخزينة العامة للجزائر، وذلك في حالة تعذّر جمع العشور والزكاة من القبائل التي حافظت إلى حدّ ما على استقلالها المحلي. هذه القبائل كانت تتعامل مع سلطات البايليك عبر شيوخها الذين كانوا يتصرفون في شؤونها ويمثلونها في التعامل مع ممثلي السلطة المعروفين بالقيّاد[1]. وقد تميزت هذه الضريبة بطابعها السيادي في الفترة الاستعمارية الفرنسية، إذ كانت تُفرض وتُحصّل للدلالة على الخضوع وقبول السيادة، أكثر من كونها مجرد مورد مالي، وهو ما يعكس رمزيتها السياسية قبل أن تكون لها وظيفة اقتصادية بحتة[2]. إذ تعد من الضرائب التي بقيت سارية خلال تلك الفترة في بلاد القبائل الكبرى، و كانت سبع أصناف مختلفة[3]، و تقبض بغض النظر عن الضرائب الأخرى، كما تفبض بالموازاة مع العشور و الزكاة. كما يوجد في بعض المناطق ما يسمى بلازمة النار تقدر بحوالي 22.5 فرنك لكل نار يبرز دخانها، تشرف الجماعة على توزيعها، كما توجد لازمة النخيل و هي كالعشور بالنسبة للزراعات الأخرى و تتغير نسبتها، و تقدر بالشجرة الواحدة[4].

قبل عام 1858، كانت اللزمة تُفرض في دائرة جيجل، لكنها ألغيت على يد الجنرال غاستو واستُبدلت بضرائب الحكور والعشور و الزكاة. ولتجنب تقليص الحصة التي تحصل عليها المجالس العامة من الضريبة العربية (اللزمة)، تم الإبقاء على أرقام مرتفعة لكل من الزكاة والعشور [5]. رغم أن

---

[1] بلعقون مُحَمَّد الصالح، نظام الأراضي الفلاحية في عهد الدولة العثمانية بالجزائر .(1830-1519) المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية و القانونية،2022 .مج6، ع3 ، ص :45.

[2] Jules Duval et Auguste Warnier, Bureaux arabes et colons, réponse au "Constitutionnel" pour faire suite aux "Lettres à M. Rouher" ,Challamel aîné, Paris, 1869.p :75.

[3] A. Bochard, *Les impôts arabes en Algérie*, extrait du *Journal des Économistes* (numéros de novembre et de décembre 1892), Librairie Guillaumin et Cie , Paris, 1893,pp:16-18.

[4] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، تر. حمد، المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال و الإشهار، 2008، الجزائر.ص: 188.

[5] Lettre sur la politique de la France en Algérie : adressée par l'Empereur au maréchal de Mac-Mahon, duc de Magenta, gouverneur général de l'Algérie,1865, (paris), p 27.

تاريخ إلغاؤها بجيجل لم يذكر بالتدقيق إلا أن المرجح أنها ألغيت بعد تاريخ 1862/03/22، تاريخ آخر رسالة صادرة عن حاكم جيجل يامر فيها أحد القيّاد بجمع هذه الضريبة[1].

أما عن طريقة جمع ضريبة اللزمة، فكان شيخ الفرقة يتلقى أوامر جمعها، تصدر تلك الأوامر في الغالب من طرف حاكم جيجل، و تحول إليه عن طريق ضابط المكتب العربي. مثال ذلك الأمر الدي تلقاه أحد الشيوخ بالمنطقة عن طريق ضابط المكتب العربي، إذ نبه الشيخ المذكور بأن حاكم جيجل يوكل إليه مهمة تحصيل اللزمة من فرقة الصنادلة من بني فغال، و التي أضافها إلى حكمه مؤخرا[2].

من المعوقات التي تقف امام تحصيل ضريبة اللزمة من طرف قياد الأعراش هي تنقل الاهالي من دون تسريح بين الأعراش، سواء أرباب الفلاحة بحد ذاتهم أو من يتوجهون للعمل كخماسة عند غيرهم. و قد أدرك هذه الصعوبة الحاكم العام في الجزائر، إذ وجه رسالة شديدة اللهجة عن طريق ضابط المكتب العربي بجيجل يحذر فيها قيّاد الاعراش و شيوخ الفرق من التغافل عن التقاعس عن الابلاغ عن كل شخص غريب يمر أو يستقر في أراضيهم، أو يمارس فيها مهنة الفلاحة أو العمل كخماس، و هذا حتى يتسنى لقياد الأعراش و المشايخ بجيجل من تحصيل ضريبة اللزمة[3].

كما كانت تتبع هذه الضريبة غرامات تطال قايد العرش أو شيخ الفرقة بسبب تراخيهم في فرض الرقابة المطلوبة لتحصيل اللزمة من الأهالي، فنجد مثلا حاكم جيجل يصدر أمرًا بفرض غرامة مالية على كل شيخ قبيلة أو فرقة إذا كان تحت حكمه رجل غريب ولم يقم بإبلاغ قايد. و الهدف من هذه الغرامة هو الضغط المالي على شيوخ الفرق من أجل إرغامهم على مراقبة وضبط حركة الأفراد بين الأعراش، لضمان استمرارية تحصيل ضريبة اللزمة وعدم حدوث أي مشاكل في ذلك بسبب فقدان الناس من أعراشهم فيؤثر ذلك على تحصيلها، سيما عندما يخرج الناس من أعراشهم بدون إذن من حكامهم (القياد أو الشيوخ) ويدخلون إلى أراضٍ غير أراضيهم سواء لأغراض الفلاحة الخاصة أو العمل كخماسة لدى الآخرين، كما بينته المراسلة. و أكد حاكم جيجل على أن هذه الحركة تؤثر بشكل مباشر على جباية ضريبة اللزمة، و تؤدي إلى صعوبات في تحصيلها[4].

2. العلفة والضيفة :

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le :22/03/1862.
[2] GGA 33 KK/35, Corres.le :22/03/1862.
[3] GGA 33 KK/35, Corres. le :22/12/1861.
[4] GGA 33 KK/39. Corres. le : 24/12/1861.

تبين الكثير من الرسائل المتداولة بين ضابط المكتب العربي و القياد بجيجل أن كل من ضريبتي العلفة و الضيفة كانتا تشكلان نظاما أساسيا في ضبط العلاقات بين السلطة الاستعمارية الفرنسية والمجتمع القبلي بالمنطقة. إذ كان هذا النظام طريقة لتأمين احتياجات الجنود والمسؤولين الفرنسيين أثناء وجودهم في المناطق القبلية، كانت القبائل ملزمة بتقديم الإمدادات والخدمات المطلوبة لهم.يُستحق تقديم الضيافة والإعاشة، والمعروفة بضريبة "الضيفة والعلفة"، إلى كبار المسؤولين مثل الجنرالات، و كذا حاكم جيجل، وحكام المناطق ومساعديهم من المكتب العربي، وكذلك الفرسان الذين يخدمون تحت إمرتهم.

أما بالنسبة للقياد، المشايخ، والوقافة، فيجتمعون مع وجهاء كل فرقة محلية لتحديد احتياجات الضيافة والإعاشة. يتم تسجيل تلك الاحتياجات في قائمة رسمية يتم إرسالها إلى حكام البيروا عرب للموافقة عليها، بعد توقيع ضابط المكتب العربي عليها، يقوم الوجهاء المحليون و كبار العرش (القياد و الشيوخ) بتحديد وقت توزيع تلك التكاليف الخاصة بالضيافة والإعاشة. يتم توزيع الأعباء المالية على جميع الديّار بالقبيلة المصطلح عليها ب (الدخان)، ويقوم الوجهاء بالإشراف على عملية الدفع، لضمان عدم حدوث أي نزاع أو خلاف بين أفراد القبيلة بخصوص توزيع تلك الأعباء[1].

كما كان لبعض الموظفين الآخرين نصيب من انفاق ضريبة العلفة و الضيفة، و هذا ما تبينه إحدى الرسائل الموجهة إلى قياد الأعراش بجيجل، و التي كانت متمثلة في قرار من حاكم الجزائر يتعلق بإلغاء حق الموظفون الموكلون بترسيم الأراضي في الحصول على الضيافة والإعاشة (الضيفة و العلفة) من عامة السكان خلال فترة خدمتهم في التحديد والترسيم في الأعراش. ويشمل القرار كذلك الصبايحية، أي الجنود الذين كانوا يقدمون إلى الأعراش في إطار المهام الموكلة إليهم من طرف المكتب العربي، حيث يُسمح لهم أيضًا بتلقي تلك الامتيازات. وقد صدر هذا الأمر بعد أن تم تخصيص مبالغ مالية من خزينة الدولة لهؤلاء الجنود والموظفين عوضًا عن الامتيازات السابقة[2].

الملاحظ أن ضريبة الضيفة و العلفة لم تكن دائما تفرض على الأهالي، و كانت هناك حالات استثنائية تسقط فيها دفع هاته الضرائب، رغم أن السبب في الغالب لم يصرح عنه في المراسلات التي بين أيدينا. و مثال ذلك الرسالة التي بعث بها حاكم جيجل بأمر من الحاكم العام بالجزائر إلى كافة القياد بوطن جيجل مفادها أن ضريبة الضيفة و التي كان من المعتاد أخذها من

[1] GGA 33 KK/39. Corres. le : لم يذكر /04/1868.
[2] GGA 33 KK/39. Corres. le :03 /01/1868.

طرف الموظفين الفرنسيين المعنيين بترسيم الأراضي في أعراش جيجل قد أسقطت عن السكان فلا يدفعونها لهؤلاء العمال و للجنود المرافقين لهم. و في المقابل توضح الرسالة أن الخزينة العمومية خصصت لهم مقدار من المال إلى حين انتهائهم من خدمة الترسيم لمدة أربعة أيام [1].

3. الزكاة :

تعد الزكاة فريضة على المسلم الذي يمتلك النصاب و دار عليها الحول، و هي تنفق على أوجه حددها الشارع الحكيم، على مستحقيها من الفقراء و المساكين و عابري السبيل و طلبة العلم و اليتامى و العاملين على جمعها. بيد أن بعض الكتّاب الفرنسيين خلال الفترة الاستعمارية حاولوا تقديم تعريف مغاير للزكاة، فاعتبروها "ضريبة دينية فرضها القرآن الكريم، ينبغي وفقاً لإجماع الفقهاء المسلمين، أن تُخصص مواردها للفقراء والمحتاجين، ولمساعدة الحجاج الفقراء الراغبين في أداء مناسك الحج، فضلاً عن الإسهام في تجهيز الجيوش التي تقاتل الكفار في إطار ما يُسمّى بالحرب المقدسة". هذا التعريف يعكس التصور الاستعماري للزكاة، إذ تعامل معها المؤلفون الفرنسيون من منظور ضريبي بحت، متجاهلين بعدها الروحي والاجتماعي الذي يشكّل جوهرها في المنظومة الإسلامية[2]. بينما أبدى بعض الباحثين الجزائريين استغرابهم من هذه الممارسة، إذ أن دفع الزكاة – باعتبارها عبادة مالية ذات طابع ديني خالص في الشريعة الإسلامية – إلى سلطة أجنبية غير مسلمة يُعد أمرًا مثيرًا للدهشة، بل يطرح إشكالات عميقة حول طبيعة هذه الجباية وحدود مشروعيتها [3].

يبدو أن هذه الضريبة، و التي أشارت إليها المراسلات التي بين أيدينا "بغرامة الزكاة"، وكانت تؤخد في الكثير من الأحيان على غير وجه حق، و ربما تؤخد مرتان ظلما و عدوانا على الفلاحين و الرعاة. و هذا ما نلتمسه في الشكوى لتي تقدم بها سكان من أعراش بني يدر و بني عافر و بني عمران و أولاد عسكر إلى ضابط المكتب العربي بجيجل في 1872/07/30. حيث كان هؤلاء الأشخاص المتقدمين بالشكوى يمارسون نشاط الحرث بثيرانهم خارج اعراشهم، في أعراش و فرق أخرى. و هناك حاول مشايخ تلك الأعراش و الفرق فرض غرامة الزكاة على تلك الأثورا التي يحرثون بها، و التي كان أصحابها دفعوا الغرامة في أعراشهم الأصلية. الشيء الذي حملهم على تقديم

[1] GGA 33 KK/39. Corres. le :03 /01/1868.

[2] Jules Duval et Auguste Warnier, op-cit, p :75.

[3] أحميدة عميراوي، جوانب من السياسة الفرنسية و ردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري، الطبعة الثانية، دار الهدى،2005، عين مليلة، الجزائر، ص:75.

شكوى لضابط المكتب العربي بجيجل الذي أمر شيوخ أعراشهم بتوجيههم في 1872/08/05 إلى ضابط البيرو عرب بقسنطينة من أجل تقديم شكواهم بين يديه[1].

4.العشور :

من اللافت أن بعض الكُتّاب الفرنسيين حاول تعريف العشور، على أنه ضريبة ترجع أصولها إلى الشريعة الموسوية، معتبرا أنها كانت تُلزم المزارعين بتخصيص عشر محاصيلهم لصيانة دور العبادة وخدمة رجال الدين، ثم زعم أن النبي مُحَمَّد ﷺ أبقى على هذا التشريع ضمن النظام المالي الإسلامي. وبهذا الفهم، يروى أن العُشر ضريبة دينية انتقلت من اليهودية إلى الإسلام، وظلت تُفرض على السكان المحليين في العهد العثماني، ثم في زمن الأمير عبد القادر، واستمر الفرنسيون في تحصيلها باعتبارها وسيلة لضمان ولاء الأهالي للسلطة الحاكمة[2].

بدأ تطبيق هذه الضريبة على الحبوب فقط، ثم امتد ليشمل المحاصيل الأخرى. وجرى تحديدها في البداية بنسبة العشر من صافي إنتاج الحبوب، لكن لم يكن هناك عدل في توزيعها على مختلف المناطق في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية. وقد كانت تُعدّ من أبرز الضرائب التي فرضتها السلطات الفرنسية، مع اختلاف قواعد تطبيقها تبعًا لكل منطقة[3]. إلا أنها صارت تعتمد على مساحة الأراضي المزروعة وذلك منذ القرار الصادر في 20 سبتمبر 1886، حيث صارت تُحسب بناءً على وحدة تُعرف بالمحراث، التي تختلف تسميتها بين مختلف المقاطعات بالجزائر: "جابدة"، "الزويجة"، أو "السكة". وتمثل هذه الوحدة المساحة التي يستطيع زوج من الثيران حرثها خلال موسم زراعي، وتُقدر في المتوسط بـ10 هكتارات في ولايتي الجزائر ووهران، بينما تتراوح بين 12 و15 هكتاراً في ولاية قسنطينة[4].

كانت تفرض ضريبة العشور على أهالي جيجل حتى و إن كان هناك ازدواجية في تسديد ضرائب و أعباء مالية أخرى، فنجد إحدى الرسائل تتناول مسألة فرض ضريبة العشور على

[1] GGA 33 KK/39. Corres.le:30/07/1872.

[2] Jules Duval et Auguste Warnier, op-cit,p :75.

[3] توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1864م) دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2007. ص:344.

[4] L. M. Troussel: Les Impôts Arabes en Algérie, leur suppression, leurremplacement, Bastide,1922, Alger. p :14.

مستأجري أراضي العزل، حيث تؤكد على عدم استثنائهم من هذا الالتزام رغم أنهم يدفعون بالفعل كراءً هذه الأراضي. تشير الرسالة إلى أوامر صادرة من الحاكم العام للجزائر بوجوب تحصيل العشور من هؤلاء الأفراد، وهو ما يعكس حرص السلطات الاستعمارية على تعظيم مواردها المالية، حتى في الحالات التي قد تبدو فيها ازدواجية أو إجحاف في الضرائب من خلال إلزام مستأجري العزل بدفع العشور، رغم مساهماتهم المالية الأخرى. يبدو من خلال هذه المراسلة أن السلطات الاستعمارية كانت تتبع سياسة شمولية في فرض الضرائب، دون اعتبار كبير للأعباء التي قد يتحملها السكان. هذا الأسلوب يعكس رغبة واضحة في استنزاف الموارد الاقتصادية المحلية لصالح الخزينة الاستعمارية، ويظهر في الوقت نفسه عدم اكتراثها بالعدالة الاقتصادية أو مراعاة الظروف المعيشية للسكان المحليين[1].

كان القيّاد يكلفون من قبل ضابط المكتب العربي بجيجل بتحصيل ضريبة العشور من الأهالي الساكنين بأعراشهم، فهذه مراسلة موجهة إلى قايد بني عمران تعكس الطريقة التي كانت تُدار بها عملية تحصيل ضريبة العشور في منطقة جيجل، مع التركيز على دور القيّاد في ضمان استيفاء هذه الضرائب ومحاسبتهم على أي نقص في الأموال المحصلة. يظهر في الرسالة أن ضابط المكتب العربي كان يتابع بدقة كل التفاصيل المالية المتعلقة بالعشور، بما في ذلك المبالغ المحصلة، والمبالغ المستحقة، والفرق الناتج عن أي خطأ أو نقص. من خلال المثال المذكور، يتضح أن القيّاد كانوا مسؤولين أمام السلطات الاستعمارية عن أي خلل في عملية التحصيل. الرسالة توضح أن نقصًا وقع في المبلغ المرسل من قايد بني عافر، حيث تم الإبلاغ عن تحويل 175 فرنك، في حين أن الموظف المكلف من طرف القايد صرح بأنه أرسل فقط 170 فرنك. هذا التباين قوبل بتدقيق ومحاسبة تفصيلية، حيث تم تصحيح الحسابات بالتنسيق مع الخزناجي لضمان تحصيل المبلغ الكامل. الرسالة تشير أيضًا إلى أن العشور لم يكن يحسب فقط كنسبة من الإنتاج الزراعي، بل أُدمجت في المبالغ النقدية المحصلة. كما توضح الرسالة أن ضابط المكتب العربي استخدم هذه المراسلات كأداة للرقابة وضمان الشفافية في التحصيل، مع التأكيد على دقة الحسابات[2].

أظهرت الكثير من المراسلات الموجهة إلى قيّاد الأعراش مستوى الضغط الذي كانت تمارسه السلطات الاستعمارية عليهم لضمان دفع المستحقات المتعلقة بضريبة العشور دون تأخير. فالكثير

[1] GGA 33 KK/35. Corres. le: 03/01/1862
[2] GGA 33 KK/39. Corres. le: 29/12/1870

من تلك الرسائل توضح أن التأخير في الدفع لم يكن مقبولاً على الإطلاق، وكان يعرض القايد للتوبيخ والمساءلة المباشرة من قبل ضابط المكتب العربي أو المسؤولين الأعلى سلطة. تم توجيه إحدى الرسائل إلى قايد عوانة، الذي كان الوحيد بين القياد الذي لم يدفع المستحقات، في حين أن بقية القياد التزموا بذلك. تشير الرسالة إلى فرض ضريبة العشور إلى جانب أنواع أخرى من الغرامات، مما يعكس حجم الأعباء المالية التي كانت السلطات الاستعمارية تفرضها على السكان المحليين من خلال قيادهم. يعكس الأسلوب المستخدم في المراسلة لهجة حازمة تعبر عن عدم تسامح السلطات مع التأخير ، لا سيما صيغة التوبيخ التي حملتها "فما سبب ذلك"، ما يدل على أهمية العشور كجزء من الإيرادات المالية المستخلصة من المنطقة. يظهر من هذه المراسلة أيضًا أن القياد كانوا حلقة وصل رئيسية في النظام الجبائي، ولكنهم في الوقت نفسه واجهوا ضغوطًا كبيرة من السلطة الاستعمارية لتنفيذ مهامهم بشكل صارم ودون تأخير. هذا النوع من التفاعل يعكس التوتر بين السلطات الاستعمارية وقياد الأعراش، حيث كانت الإدارة الاستعمارية تسعى لفرض رقابة صارمة على التحصيل، في حين كان القياد يواجهون تحديات في جمع المستحقات من الأهالي، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والاستياء المحلي من الضرائب[1].

العشور، كما تظهر في المراسلات الصادرة عن ضباط المكتب العربي بجيجل، كان يحمل توصيفات متعددة، فتارة يوصف كضريبة، وأخرى كغرامة. كما تضمنت بعض المراسلات طلبًا صريحًا بإرسال قوائم مفصلة بأسماء الأشخاص المعنيين بدفع العشور إلى المكتب العربي. و مثال ذلك التعميم الموجه إلى كافة القياد و مشايخ تبابورت وشيخ أولاد عسكر في 27 جوان 1872، الذي يعبر عن هذا النهج بوضوح. إذ طُلب من هؤلاء القياد والمشايخ جرد كل الجبايات المتوفرة في أعراشهم، بما في ذلك غرامة العشور، وفقًا للعادة المتبعة. فهذا الإجراء في تقديرنا يعكس مستوى التنظيم والتوثيق الذي اعتمدته السلطات الاستعمارية لضمان تحصيل العشور بكفاءة. كما ان استخدام مصطلح "غرامة" في وصف العشور يشير إلى الطابع الإلزامي الذي رافقها، حيث لم تُعتبر مجرد ضريبة دورية بل التزامًا قسريًا يعاقب أي تقصير في أدائه. طلب القوائم يعكس كذلك رغبة الإدارة في مراقبة دقيقة لجميع التفاصيل المتعلقة بالتحصيل، مما يؤكد على مركزية العشور كأداة مالية وإدارية في السياسة الاستعمارية[2].

[1] GGA 33 KK/39. Corres. le: 08/02/1872
[2] GGA 33 KK/39. Corres. le: 07/06/1872

برز التنظيم الدقيق الذي سعى ضباط المكتب العربي إلى فرضه على عملية تحصيل ضريبة العشور، من خلال استعمال دفاتر خاصة لتسجيل كل العمليات المالية المتعلقة بالجباية. من خلال هذه الخطوة، كان الهدف هو ضمان التوثيق السليم والمراقبة الدقيقة لجميع الأموال المحصلة، بما في ذلك ضريبة العشور. نجد إحدى الرسائل تُلزم القياد ومشايخ الأعراش بتسجيل كل ما يتعلق بالغرامات بما فيها ضريبة العشور في دفاتر مخصصة. هذا التنظيم يعني أن كل نوع من الغرامات كان يُسجل في دفتر خاص به، مما يضمن التفريق بين المبالغ ويمنع الخلط بينها. بالإضافة إلى ذلك، تم توجيه تعليمات حول كيفية استخدام أوراق مخصصة لهذه العملية، إذ يتم تسجيل التفاصيل في النصف الأول من الورقة، ويُمزق هذا الجزء بعد ختمه، بينما يبقى النصف الثاني في الدفتر كمرجع لتوثيق العملية. هذا النظام كان يهدف إلى ضمان المراجعة الدقيقة من قبل السلطات الاستعمارية، تفاديا للأخطاء المحتملة، و التي من شأنها أن تؤثر سلبا على التحصيل الضريبي لفائدة المستعمر الفرنسي[1].

5.الضرائب المفروضة على المواشي :

بينت الدراسة التي قامت بها الحكومة العامة حول الضرائب المفروضة على الأهالي في الجزائر سنة 1879، أن الضرائب المقررة على المواشي كانت تفرض كمايلي: على الأبقار تُفرض ابتداءً من ثلاثين رأساً، حيث يُعفى من يمتلك أقل من ذلك. فعند امتلاك ما بين 30 إلى 39 رأساً كان يؤخذ عجل أو عجلة تبلغ من العمر سنتين، أما من يملك بين 40 إلى 59 رأساً فيُفرض عليه تسليم بقرة عمرها ثلاث سنوات، بينما تُفرض على من يملك من 60 إلى 69 رأساً تقديم عجلين بعمر سنتين. وبالنسبة للضرائب المفروضة على الماشية من الأغنام والماعز، فقد كان الإعفاء يشمل من يملك أقل من أربعين رأساً، في حين يُلزم من يملك بين 40 إلى 149 رأساً بتقديم شاة أو كبش أو تيس يبلغ سنة كاملة، أما من يملك بين 120 و199 رأساً فيُؤخذ منه رأسين من هذا النوع من الماشية، وتزداد النسبة تدريجياً لتصل إلى ثلاثة رؤوس لمن يملك بين 200 و299 رأساً[2].

[1] GGA 33 KK/39. Corres. le: 10/03/1873

[2]Gouvernement Général Civil de l'Algérie, Étude sur les impôts arabes en Algérie, Imprimerie Gojosso et Cie, Imprimeurs du Gouvernement, Alger, 1879, p :13-14.

المبحث الثاني:
ملكية الأرض

1. ملكية الأرض :

1.1. النزاعات حول ملكية الأرض :

لطالما كانت الأرض سببا في الكثير من الخلافات بين الأهالي و الأعراش، و كذلك بين المستدمر الفرنسي و السكان المحليين بجيجل، لكن السلطات الفرنسية الاستدمارية سلكت طريقة خاصة في الفصل بين الخصوم من الأهالي في حالة ما إذا حدثت مشكلة ما حول أرض معينة، و أول ما ميز تلك الطريقة في الفصل في النزاعات حول الأرض هو ضرورة معاينة الأرض المتنازع عليها بحضور الخصمين، و هذا ما أكده ضباط المكتب العربي بجيجل، إذ أمر من ينوب عليه في تسيير شؤون الأهالي بضرورة معاينة الأرض المتنازع عليها قبل الفصل في قضيتها، و ذلك من خلال حث القائمون على المحاكم من العدول على الوقوف على محل الأرض المتنازع عليها بحضور الخصوم، و حينها و فقط يستطيع العادل حل النزاع و الفصل فيه، و هو واجب يقع على عاتق العادل المرفوعة لديه تلك القضية[1].

كانت الشكاوي المتعلقة بالنزاعات حول الأراضي تقدم للقايد المسؤول الأول عن الأهالي و ما يتعلق بممتلكاتهم، قبل أن تصل إلى يد ضابط المكتب العربي، أو قبل ان يحولها القايد نفسه إلى القاضي المختص، و مثال ذلك ما قام به القايد سعيد بن يونس حينما زار موضعا من الأرض كان متنازع فيه بين رجلين من العرش، وقع بينهما شجار أسفر عن جرح أحدهما، و بعد زيارة الموضع تبين للقايد صاحب الحق، كما ثبت لديه ان الجاني أصيب في الشجار بجرح، و هذا ما حمل ضابط المكتب العربي على أمر القايد بعدم معاقة الجاني، فجرحه يكفيه عقوبة، مع ذلك أوصاه إن لم يتوقف الخصمين عن النزاع يرسلهما إلى القاضي [2].

رغم أن المراسلات الصادرة عن ضباط المكتب العربي بجيجل لم تكشف بتفصيل كافٍ عن وضعية الأراضي بدائرة جيجل، إلا أنها أوردت إشارات عديدة تُبرز تدخل السلطات في حل النزاعات المختلفة حولها. من بين هذه المراسلات واحدة موجهة إلى شيخ بني مرمى، عكست لهجتها الشديدة غضب ضابط المكتب العربي من تصرفات بعض أفراد القبيلة. تُحمّل المراسلة الشيخ

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le:28/02/1862.
[2] GGA 33 KK/35, Corres. le:06/12/1861.

مسؤولية ما قام به أفراد من بني مرمى من حراثة أرض يبدو أنها كانت خارج حدود ملكيتهم، وتقع ضمن الأراضي التابعة لقائد عرش تبابورت. وأمام هذا الوضع، أصدر المكتب العربي توجيهاته إلى الشيخ لإيقاف زراعة تلك الأرض المتنازع عليها، والتي حرثها أحد أفراد بني مرمى، مع وصف هؤلاء الأفراد بـ"التشيطين"، وهو تعبير يدل على استياء الضابط من هذا الخرق الواضح للتعليمات. علاوة على ذلك، حملت المراسلة الشيخ المسؤولية الكاملة عن هذا التصرف وأوضحت أنه في حال عدم تدخله لمنع هذه الأفعال وفرض تطبيق التعليمات، فإن العقوبة ستقع عليه شخصيًا. هذا التهديد يعكس حزم المكتب العربي وحرصه على تأكيد هيمنته الإدارية وفرض النظام في المنطقة، وهو ما يُبرز دوره كسلطة إشرافية مباشرة تسعى إلى ضبط العلاقات المحلية، بما يخدم مصالحها. تظهر هذه المراسلة، إذن، مثالًا حيًا على طريقة تعامل السلطات الاستعمارية مع النزاعات المتعلقة بالأراضي، ودورها في تشكيل المشهد المحلي من خلال التحكم في العلاقات بين القيادات التقليدية والسكان[1].

تجاوزت الخلافات حول الأراضي التي تسببت فيها القبائل الجيجلية المجال التقليدي الذي تشغله ، إذ لم تقتصر على منطقة جيجل وحدها، بل تجاوزتها إلى مناطق أخرى. فقد دفعت ظروف ضيق المجال السكاني، إلى جانب آثار الأوبئة مثل الطاعون، العديد من المجموعات القبلية المنتمية إلى بني بوحسن وبني فغال إلى النزوح والبحث عن أراضٍ جديدة للاستقرار أو الاستصلاح. وهكذا انتشرت تلك المجموعات في الأراضي الواقعة تحت سلطة الحنانشة شرق جيجل، مع احتفاظها في الغالب بأسماء قبائلها الأصلية مثل: بني ورزدين، بني مرمي، بني قائد، بني أحمد، بني مختار، وأولاد بوعزيز [2].

لم يكن تدخل السلطات الفرنسية في حل النزاعات بين الأهالي حلا نهائي دائما، ففي إحدى المراسلات التي تناولت نزاعًا حول ملكية أرض بين قبيلتي أولاد الحاج وأولاد يخلف في المنطقة التي تعمرها فرقة الأعشاش بجنوب جيجل كان قد تم تكليف القايد صالح بن بوسديرة من طرف المكتب العربي بحل هذا النزاع، حيث خرج إلى الموقع المختلف عليه وأشرف على تقسيم الأرض بين القبيلتين، كما قام بتحديد الحدود بينهما وترسيمها بشكل رسمي بحضور الباش عادل، لكن بعد أن

[1] GGA 33 KK/35, Corres.le:15/05/1860

[2] Jacques Budin, Colonisation, Acculturation et Résistances : la région de Bône (Annaba, Algérie) de 1832 à 1914, thèse de doctorat, sous la direction du Professeur Émérite Jean-Charles Jauffret, Université d'Aix-Marseille, Institut d'Études Politiques d'Aix-en-Provence, 2017, p :48.

قام القايد صالح السالف الذكر بإنهاء النزاع عبر هذا التقسيم، ظهر نزاع آخر يتمثل في رغبة شقيقه، القايد مبارك، في إعادة النظر في القضية وتجديد الحكم الشرعي للملكية. و هذا ما حمل ضابط المكتب العربي للتدخل مرة ثانية، إذ قام بإصدار تعليمات صارمة للقايد صالح بتوجيه رسالة إلى شقيقه مبارك، يأمره فيها بترك القضية دون أي تعديل أو تغيير، والالتزام بالحكم النهائي الذي أصدره صالح مسبقًا. وتم التأكيد في نهاية الرسالة على أن هذا الأمر جاء بأمر مباشر من السيد اليوطنة أفاص، الذي كان يتولى شؤون القبائل العربية بجيجل، مشددًا على ضرورة احترام القرار السابق[1].

استدعت بعض النزاعات حول الأراضي و ملكيتها التدخل الشخصي السريع من طرف ضابط المكتب العربي، و مثال ذلك النزاع الذي حصل بين جماعتي المحاسنية وأولاد أخلاص على ملكية واستغلال أراضٍ مخصصة للزراعة. يُعزى هذا الخلاف إلى حرص الطرفين على تأمين أراضٍ للزراعة مع اقتراب موسم الحرث، رفع الطرفان شكوى عاجلة للسلطات، يعبران فيها عن ضرورة الإسراع بحسم الخلاف قبل أن يفوتهم موسم الحرث، مما يُبرِز الطبيعة الملحة للنزاع. كلفت السلطة الاستعمارية الفرنسية القايد صالح بن بوسديرة بمهمة التدخل لحل النزاع. و الانتقال شخصيًا إلى الموقع المتنازع عليه، حيث يلتقي مع قايد آخر، وهو قايد بني يدر، لتدارس الوضع. حددت التعليمات ضرورة حضور القايدين مع عمالهم إلى الموقع من أجل الإشراف على عملية الزراعة وتقسيم الأرض بين الجماعتين وفقًا للقواعد المعمول بها. و بناءً على التعليمات الواردة في المراسلة، فقد تم التأكيد على أن الأراضي التي لم تُحرث في السنة الماضية ستظل غير مستغلة حتى حضور القبطان شخصيًا لتحديد الحدود النهائية بين المحاسنية وأولاد أخلاص. سيتم ترسيم الحدود بشكل رسمي لضمان إنهاء النزاع ومنع تكراره في المستقبل[2].

الجدير بالذكر أن بعض القضايا المتعلقة بالنزاع حول ملكية الأرض بجيجل تعود إلى ما قبل دخول المستدمر الفرنسي إلى المنطقة، و بقيت معلقة إلى أن تم طرحها أمام السلطات الاستدمارية، و مثال ذلك ما ورد في احدى الرسائل التي توضح قضية تقدم بها رجل من بني معاذ إلى ضابط المكتب العربي يشتكي من أولاد بوروبن الذين نازعوه على أرضه، و أكد للضابط أن ملكيته للقطعة تعود قبل دخول الفرنسيين إلى جيجل، إذ كان يتصرف فيها من ذلك الحين، و جاءت الرسالة كأمر لقاضي محكمة زيامة بضرورة التخلي عن الفصل في هذه القضية، فهي قضية قديمة[3].

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le:05/05/1862.
[2] GGA 33 KK/35, Corres. le:21/03/1862
[3] GGA 33 KK/39. Corres. le :11/10/1872.

كان الصراع على ملكية الأراضي ظاهرة بارزة في مختلف أعراش جيجل، وهو ما يتجلى بوضوح في العديد من المراسلات الصادرة عن ضباط المكتب العربي بالمنطقة. غالبًا ما كان القيّاد يتلقون أوامر صريحة بضرورة التدخل والفصل في هذه النزاعات، بما يضمن تهدئة الأوضاع والحفاظ على النظام. من بين هذه المراسلات، نجد رسالة موجهة إلى القايد سي الحاج بن عز الدين يطُلب منه فيها التنقل مع القايد صالح بن بوسديرة إلى الأرض المتنازع عليها بين فرقة أولاد خلاص و فرقة المحاسنية من بني حبيبي. جاء في الرسالة أمر صريح للقيّاد بإلزام كل طرف بحرث الأراضي التي قاموا بزراعتها في العام السابق، والتي وُصفت بـ"بلاد الغصب"، مع التحذير بعدم التعدي على الأراضي الأخرى حتى يتم الفصل النهائي في النزاع، الرسالة توضح كذلك أن عملية تسوية النزاع على الأرض لن يكون نهائية إلا بحضور ضابط المكتب العربي شخصيًا، الذي أكد أنه سيخرج بنفسه لتثبيت "رسم معين" بين الفريقين، أي وضع حدود واضحة تُحدد الأراضي لكل طرف. حيث كان "الرسم" يمثل خطوة حاسمة في إنهاء النزاع وضمان الاستقرار[1].

1.2. ادارة النزعات المتعلقة بملكية الأرض :

سعت السلطات الاستدمارية جاهدة الى تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف التشكيلات الاجتماعية بمنطقة جيجل، مع الحفاظ على بعض جوانب الحكم الذاتي التقليدي، في محاولة لكسب ولاء السكان المحليين وضمان استقرار الحكم، و منه ضمان الاستفادة. كانت هذه الاستراتيجية تهدف إلى دمج الأنظمة القانونية المختلفة بطريقة تحافظ على التوازن بين السلطة الاستعمارية والتقاليد المحلية، مما يساعد على تقليل النزاعات وضمان تطبيق القانون بفعالية.

برزت هذه الاستراتيجية في الكثير من الأمثلة التي تحملها الرسائل المختلفة الموجهة إلى شيوخ الأعراش بجيجل في فض النزاعات حول الأرض، فعلى سبيل المثال نجد إحدى الرسائل التي بعث بها الضابط المسؤول عن شؤون العرب في جيجل، وذلك بهدف النظر في النزاع القائم بين أولاد بوروح وأهل فرقة أولاد بوعافية. طلب فيها من أحد شيوخ المنطقة التوجه شخصيًا إلى منطقة أولاد بوروح وحضور الاجتماع الذي سيُعقد هناك بحضور القائد سعيد بن يونس. كما أكد على ضرورة التحقق من الأدلة والمستندات المقدمة من كلا الجانبين، والعمل على فحص الوثائق و الحد الفاصل بين قطعتي الأرض المتنازع عليه بين الطرفين. ثم أكد أن حضور الشيخ شخصيا و إشرافه المباشر على

[1] GGA 33 KK/35. Corres.le :21/03/1862.

هذه العملية سيساهم في ضمان تحقيق العدالة وحل النزاع بطريقة سلمية ومنصفة.راجيا التعاون الكامل مع القائد سعيد بن يونس، حيث أن تعاونهما معًا سيُسهم في توضيح الحقائق وضمان الوصول إلى قرار عادل يحفظ حقوق جميع الأطراف المعنية[1].

إن هذا الإجراء يأتي في إطار الجهود المبذولة لتنظيم العلاقات بين القبائل والعشائر المختلفة، وضمان تطبيق القانون والنظام في المناطق الريفية، حتى تلك البعيدة عن المراكز الإدارية الرئيسية. فهده الرسالة على العموم تحمل طابعًا إداريًا وقضائيًا يعكس كيفية تعامل السلطات الاستعمارية الفرنسية مع النزاعات المحلية بجيجل ، حيث كانت السلطات الاستعمارية تسعى إلى فرض النظام والقانون حتى في المناطق الريفية، مرتكزة في ذلك على التعاون مع القادة والشيوخ المحليين.

و هذا فيه ضمان لحماية و استقرار الوضع الذي يصب في صالح المستدمر الفرنسي نفسه. كما تشير الرسالة السالفة أيضًا إلى أهمية التعاون بين القادة المحليين مثل الشيخ رابح بن عياش والقائد سعيد بن يونس في حل النزاعات. هذا التعاون كان يعزز من شرعية القرارات المتخذة ويضمن تحقيق المطامح الفرنسية في المنطقة. كما تُظهر الرسالة استخدام السلطات الاستدمارية للوثائق والأدلة في فض النزاعات، مما يعكس محاولة دمج الأساليب القانونية الحديثة مع التقاليد المحلية. و إن كان الهدف من ذلك هو تحسين الإدارة الاستعمارية وضمان حل النزاعات بطرق تضمن الاستقرار العام، و الذي يصب في الصالح الفرنسي.

1.3. ترسيم الأراضي :

- أهمية الترسيم في ضمان الاستقرار :

كان ترسيم حدود الأراضي من القضايا المحورية التي أولتها السلطات الاستعمارية اهتمامًا كبيرًا، حيث كان يُعتبر أداة ضرورية لضمان استقرار ملكية الأراضي، فمسألة التحكم في الأراضي و توزيعها مسألة معقدة. الترسيم لم يكن مجرد وضع حدود جغرافية، بل كان خطوة إدارية وقانونية

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le:19/12/1861.

تهدف إلى ضبط العلاقة بين الأعراش وضمان حقوق الملكية، وهو ما تطلب تدخلاً مباشرًا من طرف السلطات الفرنسية لإجراء المعاينات الميدانية وتثبيت الحدود المتفق عليها[1].

في هذا الصدد نجد إحدى الرسائل الموجهة إلى الشيخ عمر بن حبيلص بتاريخ 28 فيفري 1862، حيث طُلب منه الانتقال إلى موقع الرسم الذي يفصل بينه وبين أهالي عوانة. جاء في الرسالة أن عليه الاجتماع مع القايد مسعود بن الطاهر للنظر في الحدود التي وضعها الحكام السابقون بين فرق بني فغال وفرق العوانة. كما تضمنت الرسالة تعليمات صارمة لكل طرف بضرورة احترام الحدود القائمة، ومنع أي تجاوز من قبل أفرادهم لهذه الحدود. تعكس هذه الرسالة أهمية عملية الترسيم كآلية معتمدة لحل النزاعات وضمان استقرار الأوضاع. الإشارة إلى "الرسم الذي استعمله الحكام السابقون" تؤكد أن هذه العملية لم تكن جديدة، بل كانت جزءًا من نظام قائم تسعى السلطات إلى المحافظة عليه وتعزيزه. تثبيت هذه الحدود كان يهدف إلى منع تكرار النزاعات، وضمان أن يبقى كل طرف ضمن حدوده المتفق عليها، مما يعكس حرص الإدارة الاستعمارية على إحكام السيطرة والتنظيم في المنطقة[2].

- دور شيوخ القبائل في ترسيم الحدود تحت الضغوط الاستعمارية:

في سياق توثيق الأراضي وترسيم حدودها، نجد في إحدى المراسلات الصادرة عن ضابط المكتب العربي بجيجل مؤشراً واضحاً على كيفية ممارسة الإدارة الاستعمارية الفرنسية ضغوطًا مالية وإدارية على شيوخ القبائل المحلية لضمان التعاون في مسألة الترسيم. هذه الرسالة الموجهة إلى شيخ الربعاين مُحَمَّد بن رمضان من عرش وادي جنجن، تكشف عن تغريمه بخمسةً وعشرين فرنكًا بسبب حضور ترسيم الموضع المسمى "غدير ساينوا" ونفيه معرفته بالأمر. إذ يظهر في هذا الخطاب استخدام السلطة الاستعمارية "للغرامات" كأداة للسيطرة والإخضاع، حيث كان الشيوخ مطالبين بالمشاركة في عمليات الترسيم وملتزمين بالتعاون مع السلطات الفرنسية. وفي حالة الرفض أو التهرب، تفرض عليهم عقوبات مالية تهدف إلى إجبارهم على الاعتراف بالسلطة الفرنسية والإذعان لأوامرها[3].

[1] خديجة بختاوي ، قانون وارني و الملكية الفردية من خلال مخطوطات أرشيفية، المجلة الجزائرية للمخطوطات، ع.11، 2014، الجزائر، ص:296-297.

[2] GGA 33 KK/35. Corres. le :28/02/1862

[3] GGA 33 KK/35. Corres.le :22/05/1860.

لم تكن عملية "الترسيم" في منطقة جيجل مجرد وسيلة إدارية لفصل الأراضي، بل شكّلت أداة استعمارية جوهرية لإعادة تنظيم المجال القروي، وتفكيك الروابط التقليدية التي تربط القبائل بأراضيها. ويتجلى هذا التوجه في رسالة صادرة عن المكتب العربي بجيجل بتاريخ 1 مارس 1862، موجَّهة إلى القايد الحاج بن عز الدين، يُطلب فيها منه التنقل شخصيًا إلى فرقة أولاد خلاص، الذين فزعوا إلى قبيلة المحاسنية من أولاد معنصر، وتبليغهم بمنع أي نشاط فلاحي في الأراضي المتنازع عليها إلى حين ورود ردّ رسمي من قسنطينة حول وجود "رسم فايت" استُعمل سابقًا من طرف ضابط المكتب العربي للفصل بينهم. وتضمنت الرسالة تعليمات دقيقة تقضي بمنع الحرث وتحديد الأسماء المخالفة، ما يعكس حرص الإدارة الاستعمارية على السيطرة المباشرة على المجال الزراعي، من خلال توظيف القياد المحليين كأدوات تنفيذية. إن الإحالة على رسم سابق تبرز كيف سعت السلطة الفرنسية إلى إضفاء شرعية قانونية على تدخلها، وفي الآن ذاته تقويض سلطة الأعراش التقليدية، بإخضاع تحركاتها ومساحاتها الزراعية لقرارات مكتبية مركزية تُدار من قبل ضباط المكتب العربي. وبهذا المعنى، تحوّل الرسم من عرف قبلي إلى أداة استعمارية لضبط المجال والتحكم في الموارد[1].

2. بيع الأراضي :

شهدت سياسة فرنسا تجاه أراضي الأهالي في الجزائر تحولات متباينة خلال الفترة محل الدراسة، كان من أبرزها ما نص عليه مرسوم 25 جويلية 1860 الذي وضع إطارًا واضحًا لعمليات بيع الأراضي وحدد أساليبها وشروطها. فقد أقر المرسوم ثلاثة أنماط للبيع: البيع بالتراضي، حيث أتاح للمشتري الحصول على الأرض دون تعقيدات إدارية، والبيع بالمزاد العلني الذي يُرجع إليه عند عند ارتفاع القيمة السوقية للأراضي، ثم البيع بالتبادل الذي خُصص له قسم مستقل من المرسوم. كما قيد المرسوم منح الأراضي بالمجان بحيث لا يتجاوز 50 هكتارًا، مع إمكانية منحها مقابل تنفيذ أشغال عامة كتجفيف المستنقعات أو أعمال الري، لتكون الأرض بمثابة مقابل العمل المنجز. كما أعفى المرسوم الامتيازات السابقة من الالتزامات الزراعية[2].

[1] GGA 33 KK/35. Corres.le :01/03/1862.

[2] M. P. de Ménerville, Dictionnaire de la législation algérienne : code annoté et manuel raisonné des ordonnances, décrets, décisions et arrêtés publiés au Bulletin officiel des actes du Gouvernement (1830-1860), principaux libraires de l'Algérie ,2e éd, alger, 1867, 1er vol, p :287.

بينما كان مرسوم 31 ديسمبر 1864 مختلف قليلاً، فقد ارتكز على الخرية التجارية التي أعلن عنها الإمبراطور نابليون الثالث في رسالته الموجهة إلى المارشال بيليسي بتاريخ 3 فيفري 1863، وهي رسالة ذات توجه اقتصادي تدعو إلى تشجيع المبادرة الفردية، وحصر دور الإدارة في حدود حماية المصلحة العامة. وانطلاقاً من هذا التصور، حدّد هذا المرسوم الجديد معالم القطيعة مع نظام الامتيازات المجانية، إذ كان أبرز ما جاء به إقراره لنظام البيع بسعر ثابت وعن طريق المكتب المفتوح كطريقة وحيدة لحيازة الأراضي، مع إلغاء أي شرط آخر سوى دفع ثمن الشراء. كما ألزم المشتري بدفع خمس المبلغ مباشرة عند إتمام البيع، ولم يجز إلغاء صفقات البيع إلا في حالة عدم تسديد باقي ثمن العقار المبيع[1].

3. مصادرة الأراضي :

وردت اعترافات نابليون الثالث في رسالته الطويلة التي أرسلها إلى ماكماهون بتاريخ 20 جوان 1865، والتي جاء فيها تعبيرٌ صريحٌ عن سياسة مصادرة الأراضي في الجزائر، حيث أقرّ بطرد السكان من أراضيهم بطرق قسرية، واعترف بأن إدارة الأملاك استعملت وسائل عنيفة لانتزاع الأراضي التي كان الأهالي يملكونها منذ زمن بعيد. كما أشار إلى أن هؤلاء السكان قد اضطروا إلى النزوح نحو الجبال بعد أن أُبعدوا من السهول. وقد كان هذا الإقصاء المتعمد من الأرض جزءًا من سياسة استعمارية ممنهجة هدفت إلى تفكيك البنى الاجتماعية والاقتصادية للسكان الأصليين[2]، و الحقيقة أن هذا البرنامج الاستدماري بدأ مع القرار المشيخي 1863، الذي عمد إلى إضفاء الطابع القانوني على الملكية الفردية عبر تقسيم أراضي القبائل، إذ كان الهدف الأعمق هو إدماج الجزائريين في المنظومة العقارية الفرنسية كخطوة تمهيدية للاستحواذ على اراضيهم[3].

[1] صالح حيمر ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2014، ص:146.

[2] عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، م و ف م، الجزائر، 2009، ص:163.

[3] عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 183-1962، طبعة وزارة المجاهدين، 2008، الجزائر : ج2، ص ص: 376-377.

وفي إطار سياسة المصادرة التي تبنّتها الإدارة الاستعمارية في منطقة جيجل، تكشف بعض المراسلات عن حجم التعدي على ممتلكات الأهالي، حتى في الحالات التي كانت العقود الشرعية قائمة وصادرة عن قضاة شرعيين معترف بهم. و مثال ذلك ما ورد في مراسلة مؤرخة بتاريخ 5 ديسمبر 1861، صدرت بأمر من ضابط المكتب المتولي شؤون العرب بجيجل، وموجهة إلى القاضي سي عمر بن المكي، تكشف بوضوح عن محاولة ممثل السلطة الفرنسية في المنطقة لنزع أرض المسمى "مُحَّد بن مُحَّد، من فرقة أولاد صلاح من عرش وادي جنجن، بطريقة غير شرعية[1].

في المقابل كشفت العديد من المراسلات الصادرة عن المكاتب العربية و الموجهة للقيادات المحلية بدائرة جيجل، أن نزع الأراضي غالبا ما كان يتم دون مراعاة الحقوق أو الأعراف السائدة، مما كان دفع المتضررين إلى تكرار الشكوى لذى ضابط المكاتب أنفسهم. كما يبدو جليا من خلال تلك المراسلات أن السلطة الاستعمارية كانت تدرك حصول مثل هذه التجاوزات، لكنها اكتفت غالباً بالإحالة إلى القضاة و القياد المحليين، في محاولة لتطويق الغضب دون تقديم حلول جذرية. وهو ما يؤكد مرة أخرى أن مصادرة الأراضي لم تكن مجرد إجراء قانوني بحت، بل سياسة ممنهجة تهدف إلى السيطرة على الأهالي وتحطيم الأسس الاقتصادية التقليدية الخاصة بهم [2]. أدت هذه السياسة إلى نزاعات طويلة حول ملكية الأرض بين الملاّك الأصليين ومن آلت إليهم بعد المصادرة، بلغت أواخر القرن التاسع عشر أحيانا، كما وقع مع بن أحمد عدنان من قبيلة واضحية في ماي 1883، و الذي طالب بإعادة النظر في ملكية أرضه و مراجعة الضرائب المفروضة عليه[3].

4. نماذج من الأراضي التي طبق عليها السيناتوس كونسيلت بجيجل:

رغم ادعاء السلطات الفرنسية أن قانون السيناتوس كونسلت جاء خدمة لمصالح الجزائريين، و اعتبارهم مواطنين فرنسيين[4]، إلا أنه في الواقع شكّل أداةً استعمارية أخرى لزعزعة البنى الاجتماعية

[1] GGA 33 KK/35. Corres.le 05:/12/1861.

[2] مثال ذلك الرسالة الموجهة إلى شيخ فرجيوة أحمد بوعكاز و التي اشتكى فيها مجموعة من سكان الناطور لحاكم جيجل الكماندة بونفالي مرارا :

- GGA 33 KK/35. Corres.le :29/11/1860.

[3] *ANOM,* Dossier général collectif n° 129, GGA 8M 35/129.

[4] Jung Eugène. L'Islam et les Musulmans dans l'Afrique du Nord. Éditions de la Jeune Parque, Paris, 1930, p :56

التقليدية، إذ تم تحديد أراضي عدة قبائل من دائرة جيجل لتطبيق أحكام سيناتوس-كونسيلت وفقًا لقانون الإدارة العامة الصادر في 23 مايو 1863 بشأن الملكية في الجزائر. شملت هذه القبائل بني عمران السفلى، أولاد بلعفو، بني معمر، بني صلاح، الجنان، وبني حبيبي. جاء هذا القرار كجزء من السياسة الاستعمارية الرامية إلى تنظيم ملكية الأراضي وفقًا لمصالح الإدارة الفرنسية. تم دمج هذا الإجراء ضمن المرسوم الصادر بتاريخ 20 يناير 1866، الذي أكد تطبيق هذه الأحكام على الأراضي المحددة. المرسوم كان موقّعًا من قبل مارشال فرنسا ووزير الدولة في قسم الحرب[1].

كما أنهت اللجنة الإدارية لتقسيم قسنطينة عملياتها في قبيلة بني قايد، الواقعة ضمن دائرة جيجل بتاريخ 28 يوليو 1866، إذ سبق و تم تعينها بموجب مرسوم صادر في 22 مارس 1865 لتكون خاضعة للإجراءات التي نصّت عليها الفقرتان الأولى والثانية من المادة الثانية من سيناتوس-كونسيلت المؤرخ بـ22 أبريل 1863. إذ بلغت مساحة القبيلة 3138 هكتارًا و58 آرًا ، كما بلغ عدد سكانها 1344 نسمة. تم ترسيم حدود القبيلة دون صعوبات، إذ تم وضع 32 علامة بالتنسيق مع سكان المنطقة وموافقتهم. كانت قبيلة بني قايد تنقسم إلى خمس فرق، إلا أن اللجنة اقترحت تشكيل دوار واحد يحمل اسم بني قايد.

طالبت إدارة الأملاك بقطعة أرض مساحتها 556 هكتارًا تقع على طول الساحل، لكن وُجد أنها مغطاة بالكثبان الرملية وغير صالحة للزراعة أو الغابات، لذلك صُنّفت مؤقتًا ضمن المجال العام كأراضٍ ساحلية. وفيما يخص المطالبات الأخرى، شملت اثني عشر مبنى حبسيًا، قطعتين من الأرض بمساحة إجمالية 2 هكتار و20 آرًا، وستة قطع غير مهمة تحتوي على أطلال. في المجمل، قُسّمت أراضي القبيلة إلى أراضٍ ملكية، أراضٍ مشتركة، مقابر، غابات جماعية، أراضي دولة، وأراضٍ ضمن المجال العام، بما في ذلك الكثبان الرملية. كما بين التقرير في النهاية أن القبيلة لا تحتوي على أراضٍ جماعية للزراعة، وأنه بعد المصادقة على مراسيم الترسيم والتوزيع، ستصبح معاملات سيناتوس-كونسيلت سارية بشكل كامل، ما يتيح الحرية التامة في العمليات العقارية بالمنطقة. وطُلب من الملك المصادقة على مشروعي مرسومين: أحدهما لترسيم القبيلة بشكل نهائي، والآخر لتنظيمها كدوار واحد[2].

[1] BOGGA, 1866, T6, p20.
[2] BOGGA, 1866, T6, p521-524.

المبحث الثالث:
الزراعة والأسواق

1. النشاط الزراعي:

1.1. زراعة الحبوب :

لقد حاول ريتوت (Ritout) رصد حركة الحبوب بمنطقة جيجل، نافيا أن تكون هناك زراعة كبيرة للحبوب بالمنطقة، إذ رد كل ما وجده فيها من حبوب إلى التجارة التي وصفها بالكبيرة جدًا، مع استثناء قليل، إذ تأتي الحبوب جزئيًا من الإنتاج المحلي المحدود نسبيًا. تعد الحبوب في جيجل بالأساس من المشتريات التي تتم في مناطق أخرى. و غالبا ما تُنقل إلى المنطقة عن طرق التجارة، إذ تتم معالجتها ليعاد شحنها إما داخل الجزائر أو إلى فرنسا أو إلى أقطار أخرى بالخارج[1].

لكن في الحقيقة هذا الكلام غير دقيق، فقد عرفت منطقة جيجل زراعة أنواع مختلفة و متنوعة من الحبوب، ورد في تعميم موجه إلى كافة القيّاد بجيجل يطلب منهم ضابط المكتب العربي تقديم تقارير دورية عن أماكن الأراضي المزروعة وأنواع المحاصيل ومساحاتها، إذ ذكر في التقرير جملة من المحاصيل الزراعية التي كان يجب على القيّاد تقييدها في التقارير منها : القمح، الشعير، الفول، الذرة، بالإضافة إلى الخضروات مثل : الثوم و البصل، و الجزر، الخردل. أو المحاصيل الصناعية كالدخان و الكتان[2]. و لم تتوقف مراقبة الأنشطة الزراعية من طرف ضباط المكتب العربي على محاصيل زراعية معينة فقط، بل شمل كل الزراعات، بما في ذلك غراسة الأشجار، بل حتى الحرث و الحصاد و كل نشاط زراعي بجيجل كان على القياد و المشايخ إعلام ضابط المكتب العربي به من خلال تقرير يرفع إليهم كل عشرة أيام[3].

كانت زراعة الحبوب في جيجل ذات مردودية معتبرة، على عكس ما ذهب اليه ريتوت (Ritout) آنفا. و ربما هذا هو التفسير الأنسب للممارسات الاستغلالية التي أقبلت عليها السلطات الاستعمارية الفرنسية، إذ نجدها تكرس مجهوداتها لاستغلال سواعد الفلاحين بالمنطقة عن طريق تسخيرهم لممارسة هذا النشاط الزراعي. و ذلك يتضح في التعميم الصادر عن ضابط المكتب

[1] A. Ritout , op.cit, p: 141.
[2] GGA 33 KK/39. Corres.. le : 02/04/1869.
[3] GGA 33 KK/35. Corres.. le : 15/07/1862.

العربي و مفاده اقراض الفلاحين المحليين في مختلف اعراش جيجل بمقدار معين من القمح أو الشعير –حسب طلب الفلاح– إلى كل فلاح يرغب في زراعته، شريطة أن يرده بفوائد ربوية لأنه ممول من طرف البنك، فمن أخذ صاع من القمح أو من الشعير عليه أن يرده بعد عملية الحصاد صاعين كاملين. وهذا بغض النظر عن وفرة المحصول من قلته. في المقابل يتضح الاستغلال البشع لهؤلاء الفلاحين البسطاء بشكل أكبر، إذ وضح التعميم المرسل إلى كافة القيّاد بمنطقة جيجل أنه اذا كان هناك فائض في الانتاج فيوجه الى من يحتاجونه في فرنسا دون مقابل، بسبب تضررها من الحروب[1].

أما بالنسبة لطريقة تخزين الحبوب –الشعير والقمح– التي كان يتبعها سكان جيجل، فكانت تتم باستخدام أساليب تقليدية تعرف بـ "المطامير"[2]. وقد أظهرت العديد من المراسلات الصادرة عن ضباط المكتب العربي بجيجل أن هذه المطامير كانت تخضع لرقابة دقيقة وإحصاءات مفصلة من قبل ضباط المكتب، حيث كان يتم تكليف قيّاد الأعراش و شيوخ الفرق بتولي هذه المسؤولية بشكل خاص عند نهاية موسم الحصاد. كما كان ضابط المكتب العربي يطلب من المسؤولين المحليين تقديم تقارير مفصلة (جرائد) حول مقدار الحبوب المخزنة في تلك المطامير، إضافة إلى الإبلاغ عن حالة التخزين في كل فرقة من فرق الأعراش[3]. كانت هذه العملية تهدف في مجملها إلى مراقبة الموارد الزراعية وضمان التحكم فيها بما يخدم السياسة الاستعمارية.

1.2. أشجار الزيتون :

اشتهر أهالي جيجل بجني الزيتون بأنفسهم وتصنيع زيته بطريقتهم التقليدية التي امتازت بخصوصيتها. خلال الفترة الاستعمارية، حققت زراعة الزيتون نتائج جيدة. وقد تميزت طريقة عصر الزيتون لديهم بنكهة فريدة، إلا أن هذه النكهة لم تكن مستساغة لدى الفرنسيين. الأمر دفعهم إلى التدخل في زراعة الزيتون بمنطقة جيجل. ووفقًا لما ذكره ريتوت (Ritout) ، فإن هذا التدخل أتى بثماره الإيجابية، حيث أصبحت المحاصيل أكثر وفرة، وتحسنت جودة الزيت ونوعيته، بعد أن قام

[1] GGA 33 KK/39,Corres. le : 06/12/1870.

[2] المطمورة أو كما كانت تسمى باللغة الفرنسية "le silo " : هي حفر كبيرة على شكل قمع يتم فيها تخزين الحبوب من قمح و شعير و نحوه، يصل إستيعابها الى ما يزيد عن 30 قنطارا. انظر : Maurice Wahl, op-cit..P:282.

[3] GGA 33 KK/39, Corres. le : 07/02/1872.

الفرنسيون بتركيب معاصر حديثة خلصت الزيت من الرائحة و الطعم الغير جيد، مما جعله أكثر طلبًا في الأسواق[1].

أما عن طريقة جني الزيتون في منطقة جيجل فيذكر ريتوت (Ritout) أنه يتم جني المحصول بواسطة عائلة معينة من الأهالي، وتتقاضى هذه العائلة أجرها على شكل ثلث المحصول؛ بينما يعود الثلثان الآخران إلى المالك. ثم تُنقل حبات الزيتون إلى المطحنة حيث يُخصم ثمانية في المئة من المحصول كتكلفة للتصنيع. وغالبًا ما يتم نقل كامل المحصول إلى المطحنة، ويُجرى التقسيم بين المالك والعائلة المحلية على شكل زيت بدلاً من تقسيمه كزيتون، مع الحفاظ دائمًا على نفس النسبة: ثلث للعائلة مقابل عمل الجني، وثلثان للمالك [2].

2. الأسواق:

2.1. أهم الأسواق بجيجل :

أشار شارل فيرو إلى وجود العديد من الأسواق الأسبوعية التي كانت تقام في مناطق مختلفة من جيجل، حيث تميزت كل منطقة بيوم محدد لسوقها. كان سوق يوم الاثنين يُقام في تاكسنة ضمن قيادة بني عمران، بينما كان سكان قبيلة بني إيدر يتجمعون في سوق يوم الخميس بالشقفة. أما يوم الجمعة، فشهد سوقًا عند سيدي خليفة قرب زيامة. وفي يوم السبت، كانت منطقة سلمى ببني فوغال تحتضن سوقها الأسبوعي، في حين كان سوق جيملة في بني عافر هو ملتقى الأهالي يوم الأحد. هذه الأسواق لعبت دورًا بارزًا في تلبية احتياجات السكان وتبادل المنتجات المحلية[3].

2.2. استخدامات الأسواق في جيجل:

لم تتبع المكاتب العربية نهجًا واضحًا أو سياسة ثابتة تجاه الأسواق المحلية، بل كانت تحركاتها تهدف أساسًا إلى حماية مصالح التجارة، مع التركيز على تعزيز الأمن. وفي بعض الأحيان، وجدت هذه المكاتب أن توسيع عدد الأسواق أمر ضروري لدعم الإنتاج المحلي. إذ أن الجزائري الذي يزرع

[1] A. Ritout , op.cit, p: 141.
[2] A. Ritout , op.cit, pp: 141-142.
[3] شارل فيرو، مرجع سابق، ص: 62.

المحاصيل أو يعمل في الصناعات الصغيرة، إذا اضطر إلى السفر لمسافات طويلة لبيع منتجاته، فإنه غالبًا ما يختار تقليل إنتاجه الزراعي أو الصناعي بدلاً من تحمل عناء السفر[1].

و زيادة عن الوظيفة الأساسية للأسواق المتمثلة في بيع و شراء السلع المختلفة، استخدمت الأسواق من طرف السلطات الاستدمارية بجيجل كمراكز للإعلان ومراقبة الأنشطة الاقتصادية وضمان تطبيق القوانين الجديدة بطريقة صارمة وفعالة. فهذا يعكس مدى أهمية الأسواق في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية، وأيضًا مدى استخدام السلطات الاستدمارية لهذه الأهمية لتحقيق أهدافها الإدارية والسياسية. ففي رسالة مؤرخة ب 1869/01/27 تحمل أمر لقياد الأعراش بجيجل بإعلان أحد القوانيين الرادعة في الأسواق. مما يشير بلا شك إلى أن الأسواق كانت مركزًا هامًا للتواصل ونشر الأوامر بين السكان المحليين بجيجل. فالسلطات الاستدمارية استخدمت الأسواق كمنصة لنشر القوانين والإعلانات، لتضمن وصول المعلومات إلى أكبر عدد ممكن من الناس بسرعة[2].

تطالب الرسالة القياد بمراقبة عملية ذبح الحيوانات، و منع ذبح الحاملة منها، وتقديم من يخالف هذا الأمر إلى السلطات. و لا شك أن الأسواق كانت مواقع مركزية للأنشطة الاقتصادية، وخاصة في بيع وشراء الماشية واللحوم. فبفرض الرقابة على هذه الأنشطة، تسعى السلطات الاستعمارية إلى تنظيم الاقتصاد المحلي وضمان الامتثال للقوانين الجديدة، كما يذل ذكر العقوبات الشديدة لمن يخالف الأمر على أن السلطات الاستعمارية استخدمت الأسواق ليس فقط كمراكز اقتصادية، ولكن أيضًا كمواقع لتنفيذ وإظهار العقوبات، مما يعزز سلطة القانون ويخيف المخالفين. و على كل حال، فمطالبة القياد بإبلاغ سكان أعراشهم وإعلان الأمر في الأسواق تظهر كيف كانت السلطات الاستدمارية تعتمد على القياد المحليين كوسطاء للتواصل مع السكان. كما تظهر أن الأسواق كانت تجمعات اجتماعية واقتصادية مهمة، ما يجعلها أماكن مثالية لنشر الإعلانات والتوجيهات الحكومية.

إن استغلال الأسواق لنشر الأوامر ومراقبة الأنشطة الاقتصادية يعكس استراتيجية متكاملة للسيطرة على الحياة اليومية للسكان المحليين بجيجل. فالأسواق كانت نقاط تجمع حيوية، ليس فقط للتجارة ولكن أيضًا للتواصل الاجتماعي والسياسي، كما كانت تساهم أيضًا في تمدين العرب،

[1] Xavier, Yacono : op, cit, p:348.
[2] GGA 33 KK/39. Corres. le :27/01/1869.

فاحتكاك الأفراد ببعضهم يغير العادات، ويوسّع العلاقات، ويتيح تبادل الأفكار بين السكان. كما أنها تُخرجهم من نطاق القبيلة الضيق حيث تسيطر المنافسات المحلية [1].

2.3. كراء الأسواق في دائرة جيجل :

حضيت الأسواق بأهمية بالغة من طرف الفرنسين بجيجل، و لم يتوقف الأمر عند مراقبة أسعارها فقط، بل تعداه إلى الاستفسار المستمر عن وضعيتها، ففي 1872/12/17 وجه ضابط المكتب رسالة إلى كل من قايد بني يدر و قايد بني عمران، و قايد بني عافر، و قايد بني فغال يسألهم عما إن كانت لهم رغبة في كراء الأسواق المتواجدة في أعراشهم، أو كما سمها هو في رسالته أسواقهم. معلما إيّاهم إن كان تأكد لهم رغبة كرائها أن يحضرون في اليوم الرابع و العشرين من شهر يسمبر، أي من شهر تاريخ إرسال الرسالة. [2]

يبدوا أن الأسواق كانت تكرى لقياد الأعراش من طرف السلطة الفرنسية و هذا ما نلتمسه في إحدى الرسائل الموجهة للقايد سي الحاج بن عز الدين، إذ أخبره ضباط المكتب العربي بجيجل بطلب الخزناجي المكلف بجمع الغرامات هناك المتمثل في القدوم إلى مكتب الخزناجي المذكور من أجل دفع مستحقات كراء السوق المسمى بسوق الخميس[3]. توجد الكثير من الرسائل التي تؤكد مسألة كراء الاسواق بأعراش جيجل من طرف القياد من السلطة الفرنسية، و يدفع ثمنها عند ضباط المكاتب العربية، و هذا ما نجده واضحا في الرسالة الموجهة للقايد سعيد بن الحاج عز الدين إذ وجه إليه استدعاء بضرورة القدوم الى مكتب ضابط المكتب العربي من أجل دفع ما تبقى من الاموال المترتبة عليه جراء كراءه للسوق [4].

و أما عن مقدار كراء فقد حددت إحدى الرسائل ثمن كراء السوق، و أمر القايد المعني بكرائه و هو القايد سعيد بن منيع، بدفع خمسة دوريه و أربع صوارد إلى الدومين، و ذلك حق الكراء.[5]

2.4. مراقبة الأسواق و السهر على تسييرها :

[1] Xavier, Yacono : op, cit, p:348.
[2] GGA 33 KK/39, Corres. le :27/12/1872.
[3] GGA 33 KK/35, Corres. le :22/03/1862.
[4] GGA 33 KK/35, Corres. le :03/12/1860.
[5] GGA 33 KK/39. Corres. le : 25/03/1868.

تعتبر الأسواق ضرورة من ضروريات الحياة، و هي بطريقة ما محور حياة الكثير من العائلات و الأهالي. إذ كان القياد تحت وصاية المكاتب العربية مكلفين بحراسة الأسواق بمختلف القيادات و الأعراش رغم أن بعضها لم يكن يخضع لتلك الحراسة بسبب بعده عن مركز المكتب العربي أو لأنها كانت في مناطق مقاومة للاحتلال[1].مع ذلك حرص ضابط بيرو عرب على تنظيم الأسواق في مختلف أعراش جيجل، بل و معرفة كل ما يحدث فيها حيث نجده وجه رسالة مؤرخة ب 1872/10/06[2] إلى خمس قيادات[3] من قيادات جيجل يأمرهم فيها بضرورة إرسال قائمة بأسماء كل السلع المباعة في أسواقهم. أكدت المراسلة على ضرورة إرسال هذا التقرير كل ثمانية أيام يذكرون فيه سعر كل ما يباع في الأسواق المتواجدة بأعراشهم ، من أنواع السلع المختلفة و المواشي و غير ذلك. كما ألزم المرسل كل قايد منهم بارسال التقرير المطلوب كل يوم ثلاثاء من الأسبوع.

يبدو أن السلع التي كانت تباع في أسواق أعراش جيجل كانت تخضع لمراقبة مستمرة من طرف ضباط المكتب العربي و معاونيهم. إذ نجد رسالة موجهة للقايد مُحَمَّد بن مقران من طرف ضابط المكتب العربي بجيجل يعلمه فيها أن احد التجار أتى إلى السوق يبيع جلدين كبيرين لثورين، و الشيء الذي حمل الضابط على مراسلة القايد إنما هو الشك في مصدر الجلدين، فقد يكونا مسروقين، و رغم أن البائع أخبر الضابط أنه اشترى الجلدين من دوار أولاد عواط الجبالة اشتروهم من سوق الخميس، إلا أن هذا لم يكن كافيا لدحض الشك الذي كان يراود الضابط في كون الجلدين مسروقين، الشيء الذي حمله على توجيه أمر بالتحقيق في المسألة إلى القايد مع توجيه التاجر بسلعته إلى القايد لتسهيل عملية التحقيق، و طلب تقرير مفصل عن القضية[4].

أما في وقت الثورات التي كانت تدور في منطقة جيجل و ما جاورها فرضت على الأسواق مراقبة شديدة من طرف ضابط المكتب العربي، إذ حمّل قياد الأعراش على زيارة الأسواق و الوقوف شخصيا على مراقبتها، و هذا ما نجده واضحا في الرسالتين اللتان وجهتا إلى كل من قايد بني سيار و قايد أولاد عسكر حول سوق الخمس بالشقفة ببني يدر، كأمر من طرف ضابط المكتب العربي للقيام بالمهمة المنوطة به وقت اقامة السوق المذكور، كما أكدت الرسالة ذاتها على ضرورة

[1] صالح فركوس، مرجع سابق، ص:214.

[2] GGA 33 KK/39, Corres, le : 06/10/1872.

[3] قايد الوطية، وقايد بني يدر، و قايد بني عمران، و قايد بني فغال، وقايد تبابورت.

[4] GGA 33 KK/35, Corres. le :09/12/1861.

اصطحاب كل قايد جميع موظفيه القائمين على خدمة العر، حتى يتسنى لهم مراقبة و منع التشويش الحاصل في تلك الفترة [1].

لم يتوقف هذا عند حد أمر ضابط المكتب العربي كل من قايد بني سيار و قايد أولاد عسكر بضرورة مراقبة الأسواق و منع التشويش و التحريض على الثورة، و إنما وجه تعميما لكل القياد بدائرة جيجل يعلمهم فيها بأن ما حدث بسوق الميلية من إثارة للتشويش و التحريض بين أعراشها هناك، و اقبال سكانها على التمرد قد حمل السلطات الفرنسية على تنظيم حملة عسكرية كبيرة من أجل ردهم إلى الطاعة، و بهذا يكون هذا التعميم كانذار لبقية الأعراش و شيوخهم على أن لا يسلكون طريقا مشابها لما حصل مع أهالي الميلية، و حتى يحث شيوخ الأعراش على ضرورة مراقبة أعراشهم و فروع قبائلهم[2].

تواصلت الرسائل الموجهة من قبل ضابط المكتب العربي بجيجل إلى قياد الأعراش تحثهم على ضرورة منع التحريض الحاصل في الأسواق بين الناس، و تطلب من كل واحد منهم الاهتمام و مراقبة ما يحصل داخل عرشه، و إن استدعى الأمر طرد الناس من السوق في حالة ما إذا حدث أي تشويش به أو تحريض، و هذا ما حملته الرسالة الموجهة إلى قايد الوطية و حمله على اصطحاب مشايخ عرشه و أهل العقل كما سمتهم الرسالة، و مراقبة السوق فإذا وجدوا فيه ما يثير الريبة أو التشويش يأمرون الناس بالرجوع إلى منازلهم. ثم أن هذه الرسالة حملت من عبارات الامتنان و الثقة في شخصية القايد من طرف ضابط المكتب، كما حملت في الوقت ذاته عبارات التهديد و الوعيد الشديد لمن سولت له نفسه الخروج عن طاعة قائد المقاطعة، ليختم فيها الحديث على لسان الجنرال المكلف بإدارة العمالة أن الجيش الذي أعده لإخماد نار هذه الفتنة في طريقه إلى الميلية، فيه من الخيالة و المدفعية و المشاة، قادمين من فرنسا عن طريق ميناء سكيكدة. ثم حمّل القايد على منع الناس من دخول السوق بالسلاح، و أن كل شخص غريب أصر على الدخول إلى السوق بالسلاح يتوجب حينها على الأهالي بالعرش الخروج من السوق و مغادرته فورا[3].

يتجدد حرص السلطة الفرنسية على توجيه أوامر لقياد الأعراش تأمرهم فيها بتقديم تقارير أسبوعية عن أسعار جميع السلع والمواشي التي تُباع في الأسواق الواقعة تحت حكمهم. و ألزمتهم

[1] GGA 33 KK/39 Corres.. le :15/02/1871.
[2] GGA 33 KK/39. Corres.. le :16/02/1871.
[3] GGA 33 KK/39. Corres.. le :16/02/1871.

بإرسال هذه التقارير بانتظام كل ثمانية أيام. إذ جعلت الموعد المحدد لإرسال تلك الأخبار هو يوم الثلاثاء من كل أسبوع، وذلك بأمر ضابط المكتب العربي بجيجل.[1]

و هذا يدل على مدى الاهتمام الذي توليه السلطة الفرنسية، لمراقبة الأسواق والاقتصاد المحلي. فالطلب الواضح للقياد بتقديم تقارير عن أسعار السلع والمواشي يُشير إلى رغبة في مراقبة حركة التجارة والاقتصاد بشكل دقيق. و الذي من شأنه أن يعزز مراقبة الاقتصاد المحلي من خلال تلك التقارير، تتمكن السلطة من متابعة التطورات الاقتصادية في المناطق الريفية وضمان الاستقرار فيها و تأمينها. خاصة في ظل الفترات الاقتصادية الصعبة التي قد تواجه المناطق الريفية.

كما يمكن تفسير هذا التصرف من طرف السلطة الفرنسية، أنه خطوة أولية من أجل ضمان ولاء القياد، فالطلب المتكرر من القياد بتقديم هذه التقارير يُظهر رغبة السلطة في إبقاء القياد المحليين تحت المراقبة وضمان أنهم يؤدون دورهم بفعالية. في المجمل، تعكس هذه الرسالة نظامًا دقيقًا من الإدارة والتحكم الاقتصادي، حيث تسعى السلطة لضمان استقرار السوق المحلي والسيطرة على الأسعار، وهو أمر كان يُعتبر جزءًا أساسيًا من إدارة المستعمرات أو المناطق التابعة لها.

2.5. أهم السلع المباعة في أسواق جيجل:

رصد شارل فيرو العديد من السلع المتنوعة التي كانت تعرض في أسواق جيجل، حيث كانت تتعدد المنتجات بشكل لافت. من أبرز هذه السلع كان هناك الكثير من المواشي مثل الأبقار، الخرفان، والماعز، بالإضافة إلى اللحم المجزأ. كما كانت الأسوق تشهد عرضًا للعديد من المنتجات المحلية مثل الصابون، الشمع، الصوف، الزيت، والمنتجات الزراعية مثل القمح، الشعير، الذرة، والفول. كان البصل والتين المجفف والعناب والتمر والخروب من بين السلع الأخرى التي تجد لها مكانًا في هذه الأسواق. ولم تقتصر الأسواق على المنتجات الغذائية، بل كانت تضم أيضًا الحصر الصغيرة وخشب المحراث. علاوة على ذلك، كان هناك تجار متجولون يعرضون الأقمشة القطنية والتوابل، بالإضافة إلى البغال، الحمير، ونوع خاص من عنز الجبال الذي يشبه العنز الكوريسيكي[2].

كانت الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية التي تباع في أسواق جيجل، نظرا لأهميتها الغذائية لذى أهالي جيجل، فكانت تصل إلى الأسواق من مختلف المناطق الريفية عبر قوافل تجارية. لكن تلك

[1] GGA 33 KK/39. Corres.. le :06/10/1872.

[2] شارل فيرو، مرجع سابق، ص :62.

القوافل لم تسلم من قطاع الطرق و اللصوص، إذ تعرضت للنهب مثل ما حدث لقافلة تجارية من أولاد عسكر تحمل حبوب كانت موجهة لسوق مدينة جيجل، و بالضبط في دوار شادية تم السطو على إحدى البغال المحملة بالقمح الشيء الذي حمّل ضابط المكتب العربي على مراسلة قايد بني عمران و تكليفه بالتحقيق و الإمساك باللصوص و ارسالهم الى المكتب[1].

[1] GGA 33 KK/39. Corres. le :09/03/1872.

المبحث الرابع:
الغابات و الثروة الحيوانية.

1. الغابات :

ضمن سياستها الرامية إلى بسط السيطرة على الموارد الطبيعية في الجزائر، أولت السلطات الاستعمارية الفرنسية اهتمامًا خاصًا بالغابات في الجزائر، وسنت لذلك العديد من القوانين والمراسيم التي مكنتها من التصرف فيها بما يخدم مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، وقد شملت هذه التشريعات الاستحواذ المجاني على مساحات واسعة من الغابات وتحويلها إلى ملكية للدولة أو للمستعمرين، إضافة إلى تنظيم عمليات بيع الأخشاب واستغلال الأشجار ذات القيمة العالية مثل البلوط الفليني، وفق شروط مالية محددة تضمن استمرار تدفق المواد الخام إلى الأسواق الفرنسية. و لهذا يمكن القول ان استغلال الغابات شكّل أحد أوجه السياسة الاستعمارية التي مست البنية البيئية والاقتصادية للمنطقة[1].

1.1. تنظيم استغلال خشب غابات البايلك :

تُعَدُّ غابات جيجل من أوسع وأكثف الغابات في المنطقة، وقد شكلت عبر التاريخ مصدرًا رئيسيًا لرزق العديد من العائلات. كما اشتهرت هذه الغابات منذ القِدَم في صناعة السفن وتوريد الأخشاب ذات الجودة العالية[2]، مما جعل مسألة إدارة واستغلال هذه الثروة الطبيعية تحظى باهتمام خاص من السلطات الاستعمارية الفرنسية. وقد تطرقت المراسلات الرسمية الاستعمارية إلى العديد من القوانين الصارمة التي كانت تصدر بانتظام لضبط وتنظيم استغلال غابات جيجل. ومن بين أبرز هذه المراسلات، وردت رسالة تحذّر من التعدي على الغابات، موضحة أمرًا صدر من السلطة العليا للاحتلال الفرنسي. يُفيد الأمر بأن الفرنسيين لاحظوا تجاوزات من قبل السكان المحليين، الذين كانوا يأخذون كميات من الأخشاب و"الفرنان" بشكل عشوائي، مما أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة

[1] موسى لمام ، التشريعات الاستعمارية في قطاع الغابات و أثرها على السكان المحليين الجزائريين (1833-1903)، مجلة القرطاس، ع.5، 2017، الجزائر، ص: 241.

[2] Louis Rinn, op-cit, p:99.

بالغابات. ولذا، قرر السلطان الفرنسي منع قطع الأشجار، مهما كانت الكمية صغيرة، دون الحصول على إذن مسبق. ولتلبية احتياجات الأهالي من الأخشاب و"الفرنان[1]" الضرورية لمصالحهم المعيشية، تم تكليف القادة والمشايخ بحصر احتياجات أفراد قبائلهم من هذه الموارد، ومن ثم إرسال طلبات رسمية إلى ضابط المكتب العربي، الذي يقوم بمنح الإذن اللازم في بداية كل عام. تضمنت هذه التعليمات تحذيرات صارمة ضد أي انتهاك لهذه التعليمات، إذ كان يُحظَر تمامًا قطع الأشجار أو قلع "الفرنان" خارج الفترة المحددة[2]. رغم أن الاحصاءات الرسمية الفرنسية تشير إلى أن المساحة المستغلة من غابات الفلين بعمالة قسنطينة كانت ضئيلة[3].

كما أن قانون السيناتوس كونسلت الصادر في سنة 1863 قد اهتم بمسألة الغابات، فنجده يتطرق لأملاك إحدى القبائل الكبيرة بمنطقة جيجل و هي قبيلة بني قايد و التي كانت تملك أراضي متنوعة الاستخدام، تتضمن ملكيات خاصة وأراضي مشتركة تُستخدم كمراعي جماعية، وهو ما يُعتبر ميزة كبيرة للسكان المحليين. في المقابل نجد إدارة الأملاك التابعة للسلطة الفرنسية طالبت بمنطقتين مشجرتين بمساحة تقدر بـ100 هكتار، إلا أن رئيس مصلحة الغابات قرر التخلي عن المطالبة نظرًا لعزلتها وأهميتها المحدودة. كما تضمنت الترتيبات تشكيل غابات جماعية تخضع لنظام الغابات، مع تخلي سكان القبيلة عن أي حقوق استخدام على الغابات المجاورة[4].

---

[1] شجر الفرنان le Frêne تعتبر هذه الأنواع من الرماد، مثيرة للاهتمام بفضل جودة خشبها الممتازة. تتميز القشرة بأنها مجعدة بعمق ومقسمة بانتظام إلى مربعات صغيرة تتراوح بين 1 إلى 3 بوصات (3 إلى 9 سنتيمترات) في العرض. الأوراق، التي يبلغ عرضها حوالي 2 بوصة (6 سنتيمترات) وتحمل على عنق قصير، بيضاوية مدببة. تتميز بسرعة في النمو، و أخشابها تجمع بين القوة والمرونة ، وتظهر درجة كبيرة من الصلابة في جميع الاستخدامات التي توظف فيها. ومن بين الاستخدامات المتنوعة التي تُستخدم فيها: صنع المقابض والأطر والمكونات المختلفة مثل الإطارات، وأجزاء العربات، والمعدات الزراعية. انظر :

- F. André-Michaux, Histoire des arbres forestiers de l'Amérique septentrionale, tome III. Paris: Imprimerie de L. Haussmann, 1812. Pp :103-113

[2] GGA 33 KK/35, Corres. le: 14/11/1861.

[3] عاطف سراج، وخليل عبد الوهاب، قوانين الغابات الفرنسية في الجزائرية وانعكاساتها على سكان الريف – قانون جويلية 1874 أنموذجاً، *مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد 12، سبتمبر 2020، ص:143.

[4] BOAAG, 1866, T6, p521-524.

جسدت الكثير من المراسلات السياسة الاستعمارية تجاه موارد الغابات في جيجل . و مثال ذلك إحدى المراسلات التي تم التأكيد فيها على أهمية حماية غابات البايلك، حيث أُعطي أمر لأحد القياد بعدم السماح للحرفيين من الأهالي، وخاصةً أولئك الذين يعملون في صناعة الأجفان، باستخدام هذه الغابات في أعمالهم. هذا الإجراء يعكس الاهتمام الاستعماري بالموارد الطبيعية، التي كانت تُعتبر ضرورية للحفاظ على المصالح الاقتصادية الفرنسية. و في سياق هذه السياسات، تم السماح للأفراد والقبائل باستغلال الأشجار المملوكة لهم، مما يبرز محاولة السلطة الاستعمارية لتنظيم استغلال الموارد بطرق تتوافق مع مصالحها، وفي الوقت نفسه تخفيف التوترات مع القبائل المحلية. تظهر هذه المراسلات كيف كانت العلاقات بين الأعراش والسلطات الاستعمارية معقدة، حيث كان لكل طرف مصالحه الخاصة، مما أدى إلى ديناميكية فريدة من نوعها في إدارة الموارد والتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية في تلك الفترة[1].

تُظهر رسالة موجهة إلى القايد مسعود بن الطاهر في 9 أكتوبر 1862، مدى أهمية الغابات في تلبية احتياجات سكان جيجل من المواد الخام لبناء المنازل والكوخ. تتضمن الرسالة توجيهات دقيقة بشأن نوعية الأخشاب التي يُسمح بقطعها في الغابة، حيث يتم التركيز على "الطالع" و"الركايز" و"الوصولة"[2]. هذه الأخشاب كانت مخصصة لتعمير الديار، بما في ذلك بناء الأسطح والهياكل الخشبية للمنازل. الرسالة تنبه القايد إلى تحديد فترة زمنية لقطع الأخشاب، وهي عشرون يوماً، خلال تلك الفترة يجب على السكان أن يكونوا على استعداد لإتمام العمل دون تأخير. كما توضح الرسالة أيضاً أهمية الحفاظ على هذه الفترة الزمنية المحددة (عشرون يوماً) لإتمام عملية القطع، مما يدل على تنظيم دقيق للعمل في الغابات، وتحكم صارم من السلطات الاستعمارية في استخدام الموارد الطبيعية بما يخدم مصالحها، مع مراعاة احتياجات السكان المحليين البسيطة[3].

1.2.تنظيم استفادة الأهالي من العشب:

أستغلت الأراضي بجيجل في رعي المواشي كما استغلت في الزراعة ، و الكثير من تلك الأراضي كان يحمى عشبها حتى يتسنى لأصحابها الاستفادة منه بقصه و تخزينه، و يحفظ كلأ

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le: 26/11/1861.

[2] تستخدم هذه العناصر في بناء أسقف المنازل و الاسطبلات، وفق النمط السراوي، و تقطع من اغصان الأشجار الطويلة، انظر الملحق (رقم 16).

[3] GGA 33 KK/35, Corres. le: 09/10/1862

للماشية. لهذا السبب حصلت الكثير من الخلافات، حيث نجد مراسلات عديدة تحمل شكاوى لأصحاب الأراضي بسبب التعدي على مواطن العشب المحمّي أو كما كان يسمى لذى أهالي جيجل ب "القدال". و لطالما تدخل ضابط المكتب في حل تلك الخلافات، و فرض غرامات على أصحاب المواشتي المتروكة بدون راع و لا رقيب مما يجعلها تسبب في اتلاف ذلك العشب المحمّي من طرف أصحاب الأرض و ملاّكها.

لم يكن تدخل ضابط المكتب العربي دائما من أجل حل الخلاف الحاصل بسبب التعدي على مراعي الغير، و إنما تعدّاه إلى التحذير من هذه المخالفة قبل حصولها. و هذا ما نجده حاضر في الرسالة المؤرخة ب 1872/04/19 بإذن الرّقيب المكلف بتسيير شؤون بيرو عرب، إذ وجه تحذيرا لكل من قايد عرش الوطية و قايد بني يدر، و قايد بني سيار، و قايد بني عافر يعلمهم فيها بأن موضع المرج المتواجد بإزاء المكان المسمى برج فج الأربعاء بعرش أولاد عسكر محميّ من الرعي، و لذلك وجب على كل قايد من القوّاد المعنيين إخطار أهالي عرشه المسافرين إلى هناك. لم تكتف الرسالة بإعلام القيّاد بموضع العشب المحميّ من الرعي و حدوده و التأكيد على ضرورة تنبيه جميع أهالي الأعراش من المسافرين بعدم رعي مواشيهم هناك، بل حملت نوع من التهديد الشديد اللهجة في حالة ما إذا خالف أحد الأهالي هذا الأمر الوارد من ضابط البيرو عرب الذي كتبت بإذنه هاته الرسالة، و الحق أن هذا الأسلوب في كتابة الرسائل الإدارية الواردة من بيرو عرب كان وارد في جلّ الرسائل المتعلقة بالإعلانات و التوجيهات[1].

حملت رساالة بتاريخ 1869/03/02 موجهة إلى كل من القايد بلقاسم و القايد صالح و القايد مسعود بن الطاهر تعليمات صارمة في شأن تنظيم الإنتفاع من غابات و عشب الأراضي التابعة لأملاك الجماعة. حيث أمروا فيها بضرورة منع قص الحطب من الغابة على أفراد أعراشهم، كما أمروا بضرورة حماية و صون العشب النابت في المروج التابعة لتلك الأراضي و ذلك من أجل قصه و استخدامه كتبن. ركزت الرسالة على أن مداخيل العرش تكون من هذين الموردين فقط، مما يجعل مسألة الحفاظ عليها و تنظيم الانتفاع منها ضرورة ملحة. فسكان الفرق و شيوخهم ليس لهم موارد أخر سوى من قص الحطب و التبن و بيعهما، و لذلك وجب على كل شخص يريد الإنتفاع الفردي من هذين الموردين أن يقوم بكراء الجزء الذي ينوي الانتفاع منه من عند أعضاء الجماعة حين اجتماعهم من أجل المدارسة في أمور الدوار. و رغم صرامة التعليمات الواردة في هذا الصدد حصلت استثناءات، سمح فيها للفقراء من سكان الدوار الانتفاع من هذين الموردين بالقدر الذي يحفظ لهم

[1] GGA 33 KK/39. Corres. Le :19/04/1872.

حاجياتهم الأساسية من الحياة، و ذلك بالسماح لهم بتحديد مواضع صغيرة من الغابات التي هي ملك للجماعة من أجل قطع بعض جذور الأشجار الصغيرة، أما الكبرة و شجيرات الضرو فهي ممنوعة عليهم كذلك. بقدر صرامة التعليمات و حدة اللهجة الواردة في الرسالة حملت هذه الأخيرة من عبارات الترغيب و التحفيز الشيء الكثير، فكان المرسل يؤكد على الود الدي يحمله الجنيرال حاكم جيجل لقياد الاعراش الذين يلتزمون بهذه التعليمات، و أن قيامهم بالمهمة المناطة بهم سيكسبهم شهرة و مكانة وسط الحكام الكبار لفرنسا و الجزائر، و كل هذا و ذاك سيكسبهم قوة و حصانة قوية بين أهاليهم و بين الفرنسيين عامة[1].

وردت العديد من الرسائل بشكل مستمر لتؤكد على هذه السياسة المتبعة من طرف السلطة الاستعمارية. ففي رسالة معممة على شيوخ الدواوير بلهجة أكثر وضوحا و صرامة، تلزمهم بعقد اجتماعات دورية أربع مرات سنويًا، وتهدف هذه الاجتماعات إلى تنظيم استغلال الموارد المحلية و من بينها المراعي، مع التأكيد على أن القرارات تتخذ بشكل جماعي وليس فردي. كان لهذه الاجتماعات أهمية خاصة في إدارة الملكيات المشتركة وضمان هيمنة السلطات على المراعي والموارد الاقتصادية الأخرى. كما توضح الرسالة أن من أبرز الموضوعات التي تطرح للنقاش هي طرق استغلال "أملاك العمارة"، وهي موارد أو أراضٍ مملوكة للجماعة. يُظهر هذا أن الإدارة الفرنسية كانت تسعى للسيطرة على الاقتصاد المحلي وتوجيه استغلال الموارد بما يخدم مصالحها. إذ تضمنت الرسالة موضوع تأجير الأراضي ورعي الغرباء الوافدين من خارج الدوار ، مما يشير إلى أن الجماعات كانت قادرة على تأجير أراضيها لغير سكان الدوار أو لأشخاص من خارج الجماعة لرعي مواشيهم[2].

1.3. موظفو الغابات والإجراءات العقابية:

1.3.1. موظفو الغابات:

- **محافظ الغابات "كبير الغابة" :**

رغم ان المراسلات التي بين ايدينا لم تعطنا الكثير حول الموظفين الذين كانوا في قطاع الغابات إلا انها ذكرت ما يتعلق ب"كبير الغابة" و الذي يبدوا أنه محافظ الغابات بقسنطينة، في رسالة ذات لهجة حادة وجهت إلى القايد سعيد بن منيع، هذا الأخير الذي يبدوا أنه أهمل المهام الموكلة إليه تجاه

[1] GGA 33 KK/39. Corres. Le :02/03/1869.
[2] GGA 33 KK/39, Corres. le: 19/01/1869.

محافظ الغابات بقسنيطنة الذي كان في زيارة عمل إلى اعراش جيجل، تُظهر الرسالة الموجهة من ضابط المكتب العربي بجيجل إلى القايد سعيد بن منيع الأهمية التي كانت توليها الإدارة الاستعمارية للبروتوكولات المتعلقة باستقبال كبار الموظفين وتأمين تنقلاتهم أثناء زياراتهم الميدانية. من خلالها يمكن ملاحظة أن ضابط المكتب العربي لم يكن راضيًا عن أداء القايد، وخصوصًا فيما يتعلق بإهماله للواجبات التقليدية، مثل توفير العلف والضيفة وتخصيص مكان مبيت مناسب لمحافظ الغابات. كما يبدو أن القايد لم يُظهر الجدية في تأمين الرحلة، حيث أرسل مرافقًا من مستوى بسيط رجل عادي، بدلًا من فارس، ما يُعدّ تقصيرًا في الالتزام بالبروتوكولات المتعارف عليها[1].

في رسالة أخرى يظهر حرص ضابط المكتب العربي على تنظيم التفاصيل الدقيقة لمثل هذه الزيارة، ابتداءً من استقبال "كبير الغابة" بجيجل، وتوفير التسهيلات اللازمة له، مرورًا بتأمين مبيته وحمايته، وصولًا إلى تسهيل انتقاله إلى العرش التالي. تشدد الرسالة على ضرورة أن يتولى القايد بنفسه مرافقة محافظ الغابات مع أحد موظفيه، والتأكد من تعريفهم بحدود دائرة جيجل بالكلية، مما يعكس الدور الإرشادي والإداري الذي كان يُطلب من القايد المحلي أن يؤديه. كما تُبرز الطلبات المتعلقة بتوفير خمسة بغال لنقل أمتعة "كبير الغابة" وتأمين احتياجاته من الأكل والمبيت، على أن يكون كل شيء بثمنه، مما فهذه الخدمات لم تكن مجانية بل تُسدَّد قيمتها، ولو نظريًا. كما أوجبت التعليمات المتعلقة بالحراسة أثناء المبيت التركيز على سلامة هذا الموظف الكبير، وهو ما يعكس نظرة الإدارة الاستعمارية إلى البيئة المحلية كفضاء محفوف بالمخاطر. ثم يصدر تكليف ثان لقائد آخر "القايد بوعرعور" للإشراف الشخصي على انتقال المحافظ إلى أراضي العرش التالي (تبابورت)، و هو إجراء إداري يدل على اعتماد نظام متسلسل يضمن تنفيذ الأوامر عبر شبكة من القياد المحليين[2].

- **وكيل الغابة :**

كان من بين الموظفين الذين عينتهم السلطات الفرنسية في قطاع الغابات شخص يُعرف ب"وكيل الغابة"، وكانت مهامه تركز على إدارة واستغلال الموارد الغابية. سعت السلطات الفرنسية إلى تسهيل عمله من خلال توجيه أوامر واضحة إلى قادة القبائل لتوفير العمالة المحلية المطلوبة بجيجل. كان مطلوبًا من القايد أن يزوّد وكيل الغابة بما يحتاجه من العمال، حيث كان يُدفع للأشخاص الذين يأتون ببغالهم للعمل في اليوم الواحد ثلاثة فرنكات يوميًا مقابل الحيوان الدي يأتي

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le: 19/05/1862
[2] GGA 33 KK/35, Corres. le: 10/07/1862

به من أجل حمل الأخشاب، بينما يحصل كل شخص على فرانكين يوميًا مقابل عمله في قطع الأشجار. تُبرز هذه الرسالة كيفية تنسيق السلطات الفرنسية مع القادة المحليين (القايد) لضمان توفير العمالة اللازمة لقطاع الغابات، مع تحديد أجور العمال بدقة، سواء كانوا بحيواناتهم التي يوظفونها في الحمل، او منفردين بأنفسهم فقط[1].

- **حرّاس الغابة "العسّاسين"** :

من بين الوظائف المتعلقة بقطاع الغابات و التي وردت في الكثير من المراسلات هم الحرّاس، أو "العساسين" كما كانت تسميهم المراسلات الصادرة عن ضباط المكتب العربي بجيجل.

2. الثروة الحيوانية:

لم يقتصر اهتمام السلطات الاستعمارية الفرنسية على استغلال الغابات فحسب، بل أولت عناية خاصة بالثروة الحيوانية كذلك، إدراكًا منها لأهميتها الاقتصادية. فقد شكّلت مثلا تربية الخيول محورًا أساسيًا لسياساتها، باعتبارها عنصرًا حيويًا في جيوش القرن التاسع عشر لتزويد قواتها بما تحتاجه من سلاح الفرسان. كما لعبت تربية المواشي دورا كبيرا آخر، تضمن من خلاله السلطات الاستعمارية تزويد مختلف مصالحها باللحوم، والألبان، ومختلف المنتجات الحيوانية الأخرى، مما جعل هذا القطاع جزءًا لا يتجزأ من منظومة الاستغلال الاستعماري للموارد المحلية[2].

2.1. إدارة الأوبئة و المخاطر المتعلقة بالمواشي :

شهدت منطقة جيجل في فترة الاحتلال الفرنسي انتشار العديد من الأمراض التي أصابت المواشي، خاصة الأبقار. و نظراً لدورها الحيوي في النشاط الاقتصادي المحلي و في حياة القبائل، و لأهمية هذه الثروة الحيوانية بالنسبة للسلطات الاستعمارية، التي كانت تسعى لاستغلالها لصالحها، بادرت هذه الأخيرة باتخاذ إجراءات لمواجهة هذه الأمراض والحد من انتشارها. وقد تضمنت هذه الإجراءات توجيهات صارمة لقيّاد الأعراش حول كيفية التعامل مع المواشي المصابة، مع التركيز على

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le: 16/10/1861

[2] سلوى لهلالي، السياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر في الفترة الممتدة من 1830-1860، *مجلة الحكمة للدراسات التاريخية*، مج. 5، ع. 9 (2015)، ص: 5.

استخدام وسائل بسيطة كغسل أفواه الأبقار بالماء المالح وعزلها عن الحيوانات السليمة، كإجراء وقائي يهدف إلى الحفاظ على الثروة الحيوانية من الانقراض أو الضرر الكبير.

ويبرز هذا الاهتمام في مراسلات المكتب العربي التي أظهرت إلحاح الإدارة الاستعمارية على مراقبة الوضع الصحي للحيوانات والإبلاغ الفوري عن أي ظهور لهذه الأمراض. ومن بين التوجيهات الصادرة عن المكتب العربي هو ذلك التعميم الذي أرسل إلى كافة القيّاد بجيجل في ماي 1870، إذ أمر ضابط المكتب العربي بالمنطقة القيّاد بتقصي مرض أصاب الأبقار في بعض مناطق العمالة، مشددة على ضرورة عزل الحيوانات المصابة وغسل أفواهها[1].

استمرت السلطات الاستعمارية الفرنسية في إصدار تعليمات صارمة إلى قيّاد الأعراش بجيجل لمواجهة تفشي الأمراض التي تصيب المواشي. و الحقيقة ان تلك التعميمات لم تنقطع إذ صدر تعميم أخر بعد ثلاث سنوات من التعميم الأول جاء فيه توجيهات واضحة تلزم القيّاد باتخاذ تدابير عاجلة لمنع انتشار العدوى بين الحيوانات، من خلال عزل المواشي المريضة عن السليمة في أماكن الرعي التي يصطلح عليها محليا بـ"المصرح". كما شددت التعليمات الواردة في هذا التعميم على ضرورة منع بيع المواشي المصابة في الأسواق المحلية، حيث أوكلت إلى القيّاد مهمة توقيف أي شخص يحاول بيع شاة أو بقرة مريضة، مع توجيه أمر صريح بحجز تلك المواشي المصابة و إرسالها مباشرة إلى المكتب العربي بجيجل. هذا الإجراء يعكس الحرص الشديد على منع انتقال العدوى والحفاظ على صحة المواشي السليمة، وهو ما يشير إلى إدراك السلطات الاستعمارية للانعكاسات الاقتصادية الخطيرة التي قد تنجم عن انتشار الأوبئة الحيوانية. هذا التعميم، في سياقه، يُظهر الاهتمام المستمر من قبل الإدارة الاستعمارية بحماية ثروتها الحيوانية من أي تهديد قد يعيق استغلالها الاقتصادي. إذ تبنّت سياسة وقائية صارمة تهدف إلى السيطرة التامة على حركة المواشي المصابة، ما يعكس نهجاً متكاملاً لإدارة الموارد الحيوانية في المنطقة، خدمةً لمصالحها الاستعمارية[2].

يتضح حرص السلطات الاستعمارية الفرنسية على مراقبة الوضع الصحي للمواشي في منطقة جيجل بشكل دقيق، في عدد من المراسلات التي ألزمت فيها قيّاد الأعراش بتقديم تقارير دورية كل ثمانية أيام. وقد أظهرت تلك المراسلات لهجة صارمة تُلزم القيّاد بتسجيل أي تطورات صحية متعلقة بالحيوانات، إلى جانب الأحداث الأخرى كالجرائم والحرائق، وإرسالها إلى الإدارة في موعد محدد

[1] GGA 33 KK/39, Corres. le: 24/05/1870
[2] GGA 33 KK/39, Corres. le: 31/05/1873

صباح كل يوم أربعاء. هذا الإجراء يبرز الأهمية التي أولتها السلطات الفرنسية للثروة الحيوانية، باعتبارها جزءاً رئيسياً من الاقتصاد المحلي ومصدراً مهماً للتموين. كما يُظهر الدور الرقابي الشامل الذي فرضته الإدارة الاستعمارية على مختلف نواحي الحياة اليومية في الأعراش، مع التأكيد على استمرارية هذه الرقابة ودقتها من خلال التزام القيّاد بتوثيق جميع المستجدات وإرسالها بشكل منتظم[1].

لم تكن تقارير الأمراض التي كانت ترفع إلى ضابط المكتب العربي من طرف القيّاد المحليين في مختلف مناطق جيجل تحقق الفهم الصحيح لطبيعة تلك الأمراض الشيء الذي كان يحمل ضباط المكتب العربي بالمنطقة على طلب توضيحات اضافية تتعلق بتلك الامراض. و مثال ذلك الرسالة الموجهة إلى قايد بني عمران بتاريخ 23 ماي 1873 ، إذ أشار ضابط المكتب العربي إلى تقرير سابق قدمه القايد ضمن تقارير الثمانية أيام، حيث أبلغ فيه عن إصابة الغنم بمرض يصيب رئة الماعز و الغنم، كان يعرف محليا باسم مرض "بوركبة". إذ أعرب ضابط المكتب فيها عن عدم كفاية المعلومات المقدمة، مطالباً القايد بتقديم تفسير مفصل لطبيعة هذا المرض. تضمنت تلك المراسلة طلباً لتوضيح الأعراض الدقيقة للمرض ومدى تأثيرهما على الحيوانات المصابة، مع التركيز على مسألة ما إذا كان هذا المرض يؤدي إلى نفوق المواشي. هذا الطلب يظهر مدى اهتمام السلطات الاستعمارية بتحديد خطورة هذه الأمراض، ليس فقط بهدف الوقاية والسيطرة، بل أيضاً لتقييم مدى تأثيرها على الموارد الحيوانية التي كانت تُعتبر جزءاً أساسياً من الاقتصاد المحلي، والذي كانت السلطات الاستعمارية تسعى إلى استغلاله بفعالية[2].

أوكلت مهمة فحص الحيوانات المصابة إلى أطباء بيطريين مختصين لضمان تشخيص دقيق واتخاذ التدابير المناسبة. ففي الرسالة الموجهة إلى قايد بني يدر بتاريخ 26 مايو 1873، تم إبلاغه بأن طبيب الحيوانات سيصل إلى المنطقة في يوم محدد، وطُلب منه جمع بعض رؤوس الأبقار المصابة بالمرض في فرقة بني غيزلي. الهدف من هذه الخطوة كان تمكين الطبيب من معاينة المرض ميدانياً، وفهم صيغته وآثاره على المواشي، وهو ما يعكس رغبة الإدارة الاستعمارية في التعامل العلمي مع الأوبئة الحيوانية. كما حملت المراسلة تعليمات واضحة بضرورة توفير كل التسهيلات للطبيب البيطري، بما في ذلك تأمين احتياجاته وضمان حسن استقباله، مما يُبرز أهمية الدور الذي كانت توليه

[1] GGA 33 KK/39, Corres. le: 17/05/1873
[2] GGA 33 KK/39, Corres. le: 23/05/1873

السلطات الاستعمارية لهذه المهمة. ربطاً بالمراسلات السابقة، يتضح أن الإدارة الفرنسية كانت تعتمد نظاماً متكاملاً لرصد الأمراض الحيوانية، بدءاً من تقارير القيّاد الدورية إلى إرسال المختصين لفحص الحالات الميدانية. هذا النهج يؤكد إدراك السلطات لأهمية السيطرة على الأمراض التي تهدد الثروة الحيوانية، باعتبارها ركناً أساسياً في استغلال الموارد الاقتصادية المحلية وضمان استمرار الإمدادات التي تعتمد عليها الإدارة الاستعمارية[1].

في الختام يمكن القول أن سكان جيجل اعتمدوا على الثروة الحيوانية كمصدر أساسي للعيش والتجارة، مما جعلها تلعب دورًا محوريًا في الاقتصاد المحلي. كانت المواشي تُستخدم في الزراعة، وخاصة كراء الثيران للحرث، حيث حاولت السلطات الاستعمارية فرض قيود على هذه الممارسة، بما في ذلك منع الكراء أحيانًا، أو توثيق العمليات لضمان مراقبة النشاط الزراعي. إلى جانب ذلك، سعت السلطات إلى تنظيم استخدام المواشي من خلال جردها بشكل دوري لضمان دفع الضرائب المفروضة عليها وتنظيم عمليات الاشتراك في الحرث بين المزارعين لتقاسم الموارد. ومع ذلك، شكلت سرقة المواشي تحديًا كبيرًا، مما أدى إلى نزاعات محلية متكررة وتأثيرات سلبية على الاقتصاد الريفي. بالإضافة إلى ذلك، كانت الأوبئة والمخاطر التي تهدد المواشي، مثل الأمراض المعدية، تخضع لإجراءات إدارة صارمة لضمان استمرار الاعتماد عليها في الإنتاج الزراعي والتجارة، الذي كان في مجمله يصب في الصالح الفرنسي.

[1] GGA 33 KK/39, Corres. le: 26/05/1873

المبحث الخامس:

الاستثمارات.

1.اهتمام السلطات الفرنسية بالمستثمرين :

حرصت الإدارة الفرنسية على السير الحسن لاستثمارات أرباب العمل الأجانب بمختلف أعراش جيجل، و من بين أوجه ذلك الحرص، تسليط غرامات و عقوبات على بعض من سولت لهم أنفسهم إعاقة سير أعمال الاستثمار أو عرقلتها. و في هذا الصدد نجد الرسالة الموجهة إلى قايد الوطية تُعلمه في ثناياها بمعاقبة شيخ دوار أم أغريون بغرامة عشرين فرنك و ذلك بسبب تسلط بعض الأشخاص الذين هم تحت إمرته على مساعد المستثمر، إذ أن شيخ الفرقة المذكور لم يخبر قايد العرش، و أخفى القضية برمته عليه، كما لم يرسل الشهود على الخصومة الحاصلة بين أشخاص من أفراد فرقته و مساعد صاحب العمل أو كما تسميه الرسالة "خديم المركانتي"، كما حملت الرسالة أمرا بضرورة الإسراع في إرسال الشيخ و الشهود فورا إلى المكتب العربي حيث سيلقون عقوبتهم هناك على يد ضابط المكتب العربي[1].

كما يتجلى حرص السلطات الفرنسية في دعم المستثمرين الفرنسيين ومشاريعهم الاستثمارية في منطقة جيجل من خلال الزيارات الرسمية التي كان يقوم بها الموظفون الساميون وغيرهم من الشخصيات ذات النفوذ. هذه الزيارات لم تكن مجرد تفقد إداري عابر، بل كانت تعكس الاهتمام العميق بتأمين مصالح المستعمرين وضمان نجاح استثماراتهم، ما يبرز الأهمية التي كانت توليها الإدارة الاستعمارية لاستغلال الموارد المحلية وتوطيد نفوذها في المنطقة.إذ تكشف إحدى المراسلات تفاصيل دقيقة عن زيارة مرتقبة لحاكم جيجل وزوجته وخدمه، بالإضافة إلى رئيس المكتب العربي. وفقًا لهذه المراسلة، كان من المقرر أن يصل الوفد يوم الاثنين إلى منطقة فوزار، ثم ينتقل يوم الثلاثاء إلى إحدى المناجم بالمنطقة، على أن يعود للمبيت في فوزار قبل أن يتوجه يوم الأربعاء إلى جيجل. وقد طلب من القايد إرسال ابنه، للتنسيق بشأن توقيت الخروج والاحتياجات اللوجستية للزيارة، بما في ذلك تأمين الدواب اللازمة لتنقل حاكم جيجل وزوجته من برج الفنار إلى وجهتهم[2].

أبدت السلطات الفرنسية اهتمامها بالمشاريع الاستثمارية في جيجل، ليس فقط من خلال زيارات المسؤولين العسكريين، بل أيضًا عبر زيارات الشخصيات المدنية البارزة، مثل رؤساء المجالس

[1] GGA 33 KK/39, Corres. le: 09/03/1872..
[2], GGA 33 KK/39, Corres. le: 11/05/1872.

العليا، الذين كان لهم دور في دعم المستعمرين وتعزيز المشاريع الاستعمارية. لم تكن هذه الزيارات مجرد تفقد روتيني، بل كانت تعكس استراتيجية استيطانية تهدف إلى السيطرة على الموارد المحلية وضمان استفادة المستثمرين الفرنسيين منها بأقصى قدر ممكن. ومثال على ذلك، الزيارة التي قام بها رئيس مجلس الشيوخ إلى منجم في العوانة، كما جاء في المراسلة الموجهة إلى قايد العوانة[1].

استمرارًا لما سبق من مظاهر اهتمام السلطات الفرنسية بتعزيز المشاريع الاستعمارية في منطقة جيجل، نرى نموذجًا آخر من هذه الزيارات الرسمية، والتي تضمنت ترتيبات زيارة كبير المهندسين المتولي أمور المعادن. تكشف هذه الزيارة عن تركيز الإدارة الاستعمارية على استغلال الثروات الطبيعية في الجزائر، وخاصة المعادن، بما يعكس حرصها على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المحلية. كما تُظهر هذه المراسلة الموجهة إلى قايد العوانة تفاصيل دقيقة عن الزيارة، شملت أوامر لم تكن مجرد توجيهات عابرة، بل كانت جزءًا من منظومة متكاملة تستغل فيها السلطات الفرنسية القادة المحليين مثل القايد و مختلف موظفيه لضمان تنفيذ هذه الزيارات على أكمل وجه. كما نجد أن تكليف القايد ليس فقط بمرافقة الوفد، بل أيضًا بتأمين وسائل النقل اللازمة، مما يبرز الدور الذي كان يُفرض على القيادات المحلية في خدمة المشاريع الاستثمارية الاستعمارية[2] .

2.تنظيم الاستثمارات :

- الإعلانات :

أبدت السلطات الاستعمارية اهتمام واضح بتنظيم واستغلال الموارد الطبيعية في بجيجل. إحدى هذه الموارد كانت المعادن، التي تعتبر ذات أهمية اقتصادية كبيرة. حيث انتهجت في سبيل تحقيق تلك الغاية طرق إعلامية مختلفة، معتمدة على الإعلان المباشر وسط الأهالي. أحد تلك الإعلانات كان يهدف إلى تنظيم عملية استثمار واستخراج المعادن في منطقة أولاد الساعد التابع لقيادة العوانة. اذ عملت السلطة الفرنسية على إشراك السكان المحليين في هذا المشروع، مع ضمان التزامهم وفهمهم الكامل للشروط والفوائد المتعلقة به.

أرسلت السلطات الفرنسية ثلاث وثائق مكتوبة باللغة الفرنسية، مرفقة بترجماتها إلى اللغة العربية. هذا يضمن أن جميع المعنيين، بما في ذلك القادة المحليون والسكان، يمكنهم فهم محتوى

[1] GGA 33 KK/39, Corres. le: 24/11/1872.
[2] GGA 33 KK/39, Corres. le: 09/06/1873.

الوثائق بسهولة .تم أمرت خدامها بوضع نسخة من الوثائق المترجمة في موقع المنجم ذاته لضمان اطلاع جميع العمال المحتملين على التفاصيل. كما أمرت بوضع نسخة أخرى في منزل شيخ الفرقة المحلية بالدوار المذكور، حيث يمكن للقيادة المحلية الاطلاع عليها ونشر محتواها بين السكان. و وضعت النسخة الثالثة في دار الوقاف، لضمان الوصول إلى أكبر عدد ممكن من السكان.

كخطوة إضافية طلبت السلطات الفرنسية من قايد العوانة شرح محتوى الوثائق للسكان المحليين، وقراءتها عليهم مرة كل شهر لمدة أربعة أشهر. هذا يضمن أن جميع المعنيين على دراية بالتفاصيل والشروط والفوائد المرتبطة بالمشروع، كما شددت السلطات على ضرورة إبلاغ السكان بالفوائد المالية التي يمكنهم تحقيقها من العمل في المنجم، بالإضافة إلى طمأنتهم بأن أي أضرار قد تلحق بأملاكهم سيتم تعويضها،في الأخير طُلب ضابط المكتب العربي من القايد إرسال تقارير دورية تؤكد استلام الوثائق وقراءتها على السكان المعنيين. هذا يساعد في ضمان تنفيذ التعليمات بشكل صحيح وفعّال.

تعكس طريقة الإعلان عن منح استثمار استخراج المعادن في الرسالة السابقة نهجًا منظمًا ودقيقًا تتبعه السلطات الفرنسية لضمان تنفيذ مشاريعها الاقتصادية بفعالية. من خلال استخدام اللغتين الفرنسية والعربية، والتوزيع الواسع للوثائق، والنشر المستمر للمعلومات، تسعى السلطات إلى تحقيق تعاون السكان المحليين وكسب ثقتهم في المشروع. الإجراءات المتبعة توضح الحرص على التواصل الفعال وتقديم الضمانات للسكان المحليين، مما يعكس الجهود المبذولة لضمان استقرار وتنفيذ المشاريع الاستعمارية بنجاح.

- فرض كراء البغال:

سعت السلطات الفرنسية الاستعمارية في جيجل إلى تسهيل مهمة المستثمرين الفرنسيين، وتوفير وسائل النقل اللازمة لهم، إذ كان ذلك من أولويات ضباط المكتب العربي. نظرًا لطبيعة تضاريس جيجل الوعرة، كانت الحاجة ملحة لوسائل نقل بدائية تُستخدم لنقل السلع والأشياء الثقيلة، وهي وسائل لم تكن متوفرة إلا عند أهالي المنطقة الذين يمتلكون خبرة في هذا المجال. وبهذا، اعتمدت السلطات على توظيف موارد الأهالي، سواء برضاهم أو بأساليب قسرية، لتلبية احتياجات المستثمرين. ففي الرسالة المؤرخة في 22 ماي 1862، وُجِّه الشيخ الطاهر بن الدريسي لإبلاغ جميع مشايخ بني مجالد بضرورة إشعار أفراد الأعراش بإمكانية تأجير وسائل النقل، وخاصة البغال، لنقل

الخشب لصالح المستثمر الفرنسي أو "المركانتي" كما كان يسمّى في المراسلات. وعلى الرغم من الإشارة إلى رضا الأهالي كشرط أساسي، إلا أن الأوامر جاءت بتوجيه واضح من ضابط العسكري الذي كان يتولى إدارة شؤون العرب في جيجل، مما يؤكد الطبيعة الضمنية لضغوط الإدارة الاستعمارية في توجيه هذه الموارد لخدمة مصالح الفرنسيين[1].

عملت السلطات الفرنسية على تسهيل استفادة المستثمرين الفرنسيين عبر فرض تأجير بغال الأهالي بطريقة قسرية كذلك، في سياق تنظيم استغلال الثروات المعدنية على أراضي جيجل. وقد استخدمت السلطات في ذلك أسلوب التعويض عن دفع الغرامات المفروضة على السكان المحليين. ففي الرسالة الموجهة إلى قايد بني يدر أشير إلى أن بعض الأهالي كانوا ملزمين بتأجير بغالهم لمستثمرين فرنسيين، كجزء من وسيلة لسداد الغرامات العسكرية المفروضة عليهم. تُظهر الرسالة أن فرض تأجير البغال جاء بتوجيه من السلطات الفرنسية، وبأمر مباشر من ضابط المكتب العربي بجيجل، مما يعكس طبيعة الهيمنة والضغط الذي مارسته الإدارة الاستعمارية على السكان المحليين. وقد تم إبلاغ شيخ أولاد علال بضرورة إرسال البغال لتنفيذ هذه الخدمة، حيث كانت تُستخدم هذه الوسائل كنوع من الإلتزامات الضريبية، مما يظهر كيف تحولت الممتلكات الخاصة للأهالي إلى أداة استغلال تخدم مصالح الاستعمار[2].

3.استخراج المعادن :

- الفحم الحجري :

كان الفحم الحجري من الموارد الأساسية التي اعتمدت عليها الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر. استغلال هذا المورد يعني توفير الوقود للصناعات الفرنسية وتعزيز الاقتصاد الاستعماري، و لذلك أولت فرنسا أهمية كبيرة لهذا المورد و كل ما يتعلق به في مستعمراتها، سيما منها الجزائر. و هذا ما تبينه العديد من الرسائل التي كانت تصدر عن ضباط المكتب العربي بجيجل، فعلى سبيل المثال لا الحصر تلقى قايد بني سيار أمرا صارما من طرف ضابط المكتب العربي يحثه على ضرورة الاهتمام

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le: 22/05/1862
[2] GGA 33 KK/39, Corres. le: 27/01/1873.

بأحد المستثمرين الفرنسيين الذي كان بصدد البحث عن الفحم الحجري بمنطقة جيجل، و شددت المراسلة على ضرورة مد هذا المستثمر باليد العاملة، و تلبية كل ما يحتاج إليه[1].

تعكس الكثير من المراسلات كيفية إدارة السلطات الفرنسية للمنطقة، حيث كانت تصدر أوامر واضحة للقيادة المحلية لضمان تنفيذ السياسات الاقتصادية دون عراقيل. الاستثمار في الفحم كان له أهمية استراتيجية، والحرص على تسهيل مهام الأشخاص المخولين بذلك كان جزءًا من استراتيجية أوسع لضمان الاستغلال الفعال للموارد الطبيعية. و كل ذلك لم يكن مرتبط بفترة محددة من عمر الاستعمار الفرنسي في الجزائر، و إنما كان ذلك الاهتمام السمة البارزة في الأوامر و التعليمات التي كانت تصدر من طرف ضابط المكتب العربي بجيجل إلى القياد و الشيوخ، فقبل سنتين من تاريخ الرسالة السابقة، نجد رسالة أخرى موجهة لشيخ أولاد ظافر تظهر أيضًا التداخل بين السلطات الفرنسية و ممثلوها المحليين، وكيف كان يتم توجيه الشيوخ والقادة المحليين لتسهيل العمليات الاستثمارية في مجال استخراج الفحم.

فالتنقيب عن الفحم كان يعتبر جزءًا من الاستغلال الاقتصادي للموارد الطبيعية، وهو هدف رئيسي للاستعمار الفرنسي. إذ كان الفحم ضروريًا لدعم الصناعات، سواء المحلية أو تلك الموجهة لدعم الاقتصاد الفرنسي. توجيه السلطات الفرنسية لشيخ الدوار يعكس نوعًا من التعاون القسري بين الإدارة الاستعمارية والسلطات المحلية التقليدية، مثل هذه الرسائل كانت وسيلة لضمان تنفيذ الأوامر الفرنسية وتجنب المقاومة المحلية، فزيادة عن كونها صارمة اللهجة فهي مكتوبة بلغة رسمية تجمع بين العربية الدارجة و الفصحى وبعض المصطلحات الإدارية، لضمان الفهم الصحيح و من ثمة التطبيق الكلي لما جاء فيها[2]. و لقد كانت قرارات منح تراخيص التنقيب عن مختلف المعادن تُصدر وتُنشر ضمن *النشرة الرسمية للحكومة العامة* ، تمامًا كما ورد في القرار الذي يُرخص للسيد بروات (Bruat)بالقيام بأعمال تنقيب عن الليغنيت (الفحم البني) في أراضي بني سيار، التابعة لدائرة جيجل[3].

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le: 19/02/1862.
[2] GGA 33 KK/35, Corres. le: 01/10/1860.
[3] BOGGA, 1862, T2, p25.

لم يكن اهتمام ضباط المكتب العربي بجيجل باستخراج الفحم من مختلف مناطقها، ولا تجاوب قياد الأعراش و شيوخ الدواوير بها و تفاعلهم الكبير مع أوامر ضابط المكتب العربي إلا جزء من اهتمام الحاكم العام ذاته، و صورة عاكسة لسياسة السلطة الاستعمارية في استغلال الموارد الباطنية للجزائر، ففي 13 مارس 1866 صدر مرسوم عن الحاكم العام للجزائر يمنح فيه لمدة سنتين، لكل من المستثمرين بوجوس و كليمان (MM. Pujos et Clément) الإذن بإجراء أبحاث عن مناجم الليغنيت (نوع من الفحم) في واد بوغنة، إقليم بني سيار بدائرة جيجل، كما أمر ذات المرسوم القيادة المحلية بالتصرف في المواد التي استخدموها في أعمالهم الاستكشافية، و التخلص منها[1].

- الحديد :

حظي معدن الحديد المستخرج من منطقة جيجل بسمعة جيدة خلال الفترة الاستعمارية، إذ عُرف بجودته الفائقة، الأمر الذي جعله يحظى بطلب واسع في الأسواق الأوروبية[2]. و من خلال مراسلات المكاتب العربية يبدو أنّ ضباط المكاتب كانوا على وعي مبكر بقيمة هذا المورد الاستراتيجي وجودته. إذ يتجلى ذلك في إحدى الرسائل المؤرخة في 9 جوان 1873 والموجهة إلى قايد العوانة، حيث أُبلِغ بقدوم كبير المهندسين المسؤول عن شؤون المعادن رفقة ضابط المكتب العربي، وحدد الموعد في برج الفنار بالغريبات على الساعة السابعة صباحاً. وقد طُلب من القايد مرافقتهم مع نوابه والإقامة معهم يومين كاملين قصد معاينة مواقع الحديد هناك، مع توفير وسيلتي نقل محليتين للصعود نحو المنجم[3].

حرصت السلطات الفرنسية ممثلة في ضباط المكاتب العربية على متابعة عمليات البحث عن معدن الحديد في منطقة جيجل، باعتباره ثروة استراتيجية مهمة، تسعى إلى استغلالها لخدمة مصالحها الاستعمارية. إذ تكشف إحدى الرشائل الموجهة من طرف ضابط المكتب العربي بجيجل إلى الشيخ مرزوق بن أحمد، عن هذا التوجه بوضوح، إذ جاء فيها أمر صريح بتكليف بلقاسم بن الطيب المخازني بمرافقة الحاملين المكلفين بالتنقيب عن الحديد، كما في المرة الأولى، وملازمتهم طوال مدة إقامتهم في البادية[4].

[1] BOGGA, 1866, T6, p99.
[2] Un colon, op-cit, p :17.
[3] GGA 33 KK/39. Corres .le: 09/06/1873.
[4] GGA 33 KK/35. Corres .le: 11/06/.1860

تظهر إحدى المراسلات الصادرة عن الحاكم الكبير بجيجل، قدراً كبيراً من الصرامة والحدّة في ميدان استغلال الحديد. فهي لا تكتفي بمنح الإذن للمستثمرين بالبحث عن معدن الحديد، بل تُلزم جميع العرب والقبائل بمرافقتهم والإرشاد إلى مواقع المعادن دون أي تهاون. والأهم من ذلك أنّ نص المراسلة يربط بين الامتثال للأوامر وبين العقاب، إذ يهدد حاكم جيجل بإنزال عقوبة شديدة بكل من يتقاعس أو يتراخى عن التعاون. هذه الصرامة تعكس الطابع السلطوي الذي اتسمت به الإدارة الاستعمارية، حيث حولت عمليات البحث عن معدن الحديد إلى واجب قسري مفروض على الأهالي، وجعلت الأوامر الصادر في شكل مراسلات أداة للضغط والتهديد أكثر منها وسيلة للتعاون. و هنا يتضح أن هذه المراسلة و غيرها لا تُبرز فقط اهتمام فرنسا بالحديد وجودته، بل تكشف أيضاً عن طبيعة العلاقة بين السلطة الاستعمارية والسكان المحليين، والتي قامت على الإكراه والهيمنة[1].

- النحاس :

يعد النحاس من المعادن التي حظيت باهتمام المستدمر الفرنسي بجيجل و أباح استغلاله بموجب المرسوم رقم 320 الصادر في 13 يونيو 1862، إذ تم منح السادة بيناتيلي ولاموث وساوفان (Pinatelli, Lamothe et Sauvan) الإذن و سمح لهما بإنشاء مناجم للبحث عن النحاس في إحدى المناطق التابعة لقيادة العوانة بجيجل. قدر المحيط المخصص للبحث بحوالي أحد عشر كيلومترًا مربعًا، والمعروف باسم تاونرت، وهي قمة جبلية قرب وادي طبولة في زيامة منصورية. تقع المنطقة في أراضي قبيلة بني خرّايشة، من أولاد مُحَّد، وهي قبيلة تابعة لقياد العوانة وتقع على يسار الواد الكبير في دائرة جيجل، مقاطعة قسنطينة.

هذا القرار يظهر التداخل بين السياسات الاستعمارية والموارد المحلية، وكيف كانت السلطات تستخدم القرارات الإدارية لفرض سيطرتها واستغلال الموارد الطبيعية. كما يعكس المرسوم سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية في مجال استخراج المعادن، مما يعزز التنمية الاقتصادية لفرنسا. فالنحاس كان يعتبر مادة ثمينة للصناعات، واستغلاله يعزز من اقتصادها و يعزز صناعاتها. إن انشاء

[1] GGA 33 KK/35. Corres .le: 11/06/1860.

المناجم يتطلب تطوير البنية التحتية مثل الطرق والمرافق اللوجستية، مما يعود بالفائدة على المنطقة. كما تتطلب المناجم يد عاملة كبيرة، مما يوفر فرص عمل للسكان المحليين ويؤثر على الاقتصاد المحلي.

يظهر المرسوم كيف كانت السلطات الاستعمارية تتعامل مع الأراضي والموارد الطبيعية التابعة للقبائل المحلية، وتفرض سيطرتها من خلال القرارات الإدارية، فإنشاء المناجم في أراضي القبائل يمكن أن يؤدي إلى تغيرات اجتماعية واقتصادية كبيرة، بما في ذلك اضطرار السكان الى الصدام أو تغيير أنماط الحياة التقليدية. المرسوم مكتوب بلغة رسمية وقانونية، تعكس الطبيعة البيروقراطية للإدارة الاستعمارية الفرنسية. تحديد الموقع بدقة يعكس أهمية الدقة في القرارات الإدارية المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية، كما يعكس المعرفة الواسعة و الدقيقة للسلطات الاستعمارية بمنطقة جيجل و تضاريسها. المرسوم يعكس أيضاً التأثيرات المحتملة على القبائل المحلية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تنجم عن ذلك. [1]

4.استغلال الغابات :

تحولت الغابات في منطقة القبائل و الميلية، من كونها ملكية جماعية تعود بالنفع على السكان المحليين إلى مورد اقتصادي ضخم خُصص لخدمة مصالح فئة محدودة من الشركات. إذ أقدمت الإدارة الاستعمارية على منح امتيازات واسعة النطاق دون أي مبررات منطقية أو اعتبارات تنموية، لتصبح هذه الامتيازات شكلًا من أشكال الريع الاقتصادي الثابت الذي استفادت منه شركات غابية لسنوات طويلة. بلغت مساحة الامتيازات الممنوحة لهذه الشركات ما بين 2000 و12000 هكتار حسب احدى الاحصاءات في نهايات القرن التاسع عشر، وهو رقم يعكس حجم السيطرة التي فُرضت على الموارد الطبيعية. والأسوأ من ذلك أن هذه الشركات لم تكن تدفع سوى رسوم زهيدة في مقابل هذه الامتيازات، وهي رسوم لم تُسدّد في كثير من الأحيان أصلًا، ما جعل الاستغلال مجانيًا تقريبًا[2]. و قد تمثلت أوجه الاستغلال فيمايلي :

- استغلال المستثمرين للفلين :

[1] BOGGA, 1862, T2, p 592.

[2] Ali ben Belkassem ben Mahoui, Vérités sur les incendies de 1881. Le séquestre & ses conséquences. Quelques mots sur les prétentions des sociétés forestières, Imprimerie Nouvelle, Constantine,1882, p:5.

تبين الاحصاءات التي قامت بها السلطات الاستعمارية حول غابات الفلين، أن الجزائر تمتلك 281,402 هكتار من غابات البلوط الفليني، وتستأثر مقاطعة قسنطينة وحدها بـ 231,690 هكتارًا، مما يشكل حوالي تسعة أعشار المساحة الإجمالية[1]. في المقابل نجد أن منح مساحات شاسعة من الغابات للشركات والأفراد أحد أبرز مظاهر الاستغلال الاقتصادي بجيجل. فقد استولت السلطات الاستعمارية على الأراضي والغابات ذات القيمة الاقتصادية العالية وخصصتها لمستثمرين فرنسيين. على سبيل المثال، مُنحت 7,700 هكتار من غابات الفلين والزان في بني فوغال لشركات مثل لاكروا (Lacroix) وفيرلو (Virloy) وبوفاريني، وفي بني مجالد تم منح 500.5 هكتار لشركة فيرنون وشمال .(Chemalle) كما حصلت شركة نود (Naud) وشركاؤها على 4,800 هكتار في بني عمران، بينما مُنحت آلاف الهكتارات للسيدين بوك ولاكروا (Bouk et Delacroix) في العنصر غرب الميلية. هذه السياسات لم تكن مجرد توزيع للموارد، بل شكلت جزءًا من استراتيجية استعمارية تهدف إلى تعزيز الهيمنة الاقتصادية على حساب السكان المحليين الذين حُرموا من أراضيهم ومواردهم التقليدية[2].

كان ضابط المكتب العربي يشرف بنفسه على تنظيم الاستفادة من الغابات المتواجدة داخل حدود أعراش جيجل، و لطالما كان يرسل توصيات إلى القيّاد يلزمهم فيها بضرورة تسهيل و إعانة المستثمرين في أشجار البلوط و غيره. و هذا ما نجده في مراسلة مدونة بتاريخ 1872/09/09موجهة لكل من قايد بني عافر و أولاد عسكر، يأمرهم فيها بحث سكان أعراشهم على العمل لذى "المركانتي" القادم إلى أعراشهم من أجل قطع و استخراج الفلين من أشجار البلوط. كما حملت الرسالة نفسها توصيات صارمة بضرورة تسهيل مهمة هذا الرجل.

ركزت المراسلة على الحوافز المادية المترتبة جرّاء الانخراط في هذا العمل، حيث أكد الضابط على النفع الكبير الذي سيكون حاصلا لسكاان الأعراش، فالرجل قادم إلى الأعراش المذكورة و سيقدم أموال مقابل كل خدمة يقدمونها سكان العرش في سبيل تقطيع و استخراج الفلين. كما أشار على القياد بضرورة حث سكان أعراشهم على كراء الأحصنة و البغال و الحمير للمستثمر و أخد أجرة ذلك، فهي تجزل عليهم الكثير من الأموال التي من شأنها أن تسدد ما يعانونه من ضرائب و غرامات. و الغريب في المراسلة أن الضابط أمر القياد بضرورة معرفة كل من تسنى له كراء بغاله أو

[1] Notices sur les forêts domaniales de l'Algérie, Alger : Grlt, Imprimeur du Gouvernement Général, 1894, Algérie, p:7.

[2] علي خنوف، مرجع سابق، ص: 139.

العمل لذى المستمثر المذكور و تقاضى أجرا عن ذلك، حتى يتسنى لهم فرض غرامة الحرب، و ذلك أفضل لهم من ارسالهم إلى خارج العرش للعمل من أجل تسديد هذه الغرامة[1].

- **استغلال الأخشاب :**

تُبرز الكثير من المراسلات الصادرة عن المكتب العربي بجيجل بوضوح الأسلوب الذي اعتمدته السلطات الاستعمارية الفرنسية في لتنظيم واستغلال موارد الغابات لصالح المستثمرين الفرنسيين. و مثال ذلك المراسلة الموجهة إلى القايد بلقاسم بن منيع، إذ يأمره السيد اليوطنة أفاص بالسماح للمستثمر "المركانتي" الفرنسي بقطع مختلف أنواع الخشب، مثل" *الطالع والوصولة والركايز*" ، دون أي تدخل أو اعتراض. يتجلى في هذه الأوامر دور القايد كحلقة وصل بين السلطات الاستعمارية والسكان المحليين، حيث يقتصر دوره على تنفيذ الأوامر وتسهيل استغلال الموارد الطبيعية لصالح المستثمرين الفرنسيين، دون مراعاة لحقوق السكان أو احتياجاتهم. إن الهدف من ذلك كان تسهيل استغلال الموارد الطبيعية بشكل مكثف لصالح الاقتصاد الاستعماري، مما يضمن توفير الخشب اللازم للمشاريع الصناعية والبنية التحتية التي كانت جزءًا من مخططات التوسع الاستعماري. يعكس النص سياسة الاستعمار في تحويل الغابات إلى مصدر للربح والسيطرة الاقتصادية، مع تهميش سكان المنطقة الأصليين وإقصائهم من الاستفادة من هذه الموارد، حيث كانت السلطات الاستعمارية تضمن للمستثمرين الفرنسيين الدعم الكامل لتأمين مصالحهم وتحقيق أهدافهم الاقتصادية[2].

[1] GGA 33 KK/39. Corres .le: 09/09/1872.
[2] GGA 33 KK/35, Corres. le: 13/10/.1862

الفصل الخامس :

المقاومة الشعبية في جيجل وردود الفعل الاستعمارية.

المبحث الأول: المقاومة الشعبية العسكرية.

المبحث الثاني: ردود الفعل الاستعمارية.

المبحث الثالث: المقاومة الغير مباشرة.

تمهيد :

مثّلت منطقة جيجل، منذ بدايات التوغّل الفرنسي في الإقليم الجزائري خلال القرن التاسع عشر، إحدى أهم الفضاءات التي حافظت على روح الرفض وواجهت سياسات الاحتلال بمختلف أشكال المقاومة. فقد امتزج في هذه المنطقة الساحلية–الجبلية، البعدُ الجغرافي الوعر بالوعي الجماعي، ليشكّلا معًا أرضيّة خصبة لظهور ردود فعل ثورية متواصلة، سواء في شكل انتفاضات مسلحة مباشرة أو عبر أنماط مقاومة غير معلنة تُعبّر عن رفض المجتمع للواقع الاستعماري المفروض. وبذلك، لم تكن جيجل مجرّد هامش ثانوي في خريطة المقاومة الجزائرية، بل كانت فضاءً نابضًا بالحركة، ومرآة تعكس تفاعل المجتمع المحلي مع العنف الاستعماري وأساليبه المتعددة[1].

تميزت جيجل بثورات محلية لم تنقطع حلقاتها، سواء تلك التي اتخذت طابعًا قبليا محدودا، أو تلك التي انخرطت في شبكات المقاومة الوطنية الأوسع التي امتدّت من جبال القل والقبائل الصغرى إلى سهول الميلية. وقد فرضت هذه الحالة الثورية الدائمة على الإدارة الاستعمارية إعادة النظر في أدواتها، فطوّرت سياسات خاصة بجيجل، جمعت بين القمع العسكري والملاحقات الإدارية من جهة، وبين محاولات الاحتواء وإعادة التنظيم الاجتماعي من جهة أخرى. ومع ذلك، ظل المجتمع الجيجلي قادرا على إعادة إنتاج أشكال جديدة من الرفض، تتناسب مع كل مرحلة، وتُفصح عن وعي سياسي واجتماعي متنامٍ يرفض الاستسلام.

إنّ دراسة هذه الأشكال المختلفة من المقاومة بجيجل تسمح بفهم أعمق لطبيعة العلاقة بين الإدارة الاستعمارية والمجتمع المحلي، كما تكشف عن الديناميكيات التي سلكتها المقاومة، والتي لم تكن مرتبطة فقط بالسلاح، بل امتدّت إلى السلوك الاجتماعي والثقافي، بما يعكس قدرة المجتمع الجيجلي على الحفاظ على تماسكه رغم محاولات التفكيك والاحتواء. ومن خلال هذا الفصل، يسعى البحث إلى تقديم قراءة شاملة لمسار المقاومة الجيجلية، باعتبارها جزءًا أصيلًا من المسار الوطني العام، وباعتبارها كذلك مرآةً تكشف عن التداخل بين المحلي والوطني، بين العفوي والمنظم، وبين السلاح والصمت، في مواجهة منظومة استعمارية سعت لفرض سيطرتها على الإنسان والأرض معًا، فما هي أهم الثورات بالمنطقة؟، وفيم تمثلت أشكالها؟.

[1] قيطوني، مرجع سابق، ص ص: 182-230.

المبحث الأول:
المقاومة الشعبية العسكرية.

1. اضطرابات جيجل و الواد الكبير سنة 1860:

بعد حملة راندون وما تلاها، أصبحت منطقة جيجل تحت السيطرة الفرنسية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وظهر الوجه الحقيقي للاستعمار الفرنسي، الذي كان يحاول إخفاءه سابقًا، من خلال فرض ضرائب قاسية كانت قد نسيتها الكثير من القبائل منذ تمرد ابن الأحرش في بداية القرن التاسع عشر. كانت هذه الضرائب تشكل عبئًا ثقيلاً على هذه القبائل التي تعرض اقتصادها لدمار بسبب الحملات العسكرية التوسعية في المنطقة منذ مطلع الخمسينيات. وفي إطار سياسته التي كانت تهدف إلى استغلال الجزائر اقتصاديًا لتمويل خزينة الدولة، قام نابوليون بمنح مساحات شاسعة من الأراضي الجزائرية للمستوطنين الفرنسيين والأوروبيين. و نظرا لافتقار جيجل إلى السهول الواسعة، فقد توجهت الأنظار الاستعمارية في البداية إلى الغابات، وخاصة غابات بلوط الفلين، التي تم تسليمها فيما بعد للمستوطنين الأوروبيين[1].

و رغم سيطرة القوات الفرنسية على معظم المواقع الاستراتيجية المحيطة بمنطقة جيجل، إلا أن النشاط الثوري اندلع مجددًا وامتد ليشمل مختلف أنحاء المنطقة. ففي أواخر عام 1859، تم قطع الطرقات مرة أخرى بين جيجل وقسنطينة، وكذلك بين جيجل وكل من سطيف وبجاية[2]، الأمر الذي أدخل المنطقة بين سنتي 1859-1860، وبخاصة الواد الكبير، حالة من الاضطرابات الشديدة، التي أثارت قلقًا كبيرًا بين الأهالي والقبائل. فقد تسبب جمع الضرائب، إضافة إلى منح امتيازات استغلال الفلين واستخدام الغابات للمستثمرين الفرنسيين، في استياء كبير من طرف السكان المحليين في منطقة الواد الكبير والميلية. كان الاحتلال الفرنسي في المنطقة يشكل تهديدًا مستمرًا للقبائل، خاصة مع محاولات السيطرة على الغابات وبناء المنازل والاستيلاء على الأراضي. وقد كانت هذه الأسباب وراء انطلاق تلك الاضطرابات، التي تسببت في اندلاع العديد من الأحداث العنيفة[3]، إذ

[1] صتالح عباد، مرجع سابق، ص : 290.

[2] علي خنوف، مرجع سابق، ص: 142.

[3] Féraud, Charles, *Documents pour servir à l'histoire de Philippeville, Revue Africaine,* vol. 19, année 1875, pp :458-462.

تعرضت خطوط التلغراف للتخريب، وشنّت هجمات على المراكز العسكرية في فج الأربعاء بأولاد عسكر والموقع الجديد في الميلية وغيرها[1].

أمام هذا التصعيد، قرر الجنرال ديفو(Devaux) ، قائد إقليم قسنطينة، قيادة حملة عسكرية بنفسه لمعاقبة الثوار. ففي نهاية مايو 1860 وصل هذا الجنرال مع قوة قوامها عشرة آلاف رجل، إلى فجاج العرب من أولاد عسكر. تم عقد اجتماع في سيدي معروف مع وفود القبائل. وبالرغم من أمل الجنرال في أن تكون القبائل مسالمة و تدخل في طاعته، إلا أن تلك القبائل بدأت بالهجوم على القوات الفرنسية. وقد هاجموا الحرس في معسكر فجاج العرب خلال ليلتين متتاليتين، وأخذوا يطلقون النار على الفرق التي كانت مكلفة بجمع الحطب في النهار. و قد وجد الجنرال ديفو نفسه أمام المواجهة العسكرية[2]. و دامت تلك المواجهات الدامية طيلة أربعة أشهر كاملة من ماي إلى سبتمبر، جابت فيها القوات الفرنسية بقيادة الجينرال ديفو المنطقة مطبقة مبدأ المسؤولية الجماعية، و فرض فيها غرامات قاسية عن القبائل و تسليم رهائن من أعيانها كضمانات لعدم قيام اضطرابات اخرى في المستقبل[3].

شنت حملة الجنرال ديفو معارك شرسة ضد المقاومين، ما أسفر عن مقتل المئات منهم. إذ واصلت الحملة تقدمها غرباً، فاجتاحت قرية عرب تاسقيف غرب حمام بني هارون، حيث قامت بتشتيت سكانها، فقتلت البعض، وصادرت ممتلكاتهم، وسجنت آخرين في الكدية بقسنطينة، فيما تم نفي البعض إلى مناطق بعيدة، مثل وهران، بتهمة الجهاد ضد المحتل بين 1859 و1861. كما طالت الحملة أولاد عيدون وأولاد عواط وبني مسلم، حيث أُحرقت قراهم وفرضت عليهم غرامات باهظة. ثم توجهت جنوباً عبر أراضي بني عيشة وبني فتح نحو أولاد عسكر لمعاقبتهم على هجومهم على المركز العسكري الجديد بفج الأربعاء. وبحلول 17 جوان 1860، وصلت الحملة إلى برج الطهر بعرش بني يدر، حيث بلغها خبر إحراق المقاومين لمؤسسة غابية استيطانية وقتل جميع من فيه[4].

[1] علي خنوف، مرجع سابق، ص : 142.

[2] *Féraud, Charles,* op-cit, p:461

[3] حسني قيطوني، مرجع سابق، ص :191.

[4] علي خنوف، مرجع سابق، ص : 142.

بعد الاستقرار الجزئي الذي حققته القوات الفرنسية، نجد أن السلطة الاستعمارية كانت حريصة على تتبع الوضع بالمنطقة، إد برز في إحدى المراسلات الصادرة عن ضابط المكتب العربي اهتمام السلطات الفرنسية بمراقبة الأوضاع المحلية في مناطق أولاد عسكر و فجاج العرب وزواغة، حيث سعى ضابط المكتب لمعرفة ما إذا كانت هناك تحركات أو مؤشرات على أي تمرد أو نوايا لإعادة تجديد الثورة، وهو ما أُطلق عليه في المراسلة المؤرخة ب 1860/07/17 بمصطلح "النفاق". إذ طلب من القايد سعيد بن منيع –قايد أولاد عسكر– بالبلاغ عن أي حديث حول "تجديد النفاق"، مما يعكس القلق المستمر لدى السلطات الفرنسية من احتمالية تجدّد المقاومة الشعبية. كما يُظهر نص المراسلة مدى الاهتمام بمتابعة الأوضاع عن كثب، حيث يتم الاستفسار عن أي ضرر، أو كما أطلقت عليه المراسلة "إذاية" قد تكون قد ظهرت للقايد أو لأي جهة أخرى تمثل السلطة الاستعمارية بالمنطقة بعد مغادرة المحلة ، وهو ما يُشير إلى أن الحملات العسكرية لم تكن تستقر هناك بل تغادر مباشرة بعد عملية الردع [1].

اعتمدت السلطات الفرنسية في جمع المعلومات على شبكات المراقبة المحلية، إذ كان يُطلب من القيّاد تعيين "عسّاسة" يسهرون على حماية المصالح الفرنسية، و جمع المعلومات ونقلها بسرعة. هذا النهج يعكس استراتيجية فرنسية تعتمد على استغلال القيادات المحلية لضمان السيطرة على السكان ومراقبة أي تحركات مشبوهة. مما يعكس أهمية هؤلاء الأفراد في النظام الاستخباراتي الفرنسي المحلي. وفي هذا السياق، فإن تعيين الحرّاس يشير إلى الدور المزدوج الذي تلعبه بعض العناصر المحلية من الأهالي المتعاونون مع ضباط المكاتب العربية: من جهة يسهلون عملية التواصل بين الأهالي و المستعمر، و يحافظون على مصالحه، ومن جهة أخرى يعملون كعيون تراقب أبناء وطنهم، و الحقيقة أن هؤلاء الحرّاس كانوا يوظفون ضمن الخدمات المخزنية حتى أيام السلم، إذ يُكلّف بتعيينهم الشيوخ و القيّاد المعينون من طرف السلطة الفرنسية نفسها، مثل ما حصل مع الحاج بوعكاز بن عاشور قايد فرجيوة[2].

كما اعتمدت الاستراتيجية العامة للقوات الفرنسية على تكتيكات القمع السريع، حيث أرسلت "المحلة" كوسيلة لفرض النظام وإجهاض أي محاولات للتمرد قبل أن تتطور. يبدو من المراسلة أن التواصل المستمر بين القايد والسلطات الفرنسية يمثل عنصرًا أساسيًا في هذه الاستراتيجية، إذ

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le: 10/07/1860.
[2] GGA 33 KK/35,Corres. le: 18/03/1861.

طُلب من القايد إرسال تقارير دورية حول الأوضاع المحلية، مما يعكس مدى اهتمام السلطات الفرنسية بمتابعة كل التفاصيل الصغيرة التي قد تشير إلى احتمال تجدّد المقاومة أو وجود اضطرابات بين السكان المحليين. في النهاية، توضح المراسلة كيف سعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية إلى بسط سيطرتها عبر استخدام القيادات المحلية كوسيلة للمراقبة والقمع، وفي الوقت نفسه تعزيز شبكات الاستخبارات لضمان السيطرة الكاملة على المناطق المستهدفة بجيجل[1].

و الحقيقة أن ذلك الارتباك من طرف القوات الفرنسية تجاه الأراضي التي مرّت بها الجيوش الفرنسية لم يكن من فراغ، إذ كان الثوار يظهرون مرة أخرى كلما تقدمت الجيوش الفرنسية، فحملة الجنرال ديفو واجهت تصعيدًا خطيرًا بعد أن أقدم الثوار على مهاجمة المؤسسة الغابية بالعنصر، ما أسفر عن مقتل المستوطنين العاملين بها وتدميرها بالكامل. دفع هذا الحدث الجنرال ديفو إلى التراجع نحو ضفاف الوادي الكبير، عازمًا على الانتقام من الأعراش القريبة من موقع الهجوم، خاصة بني مسلم، ومشاط، وبني بلعيد، الذين حملهم مسؤولية ما جرى. فكانت النتيجة حملة دمار واسعة، حيث أُحرقت القرى وسُفكت الدماء دون تمييز. ورغم القمع الوحشي، لم تخمد المقاومة، إذ كان السكان يدركون أن الاحتلال لم يكن يسعى فقط للسيطرة العسكرية، بل استهدف مواردهم الحيوية، وعلى رأسها الغابات. وهكذا، تحولت الثورة إلى نمط كرّ وفرّ، تهدأ حين تحل القوات الاستعمارية، وتشتعل مجددًا بمجرد انسحابها[2].

ومع ذلك، يبدو أن الأوضاع بدأت تعرف نوعًا من الهدوء النسبي السنوات التي تلت هذه الاضطرابات، وهو ما يُمكن أن يُفسر قرار السلطات الفرنسية، وفقًا للمرسوم الإمبراطوري الصادر في 19 أفريل 1862، بالتخلي عن عدد من الحصون الدفاعية في مدينة جيجل، وهي :حصن أوران (Horain)، حصن سانت أوجين(Saint-Eugène) ، حصن فالي(Valée) ، وحصن (Maison-Crénelée)، وذلك بعد اعتبارها غير ضرورية للدفاع عن الموقع العسكري للمدينة[3].

[1] GGA 33 KK/35, Corres. le: 10/07/1860.

[2] علي خنوف، مرجع سابق، ص: 143.

[3] BOGGA, 1862, T2, p234-235.

5.2. ثورة زواغة 1864:

عندما وصل خبر اندلاع انتفاضة أولاد سيدي الشيخ إلى قسنطينة في منتصف شهر مارس 1864، انتشرت شرارة الثورة بسرعة في العديد من المناطق المحيطة بها، سيما جيجل، وخاصة في مناطق نفوذ قبيلتي أولاد عز الدين وأولاد بن عاشور. كان هذا الحدث بداية لانتفاضة واسعة النطاق. على الرغم من أن بوعكاز، الذي كان يُتهم بالتحريض على هذه الانتفاضة في المناطق التي كانت تحت سيطرته السابقة[1]، قد تم نفيه إلى فرنسا حيث سُجن في إحدى المدن الصغيرة بجنوب غرب فرنسا، في شهر أغسطس من نفس العام، فإن ذلك لم يكن كافيًا لإيقاف الزخم الثوري الذي بدأ يكتسب قوة متنامية. بل على العكس، توسعت الانتفاضة بشكل أكبر، حيث تولى أتباع الطريقة الرحمانية مسؤولية قيادتها[2].

اندلعت هذه الثورة في 17 مارس 1864، عندما قاد الشيخ مُحَّد مقدم الطريقة الرحمانية، ألف مقاتل للهجوم على برج زواغة مستغلين غياب قائده، فنهبوا القصر وأضرموا النيران. استنفر قائد حامية ميلة جيشه لقمع التمرد، ما دفع الثوار إلى اللجوء لجبال أولاد عسكر وبني فتح وبني خطاب، داعين أهلها للانضمام إليهم. غير أن جيش المستعمر الفرنسي طاردهم، فاضطروا للتفرق، تاركين المقدم سي مُحَّد وحيدًا، وفقًا للمصادر الفرنسية. بعد اختفائه، أوكلت مهمة ملاحقته إلى القايد بلقاسم بن حبيلص، الذي جهزه الفرنسيون بالمال والسلاح لتقويض نفوذ العائلات التقليدية في المنطقة. وبعد أيام، تمكن من القبض على المقدم سي مُحَّد في غابة ببني خطاب الشرقية، ليتم ترحيله إلى قسنطينة، لتنتهي بذلك ثورة زواغة[3].

رغم القضاء على مقدم الطريقة الرحمانية، ظل أتباعه في حالة عداء مع السلطات الفرنسية، واستمر نشاطهم في المنطقة، مما أثار مخاوف الإدارة الاستعمارية. وبسبب هذا القلق، أصدرت السلطات تعليمات صارمة إلى كافة القياد بضرورة متابعة تحركات الإخوان الرحمانية بشكل دقيق.

---

[1] هو الحاج أحمد بوعكاز بن عاشور شيخ فرجيوة، حظي الرجل بمكانة مرموقة لدى ضباط المكاتب العربية بجيجل و قسنطينة قبل اعلان العداء لهم و محاربتهم، اد خص بعبارات تحية فخمة (كالوجيه الأقبل، و المرضية أحوالك، أجراها الله على وفق مرادك..)، كما ورد ذلك في العديد من المراسلات نذكر منها:

- GGA 33 KK/35, Corres. Le :05/05/.1860. / GGA 33 KK/35, Corres. Le :03/05/1860.

[2] صالح عباد، مدخل إلى تاريخ جيجل..، ص:295.

[3] علي خنوف، مرجع سابق، ص: 143.

وقد ورد ذلك في إحدى المراسلات الرسمية التي أكدت فيها السلطات الفرنسية على أهمية إدراج تفاصيل دقيقة حول نشاطاتهم في التقارير الفصلية، بما في ذلك اجتماعاتهم، وممارساتهم مثل الزردات، وأي تحركات أخرى قد تشير إلى تهديد محتمل. وطالبت المراسلة القياد بتوضيح هذه المعلومات بأدق التفاصيل، تنفيذًا لتوجيهات القيادة الفرنسية التي كانت ترى في الإخوان الرحمانية خطراً مستمراً يستدعي المراقبة المشددة[1].

5.3. ثورة أولاد عيدون :

بدأ التخطيط للمواجهة في ثورة أولاد عيدون يوم الثلاثاء 31 جانفي 1871، حيث اجتمع شيوخ أعراش المنطقة في السوق للتباحث حول الأخبار التي وصلت إليهم عن انتفاضة الصبايحية والكابلوتي في سوق أهراس. كانت هذه الأخبار تتوالى عليهم بشكل مستمر، مما أثار اهتمامهم ودفعهم للتخطيط والتحضير. من بين هؤلاء الشيوخ الذين وردت أسماؤهم في الوثائق الفرنسية كان الشيخ الطاهر بوزيان، شيخ دوار أولاد العربي، الذي كان يُعتبر المحرض الرئيسي على الثورة. كما كان للشيخ العربي بن مبارك البريوات، شيخ عرش أولاد دباب، دور كبير في تحفيز الناس. بالإضافة إليهم، كان هناك الشيخ مسعود بن علي بولاعة، شيخ عرش أولاد قاسم، والشيخ سي الحسين بن إبراهيم بن عتيق، شيخ عرش أولاد حناش، الذين شاركوا في هذا التحضير. أما الأثرياء وأصحاب النفوذ في المنطقة مثل سليمان بن عثمان والشكيرب بن مسعود من أولاد دباب، ومُحَمَّد بن بوفسيوة وسعد بن زعيمش من أولاد قاسم، فقد ساهموا أيضًا في دعم الثورة. كما كان للمرابط الإمام رابح بن عتيق، مقدم الطريقة الرحمانية من أولاد حناش، دور هام في تحفيز أبناء المنطقة للانضمام إلى الانتفاضة[2].

اندلعت ثورة أولاد عيدون في سياق المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي في الجزائر، وكانت جزءًا من الانتفاضات التي شهدتها منطقة جيجل خلال القرن التاسع عشر. في يوم 14 فيفري 1871، هاجم الثوار برج الميلية، أحد المراكز العسكرية الفرنسية في المنطقة، لكنهم لم يتمكنوا من اقتحامه، ففرضوا عليه حصارًا استمر لعدة أسابيع. لم يكن أولاد عيدون وحدهم في هذا الهجوم، بل التحقت بهم قبائل مجاورة مثل بني تليلان، بني خطاب الشراقة، بني قايد الشراقة، وأولاد عواط، مما عزز من قوة المقاومة وأربك الحامية الفرنسية داخل البرج[3]. وعلى رأس هذه الحامية كان الكابتن

[1] GGA 33 KK/39, Corres. le: 12/04/1873.

[2] سفيان عبد اللطيف، ثورة أولاد عيدون، الميلية 1851-1871، نوميديا، 2012، قسنطينة، ص:89.

[3] صالح عباد، مدخل إلى تاريخ جيجل..، ص: 303.

سيرجون، الذي أصيب برصاصة في ساقه أثناء القتال. ورغم إصابته، استمر في قيادة دفاع البرج مع مجموعة صغيرة من جنوده[1]. إن العوامل التي دفعت أولاد عيدون و بقية القبائل التي ساندتها إلى الانتفاض ليست مجرد "نزعة للتمرد"، بل هي نتيجة مباشرة لسوء معاملة المعمرين والسلطات الفرنسية، التي تجلّت في القرارات التشريعية الجائرة التي أضرت بالسكان المحليين. غير أن مريسي حاول تشويه الدوافع الحقيقية للثورة بجعلها تبدو وكأنها مجرد سلوك متأصل في سكان المنطقة، متجاهلًا الظلم والاضطهاد الذي تعرضوا له[2].

وفي محاولة لفك الحصار، أرسل الجيش الفرنسي من قيادة قسنطينة قوات عسكرية، ولكن هذا الجيش تعرض للهجوم من قبل عرش بني تليلان في ضواحي القرارم يومي 22 و23 من نفس الشهر. ولم يتمكن الجيش الفرنسي من الوصول إلى الميلية إلا في يوم 27 من الشهر نفسه. ورغم أنهم نجحوا في إبعاد الثوار عن البرج، إلا أن الثوار تمركزوا في الهضاب المحيطة ولم يتمكن الجيش الفرنسي من القضاء عليهم بسهولة. أدى تصاعد الهجمات إلى الحاجة لنجدات ضخمة، قادها معظمهم قياد جزائريون، وكانت هذه القوات هي التي ساعدت في فك الحصار. في ظل هذه الأوضاع، بدأ الجيش الفرنسي في تنفيذ سياسة قمعية تقضي باقتحام القرى القريبة وحجز الرهائن من عائلات وأقارب الثوار. مما اضطر الثوار إلى التفاوض مع الاحتلال الفرنسي لرفع الحصار عن البرج مقابل فرض عقوبات قاسية على عشائر أولاد عيدون بعد القضاء على ثورة المقراني[3].

يشير يحي بوعزيز إلى أن أحداث أولاد عيدون في الميلية وقعت في وقت كان المقراني قريبًا جدًا من بدء ثورته، وكان في تلك اللحظة على وشك إعلانها. فقد تزامن تاريخ استقالته الأولى مع تاريخ فك الحصار على الميلية في 27 فبراير. هذا التزامن الزمني يثير تساؤلات حول ما إذا كانت أولاد عيدون قد بادرت بالثورة قبل أوانها، ولم تنتظر حتى يكتمل استعداد المقراني، أو إذا كان هناك علاقة بين تحركاته والتحركات التي بدأت في الميلية. بالرغم من أن الوثائق المتوفرة لا توفر إجابة قاطعة على هذه الأسئلة، إلا أن بوعزيز يشير إلى نقطة هامة: إن منطقة الميلية والوادي الكبير كانت من الواجهات الرئيسية لثورة المقراني والحداد. هذا الواقع قد يوحي بأن ثورة أولاد عيدون لم تكن بعيدة

[1] La nécrologie de M. SERGENT, RA, vol. 35, année.1891, p : 317.

[2] يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا مُحَمَّد المقراني و الشيخ الحداد عام 1871، البصائر، 2009، الجزائر، ص:189.

[3] علي خنوف، مرجع سابق، ص: 149.

عن ثورتهما، وأنها قد تكون جزءًا من نفس السياق الثوري العام، لكن دون أن يكون هناك تنسيق مباشر بين الثورتين[1].

5. ثورة المقراني 1871:

يرى بعض المؤرخين أن ثورة 1871 كانت العقبة الأخيرة أمام الهيمنة الفرنسية الكاملة على الجزائر، فبعد قمعها لم تعد هناك مقاومة منظمة قادرة على تهديد الوجود الاستعماري. ونتيجة لذلك، تمكنت فرنسا من فرض سيطرتها المطلقة، مما أدى إلى ترسيخ الاستعمار الفرنسي وتحويل الجزائر إلى مستعمرة خاضعة بشكل تام للإدارة الفرنسية[2]. اندلعت هذه الانتفاضة 1871-1872، المعروفة بانتفاضة المقراني، في أعقاب هزيمة نابليون الثالث أمام القوات الألمانية بقيادة بسمارك، مما أدى إلى انهيار الإمبراطورية الثانية وعودة الحكم الجمهوري إلى فرنسا فيما عُرف بالجمهورية الثالثة. ومع هذا التحول السياسي، أقدمت السلطات الفرنسية على إلغاء النظام العسكري في الجزائر، مستعيضةً عنه بما سُمِّي آنذاك بـ"النظام المدني"، وهو في جوهره لم يكن سوى آلية لتمكين المستوطنين الأوروبيين من بسط سيطرتهم المطلقة على البلاد[3].

جاءت انتفاضة 1871 نتيجة تراكم عدة أسباب سياسية واجتماعية. كان على رأسها إصدار مرسوم كريميو، الذي منح اليهود الجزائريين الجنسية الفرنسية بكامل حقوقها، مما أثار استياء المسلمين الذين اعتبروا ذلك تمييزًا ضدهم. كما أدى استبدال النظام العسكري بالنظام المدني إلى تضرر النخبة العربية من رؤساء القبائل و وجهاء العائلات الكبرى، إذ فقدت امتيازاتها، فيما ساهمت بعض تصريحات ضباط الشؤون العربية في تأجيج غضب الأهالي، حيث فُسرت على أنها تشجيع غير مباشر على التمرد. إضافة إلى ذلك، تخلت السلطات الفرنسية عن سياسة "فرّق تسد"، التي اعتمدت عليها للحفاظ على السيطرة، مما أتاح فرصة للمصالحة بين العائلات الكبرى والطرق الصوفية مثل الشيخ الحداد مقدم الطريقة الرحمانية و الشيخ المقراني، مع حلول عام 1871، أصبح المشهد السياسي والاجتماعي مختلفًا، حيث توحدت القوى المحلية في جبهة موحدة ضد الاستعمار الفرنسي. تزامن ذلك مع ضعف فرنسا بعد هزيمتها أمام بروسيا، مما جعل الانتفاضة وشيكة، حيث

[1] يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا..، ص: 190.

[2] *Pierre Montagnon,* La France coloniale : La gloire de l'empire, du temps des croisades à la Seconde Guerre mondiale, *Flammarion, Paris, 1988, p :272.*

[3] صالح عباد، مدخل إلى تاريخ جيجل..، ص:300.

تحدد موعدها في 16 مارس 1871، مستغلة الوضع السياسي المتأزم في فرنسا[1].ولا شك أن السبب الرئيسي لثورة 1871 هو الاستعمار ذاته[2].

5.1. ثورة 1871 في غرب جيجل:

كان للشيخ الحداد، المقدَّم الأعلى للطريقة الرحمانية، ابن يُدعى سي عزيز. وقد اختار لتمثيله في منطقة جيجل كلاً من صالح بن شاطر وصالح بن بوشامة من قبيلة بني عمران الجبالة، بالإضافة إلى إبراهيم بوسوفة، الشيخ السابق لأولاد مُحَمَّد، وأحمد بن علي، العدْل السابق لقاضي تبابورت، الذي كان يقيم في دوار العوانة. وقد منح الشيخ عزيز نفسه لقب مميز، وكان – وفقًا للقائد رين – أكثر القادة الثائرين إضرارًا بالمنطقة خلال انتفاضة 1871، حيث استخدم نفوذه الديني لتعبئة الأهالي و حثهم على الانضمام إلى الثورة، كما سعى إلى توحيد الجهود فكتب إلى بن منيع من قبيلة بني عمران، و إلى عمر بن أحمد بن حبيلص من بني فغال، عدة رسائل يطلب منهما الانضام إليه لمحاربة المستعمر الفرنسي. لكن هذه الرسائل لم تحقق النتيجية التي كان يتوقعها[3].

بعد رفض هذان القايدان دعوة السي عزيز و قاوماها، على الرغم من انضمام العديد من أفراد عرشيهما إلى الثورة، لا سيما بني عمران. نتيجة لهذا الرفض، قرر سي عزيز بن الحداد مهاجمة بني فوغال أولًا، ثم بني عمران لاحقًا. عندما بلغ عمر بن حبيلص خبر استعداد سي عزيز للهجوم، طلب من أخيه، بلقاسم بن حبيلص، قايد بني عزيز، أن يلتحق به لصد تقدم الثوار نحو الشرق. إلا أن محاولتهما باءت بالفشل بعد معارك ضارية داخل عرش بني فوغال يومي 27 و28 ماي 1871، انتهت بهزيمتهما وفرارهما إلى مدينة جيجل. وبذلك، باتت المنطقة الجبلية الممتدة من بجاية إلى جيجل تحت سيطرة الثوار، وأصبحت مدينة جيجل مهددة بالسقوط بحلول 30 ماي 1871، وفقًا للتقرير المفصل الذي أرسله سي عمر بن حبيلص إلى القايد العسكري لمدينة جيجل بعد انهيار ميليشياته تحت وطأة ضربات الثوار[4].

[1] A. Ritout , op.cit, pp: 113-114.

[2] صالح عباد، مدخل إلى تاريخ جيجل..، ص: 301.

[3] A. Ritout , op. cit., pp:115-116.

[4] علي خنوف، مرجع سابق، ص: 151.

برزت في هذه المرحلة شخصية مهمة، و هو ابن الشيخ الحداد المسمّى عزيز، الذي لعب دورا مهما و فعلا في ثورة 1871، فكان له الدور الكبير في التعبئة العامة و فرض نظام محكم ساهم بشكل فعال في انجاح الثورة و القضاء على الخصوم و التفرغ لمواجهة الفرنسين[1]، ورغم قلة المراسلات التي تطرقت لهذه المرحلة من عمر الثورة نجد في إحداها وصفا له كشخصية متمردة، قيادية للمقاومة المحلية ضد السلطات الاستعمارية الفرنسية. اذ ذكر اسمه في سياق المواجهة العسكرية ضد القوات الفرنسية، في منطقة بني فوغال، كما تشير بعض العبارات الواردة في المراسلة إلى وقوع مواجهات دامية و عنيفة بين الطرفين[2].

كشفت لنا احدى المراسلات الأخرى جانبًا مهمًا من السياسة الاستعمارية الفرنسية في محاولة القضاء على الثورة بمنطقة بني فوغال، حيث استنجد ضباط المكاتب العربية ببعض الأهالي لمجابهة الثوار، مستعينين بالقادة المحليين لتنظيم هذه العمليات. ورغم أن الرسالة لا تذكر بالتفصيل كيفية التجنيد، فإن التحقيق مع الشخص المسمّى العيد بن المحنون الفوغالي من بني خزر حول ما إذا كان قد قاتل إلى جانب القايد أم لا يشير إلى أن السلطات الفرنسية كانت تعتمد على عناصر محلية في مواجهة المقاومة المسلحة.

يظهر في هذه المراسلة أنه من لم يشارك في القتال ضد الثوار كان معرضًا لدفع غرامة الحرب، مما يعني أن السلطات الاستعمارية لم تكتفِ بمعاقبة المشاركين في الثورة، بل فرضت عقوبات حتى على المحايدين، مما وضع السكان بين خيارين: إما القتال في صفوف القوات الفرنسية أو تحمل العقوبات المالية. وهذا يؤكد مرة أخرى أن الإدارة الاستعمارية لم تكن تعتمد فقط على قواتها العسكرية، بل لجأت مرة أخرى إلى سياسة التفرقة بين العناصر المحلية، حيث استخدمت بعض الأهالي ضد إخوانهم الثوار، إما بالترغيب أو بالترهيب، من خلال فرض الغرامات أو التهديد بالملاحقة القضائية و فرض العقوبات[3]. و لقد لاحظ هذا الباحث "علي خنوف" إذ أشار إلى أن المعارك في الجبال الغربية والجنوبية لجيجل كانت بين الجزائريين أنفسهم، دون مشاركة الجنود الفرنسيين، مما يعكس نجاح الاستعمار في استمالة أقلية محلية للقتال إلى جانبه. ورغم ذلك، ظل معظم السكان رافضين للاحتلال، متمسكين بالمقاومة رغم ضعف الإمكانيات وسوء التنظيم. وبرغم

[1] بشير قايد، جوانب من حياة الشيخ سي عزيز ابن الحداد، مجلة الأداب و العلوم الاجتماعية،مج3، ع1،ا2006، الجزائر، ص:68-72.

[2] GGA 33 KK/39, Corres. Le :29/04/1873.

[3] GGA 33 KK/39, Corres. Le :13/04/1873.

الإحباطات المتكررة التي أعقبت الانتفاضات، ظل الاستعداد للتضحية قائماً، في مواجهة تفوق المستعمر المادي والحضاري[1].

5.2. مهاجمة مدينة جيجل:

بعد أن تمكن سي عزيز بن الحداد من بسط سيطرته على المناطق الواقعة غرب مدينة جيجل، قرر العودة إلى جنوب بجاية، تاركًا خلفه خليفته المقدم سي القروشي بن سعدون لمواصلة العمليات العسكرية ضد الاحتلال الفرنسي. أوكل إليه مهمة قيادة الهجوم على مدينة جيجل والعمل على إخراج القوات الفرنسية منها. وقد حظي بن سعدون بدعم كبير من الأعراش الثلاثة الرئيسية التي كانت تحيط بالمدينة، وهي بني قايد، بني أحمد، وبني عمران السفلية. وأسهمت هذه الأعراش في فرض حصار محكم على المدينة، كما شاركت في تنفيذ سلسلة من الهجومات الجماعية التي استهدفت مواقع القوات الفرنسية داخل جيجل، في محاولة لاستعادة السيطرة على المدينة[2].

أورد "ريتوت" تقريرا كان قد أرسله بن حبيلص حليف الفرنسين بالمنطقة، إلى القبطان دورانج حاكم جيجل، أوضح تفاصيل الهجوم الذي شنه حلفاء الشيخ عزيز بن الحداد على جيجل يومي 27 و28 مايو. ذكر أن حلفاء الشيخ عزيز وصلوا إلى تبابورت مصحوبين بمقاتلين من بجاية وعدد من الثوار من مناطق مختلفة من سطيف و فرجيوة، حيث قسّمت هذه القوات إلى مجموعتين؛ كانت احدها تحت قيادة رجل من أولاد أمقران، ومعه سي عمر بوعرعور وعدد من المقاتلين، وتمركزت في منطقة ضمن أراضي بني معاد، أما الثانية فتمركزت في أراضي بني ورزدين. مع فجر يوم 28 مايو، بدأ الهجوم، حيث حاصرت هذه القوات المدينة والبرج من عدة جهات، و دارت هناك معركة شرسة بين الطرفين[3]. على الرغم من الإخفاق المتكرر للهجمات على المدينة والخسائر الجسيمة التي تكبدها المقاومون بسبب القصف المدفعي وإطلاق النار الكثيف من البنادق السريعة الطلقات، إلا أن الحصار استمر لمدة شهرين كاملين[4].

بعدها و حينما بلغ الخبر إلى الجنرال حاكم قسنطينة، قام بإرسال أمر صارم إلى كافة القيادات بجيجل، إذ أوصى بتكليف مشايخ تبابورت و قايد أولاد عسكر بالبحث عن قادة التمرد المتمثلين

[1] علي خنوف، مرجع سابق، ص: 153.

[2] المرجع نفسه، ص: 154.

[3] A. Ritout , op.cit, pp: 117-118.

[4] علي خنوف، مرجع سابق، ص: 155.

في سي القريشي بن سي سعدون خليفة عزيز بن الحداد و الذي نسبه إلى فرجيوة، و عمر بن عرعور من من قيادة تبابورت، وأحمد بن علي بوخميرة من أولاد عيدون. وقد شمل الأمر تقديم مكافأة مالية قدرها خمسمائة فرنك لكل من يقوم بالقبض على أحد هؤلاء، ما يعكس آلية تحفيزية صارمة تهدف إلى منع أي فرصة للاختباء، إذ نشر هذا التوجيه على جميع قيادات جيجل. وفي سياق متصل، صدر أمر من السيد الجنيرال حاكم قسنطينة بمصادرة جميع الأسلحة من أفراد بني عمران، مع التأكيد على نزع السلاح فور وقوع أي أعمال ثورية. وتظهر هذه الإجراءات آلية السيطرة الشاملة التي اعتمدتها القيادة الفرنسية، إذ جمعت بين إصدار الأوامر المركزية، التفتيش الميداني المكثف، تقديم الحوافز المالية، وتنفيذ العقوبات الفورية، بهدف إحكام السيطرة ومنع أي تمرد أو ثورة محلية[1].

5.3. امتداد ثورة 1871 شرق جيجل :

كان كل من مولى الشقفة[2] و مُحَّد بن فيالة المحرضين الأكبر خطورة في الناحية الشرقية من جيجل، إذ استجاب مولى الشقفة لدعوات الانضمام إلى الانتفاضة. في البداية، بدأ في تصفية أعدائه القدامى مثل القايد بن عميرش، الذي فر إلى البرج بعد أن تخلى عنه أنصاره. في يوم 25 جوان، اجتمع ممثلو القبائل في زاوية مولى الشقفة، وبلغ عدد المقاتلين حوالي 6 آلاف مقاتل، انقسموا إلى قسمين: أحدهم هاجم برج القايد بن عميرش والآخر سار نحو الميلية. في اليوم التالي، تم اقتحام البرج، وفر بن عميروش إلى أولاد عسكر. طلب مولى الشقفة من القايد بن زايد الانضمام إلى الانتفاضة، لكنه رفض، فواصل مولى الشقفة طريقه نحو فج الخميس في إقليم بني فتح، الذي انضم إلى الانتفاضة. رغم محاولة الهجوم على الميلية، لم تنجح العملية بسبب التحصينات الفرنسية. أثناء التراجع، تعرض مولى الشقفة واتباعه لهجوم من القيّاد والشيوخ والمخازنية، مما أدى إلى فقدان 4

[1] GGA 33 KK/39, Corres. Le :03/02/1872.

[2] ينتسب أحمد بن الشريف مولى الشقفة إلى عائلة بني يدر التي استقرت بجبال جيجل منذ القرن الأول الميلادي، ويُعتقد أن أصلها يعود إلى المغرب الأقصى، وتنتمي للطريقة الدرقاوية. وقد اختلفت الروايات حول مؤسس العائلة. ويرتبط لقب "مولى الشقفة" بأسطورة تقول إن الجد المؤسس وصل إلى المنطقة على سجادة أو مركب ثم نزل الشاطئ و كانت هناك بغلة تنتظره فركبها، وتوقفت به بغلة في الشقفة، فاستقر هناك وبنى زاوية. ورغم ميل حفيده أحمد مولى الشقفة إلى الفرنسيين، فقد شكوا في ولائه، بينما انضمت عائلته لاحقاً إلى ثورة المقراني سنة 1871م، لمزيد من التفاصيل ينظر :

- **العياشي روابحي ، الإدارة الاستعمارية و علاقتها بالعائلات الكبرى في مقاطعة قسنطينة 1837-1871م، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ و الآثار، جامعة قسنيطنة 2، 2014، ص : 298-299.**

قتلى، 20 أسيراً، و100 بندقية. ومع ذلك، تمكن من جمع متطوعين من مناطق متعددة مثل بني حبيبي، بني يدر، وأولاد عسكر، وأرسلهم للهجوم على ميلة يوم 10 جويلية. رغم الهجوم، لم يفلح في اقتحامها، وهاجم مقاتلوه قرية وادي العثمانية. في النهاية، تمكن القوات الفرنسية من فك الحصار المفروض على ميلة، مما دفع المنتفضين للانسحاب إلى برج الزغاية وجبال الزواغة[1].

أما بن فيالة فكانت ثورته جزءاً مهماً من الثورة شرق جيجل. قبل أن يبدأ القتال، أظهر شجاعة عندما وجه إنذاراً إلى الكابتان ميليكس قائد القوات الفرنسية، الذي خلف الكابتن سيرجان في قيادة الحامية الفرنسية في المنطقة، ودعاه للاستسلام، واعداً إياه بالأمان إذا انسحب دون أن يتعرض لأي خطر. لكن بعد أن فقد بن فيالة بعض رجاله في معركة بالميلية، أدرك أن الجهود التالية ستكون غير مجدية، فقرر التوجه نحو منطقة عين الماء الابيض حيث التقى بمولا شقفة. كانت خطتهم الجديدة تهدف إلى تنفيذ هجوم مشترك على مجموعة من القرى الأوروبية، بما في ذلك قريتي عين كرمة وبيزو، وكذلك تدمير خطوط السكك الحديدية التي تربط مدينة قسنطينة بمدينة فيليبفيل، مما كان سيقطع الاتصال بين المدينتين ويؤدي إلى خسائر كبرى للقوات الفرنسية[2]، و هو الهدف الذي قصده الثوار بعد فشلهم في اقتحام مدينة جيجل[3]. إلا أنه تم اتخاذ احتياطات مسبقة من قبل الجنرال أوجيرود، حيث كانت القوات الفرنسية التي تم جمعها لحماية وادي الرمل تضم حوالي 1700 جندي. تلقى الكولونيل أوبري، الذي كان يقود هذه القوات، أوامر بالتحرك من مدينة الميلية لوقف تقدم مولا شقفة ومنع انضمامه إلى بن فيالة. وبالفعل، تم إرسال فرقتين من الزواف الفرنسيين إلى قرية بيزو عبر السكك الحديدية لتأمين المنطقة ومنع تقدم الثوار، و هو ما تم في الاخير[4]، لتنتهي هذه الثورة بمجرد القبض على بن فيالة و مولى الشقفة، و تحقق حلم الفرنسيين بالسيطرة على شرق جيجل بعد عشرين سنة من الحرب الضارية[5].

لتعمد السلطات الاستعمارية بعد ثورة مولى الشقفة إلى كراء أملاكه. فمن خلال العديد من المراسلات الصادرة عن ضابط المكتب العربي بجيجل، يتضح أن الفرنسيين كانوا يعرضون أملاك

---

[1] صالح عباد، ، *مدخل إلى تاريخ جيجل* ..، ص ص: 317-318.

[2] Féraud, Charles, *Documents pour servir à l'histoire de Philippeville, Revue Africaine,* vol. 20, année 1876, p :109.

[3] صالح عباد، ، *مدخل إلى تاريخ جيجل* ..، ص: 320.

[4] Féraud, Charles, op-cit, p: 109.

[5] سفيان عبد اللطيف، ثورة أولاد عيدون..، مرجع سابق، ص: 104.

الشريف للكراء بشكل رسمي، مع التأكيد على أن من يود كراء أي من هذه الأملاك يجب عليه أن يتقدم في يوم معين، كما ورد في إحدى تلك المراسلات تحذير شديد من أن من يتصرف أي شخص مهما كانت صفته و قربه من السلطة الفرنسية في أملاك الشريف دون إذن رسمي سيواجه عقوبة شديدة. هذه المراسلة تعكس كيفية استغلال الفرنسيين للموارد المحلية بعد قمع الثورة، كما يظهر فيها النظام الصارم الذي فرضته السلطات الفرنسية على السكان المحليين[1].

كما حرصت السلطات الفرنسية على سجن كل المتعاونين و المشاركين في هذه الثورة حتى من القيّاد و الشيوخ الذين كرسوا حياتهم لخدمة مصالحها، و لم تشفع لهم الخدمات الجليلة التي كانوا يقدمونها لها. كما يتجلى لنا من خلال المراسلة الموجهة لكل من قايد عوانة و قايد بني عمران بتاريخ 1872/04/19 أن مجموعة من كبار الدواوير تعرضوا للسجن. حيث أمر القبطان رين القياد بارسال أسماء شيوخ الجماعات من كل دوار الذين أدركتهم الوفاة أو لا يزالون مسجونين بسبب إنخراطهم في ثورة 1871، أي دعمهم و مشاركتهم في ثورة المقراني. و ذلك من أجل تعيين أشخاص آخرين ممن تتوفر فيهم الأهلية لتولي رئاسة الجماعات المكونة لأعراش جيجل، رغم أن الرسالة لم تحدد شروط الأهلية لتولي هذه المهمة[2].

[1] GGA 33 KK/39. Corres.. le : 06/03/1873.
[2] GGA 33 KK/39, Corres. Le :19/04/1872.

المبحث الثاني :
ردود الفعل الاستعمارية.

1. السعي للسيطرة على الوضع بعد قمع ثورة المقراني :

بعد قمع ثورة المقراني اتبعت السلطات الفرنسية سلسلة من الإجراءات الإدارية والبيروقراطية لتنظيم الوضع في المناطق التي شهدت الثورة، خاصة فيما يتعلق بحقوق السكان المحليين وممتلكاتهم. كانت هذه الإجراءات تهدف إلى إعادة فرض النظام وضمان استمرار السيطرة الاستعمارية، لكنها في كثير من الأحيان عكست طبيعة الاستعمار الذي ركّز على تقنين الملكيات وإعادة توزيعها وفقًا للمصالح الفرنسية. تؤكد إحدى المراسلات الموجّهة إلى كافة القياد، باعتبارهم المسؤولون المحليون المعينون من قبل الإدارة الفرنسية، على ضرورة قيّام هؤلاء القيّاد بإعداد قوائم رسمية (جرايد) تسجّل فيها الممتلكات والأضرار التي لحقت بالأفراد وأهالي العروش نتيجة "النفاق"، وهو المصطلح الذي استخدمته الوثائق الاستعمارية للإشارة إلى ثورة المقراني والمقاومة الشعبية[1].

كما حرصت السلطات الفرنسية على استمرار الملاحقات القضائية ضد المشاركين في الاعمال العسكرية ضد القوات الفرنسية، حتى على المستوى الفردي، حيث سخرت السلطات الاستعمارية قياد الأعراش ومشايخ القبائل لتعقب المطلوبين وتسليمهم. ويعكس هذا النهج حرص الإدارة الفرنسية على تصفية الحسابات مع الثوار، ليس فقط من خلال العقوبات الجماعية، بل أيضًا عبر استهداف الأفراد المتهمين بالمشاركة في الثورة. كما تكشف الرسالة عن الدور الذي فُرض على شيوخ القبائل في خدمة السلطة الاستعمارية، مما ساهم في إحكام قبضتها على السكان المحليين[2].

2. مصادرة أملاك الأهالي :

يبين العرض الذي قدمه الحاكم العام بالجزائر عقب انتفاضة 1871 الحجم الكبير للمحجوزات التي قامت بها الإدارة الاستعمارية، والتي شملت ما مجموعه 2,329,994 هكتارا من الأراضي، قُدّرت قيمتها الإجمالية بـ 91,948,450فرنك .وقد شملت هذه الإجراءات 313 جماعة محلية، منها 181جماعة في إقليم قسنطينة وحده، ما يعكس الطابع المكثف للحجز في هذه المنطقة بالذات. وتمت تسوية أوضاع 306جماعة عبر افتدائها لأراضيها أو دفع مبالغ مالية، بينما

[1] GGA 33 KK/39, Corres. Le :08/10/1871
[2] GGA 33 KK/39, Corres. Le :27/12/1871

كما تم ضم أراضي 7جماعات بالكامل إلى أملاك الدولة نتيجة للهجرة الجماعية، وقد بلغ مجموع الأراضي التي تم نزعها فعليًا 611,130هكتارًا بقيمة تُقدّر بـ 15,143,466فرنك، إضافةً إلى مبالغ مالية تم تحصيلها بلغت 9,727,995فرنك، ليصل بذلك إجمالي المحجوزات إلى 24,871,461فرنك[1]. و الحقيقة أن تلك الهجرات لم تكن طوعية، فقد تم تهجير الكثير من القبائل الجيجلية إلى واد زناتي و فرجيوة ليتسنى للسلطة الفرنسية الاستحواذ على أراضيها[2].

تشير هذه الأرقام إلى الأثر العميق الذي خلفته سياسات الحجز الجماعي في قسنطينة خصوصًا، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، من خلال حرمان القبائل من أراضيها وتحويلها إلى ملكية للدولة الفرنسية، إذ شرعت السلطات الفرنسية بعد الثورة مباشرة عبر المكاتب العربية، في فرض الغرامات المالية ومصادرة الممتلكات، أو ما كان يصطلح عليه باسم "ضرب الثقاف" بحق المشاركين في الثورة، وحتى بحق من يُشتبه في دعمهم لها، كاجراء عقابي ردعي، وقد شملت المصادرة مختلف أنواع الأملاك، سواء كانت منقولة أو غير منقولة كما وضحته إحدى المراسلات الصادرة عن ضابط المكتب العربي بجيجل ، إذ طالت قائمة طويلة من الأفراد المنتمين إلى عدة دواوير، مثل حيان، أم اغريون، الأجناح، واد جنجن، وأولاد عمر، وغيرها. يأمر نص المراسلة كافة القياد والمشايخ بتجريد أملاك الأشخاص المذكورين وحصرها بشكل مفصل، على أن تُوضع أمانة إلى حين قدوم ممثلي "الدومين" الفرنسي لمصادرتها وبيعها. كما يشدد على ضرورة أن يصرّح جميع من يحوزون ممتلكات تابعة لهؤلاء المضروبين بـ"الثقاف" أو يدينون لهم بأموال خلال مدة ثلاثة أشهر. تعكس هذه المراسلة بوضوح السياسة الاستعمارية القمعية التي استخدمت المصادرات المالية والعقوبات الجماعية كأدوات للانتقام من الثوار وعائلاتهم، وتجريدهم من ممتلكاتهم لضمان خضوع السكان المحليين للسلطة الفرنسية[3].

ما تجدر الاشارة اليه أن مصادرة الممتلكات كانت في كثير من الأحيان تتم من دون تثبت، و تستخدم تهمة الانخراط في الثورة كذريعة فقط، و هذا ما نلمسه في إحدى المراسلات التي تبين جانبًا آخر من الممارسات الظالمة التي تعرض لها أهالي جيجل بعد ثورة 1871، حيث لم يكن القمع

[1] Général Chanzy, Exposé de la situation de l'Algérie, *Conseil Supérieur de Gouvernement*, session de 1878, Imprimerie de l'Association Ouvrière, V. Aillaud et Cie, Alger,1878, pp:49-51

[2] صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، د. ط، ج.1، 1984، الجزائر، ص:74.

[3] GGA 33 KK/39, Corres. Le :04/01/1872

مقتصرًا على الضباط العسكريون وحدهم، بل امتد ليشمل بعض القادة المحليين وأقربائهم الذين استغلوا الأوضاع لصالحهم. مثل ما وقع مع ابن قايد العوانة، الذي لم يسلم نساء المسجونين قبل الثورة من ظلمه، إذ لجأن إلى تقديم شكاوى تفيد بأن ابن القايد المذكور قام بمصادرة و ببيع ممتلكاتهن في السوق، وهو ما يعد استغلالًا واضحًا لغياب أزواجهن المسجونين، رغم أن أزواجهن لم يشاركوا في الثورة. ورغم أن السلطات الاستعمارية كانت مصدر الظلم الأساسي، فإن هذه الواقعة تسلط الضوء على الفساد الداخلي الذي مارسه بعض القادة المحليين وأقاربهم ضد أفراد مجتمعهم، سواء بدافع الولاء للمستعمر أو لاستغلال الوضع لتحقيق مكاسب شخصية. كما تعكس هذه الرسالة مدى هشاشة الوضع الاجتماعي للأهالي، حيث لم تكن هناك حماية حتى للنساء اللواتي فقدن أزواجهن بسبب الاعتقالات، واضطررن إلى مواجهة ظلم مزدوج من الاستعمار وأعوانه المحليين[1].

كما طالت أيادي النهب ممتلكات الأبرياء تحت غطاء تنفيذ العقوبات الاستعمارية جرّاء الانخراط في الثورة، إذ تبين احدى المراسلات قيام شيخ جماعة بقيادة الوطية ببيع مواشي المسمّى العمري بن الحردة بحجة تسديد غرامة الحرب، رغم أن العمري المذكور توفي قبل اندلاع الثورة، مما يعني أنه لا يمكن أن يكون قد تورط فيها. كما أن وارثه، صالح بن عمر البلعفوتني، لم يكن متورطًا أيضًا، إذ كان في قسنطينة أثناء الثورة، وبالتالي لا يمكن تحميله أي مسؤولية. كما تكشف هذه المراسلة عن استغلال القياد المحليين لنفوذهم، مستفيدين من الغطاء الذي وفرته لهم السلطات الفرنسية. بدلاً من أن يكونوا وسطاء بين الأهالي والسلطات، تحول القياد إلى أدوات قمع، مستغلين موقعهم لتحقيق مكاسب شخصية على حساب السكان المحليين، خاصة الأرامل والأيتام والضعفاء الذين لم يكن لديهم القدرة على الاعتراض. كما تبين المراسلة ذاتها تزايد الشعور بالقهر والظلم لدى الأهالي، و مما لا شك فيه أن أغلب القيادات المحلية كانت أدوات قمع تنفذ أوامر المستعمر وتستفيد من معاناة الأهالي. و ذلك ما أدى إلى إفقار و تجريد الأهالي من ممتلكاتهم[2].

لم يقتصر النهب والاستغلال بحجة معاقبة المشاركين في الثورة على العامة فقط، بل طال حتى أولئك الذين تعاونوا مع السلطات الاستعمارية. و مثال ذلك نجده في المراسلة التي جاءت على شكل شكوى تقدم بها رابح بن سعيد العلام، الذي خدم كعسكري في صفوف القوات الفرنسية

[1] GGA 33 KK/39, Corres. Le :08/02/1872
[2] GGA 33 KK/39, Corres. Le :14/02/1872

أثناء الثورة، إذ وجد نفسه ضحية للسطو والنهب من قبل شخصيات مقربة من المكتب العربي في جيجل. هذا الأمر يسلط الضوء على حالة الفوضى والفساد التي انتشرت في أوساط القيادات المحلية الموالية للاستعمار، والتي استغلت حالة الطوارئ والانشغال بالقمع العسكري للاستيلاء على ممتلكات الآخرين دون رادع. إن رفع رابح بن سعيد شكواه بعد استقرار الأوضاع يؤكد أنه حتى المتعاونين مع السلطات الفرنسية لم يكونوا في مأمن من التجاوزات، ما يعكس طبيعة الإدارة الاستعمارية التي لم تكن قادرة على ضبط الأوضاع حتى بين حلفائها. كما يكشف عن انعدام الثقة بين أفراد المنظومة الاستعمارية نفسها، إذ استغل بعضهم سلطته للاستحواذ على ممتلكات الآخرين دون أي مبرر قانوني. و هذه الواقعة تقدم دليلاً إضافيًا على أن الفساد والمحسوبية كاناتا من السمات البارزة للمكاتب العربية، التي لم تكن تعمل فقط على قمع الأهالي بل شاركت في عمليات النهب والاستغلال لممتلكاتهم، سواء كانوا مناهضين لها أو حتى من المتعاونين معها[1].

على صعيد آخر تمت مصادرة الأسلحة و منع امتلاكها على المشاركين في الثورة، و ذلك لعدم ائتمان جانبهم، و توجس السلطات الفرنسية خيفة منهم، إذ نجد إحدى المراسلات تعكس سياسة نزع السلاح التي انتهجتها السلطات الفرنسية ضد المشاركين في ثورة 1871، حيث اعتبرت امتلاكهم للأسلحة تهديدًا لأمنها. فقد تم منع هؤلاء من الاحتفاظ بأي نوع من البنادق أو الذخائر، مع فرض عقوبات صارمة على المخالفين، تصل إلى المحاكمة العسكرية. في المقابل، سُمح لأفراد الأعراش الذين لم يشاركوا في الثورة بالاحتفاظ بأسلحتهم، ولكن تحت قيود مشددة على البيع والشراء. تعكس هذه الإجراءات مخاوف الإدارة الاستعمارية من اندلاع تمرد جديد، وسعيها لفرض رقابة صارمة على السكان[2].

3. التحقيقات الأمنية :

تعاملت السلطات الفرنسية مع المعتقلين في أعقاب ثورة 1871 في جيجل بأسلوب تعسفي جائر، حيث لم تقتصر إجراءاتها القمعية على معاقبة من ثبتت مشاركته في الثورة، بل استغلت الفرصة لإعادة فتح ملفاتهم والتحقيق في أي تهم أو جنح سابقة نسبت إليهم. ففي احدى المراسلات الموجهة إلى قايد بني فوغال، أُعلم فيها القايد أنه يتم التحقيق مع مُحَّد بن قيراط، المعتقل بتهمة التمرد و الخوض في ثورة 1871، كما أنه متهم بسرقة أغراض لأحد المستثمرين الفرنسيين

[1] GGA 33 KK/39, Corres. Le :25/02/1872
[2] GGA 33 KK/39, Corres. Le :20/12/1871

بالمنطقة. و رغم تفتيش منزله، لم يتم العثور على المسروقات، مما دفع السلطات إلى طلب مزيد من المعلومات من قايد بني فوغال حول مدى تورطه في الأحداث الثورية، خاصة فيما إذا كان قد شارك في القتل داخل جيجل.

تعكس الرسالة الاستراتيجية العقابية التي انتهجتها السلطات الفرنسية، حيث تم تصنيف المعتقلين إلى فئتين: المراهنون، وهم أولئك الذين لم يكن لهم دور كبير في الثورة، وكان يُنظر في نفيهم إلى فرنسا أو إبقائهم في الجزائر تحت المراقبة. المنافقون، وهم المقاتلون الفعليون الذين يُعاملون كمتمردين ويواجهون عقوبات أشد. كما نجد ضابط المكتب يطلب من القايد تحديد مصير مُحَّد بن قيراط: هل يُعامل كمراهن يتم نفيه إلى فرنسا، أم يُعتبر من الثوار "المنافقين"، وبالتالي يواجه عقوبة أشد؟. و من هنا يتضح كيف استغلت السلطات الاستعمارية الاعتقالات لتصفية الحسابات، وتوسيع دائرة القمع ضد الأهالي، ليس فقط بسبب مشاركتهم في الثورة، بل أيضاً بسبب أي مخالفات سابقة، مهما كانت بسيطة[1].

تبين الكثير من المراسلات الصادرة عن ضباط المكاتب العربية أن عملية التحقيقات التي جاءت بعد الثورات بمنطقة جيجل سيما بعد ثورة 1871 لم تكن بسيطة كما انها لم تكن عادلة، إذ سعت السلطات الفرنسية إلى التدقيق في مدى تورط بعض سكان جيجل في الثورة، وذلك من خلال تحقيقات دقيقة يشرف عليها ضباط المكتب العربي. و كمثال عن ذلك في المراسلة المؤرخة في 21 أكتوبر 1871، حيث وُجّه استفسار إلى قايد بني عافر بشأن سيرة مبارك بن علي، العدل السابق بجيملة، للتأكد مما إذا كان قد شارك في "النفاق" أي الثورة أم لا، وذلك بناءً على أوامر ضابط المكتب العربي بجيجل. إذ تعكس هذه الإجراءات مدى حرص الإدارة الاستعمارية على فرض رقابة صارمة على الأهالي وتمييز الموالين من المتمردين وفقًا لمعاييرها[2].

على المنوال نفسه تلقى قايد بني سيار مراسلة رسمية تفيد بأن الشخص المسمّى بلقاسم بن مسعود بن سويسي كان قيد السجن خلال فترة "النفاق"، ولم يثبت تورطه في أي أعمال تمرد. وبناءً على ذلك، صدر أمر من اليوتنان بإعفائه من دفع "خطية الحرب" التي فُرضت على المتهمين بالمشاركة في الاضطرابات. تعكس هذه الوثيقة منهج السلطات الاستعمارية في التحقيق في مدى

[1] GGA 33 KK/39, Corres. Le :02/02/1872
[2] GGA 33 KK/39, Corres. Le :23/10/1871

تورط الأفراد، حيث كان السجن خلال فترة الأحداث يُعد دليلًا على عدم المشاركة، مما قد يؤدي إلى الإعفاء من العقوبات المالية[1].

4. الاعتقال و السَّجنْ :

تعددت الأساليب التي انتهجتها السلطات الاستعمارية الفرنسية لتعقب المشاركين في ثورة 1871، حيث اعتمدت على جهاز استخباراتي دقيق، وظفت فيه القيادات المحلية داخل جيجل وخارجها. فقد لجأت إلى تبادل المعلومات بين مختلف القادة المحليين لضمان عدم إفلات أي شخص مشتبه فيه من العقاب. و في هذا السياق، يُظهر نص إحدى المراسلات كيف تم تتبع المدعوان أحمد بن بلقاسم وأخيه مبارك بعد فرارهما إلى فرجيوة، حيث أُصدر أمر إلى قائدها أحمد خوجة بن عاشور بإلقاء القبض عليهما وإرسالهما إلى قسنطينة، ومن ثم احتجازهما في السجن. كما تضمنت التعليمات ضرورة إرسال أحد الفرسان من المنطقة المعنية لتسلُّم المعتقلين وإحضارهما للتحقيق، بهدف التأكد من مدى تورطهما في "الخوض في النفاق"، وهو التعبير المستخدم للإشارة إلى المشاركة في الثورة. تعكس هذه المراسلة مدى التشدد في الملاحقة، إذ لم تكتفِ السلطات الفرنسية بالاعتماد على القادة المحليين في جيجل فحسب، بل وسّعت نطاق تحقيقاتها إلى المناطق المجاورة، مستخدمةً التنسيق الأمني بين مختلف المكاتب والقيادات لضمان القبض على كل من اشتُبه في مشاركته في الثورة، حتى بعد فراره إلى مناطق أخرى[2].

الجدير بالذكر أن السجن كان آلية لمعاقبة المتورطين في الثورة بشكل مباشر أو غير مباشر، كما كان حجة لبراءة لبعض المعتقلين أثناءها أو قبيلها. إذ كانت السلطات الفرنسية مضطرة للاعتراف ببراءة بعض الأفراد الذين تمكنوا من تقديم وثائق رسمية تثبت أنهم كانوا مسجونين خلال فترة اندلاع الثورة، كما هو الحال مع أحد الأشخاص من قيادة العوانة و المسمى مسعود بن الطيب، الذي قدم وثيقة موقعة من وكيل الدولة تثبت أنه كان محتجزًا خلال فترة الثورة، مما أعفاه من دفع غرامة الحرب أو "الخطية الحربية" كما كانت تسميها المراسلات.

من جانب آخر يدل هذا الموقف على حالة الاستنفار القصوى التي عاشتها الإدارة الاستعمارية، حيث كانت تتعامل مع جميع الأهالي كمشتبه بهم، ما يعكس ارتباكها في مواجهة

[1] GGA 33 KK/39, Corres. Le :30/10/1871
[2] GGA 33 KK/39, Corres. Le :26/01/1872

تداعيات الثورة. كما يعكس مدى انتشار الظلم والقمع، حيث اضطر الأبرياء إلى البحث عن أدلة تثبت أنهم كانوا في السجون الاستعمارية لتجنب العقوبات الجائرة، وهو ما يُظهر المفارقة القاسية في السياسات الفرنسية التي كانت تعتمد على القمع، ثم تضطر لاحقًا للاعتراف بعدم مشروعية بعض اتهاماتها[1].

كان التسريح الذي يمنح لبعض الأهالي من أعراش جيجل يعبر عن سياسة قمعية مبنية على السيطرة و المراقبة الصارمة لتحركات الأشخاص، الا انه لعب دورا كبيرا في تجنيب بعض أهالي جيجل السجن، أو دفع غرامة الحرب، التي فرضتها السلطات الفرنسية لمعاقبة المشاركين في الثورة. إذ أصبح في بعض الحالات دليلاً على براءة بعض الأفراد من تهمة التورط في الثورة، ففي إحدى المراسلات الصادرة عن ضابط المكتب العربي بجيجل، تقدم شخص اسمه صالح بن مُحَمَّد المحمداتني بشكوى تفيد بأنه كان في مدينة الجزائر خلال فترة "النفاق"، وأثبت ذلك بورقة تسريحه التي تؤكد وجوده هناك من شهر أفريل إلى سبتمبر. كما ورد في الرسالة ذاتها إثبات كل من أحمد بن سعيد وقاسم بن علاوة، من خلال خط وكيل الدولة، أنهما كانا مسجونين في الجزائر من مارس حتى نوفمبر من العام السابق. وبناءً على هذه الأدلة، صدر أمر بعدم إلزامهم بدفع غرامة الحرب. و تبرز هذه المراسلة كيف أن بعض الأهالي تمكنوا من الإفلات من العقوبات الجائرة بفضل وثائق رسمية تثبت غيابهم عن مناطق القتال، في ظل سياسة استعمارية قمعية استخدمت العقوبات المالية أداةً للانتقام من السكان وإضعافهم اقتصاديًا[2].

5. تفكيك البنية الاجتماعية و القبلية للمجتمع المحلّي :

ثبت انخراط الكثير من الزعامات المحلية في الثورة ضد المستعمر الفرنسي، و هذا ما جعل السلطات الفرنسية تدرك خطورة القيادة المحلية التقليدية. ففي احدى المراسلات الرسمية تكشف عن السياسة الاستعمارية خطيرة في التعامل مع زعماء المجتمع المحلي الذين انخرطوا في الثورة، إذ لم تكتفِ السلطات الفرنسية باعتقالهم وسجنهم، بل سعت أيضًا إلى إعادة هيكلة القيادة المحلية لتعويضهم بأشخاص موالين لها. يظهر نص الرسالة أن ضابط المكتب العربي في جيجل أمر القايدين (قايد عوانة، وقايد بني عمران) بإعداد قوائم بأسماء كبار الجماعات الذين إما توفوا أو تم اعتقالهم بسبب

[1] GGA 33 KK/39, Corres. Le :02/02/1872
[2] GGA 33 KK/39, Corres. Le :22/01/1872

مشاركتهم في الثورة. وبعد ذلك، طلب منهم اقتراح شخصيات بديلة لتعيينها في أماكنهم، بشرط أن يكونوا أهلاً لذلك، أي موالين للسلطات الفرنسية.

وهذا الإجراء يبين أحد أساليب السلطة الاستعمارية الذي كان يعتمد على تفكيك البنية القبلية والاجتماعية للمجتمع المحلي، من خلال استبدال القادة التقليديين الذين كانت لهم مكانة وتأثير داخل القبائل بآخرين أكثر طاعة وولاءً للإدارة الفرنسية. كما يبرز الدور الذي لعبه القيّاد المحليون في تنفيذ أوامر السلطة الاستعمارية، وهو ما ساهم في تعميق الفجوة بين فئات المجتمع الجيجلي وزرع الانقسامات داخله[1].

6. منع السفر و الحجر على المتهمين :

حرص الحاكم العام للجزائر شخصيا على معاقبة المتسببين في ثورة 1871 في جيجل و مثال ذلك المراسلة التي بعث بها الحاكم الى أعراش جيجل و تم تحويلها الى كافة القيّاد و المشايخ بتبابورت، إذ أظهرت المراسلة كيف اتخذ الحاكم العام للجزائر دريعة انتشار وباء الكوليرا في الحجاز لمنع بعض سكان أعراش جيجل من أداء فريضة الحج، مستخدماً ذلك كوسيلة لمعاقبة من اتُّهموا بالخوض في الثورة أو مهاجمة السلطات الاستعمارية، و الحجر عليهم في أماكن اقامتهم. كما تؤكد الرسالة على فرض قيود اقتصادية، حيث أُلزم السكان بدفع رسوم لقاء استغلال أراضيهم المصادرة للسبب ذاته. مما يعكس تشديد القبضة الاستعمارية على السكان ومراقبة تحركاتهم بدقة[2].

7. العقاب الجماعي :

بلغتت الإجراءات العقابية التي اتخذتها السلطات الفرنسية ضد السكان المحليين الذين شاركوا في الثورة ذروتها، حيث لم تقتصر العقوبات على الأفراد الذين تورطوا بشكل مباشر، بل امتدت لتشمل مجمل سكان الفرقة التي خرج منها الثوار. إذ يتضح من إحدى المراسلات أن شيخ أولاد بوصوار نقل إلى القايد أن بعض أفراد فرقته طالبوا بأن يتحمل القايد نفسه جزءًا من "خطية الحرب" المفروضة على المجموعة. لكن بدلاً من النظر في هذا الطلب، أمرت السلطات بالتحقيق في هوية هؤلاء الأفراد واعتقالهم، مع تحديد 15 يوما مقدار زجهم في السجن.

[1] GGA 33 KK/39, Corres. Le :19/04/1873.
[2] GGA 33 KK/39, Corres. Le :04/11/1871

كما شددت الرسالة على أن "خطية الحرب" فرضت على كل فرقة ثبت أن بعض أفرادها شاركوا في الثورة، مما يعني أن العقوبة لم تقتصر على الأفراد المشاركين، بل شملت الفقراء وغير المتورطين حتى يتم استكمال المبلغ المطلوب من الجماعة ككل. في المقابل، كان هناك إعفاء للذين فروا إلى الفرنسيين وقت الثورة، ما يعكس سياسة الترهيب والترغيب التي اعتمدتها السلطات الفرنسية لتقسيم السكان وبث الفتنة بينهم.[1]

8. فرض الغرامات المالية (الخطيّة الحربية) :

تشير "خطية الحرب" في مراسلات ضباط المكاتب العربية إلى الغرامات المالية التي فرضتها السلطات الفرنسية على السكان المحليين الذين ثبت تورطهم في الانتفاضات ضد الاستعمار. كانت هذه العقوبات تُستخدم كأداة ردع ضد أي تمرد أو مقاومة. إلا أن بعض الأفراد كانوا يُعفون منها بأوامر خاصة من ضباط المكتب العربي بناء على وضعيتهم أثناء الثورة، كما يظهر في المثال الوارد في إحدى المراسلات الموجهة إلى قايد بني يدر، حيث صدر إعفاء للشخص المسمىّ علي بن مبارك من أولاد عمر بأمر من القبطان الفرنسي، لأن التحقيق أثبت أنه كان مسجونًا خلال فترة الثورة، ولم يشارك في أي أعمال ضد السلطات الفرنسية[2].

رغم ذلك فقد أثقلت "خطية الحرب" كاهل السكان المحليين، ولم تقتصر على معاقبة المشاركين في الثورة فحسب، بل امتدت لتشمل حتى الأبرياء، ولا سيما الفئات الأضعف مثل الأيتام. ففي إحدى المراسلات، اشتكى الصبي اليتيم رابح بن بلقاسم، من فرقة أولاد عمر، إلى السلطات بأن ممتلكاته – وهي ثلاثة رؤوس من البقر التي كانت بحوزة قريبه المسمّى أحمد بوعكيشة – قد أصبحت مهددة بالمصادرة ضمن إجراءات الغرامة الحربية. صدر على إثر هذه الشكوى أمر من القبطان ضابط المكتب العربي بجيجل يأمر فيه قايد بني يدر بالغاء الاجراء العقابي الذي اتخذه ضد اليتيم المذكور، مما يعكس استغلال بعض الأطراف لهذه الغرامات لتحقيق مكاسب على حساب الفئات المستضعفة، في ظل هيمنة السلطة الاستعمارية الجائرة[3].

إن فرض الغرامة الحربية يعكس مدى تعسف الإدارة الاستعمارية وسعيها إلى استنزاف ثروات السكان المحليين بأي وسيلة ممكنة. إذ يتضح في إحدى المراسلات الموجهة من طرف ضابط المكتب

[1] GGA 33 KK/39, Corres. Le :22/04/1873.
[2] GGA 33 KK/39, Corres. Le :08/10/1871
[3] GGA 33 KK/39, Corres. Le :28/12/1871

العربي بجيجل الى قايد بني عافر أن الضباط لم يكتفي بملاحقة الثوار الفعليين، بل سعى إلى استغلال أي ذريعة لمصادرة ممتلكات الأهالي وفرض الضرائب عليهم. فقد تم فرض غرامة الحرب على ورثة الشيخ المسمى بلقاسم بن أحمد، رغم أن والدهم توفي قبل اندلاع الثورة، مما يعني أنه لم يكن طرفًا في الأحداث. ومع ذلك، أصرت الإدارة الاستعمارية على تحميل ورثته المسؤولية وإجبارهم على دفع ضريبة الحرب على المواشي التي ورثوها عنه.

هذه الممارسات تظهر بوضوح أن الهدف الأساسي من هذه العقوبات لم يكن مجرد معاقبة المتمردين، بل كان إضعاف البنية الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين، وفرض سيطرة مالية مطلقة على ممتلكاتهم. كما تكشف عن تحول المكاتب العربية إلى أدوات قمعية لا تكتفي بتنفيذ الأوامر، بل تتجاوز ذلك إلى استحداث وسائل جديدة للنهب والاستغلال، حتى لو تعارض ذلك مع المنطق والقانون.كما يعكس هذا الإجراء مدى هشاشة الوضع القانوني والاقتصادي للأهالي تحت الحكم الاستعماري، حيث كانت ممتلكاتهم عرضة للمصادرة في أي وقت وتحت أي ذريعة[1].

سعت السلطات الفرنسية إلى ضمان عدم تهرب الأهالي من دفع الخطية الحربية بأي وسيلة. إذ يتضح من مضمون إحدى التعميمات أن هناك حالة من الرقابة المشددة على المعاملات المالية للأهالي، بينما أصبح بيع المواشي خارج الأسواق الرسمية ممنوعًا تمامًا، وذلك لمنع السكان من التصرف بحرية في أموالهم أو محاولة إخفائها عن مشايخهم الذين كانوا مكلفين بجمع الغرامات. هذا الإجراء يظهر كيف أن فرض غرامة الحرب لم يكن مجرد وسيلة عقابية، بل كان أيضًا آلية للنهب المنظم، حيث تم وضع الأهالي تحت حصار اقتصادي يمنعهم من التحكم في ممتلكاتهم الخاصة[2].

[1] GGA 33 KK/39, Corres. Le :25/02/1872
[2] GGA 33 KK/39, Corres. Le :22/03/1872

المبحث الثالث:

المقاومة الغير مباشرة.

1. المقاومة الإدارية :

تعد المقاومة الإدارية من أبرز أشكال المقاومة الغير مباشرة، إذ تدل على الصراع الخفي الذي اعتمده الجزائريون في مواجهة الاحتلال الفرنسي، حيث تظهر الرسائل الموجهة من السلطات الاستعمارية إلى شيوخ القبائل طبيعة العلاقة المتوترة بين الطرفين. ففي الرسالة الموجهة إلى الشيخ مُحَّد بن بودودة بتاريخ 25 سبتمبر 1862، يتضح أسلوب التهديد المبطّن الذي استخدمته السلطات الفرنسية لضمان طاعة المشايخ و قبائلهم. تضمنت الرسالة أمراً بضرورة قدوم الشيخ وجميع مشايخ بني فغال في يوم محدد، مع استنكار واضح لتأخرهم عن الاستجابة للأوامر السابقة، وهو ما يعكس محاولات المستعمر لإحكام السيطرة على السكان المحليين من خلال فرض حضورهم وإظهار طاعتهم في الاجتماعات أو اللقاءات المفروضة. كما يظهر توقيع الرسالة باسم ضباط المكتب العربي بجيجل، دليلاً على سعي السلطة الاستعمارية إلى ترسيخ هيمنتها عبر أدواتها الإدارية والسياسية. ومع ذلك، قوبل هذا الأمر بالتراخي و عدم الامتثال من طرف هؤلاء الشيوخ. و هو ما يعتبر مؤشراً على رفض ضمني أو مقاومة غير مباشرة، مما يعكس شكلا من أشكال المقاومة الصامتة التي لا تعتمد المواجهة العلنية بل تعمل على تعطيل خطط المحتل وإفشال سياساته تدريجياً[1].

و في ذات السياق، في مواقف مشابهة لموقف شيوخ بني فغال، يتجلّى هذا النوع من المقاومة التي انتهجها بعض شيوخ و قيّاد الأعراش الآخرون بجيجل من خلال تراخيهم المتعمد في تنفيذ أوامر السلطات الفرنسية أو تأخرهم في الرد عليها، وهو ما دفع الإدارة الاستعمارية إلى فرض غرامات مالية عليهم كوسيلة للضغط. فعلى سبيل المثال، وجهت مراسلات عديدة من الحاكم الفرنسي في جيجل، الكماندة بونفالي، مرة أخرى إلى عدة شيوخ بقيادة بني فغال تطالبهم بدفع غرامة قدرها 25 فرنكًا بسبب عدم امتثالهم للحضور في الموعد المحدد لمقابلة السيد الجنيرال. كما وجهت مراسلات مماثلة إلى شيوخ آخرين مثل سي أحمد بن الأقريني شيخ بني ورز الدين[2]، ومسعود شيخ الخراشة[3]، تضمنت اتهامات بالتقصير والتراخي في تنفيذ الأوامر.

[1] GGA 33 KK/35, Corres. Le :25/09/1862.
[2] GGA 33 KK/35, Corres. Le :22/08/1860.
[3] GGA 33 KK/35, Corres. Le :12/05/1860.

من ناحية أخرى، نجد أمثلة أخرى على المقاومة الإدارية الصامتة مثل تلك التي قام بها القايد سعيد بن منيع، الذي تأخر في الرد على طلب تحديد عدد فرق أولاد عسكر بدقة. ورغم أن السلطات الفرنسية علمت لاحقًا بوجود ثمانية فرق بدلًا من أربعة كما أفاد سابقًا، إلا أن القايد واصل تأخيره، مما أثار استياء الإدارة الفرنسية[1].

بالتمعن في محتوى بعض المراسلات الأخرى يتضح لنا بشكل أكثر تفصيلا أن هذه الممارسات تكشف عن استراتيجية غير معلنة للمقاومة الإدارية، حيث لجأ الشيوخ إلى التراخي وعدم الالتزام بالأوامر بشكل مباشر، مما جعل الاستعمار يلجأ إلى فرض الغرامات والعقوبات في محاولة لإحكام السيطرة على هؤلاء المسؤولين المحليين الذين كانوا يمثلون حلقة الوصل بين الإدارة الفرنسية وسكان القبائل[2].

فرض الغرامات المالية على القياد المحليين كان إحدى الوسائل التي استخدمتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية لإحكام السيطرة على الأعراش والمجتمعات المحلية، ولكن امتناع القياد عن دفع هذه الغرامات أو التراخي في أدائها يعكس شكلاً آخر من المقاومة الإدارية. ففي الرسالة الموجهة إلى الشيخ خليفة بن بورويس الفغالي بتاريخ 22 أغسطس 1860، يتم فرض غرامة مالية قيمتها خمسة وعشرون فرنكاً كعقوبة على عدم امتثاله للأمر الذي استدعاه لمقابلة الجنرال في الموعد المحدد.

هذا السلوك من الشيخ، والمتمثل في التراخي عن الحضور رغم التهديد بعقوبات مالية، يعكس رفضاً غير مباشر للتعاون التام مع الإدارة الاستعمارية. ورغم أن الرسالة تنطوي على لغة رسمية تعزز من هيبة السلطات الفرنسية وتظهر حزمها في معاقبة المخالفين، فإن رفض الشيخ أو تأخره في الامتثال يعكس حالة من التحدي، حيث يسعى من خلال هذا السلوك إلى تقويض الأوامر الاستعمارية بطريقة غير مباشرة ودون مواجهة صريحة. مثل هذه التصرفات تُظهر أن المقاومة الإدارية لم تكن مجرد فعل فردي، بل كانت جزءاً من وعي جمعي لدى القياد المحليين الذين حاولوا، في حدود إمكانياتهم، تخفيف الأعباء الاستعمارية عن السكان والحفاظ على نوع من الاستقلالية الرمزية، حتى لو كان ذلك في نطاق محدود[3].

[1] GGA 33 KK/35, Corres. Le :16/07/1860.
[2] GGA 33 KK/35, Corres. Le :25/09/1862.
[3] GGA 33 KK/35, Corres. Le :22/08/1860.

كما تُظهر الكثير من المراسلات الأخرى مظاهر مختلفة للمقاومة الإدارية التي مارسها القيّاد و كبار الجماعات المحلية والمشايخ وحتى الوقافة، حيث كان يتم التستر على ممتلكات الأهالي لتجنب دفع الضرائب المفروضة عليهم من قبل السلطة الاستعمارية. فيفي احدى التعميمات الموجهة إلى كافة القيّاد بمنطقة جيجل، يعبر الضابط الفرنسي عن استيائه من النقص الذي لاحظه في جرد ممتلكات الأهالي من خلال سجلات الزكاة، مقارنة بالعام السابق. وقد أرجع هذا النقص إلى أن المشايخ والوقافة وكبار القادة في المنطقة كانوا يتسترون على جزء من المواشي والممتلكات التي يجب أن تُسجل، بهدف تقليل حجم الضرائب المفروضة على الأهالي. فالمراسلة تكشف كيف كان القادة المحليون يتعاونون مع السكان في إخفاء بعض الممتلكات عن السلطات الفرنسية، مما كان يشكل مقاومة ضمنية للضرائب الاستعمارية. هذا النوع من المقاومة كان يحدث بشكل غير مباشر، حيث كان يُخفي بعض الأهالي ممتلكاتهم، ويساعدهم في ذلك كبار القادة المحليين الذين كانوا يفضلون حماية مصالح السكان على الامتثال للقوانين الاستعمارية. كما يوضح الضابط في رسالته أنه سيجري جولات تفقدية بنفسه للتحقق من صحة السجلات، ما يعكس قلق السلطة الاستعمارية من فشل نظامها الضريبي في تحقيق الأهداف المحددة. في المقابل بلوغ المقاومة الإدارية هدفها، إذ كانت تهدف خفية إلى تقليل العبء المالي على الأهالي، وإثبات قدرة السكان على التكيف مع القوانين الاستعمارية عن طريق المقاومة الصامتة التي تعبر عن رفضهم للمستعمر[1].

2. المقاومة لاجتماعية:

هناك العديد من المراسلات الصادرة عن ضباط المكاتب العربية التي تظهر بعض ملامح المقاومة الاجتماعية غير المباشرة في تصرفات أهالي جيجل، مثل السفر والهجرة، على الرغم من القوانين الفرنسية الصارمة التي كانت تمنع ذلك. ويبدو أن هذا السلوك كان يمثل تحديًا للسلطات الاستعمارية، التي كانت تسعى للسيطرة المطلقة على تحركات الأهالي. يتضح ذلك في إحدى المراسلات التي وجهتها السلطات الفرنسية إلى قواد منطقة جيجل بتاريخ 21 فيفري 1862. فقد طالبت المراسلة بالتحري عن الأشخاص الذين سافروا خارج الوطن وعادوا مؤخرًا، وكذلك عن "البرانية"، أي الغرباء الذين قدموا إلى المنطقة. وأكدت على ضرورة التحقيق في أسباب سفرهم وعودتهم، وتفتيش منازلهم، مع إلزام القواد بإرسال كل من تطابق أوصافهم الواردة في التعليمات. هذا

[1] GGA 33 KK/39, Corres. Le :02/03/1869

المثال يكشف عن محاولات السلطات الاستعمارية لتقييد حرية التنقل كجزء من سياسات الرقابة والقمع[1].

كانت السلطات الفرنسية تفرض رقابة صارمة على تحركات الأهالي في منطقة جيجل، حيث لم يكن بإمكان الأفراد مغادرة مناطقهم أو التنقل دون إذن من السلطات الاستعمارية. فقد كان من غير المسموح للأفراد التنقل خارج مناطقهم إلا بتصريح من السلطات، وعند حدوث أي مخالفة لهذه القوانين، كان يتم القبض على الأفراد الذين يسافرون دون إذن ويُحجزون في السجون. في هذه الحالة، تم القبض على شخص سافر إلى نواحي قسنطينة دون تسريح، وأرسل إلى جيجل ليُسجن[2]. و في ذات السياق تلقى القايد مُحَّد بن سعيد العشوري، تأكيد من طرف ضابط المكتب العربي على ضرورة استخلاص الغرامات المالية المفروضة على الأشخاص الذين طلبوا التسريح للعمل في مناطق أخرى مثل سطيف وفرجيوة قبل أن يُسمح لهم بالمغادرة. هذه الغرامات لم تكن فقط أداة لتمويل السلطات الاستعمارية، بل كانت أيضًا وسيلة للسيطرة على تحركات السكان ومنعهم من مغادرة مناطقهم بحرية. يعكس هذا النظام الاستعماري المهيمن على الحياة اليومية في جيجل، والذي يسعى إلى فرض السيطرة الكاملة على كل حركة داخل المجتمع المحلي بجيجل، وهو جزء من آلية القمع التي كانت تستخدمها السلطات الفرنسية لضمان استمرارية النظام الاستعماري وتعزيز الهيمنة الاقتصادية والسياسية على المنطقة[3].

حرص ضباط المكتب العربي بجبجل على إلزام القيّاد بمراقبة التنقلات داخل وخارج عرش جيجل. إذ ألزم القياد بالتركيز على التحرّي حول الأشخاص الذين حصلوا على تسريح للسفر ولكنهم غادروا العرش إلى غير المناطق التي طلبوا التسريح للسفر إليها، كما سافروا قبل التاريخ المحدد، مما يشير ضمنيا إلى رفض هؤلاء الأشخاص للالتزامات التي فرضتها السلطات الفرنسية عليهم، و هو ما يدخل في اطار المقاومة الاجتماعية. في المقابل طلب من القايد التحقيق في أسباب سفر الأشخاص الذين دخلوا إلى ديارهم خلال الأيام الأخيرة، بالإضافة إلى معرفة سبب سفر أي شخص غريب وافد على أعراش جيجل، و الذين يكونون قد دخلوا خلال نفس الفترة. الهدف من

[1] GGA 33 KK/35, Corres. Le :21/02/1862.
[2] GGA 33 KK/35, Corres. Le :09/05/1860.
[3] GGA 33 KK/35, Corres. Le :11/06/1860.

هذه المراسلة هو الحصول على تقارير دقيقة عن حركة الأفراد، بما في ذلك أسباب السفر ودوافعه، مما يعكس التوجه الاستعماري نحو إحكام السيطرة على تحركات السكان ومنع أي تحركات غير مرخصة أو مشبوهة[1].

3. المقاومة الاقتصادية:

إن جل المراسلات الصادرة عن ضباط المكاتب العربية و الموجهة إلى القيادات المحلية بجيجل كان الجزء الأكبر منها يدور حول الجانب الاقتصادي، سيما ما تعلق بالمقاومة الاقتصادية الصامتة التي تبناها السكان المحليون، إذ كان السكان يظهرون رفضهم الصارخ للقرارات المجحفة بحقهم، خاصة تلك المتعلقة بالغرامات الحربية الجائرة، فيرفضون دفعها، مما يدفع السلطات الاستعمارية إلى إجبارهم على العمل في مشاريع البنية التحتية أو في المناجم لتسديد ما عليهم. ومع ذلك، كان هؤلاء يبدون رفضًا مطلقًا للخدمة، مما يؤدي إلى تصعيد السلطات الفرنسية بفرض غرامات إضافية عليهم. مثال على ذلك، ورد في رسالة موجهة إلى قايد عوانة بتاريخ 22 أوت 1873، أمر بنقل عشرة أشخاص من الخراشة الذين امتنعوا عن الخدمة في المعدن لتسديد غراماتهم الحربية. وقد تقرر معاقبتهم بالسجن لمدة خمسة عشر يومًا وفرض غرامة إضافية قدرها عشرة فرنكات لكل فرد، مع بيع أرزاقهم لتغطية المبلغ المتبقي عليهم. هذا الإجراء يعكس التعسف والقمع الذي مارسته السلطات الاستعمارية لإخضاع السكان المحليين[2].

كانت العقوبات المالية إحدى الأدوات التي استخدمتها السلطات الاستعمارية لمعاقبة السكان الذين رفضوا الامتثال للأوامر الاستعمارية. ففي هذا السياق، يبرز مثال فرض غرامة مالية على مجموعة من الأفراد من أعراش مختلفة بسبب امتناعهم عن رفع أعمدة التلغراف، وهو عمل كان جزءًا من استغلالهم في مشاريع البنية التحتية الاستعمارية. و يفهم من وراء فرض هذه العقوبات، أن الأهالي كانوا يعبرون عن رفضهم للمشاركة في الأعمال التي تخدم مصالح المستعمر، حيث أن الامتناع عن العمل القسري لم يكن مجرد اعتراض على التعليمات، بل كان تمردًا غير مباشر على الهيمنة الاقتصادية التي فرضتها فرنسا. إذ لا تقتصر المقاومة الاقتصادية على مجرد تعطيل عمل معين، بل تتجاوز ذلك إلى أداة فعّالة في تعطيل آلية الاقتصاد الاستعماري، مما يسبب تراجعًا في تقدم المشاريع الاستعمارية. وكان هذا الرفض المتواصل والمبطن بالتهرب من تنفيذ الأوامر بمثابة ضغط اقتصادي

[1] GGA 33 KK/35, Corres. Le :21/02/1862.
[2] GGA 33 KK/35, Corres. Le :22/08/1873.

على الاحتلال الفرنسي، مؤكدًا أن المقاومين قد استخدموا الوسائل البسيطة المتاحة لهم، مثل التهرب من الأعمال القسرية، لإفشال خطط الاستعمار على المدى البعيد[1].

في الإطار نفسه يظهر مثال آخر جلياً في إحدى المراسلات الموجهة إلى القايد سي مُحَّد بوعرعور، حيث فرضت السلطات الاستعمارية غرامة مالية قدرها عشرة فرنكات على عشرين فرداً من الأهالي بسبب امتناعهم عن تنفيذ أوامر رفع أعمدة التلغراف في منطقة تازة. وتوضح هذه المراسلة كيف استخدم السكان المحليون أسلوب الرفض غير المباشر للأوامر الاستعمارية كوسيلة لمقاومة استغلالهم في المشاريع التي تخدم مصالح الاحتلال. لقد كان امتناع هؤلاء الأفراد عن القيام بهذا العمل القسري تعبيراً عن رفضهم للهيمنة الاستعمارية الاقتصادية، وإشارة واضحة إلى رفضهم أن يتحولوا إلى أدوات لتنفيذ مشاريع البنية التحتية التي عززت سيطرة المستعمر على البلاد. ورغم التهديدات بالغرامات والعقوبات المالية، فإن هذه الأفعال الصامتة كانت تعكس تحدياً مستمراً من الأهالي للنظام الاستعماري، حيث فضلوا تحمل الأعباء المالية على الخضوع للإرادة الاستعمارية. إن مثل هذه الأمثلة تسلط الضوء على الدور المهم الذي لعبته المقاومة الاقتصادية الصامتة كأحد أشكال النضال الشعبي ضد الاحتلال الفرنسي، والتي لم تعتمد على المواجهة المباشرة بل على التملص والإصرار على رفض التعاون مع المستعمر[2].

تتكرر المراسلات في صورة واضحة معبرة عن أحد أشكال المقاومة الصامتة التي انتهجها الأهالي الجزائريون بجيجل خلال فترة الاستعمار الفرنسي، خاصة في مواجهة الاستغلال الاقتصادي. إذ يظهر ذلك جلياً في امتناع السكان عن تنفيذ الأوامر المتعلقة برفع أعمدة التلغراف أو تقديم خدماتهم ودوابهم لصالح السلطات الاستعمارية. وقد أدى هذا الامتناع إلى فرض غرامات مالية تتراوح بين عشرة وخمسة وعشرين فرنكاً على الأفراد المعنيين، كما تضمنت العقوبات أحياناً تهديدات بالسجن لمدة ثمانية أيام لمن لا يمتثل للأوامر. في هذه المراسلات، يتكرر توجيه الأوامر إلى القيّاد المحليين، مثل القايد سعيد بن يونس، و الشيخ أحمد بن مسعود الخرشي، لتنفيذ العقوبات المالية واستلام الغرامات من المخالفين. وتعكس هذه الإجراءات محاولة السلطات الاستعمارية استغلال السكان بطرق متعددة، سواء عبر العمل القسري أو فرض الضرائب والغرامات، مما شكل ضغطاً كبيراً على الأهالي. غير أن امتناع الأهالي عن تنفيذ هذه الأوامر لم يكن مجرد فعل عابر، بل كان

[1] GGA 33 KK/35, Corres. Le :20/12/1860
[2] GGA 33 KK/35, Corres. Le :20/12/1860

تعبيراً صامتاً عن رفضهم للاستغلال ومحاولة للحفاظ على كرامتهم ومواردهم، بالرغم من العواقب الوخيمة التي قد تلحق بهم. هذا النمط من المقاومة الصامتة يكشف عن وعي جماعي بأهمية معارضة الاحتلال ولو بطرق غير مباشرة، مما يساهم في بناء صورة نضالية شاملة للأهالي في مواجهة السياسات الاستعمارية[1].

4. المقاومة الثقافية:

رغم قلة المراسلات المتعلقة بالجانب الثقافي بجيجل مقارنة مع باقي الجوانب الأخرى، إلا أن إحداها تكشف بوضوح عن سياسة صارمة من قبل السلطات الاستعمارية لفرض رقابة على من يتولى المناصب الشرعية كالقاضي المسلم و الباش عادل، إذ وجه تعميم من طرف ضابط المكتب العربي بجيجل إلى كافة القضاة، يعبر عن تدخل رسمي لضابط المكتب العربي في تنظيم امتحانات و مراقبة الإجازات المتحصل عليها من طرف الطلاب الراغبين في شغل الوظائف الشرعية. كما كان من الواضح أن هذه الإجراءات لم تكن تهدف فقط إلى التأكد من كفاءة الأشخاص المرشحين، بل كانت أيضًا محاولة للسيطرة على المؤسسات الدينية المحلية واحتكار السلطة الدينية. في المقابل، هذه العملية نفسها كانت تُعتبر شكلاً من أشكال المقاومة الثقافية، حيث أن طلبة العلم والمنسبين للطرق الصوفية ظلوا يشغلون المناصب الشرعية الرئيسية في المجتمع رغم الضغوط الاستعمارية. بل يمكن القول إن استمرار هذا التقليد كان بمثابة تمسك بالهوية الثقافية والدينية، وهو تحدٍ ضمني للسلطة الاستعمارية التي كانت تسعى إلى إحلال النظام الاستعماري في جميع مناحي الحياة، سيما القضاء. وبذلك، يمكن اعتبار أن هذه الممارسات تمثل صمودًا ثقافيًا للمجتمع المحلي في وجه محاولات الاستعمار لطمس الهوية الثقافية، حيث كانت الزوايا والمراكز التعليمية الدينية بجيجل بمثابة حصون للمقاومة ضد الهيمنة الثقافية والفكرية الفرنسية[2].

حاولت السلطة الفرنسية الاستعمارية فرض قوانين تهدف إلى تدمير الهويات الثقافية والتقاليد المحلية في الجزائر، إلا أن الأهالي استمروا في مقاومة هذه السياسات عبر الحفاظ على موروثاتهم الثقافية. في هذا المنحى تبرز إحدى المراسلات الصادرة عن ضباط المكتب العربي في جيجل، والتي سلطت الضوء على ممارسة اجتماعية قديمة تُعرف بـ "الزردة"، كانت تشكل جزءًا من شبكة التكافل الاجتماعي في المجتمع الجزائري. إذ كانت الزردة تجمع الناس في المساجد أو الأماكن العامة للاحتفال

[1] GGA 33 KK/35, Corres. Le :04/10/1860
[2] GGA 33 KK/39, Corres. Le :20/10/1869

أو لتقديم المساعدة المتبادلة، كما كان لها دور كبير في تعزيز التضامن بين الأفراد في المجتمع المحلي. ورغم محاولات السلطات الاستعمارية للحد من هذه الممارسات من خلال فرض قوانين تلزم الأهالي بإعلامها مسبقًا عن أي تجمع أو مناسبة من هذا النوع، فإن الرسائل الصادرة عن السلطة الفرنسية ذاتها تشير إلى أن بعض الأهالي واصلوا تنظيم هذه الأنشطة بشكل غير معلن، في تحدٍّ صريح للسلطات. هذه المقاومة الثقافية كانت تمثل رفضًا ضمنيًا للسيطرة الاستعمارية، فهي لم تقتصر على رفض الإجراءات الإدارية فقط، بل كانت تحمل أيضًا معركة ثقافية ضد محاولات الاستعمار لطمس الهوية الجزائرية. وبالتالي، يمكن اعتبار الزردة و ما شاكلها من الممارسات الاجتماعية جزءًا من المقاومة الصامتة المستمرة التي حافظت على وحدة المجتمع الجزائري في مواجهة محاولات الاستعمار لفرض هويته الثقافية[1].

و الحقيقة أن الممارسات الاستعمارية التعسفية ضد المظاهر الثقافية لمجتمع جيجل لم تقتصر على منع اقامة الزردة فقط، و إن كانت هذه الأخيرة لها مبررات أمنية، فهناك مراسلات أخرى تظهر نوع أخر من المقاومة الثقافية للمجتمع الجيجلي، إذ برز في إحداها و التي كانت موجهة إلى القايد سعيد بن منيع،كيف كانت السلطات الاستعمارية في جيجل تسعى إلى فرض قيود شديدة على ممارسات ثقافية و اقتصادية تقليدية للسكان المحليين لا تمت بصلة إلى الجانب الأمني. فقد منعت السلطات التجوال في الأعراش وضرب الطبل من أجل الإعلان عن خدمات الحراثة مقابل الزيت، وهو ما كان يشكل جزءًا من الأنشطة الاقتصادية الموسمية التي كان يقوم بها أهالي جيجل. بينما سمحت السلطات باستخدام الطبل في الأعراس فقط، وهو استثناء ضيق يعكس محاولات القمع الثقافي. لكن يبدو أن السكان لم يلتزموا تمامًا بهذه القيود وواصلوا ممارسة عاداتهم رغم محاولات السلطة للحد منها، مما يعكس نوعًا من المقاومة الثقافية، حيث أصروا على الحفاظ على عاداتهم التي كانت تمثل جزءًا من هويتهم الاجتماعية والاقتصادية. هذه المقاومة تظهر في شكل تحدٍ غير مباشر لسلطة الاستعمار، حيث استمر السكان في ممارسة هذه العادات رغم التهديدات بالمنع أو العقوبات[2].

[1] GGA 33 KK/39, Corres. Le :28/09/1870.
[2] GGA 33 KK/35, Corres. Le :04/01/1862.

خاتمة

خاتمة :

لم تكن جيجل مجرد وحدة جغرافية محدودة بحدود طبيعية أو إدارية، بل شكلت فضاء متكامل تتداخل فيه العوامل الطبيعية مع التحولات البشرية والاجتماعية. ومن خلال تتبع تلك التفاعلات، يتضح أن منطقة جيجل قدمت نموذج جيّد لدراسة آليات التغيير التاريخي في الجزائر عامة و في المنطقة خاصة، إذ مثلت تضاريس جيجل و مواردها الاقتصادية وبنيتها الديموغرافية منافذ هامة لفهم كيفيات تكيّف المجتمع المحلي مع الضغوط الاستعمارية ومع مختلف الأوضاع الطارئة التي تعرضت لها المنطقة في الوقت نفسه. كما أن إعادة تركيب صورة المنطقة في ضوء المعطيات التاريخية والوثائقية يبرز الأهمية العلمية لتاريخها باعتبارها جزء مهم من التاريخ الوطني. ذلك أن جيجل بتنوعها وخصوصيتها، تختزل في داخلها الكثير من السمات العامة التي طبعت مسار تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر سيما في شقها الشرقي، و هذا ما يجعلها مجال خصب لدراسة جدلية العلاقة بين التاريخ المحلّي و التاريخ الوطني، و بين الممارسات الاستعمارية التعسفية الظالمة و بين المقاومات الشعبية، وبين الاستمرارية والتحول في مسار التاريخ الاجتماعي والسياسي للجزائر عامة و لجيجل خاصة.

لقد خلصت في نهاية هذه الدراسة إلى معرفة الطابع المركب للمكاتب العربية باعتبارها أداة استعمارية جمعت بين الوظائف العسكرية والإدارية والاستخباراتية، إذ لم تكن هذه الأخيرة مجرد جهاز إداري تقني كما قد يبدو للوهلة الأولى، بل هي أخطر من ذلك بكثير، إذ يمكن اعتبارها آلية شمولية هدفت إلى ضبط المجتمع المحلي وتفكيك بنيته التقليدية بما يخدم المشروع الاستيطاني الفرنسي. فمن خلال استغلال القياد والأعوان المحليين، وتوظيف قوات القوم والمخزن والصبايحية، استطاعت السلطة العسكرية الفرنسية أن تبسط نفوذها على القبائل، وأن توظف البنية الاجتماعية والدينية في خدمة سياسات السيطرة والإخضاع القسري التي انتهجتها من أول وهلة.

كانت المكاتب العربية جزء من استراتيجية أوسع لبناء إدارة استعمارية هجينة تمزج بين أشكال الحكم التقليدي وأساليب الإدارة الفرنسية العسكرية الحديثة، وهو ما يفسر الدور المحوري الذي أنيطت به هذه المكاتب في تحويل الجزائر إلى فضاء شديد المراقبة و الضبط، كتمهيد مخطط له لمرحلة لاحقة من الدمج والاستعمار الاستيطاني. ومن ثمة فإن فهم نظام المكاتب العربية يعد مدخل

أساسي لفهم آليات السيطرة الاستعمارية في الجزائر، وما ترتب عنها من تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة.

عند دراسة سجلات المراسلات الصادرة عن المكاتب العربية بدائرة جيجل خلال الفترتين (1860-1862) و(1868-1873) يتضح أنّ هذه الوثائق لم تكن مجرد نصوص إدارية جامدة، بل شكلت مرآة عاكسة لبنية النظام الاستعماري، وآلية أساسية لضبط الأهالي وتنظيم شؤونهم اليومية. فقد أبرز السجل الأول (1860-1862) طبيعة البدايات الأولى لهذا التواصل الإداري، حيث ظهر التركيز على فئة القياد والشيوخ باعتبارهم الركيزة الأساسية في تنفيذ السياسات الفرنسية، مع حضور متفاوت للقضاة والعدول وظهور محتشم للعامة. وهو ما يعكس ملامح الحكم غير المباشر القائم على استغلال البنى التقليدية، كما بينت وتيرة المراسلات عدم الانتظام الموسمي الذي ارتبط بالأنشطة الزراعية والضرائب، والتوجيهات التنظيمية الصادرة عن الإدارة المركزية.

في المقابل نجد السجل الثاني (1868-1873) يجسد مرحلة أكثر نضجا في عمل المكاتب العربية، سواء من حيث الكم الكبير للمراسلات أو من حيث تنوع الجهات المستقبلة. إذ احتل القياد موقع الصدارة في عدد المراسلات الموجهة إليهم، كما يلاحظ في هذه المرحلة بروز أشكال أخرى من التواصل الإداري مثل "التعميمات" والرسائل المشتركة، ما يعكس توسع في أدوات الضبط الإداري، وتوحيد للتوجيهات على نطاق أوسع. كما أظهرت المراسلات المرتبطة بالقياد تباين لافت بين الأعراش، يعكس تفاوت أهميتها الاستراتيجية و ربما حتى الديموغرافية، إضافة إلى ارتباطها بدرجة التوترات الأمنية والاجتماعية. و بناء على ذلك، يمكن القول إنّ مراسلات المكاتب العربية بدائرة جيجل قدمت صورة دقيقة عن تدرج المشروع الاستعماري في مساعيه لإخضاع الأهالي، من خلال تكثيف شبكات المراقبة، وتعزيز مركزية القرار الإداري، وتوظيف الزعامات المحلية في آليات التحكم والسيطرة. وهي بذلك تعد مصدرا وثائقيا غنيا لا يكتفي بالكشف عن تفاصيل التنظيم الإداري، وإنما يسمح أيضا بفهم طبيعة العلاقات بين المستعمِر والمستعمَر، وما شابها من تفاعلات عبر الزمن.

لم يكن نظام القيادات والأعراش مجرد إطار إداري لتنظيم المجال القبلي في جيجل، بل كان أداة مركزية في المشروع الاستعماري الفرنسي لإحكام السيطرة على المجتمع المحلي. فقد اعتمدت الإدارة الاستعمارية على إعادة رسم الخريطة القبلية من خلال عمليات الضم والتقسيم وإعادة

الترتيب، بما يخدم مصالحها العسكرية والاقتصادية، ويحول البنية التقليدية إلى وحدات إدارية قابلة للضبط والتحكم، فعلى سبيل المثال التغييرات التي مستّ بني عمران، بني خطاب، بني عافر، أولاد عسكر وغيرها من القيادات تعكس بوضوح الكيفية التي استخدم بها الاستعمار آليات "إعادة الهيكلة" لفرض سلطة موحّدة تضمن الانضباط وتسهّل التدخل في أدق تفاصيل الحياة اليومية للأهالي بمنطقة جيجل.

في المقابل بينت دراسة هذه القيادات والأعراش دور الوساطة التي لعبها القيّاد باعتبارهم حلقة وصل بين الإدارة الفرنسية والأهالي، وهو دور تعدى حدود المهام الإدارية التقليدية ليشمل جمع المعلومات، مراقبة الأنشطة الدينية والاجتماعية، ورصد تحركات الطرق الصوفية وعلى رأسها الطريقة الرحمانية، التي كان لها نشاط واسع في المنطقة. بما يعني تحوّل القيّاد إلى أدوات رقابية واستخبارية في يد المكاتب العربية، وهو ما يعكس ازدواجية موقعهم بين خدمة الأهالي من جهة، والانخراط في جهاز الضبط الاستعماري من جهة أخرى.

وعليه فإنّ دراسة القيادات والأعراش من خلال مراسلات المكاتب العربية بجِيجل تبرز مدى تداخل البنية القبلية المحلية مع التنظيم الاستعماري، وتوضح أن هذه السياسة لم تكن مجرد وسيلة للتسيير، بل جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الاستعمارية العميقة، و التي كانت تهدف في الأساس إلى تفكيك الأطر التقليدية وإعادة توظيفها بما ينسجم مع متطلبات السيطرة والهيمنة، وهو ما يجعل هذه النتائج المتوصل إليها مدخلً أساسي لفهم آليات إخضاع المجتمع الجيجلي واستيعاب ديناميكيات التفاعل بين القوة الاستعمارية والبنى المحلية.

تكشف لنا دراسة المشيخات والدواوير في منطقة جيجل بجلاء عن طبيعة السياسات الاستعمارية الفرنسية القائمة على تفكيك البنى الاجتماعية التقليدية وإعادة تركيبها في إطار إداري جديد يخدم أغراض السيطرة الاستعمارية. فقد كان القانون المشيخي لسنة 1863 لحظة فاصلة في مسار إعادة تنظيم المجتمع الأهلي، إذ أتاح للسلطات الاستعمارية رسم خرائط دقيقة للقبائل، ورصد إمكاناتها المادية والبشرية، ومن ثمة تطويعها في خدمة المشروع الاستعماري. وقد جسد الشيوخ في هذا السياق أداة محورية للوساطة بين الإدارة والسكان المحليين، غير أن موقعهم ظل متراوحا بين ضعف الامتيازات الممنوحة لهم وبين حجم المسؤوليات الرقابية والإدارية الملقاة على عاتقهم.

كما بينت هذه الدراسة أن إعادة تنظيم الدواوير وترسيم حدودها وتحديد آليات تعيين شيوخها واجتماعاتهم الدورية، لم تكن مجرد ترتيبات شكلية، بل كانت جزءً من مخططات دقيقة للسيطرة على المجال وإحكام الرقابة على السكان. ويظهر لنا من خلال تعدد القرارات والمراسلات، وما صاحبها من تضارب في الروايات وتغيير في مواقع المشيخات، أنّ السياسة الاستعمارية اعتمدت على إعادة التوزيع المستمر للسلطات المحلية، بما يضمن تفكيك الروابط التقليدية وإضعاف أي شكل من أشكال المقاومة. ومن هنا فإن فهم نظام المشيخات والدواوير يمثلان مدخل أساسي لفهم آليات الضبط الاستعماري في الريف الجيجلي، وصورة مصغرة لسياسة فرنسا في الجزائر، القائمة على إعادة هندسة المجتمع المحلي وإدماجه قسرا في بنيتها الإدارية.

كما يمكن القول إن دراسة القضاء بدائرة جيجل خلال الحقبة الاستعمارية تكشف عن ملامح بارزة في كيفية تكييف النظام القضائي مع سياسات الاحتلال الفرنسي، فقد أظهرت بعض النصوص القانونية والمراسيم الصادرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أن الإدارة الاستعمارية لم تكن تسعى فقط إلى تنظيم العدالة الإسلامية وإعطائها طابع رسمي، بل هدفت أساسا إلى إخضاعها لرقابة صارمة وضمان انسجامها مع أهدافها السياسية والإدارية. كما أدى تقليص عدد المحاكم، وتحديد اختصاصاتها بدقة إلى إحكام السيطرة على النشاط القضائي المحلي، بحيث أصبح القضاة والعدول والوكلاء عناصر فاعلة ضمن جهاز مراقَب من طرف المكاتب العربية وضباطها.

في المقابل أبرزت الرسمية الدور الحيوي الذي أدته محاكم جيجل في ربط الأهالي بالإدارة الاستعمارية، حيث شكلت هذه المحاكم فضاء للتفاعل بين السلطة والسكان، وساحة لعرض النزاعات وتوثيق العقود، بما يضمن استمرار الهيمنة الفرنسية تحت غطاء الشرعية الدينية والقانونية. ومن خلال رصد نشاط القضاة والعدول، يتضح أن بعض المحاكم برزت كمحاور أساسية مثل قضاء الشحنة وسلمة وجيجل، في حين ظل حضور محاكم أخرى محدود نسبيا. و مما خلصت إليه أن القضاء بجيجل لم يكن مجرد جهاز لتسوية النزاعات، بل كان انعكاسا لسياسة استعمارية سعت إلى احتواء المجتمع المحلي عبر أدوات شرعية وقانونية، تمزج بين التقليد الإسلامي والتشريع الفرنسي. و هذا ما يجعل دراسة هذه التجربة تفتح المجال لفهم أعمق لعلاقة السلطة الاستعمارية بالمجتمع الجيجلي المحلي، وتبرز كيف شكل الجهاز القضائي إحدى أهم قنوات الضبط الاجتماعي والإداري خلال هذه الفترة المهمة من تاريخ الجزائر.

من خلال تحليل ظاهرة السرقة في أعراش وقيادات جيجل خلال الفترة الاستعمارية، استطعت الكشف عن أبعاد اقتصادية واجتماعية عميقة، تتجاوز كونها مجرد ممارسات جنائية فردية، لتشكل انعكاس مباشر لسياسات التفقير والاستغلال التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية. فقد أظهرت طبيعة المسروقات (من أبقار وبغال وثيران وماعز ومحاصيل زراعية وألبسة..الخ) مدى هشاشة البنية الاقتصادية الريفية، واعتمادها شبه الكلي على تربية الحيوانات والموارد الزراعية،كما برز من خلال تتبع وتيرة السرقات على امتداد الفترة المدروسة ارتباطها الوثيق بالأزمات الطبيعية والمجاعات والأوبئة، وهو ما جعلها تتخذ طابعا دوريا مرتبطا بحدة الظروف الاقتصادية والمعيشية.

شكل التباين في معدلات السرقات بين القيادات المختلفة انعكاس واضح لأثر العوامل الجغرافية والاجتماعية من جهة، وهيمنة السلطة الاستعمارية وتفاوت حضورها من جهة أخرى. أما الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الفرنسية، فقد تراوحت بين التحقيقات وإعداد التقارير، والمنع من السفر، وفرض الغرامات المالية، لكنها ظلت في مجملها آليات جزئية، هدفها الأساسي حفظ الأمن الاستعماري وضمان استمرارية مصالحه، أكثر من كونها حلولاً جذرية لمشكلة اجتماعية معقدة، وعليه يمكن القول أن السرقة في مجتمع جيجل خلال الحقبة الاستعمارية لا يمكن فهمها إلا في إطارها البنيوي الأوسع، حيث مثلت تعبيرا عن اختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي، ومظهرا من مظاهر المقاومة غير المباشرة ضد الاستعمار عبر دك استقراره الاقتصادي والاجتماعي. لذلك يمكن أن تمنحنا دراسة هذه الظاهرة أداة تحليلية لفهم آليات تفكك البنية التقليدية للمجتمع الجيجلي تحت وطأة الاستعمار، وتبرز كيف أن الجرائم الاجتماعية ليست مجرد انحرافات فردية، بل نتاج مباشر لسياسات استعمارية ممنهجة و مدروسة.

كما شكّلت النزاعات والخصومات في منطقة جيجل خلال الحقبة الاستعمارية إحدى أهم واجهات التفاعل بين البنى الاجتماعية التقليدية وآليات الضبط الاستعماري. إذ عبرت الخصومات اليومية، من ضرب وجرح وقتل ومشاجرات عن هشاشة التوازنات الداخلية بين الأفراد والأعراش، وفي الوقت نفسه منحت الإدارة الفرنسية فرصة سانحة لإحكام قبضتها على الريف الجيجلي من خلال التدخل المباشر أو عبر القياد والمشايخ المحليين، اعتمدت فيها السلطة الاستعمارية على الغرامات المالية والعقوبات الجماعية كأدوات فعالة لفرض السيطرة، محوّلةً النزاعات الاجتماعية إلى مصدر دخل مالي وخدمة سياسية. كما أن استغلالها للآليات التقليدية مثل الجماعة والعرف، ثم إعادة توظيفها بما يخدم مصالحها، يكشف عن سياسة مزدوجة جمعت بين التكيّف مع الواقع المحلي

وتفكيك بنيته الداخلية. إذن فالنزاعات بالنسبة للسلطة الفرنسية الاستعمارية لم تكن مجرد ظواهر اجتماعية. بل هي أدوات لإعادة تشكيل المجتمع الريفي وربطه عنوة بالمنظومة الاستعمارية.

لقد تحولت الاعتداءات على ممتلكات الغير إلى مجال حساس كشف عن طبيعة العلاقة بين الأهالي والسلطات الفرنسية. فالتعدي على ممتلكات المستوطنين مثلا، أو حرق الغابات أو إتلاف المحاصيل، أو حتى إلحاق الضرر بالحيوانات، شكل في نظر الإدارة الاستعمارية اعتداء مباشرا على مصالحها الاقتصادية ومكانتها الرمزية، وهو ما دفعها إلى تسليط عقوبات جماعية صارمة، وأحيانًا مبالغ فيها بشكل لافت للنظر، إذ تجاوزت بكثير حجم الضرر المرتكب. كما تحول القياد والشيوخ إلى أدوات مراقبة ومحاسبة، حيث كانوا مسؤولين أمام المكاتب العربية عن أي تجاوز يحدث داخل الأعراش، مما عمّق إحساس الأهالي بالغبن والظلم، وعكس في الوقت نفسه إصرار الإدارة على حماية مصالح المستوطنين بكل الوسائل. و هذا كله يكشف عن بعد آخر في منظومة الضبط الاستعماري، يتمثل في تحويل النزاعات اليومية العادية إلى وسائل لتكريس الردع وإعادة إنتاج السلطة، كما كانت حماية ممتلكات الفرنسيين وتأمين الغابات، وضمان استقرار الحياة الاقتصادية في الريف الجيجلي، أهداف استراتيجية ربطت بين البعد الأمني والبعد الاقتصادي. وهو ما يجعل قضايا الإتلاف مبحث مهم لفهم كيف أعادت الإدارة الاستعمارية صياغة العلاقة بين الفرد والمجتمع، وبين البنية التقليدية والسلطة الاستعمارية، ضمن مشروعها الأوسع للسيطرة وإعادة الهيكلة.

لعبت قضايا المرأة دورا أساسيا في السياسة الاستعمارية تجاه المجتمع الجيجل، إذ برزت كمعطيات وظفتها الإدارة الاستعمارية في مراقبة المجتمع وضبط توازناته الداخلية، و قد سمحت لنا دراسة حالات العنف الأسري والنزاعات المرتبطة بالزواج والملكية والميراث بتوضيح أن موقع المرأة في البنية الاجتماعية ظل هشا، وأن وضعيتها مثّلت مجالاً خصباً لتداخل السلطة التقليدية مع السلطة الاستعمارية في آن واحد. إذ أبان تحليل هذه القضايا عن وظيفتين أساسيتين: أولاها أنّها تعكس طبيعة البنية القبلية التي كرّست الهيمنة الذكورية، وثانيتها أنّها أداة إجرائية للإدارة الفرنسية، استعملتها لفهم المجتمع المحلي والتحكم في مفاتيحه عبر تدوين النزاعات الأسرية وتوظيفها سياسياً وقضائياً. وبذلك، لم تقتصر أهمية المراسلات المتعلقة بالمرأة الجيجلية على وصف مظاهر العنف ضدها فحسب، وإنما تجاوزتها لتقدّم مؤشرا دقيقا عن علاقة قوية بين السلطة الاستعمارية والمجتمع الجيجلي.

شكلت الضرائب المفروضة على الأهالي بجيجل، أداة فعالة للهيمنة وإعادة بناء البنية الاجتماعية والاقتصادية المحلية. فالضرائب التقليدية مثل اللّزمة والعشور والزكاة، أعيد توظيفها في سياق استعماري جديد، حيث فقدت أبعادها الدينية والاجتماعية الأصلية لتتحول إلى رموز خضوع سياسي ووسائل مراقبة دقيقة للمجتمع. أما الضرائب المستحدثة، مثل ضريبة المواشي أو الخطية و الغرامات المفروضة في إطار عقوبات جماعية و فردية، فقد أُقحمت لتلبية احتياجات عسكرية وإدارية مباشرة، مما ضاعف من الأعباء المالية المفروضة على الأهالي وأدى إلى حالة من التذمر والاستنزاف المستمر لمواردهم.

أبرزت المراسلات الصادرة عن المكاتب العربية بجيجل أنّ آليات تحصيل الضرائب رافقتها جملة من الإجراءات الرقابية الصارمة، شملت محاسبة القياد والشيوخ، وفرض الغرامات، وتوثيق كل العمليات الجبائية بدفاتر رسمية، ويكشف هذا التنظيم الإداري الدقيق عن حرص السلطة الاستعمارية على ضمان تدفق ثابت للموارد المالية، وفي الوقت ذاته يوضح كيف تحولت الجباية إلى وسيلة لإخضاع الأفراد والقبائل عبر الضغط الاقتصادي المستمر. إذ أصبح –في هذه الدراسة– النظام الضريبي في جيجل لا يعكس فقط طبيعة السياسة المالية الفرنسية، وإنما يمثل أيضا نافذة لفهم الكيفية التي اندمجت بها الأبعاد الاقتصادية مع الأهداف السياسية والعسكرية، بما يجعل الضرائب إحدى الركائز الجوهرية في مشروع السيطرة الاستعماري على المجتمع الجيجلي.

كانت الأرض محور أساسي للصراع الاجتماعي والسياسي، وأداة جوهرية في المشروع الكولونيالي الفرنسي. فمن خلال تتبع النزاعات المتكررة بين الأعراش والقبائل، ثم بين الأهالي و السلطة الفرنسية تتضح أهمية الأرض بالنسبة للأهالي و السلطة الاستعمارية على السواء، فهي لم تكن وسيلة للعيش فحسب، بل رمز للسيادة والانتماء الجماعي، وقد أتاح تدخل المكاتب العربية الاطلاع على كيفية إدارة النزاعات المتعلقة بملكية الأرض في جيجل، إذ جمعت بين آليات تقليدية مستمدة من الأعراف المحلية، وأساليب استدمارية هدفت إلى فرض النظام الاستعماري وضبط المجال القروي بما يخدم المصالح الفرنسية.

كشفت الأمثلة العديدة التي وردت في المراسلات عن حضور مكثف للسلطات الاستعمارية في عملية التحكيم، بدءا من فض النزاعات البسيطة، مرورا بترسيم الحدود بين الأعراش، وصولا إلى إصدار قرارات ملزمة تحمل صبغة إدارية وقانونية. ومع أنّ هذه الإجراءات كانت في ظاهرها تسعى

إلى الاستقرار، إلا أنها في جوهرها شكلت أداة لفرض الهيمنة الفرنسية، إذ جرى تفكيك الروابط التقليدية بين القبائل وأراضيها، واستُخدمت آلية "الترسيم" و"التسوية" لإعادة صياغة المجال القروي وفق منطق إداري يخدم أهداف الاستعمار. مما يجعلنا نجزم أن سياسة بيع الأراضي ومصادرتها وتطبيق السيناتوس-كونسيلت مثلت مراحل متقدمة في هذا المسار، حيث انتقلت الإدارة الفرنسية من دور الوسيط في النزاعات إلى موقع المالك والمتحكم في إعادة توزيع الأراضي. وهكذا أصبحت الأرض أداة استراتيجية مزدوجة: وسيلة لاستقطاب بعض الفئات المحلية من خلال إشراكها في عمليات البيع والشراء، وفي الوقت ذاته وسيلة لإقصاء أغلبية الأهالي ودفعهم نحو التهميش. وبذلك يمكن اعتبار دراسة ملكية الأرض بجيجل كاشف قوي عن إحدى الركائز الجوهرية للمشروع الاستعماري، الذي لم يقتصر على السيطرة العسكرية والإدارية، بل امتد إلى إعادة تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية عبر التحكم في المجال العقاري.

شكل النشاط الزرعي و التجاري بجيجل خلا الفترة محل الدراسة أحد المداخل الأساسية للسياسة الاستعمارية في ضبط المجتمع والتحكم في موارده. فالزراعة بمختلف فروعها من حبوب وخضر وزيتون، خضعت لرقابة صارمة من المكاتب العربية، التي عملت على توثيق كل مراحل الإنتاج، من الحرث إلى التخزين، لضمان توجيه الفائض نحو خدمة المصالح الفرنسية، وهكذا تحولت الأرض والفلاحة من مصدر رزق محلي إلى مجال للتدخل الاستعماري المباشر الذي أعاد صياغة العلاقة بين الفلاحين وأرضهم. أما الأسواق تجاوز دورها حدود التبادل التجاري لتصبح منابر لإعلان الأوامر الاستعمارية، ومراكز لضبط الأسعار، ووسائل للتحكم في السلوكيات اليومية، وقد أظهرت المراسلات المتعددة أن مراقبة الأسواق شملت كل التفاصيل: من الذبائح والسلع المباعة إلى ضبط أي نشاط يثير الريبة أو يدعو للتحريض. كما أن آلية كراء الأسواق للقياد أظهرت كيف تم دمجهم في منظومة مالية تستفيد منها الإدارة الاستعمارية، مع إبقائهم في موقع التبعية والرقابة الدائمة.

كانت السياسة الاستعمارية الفرنسية بجيجل مشروع متكامل للسيطرة على الموارد الطبيعية والبشرية، وفي مقدمتها الغابات والثروة الحيوانية، إذ لعبت الغابات أحد الركائز الأساسية في هذه السياسة، سعت السلطات الاستعمارية إلى تنظيم استغلالها وفق تشريعات دقيقة تضمن استمرار تدفق المواد الخام نحو المراكز الصناعية في فرنسا، مع حرمان الأهالي من حقهم الطبيعي في الانتفاع الحر بها. أما الثروة الحيوانية فقد خضعت بدورها لإدارة صارمة، تُعنى بالمراقبة والوقاية من الأوبئة، وتنظيم حركة المواشي وتربيتها بما يخدم المصالح الاقتصادية للإدارة الفرنسية، التي نظرت إلى الحيوان

باعتباره أداة إنتاج قبل أن يكون ثروة محلية ذات بعد معيشي واجتماعي. فالمتتبع للمراسلات الرسمية ومختلف الإجراءات الإدارية يكشف عن طبيعة العلاقة غير المتكافئة بين السكان المحليين والسلطة الاستعمارية، حيث جُعلت الموارد الطبيعية — سواء كانت غابية أو حيوانية — في خدمة المشروع الاستعماري أولا، بينما اقتصر نصيب الأهالي منها على الحد الأدنى الضروري للبقاء. كما تعكس هذه الوثائق أيضا مقاومة ضمنية وصامتة من قبل السكان، تجلت في محاولاتهم المتكررة لاستغلال الغابات والمراعي وفق حاجاتهم المعيشية، بالرغم من القيود الصارمة والمخاطر المترتبة على مخالفة الأوامر.

يتضح لنا من خلال دراسة سياسة الامتيازات التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في منطقة جيجل أنها لم تكن سوى أداة فعالة لترسيخ الهيمنة الاقتصادية والسياسية على السكان المحليين، من خلال توجيه الموارد الطبيعية والبشرية لخدمة مصالح المستوطنين والمستثمرين الفرنسيين، إذ تميزت هذه السياسة بطابعها المنهجي والدقيق، سواء في مجال التعدين أو استغلال الغابات أو حتى في تنظيم وسائل النقل والعمل، ما يعكس رؤية استعمارية شمولية هدفت إلى تحويل المنطقة إلى فضاء اقتصادي خاص بالمستدمر الفرنسي.

جسدت المراسلات الصادرة عن ضباط المكاتب العربية تجليات هذا المشروع الاستعماري، إذ أظهرت كيف تحولت الإدارة المحلية، ممثلة في القُياد والشيوخ، إلى أدوات تنفيذية تُسخّر لخدمة المستثمرين الفرنسيين، تحت غطاء ‘‘التنظيم’’ و’’التعاون’’. في المقابل كان الأهالي يُجبرون على المشاركة في عمليات الاستغلال، سواء عبر تأجير دوابهم، أو العمل القسري، تحت تهديد فقدان أراضيهم و مصادرة غاباتهم لصالح الشركات الفرنسية، التي حظيت بامتيازات واسعة وإعفاءات شبه مطلقة.

إن المتأمل لمراسلات ضباط المكاتب العربية يكشف بوضوح أن الامتيازات لم تكن مجرد ترتيبات اقتصادية عابرة، بل شكلت ركيزة أساسية في المشروع الكولونيالي الفرنسي، الذي سعى إلى دمج الاقتصاد المحلي في المنظومة الإمبراطورية الفرنسية، عبر تحويل الموارد الجزائرية إلى مصادر إنتاج تخدم مصالح المتروبول. كما تبرز هذه الوثائق البعد الإكراهي في العلاقة بين السلطة الاستعمارية والسكان المحليين، حيث أُفرغ مفهوم ‘‘التعاون’’ من مضمونه الحقيقي ليصبح **أداة** للسيطرة والاستغلال.، وبذلك، فإن تحليل سياسة الامتيازات في جيجل يضعنا أمام صورة دقيقة لبنية

الاستعمار الفرنسي، الذي لم يكتف بالاحتلال العسكري، بل اعتمد على الاحتلال الاقتصادي والإداري المقنّن، متخذا من الامتيازات وسيلة لتكريس تبعية دائمة، وحرمان الأهالي من حقهم في أرضهم وثرواتهم.

يتجلّى الصراع العميق بين السكان المحليين بجيجل والسلطة الاستعمارية الفرنسية في الثورات و المقاومة العسكرية، وهو صراع لم يكن مجرد مواجهة عسكرية محدودة، بل كان تعبيرًا عن رفض شامل للسياسات الاستعمارية التي استهدفت الإنسان والأرض والهوية. فمن اضطرابات الواد الكبير سنة 1860 إلى ثورات زواغة وأولاد عيدون ثم انتفاضة المقراني سنة 1871، تبدو صورة المقاومة الجزائرية واضحة لكل دارس، و تعبر عن مقاومة متواصلة تتجدد كلما اشتدت قبضة الاحتلال. إذ أظهرت هذه الثورات أن القمع العسكري، مهما بلغ عنفه، لم ينجح في كسر إرادة الأهالي ولا في إخماد جذوة الرفض الشعبي لأهالي جيجل، بل زادها اشتعالًا. كما بيّنت أن الاحتلال الفرنسي، رغم محاولاته فرض السيطرة عبر الحملات العسكرية وشبكات المراقبة والاستخبارات المحلية، لم يستطع تحقيق استقرار دائم في منطقة جيجل، التي ظلت بؤرة متجددة للمقاومة والثورة. وتؤكد هذه الأحداث أنّ الوعي الجماعي لسكان المنطقة كان في تشكل مستمر، وأن التجارب الثورية السابقة، رغم إخفاقها الظاهري، مهدت لظهور وعي وطني أكثر اتساعا في العقود اللاحقة،كما أن الدور الذي لعبته الطرق الصوفية، ولا سيما الطريقة الرحمانية، في تعبئة الأهالي وتنظيم صفوف المقاومة، أضفى على هذه الحركات بُعدا دينيا وروحيا جعلها تتجاوز مجرد التمرد السياسي إلى شكل من أشكال الجهاد في سبيل الله و الكرامة والحرية.

في المقابل يتضح من مجمل الإجراءات والسياسات التي انتهجتها السلطات الفرنسية بعد قمع ثورة المقراني سنة 1871 أن الإدارة الاستعمارية في منطقة جيجل لم تكن تسعى إلى إعادة النظام فحسب، بل كانت تهدف قبل كل شيء إلى ترسيخ السيطرة الاستعمارية عبر تفكيك البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع المحلي، و ربما هذا هو التفسير الوحيد لسياسة القمع المجحفة، والعقوبات الجماعية البشعة، ومصادرة الأملاك وفرض الغرامات الحربية، ونزع السلاح، إذ جعلت منها أدوات لترهيب الأهالي وإخضاعهم لمنظومتها الإدارية القهرية.

أظهرت المراسلات الإدارية للمكاتب العربية أن فرنسا وظّفت الجهاز البيروقراطي كوسيلة استعمارية لإحكام الرقابة والسيطرة، من خلال فرض القياد والمشايخ الموالين لها بدل الزعامات

التقليدية، وإعادة توزيع الأراضي بما يخدم مصالح المستوطنين والإدارة، كما مثّل هذا التحول مرحلة مفصلية في مسار العلاقة بين الأهالي والسلطة الاستعمارية، إذ انتقلت السياسة الفرنسية من المواجهة العسكرية المباشرة إلى سياسة إدارية ممنهجة تقوم على الإفقار والمراقبة والتجريد التدريجي من وسائل المقاومة. ولا ننس أنه كان انعكاس آخر –غير مخطط له على الأغلب– تجلّى في مظاهر الفساد المحلي والاستغلال الفردي الذي يؤكد بطريقة ما أن الإدارة الفرنسية لم تكن فقط قوة قمع، بل كانت أيضا نظاما سمح بالاستغلال الداخلي وشجّعه، مما فاقم من معاناة السكان.

و في ختام يتضح أن المقاومة لذى السكان المحليين اتخذت اشكال عديدة في منطقة جيجل خلال الحقبة الاستعمارية، و منها المقاومة الصامتة لم تكن مجرد سلوك عابر أو مواقف فردية متناثرة، بل كانت ظاهرة اجتماعية واعية عبرت عن إرادة جماعية راسخة في رفض الخضوع للمستعمر، ولو بأساليب غير معلنة. فبين التراخي الإداري المقصود في تنفيذ الأوامر، **و**التحايل على القوانين الضريبية، **و**التمرد الاجتماعي عبر التنقل غير المرخص، **و**الامتناع الاقتصادي عن أداء الأعمال القسرية، **و**الإصرار على إحياء الممارسات الثقافية والدينية، تشكل نسيج متكامل من المقاومة الهادئة التي حفظت روح الانتماء الوطني، وأبقت جذوة الرفض متقدة في نفوس الأهالي.

لقد أظهرت هذه الأشكال المتعددة من المقاومة الصامتة أن الجزائريين، رغم القيود الصارمة والقمع الممنهج، امتلكوا قدرة فريدة على التكيّف والمواجهة بوسائل رمزية وغير مباشرة، مكّنتهم من تعطيل آليات السيطرة الاستعمارية و هدم مشاريعها من الداخل، كما تكشف هذه الممارسات عن عمق الوعي السياسي والاجتماعي لدى السكان المحليين، الذين أدركوا أن البقاء والمحافظة على الذات والثقافة يمثلان بحد ذاتهما شكلا من أشكال النضال الوطني. إذن فالمقاومة الصامتة في جيجل كانت **امتدادًا** للمقاومة الوطنية في بعدها غير المسلح، التي أسهمت في الحفاظ على البنية الاجتماعية والهوية الثقافية والدينية للأهالي، ومهّدت الطريق لاحقا لظهور أشكال أكثر تنظيما وعلنية من المقاومة المسلحة والسياسية. إنها بذلك تمثل الوجه الخفي من الذاكرة النضالية الجزائرية، الذي أسس لوعي تحرّري متجذر ظل يقاوم حتى نيل الاستقلال.

الملاحق

الملحق 01 : مخطط قيادة وادي جنجن حسب التقسيم الصادر سنة 1864م.

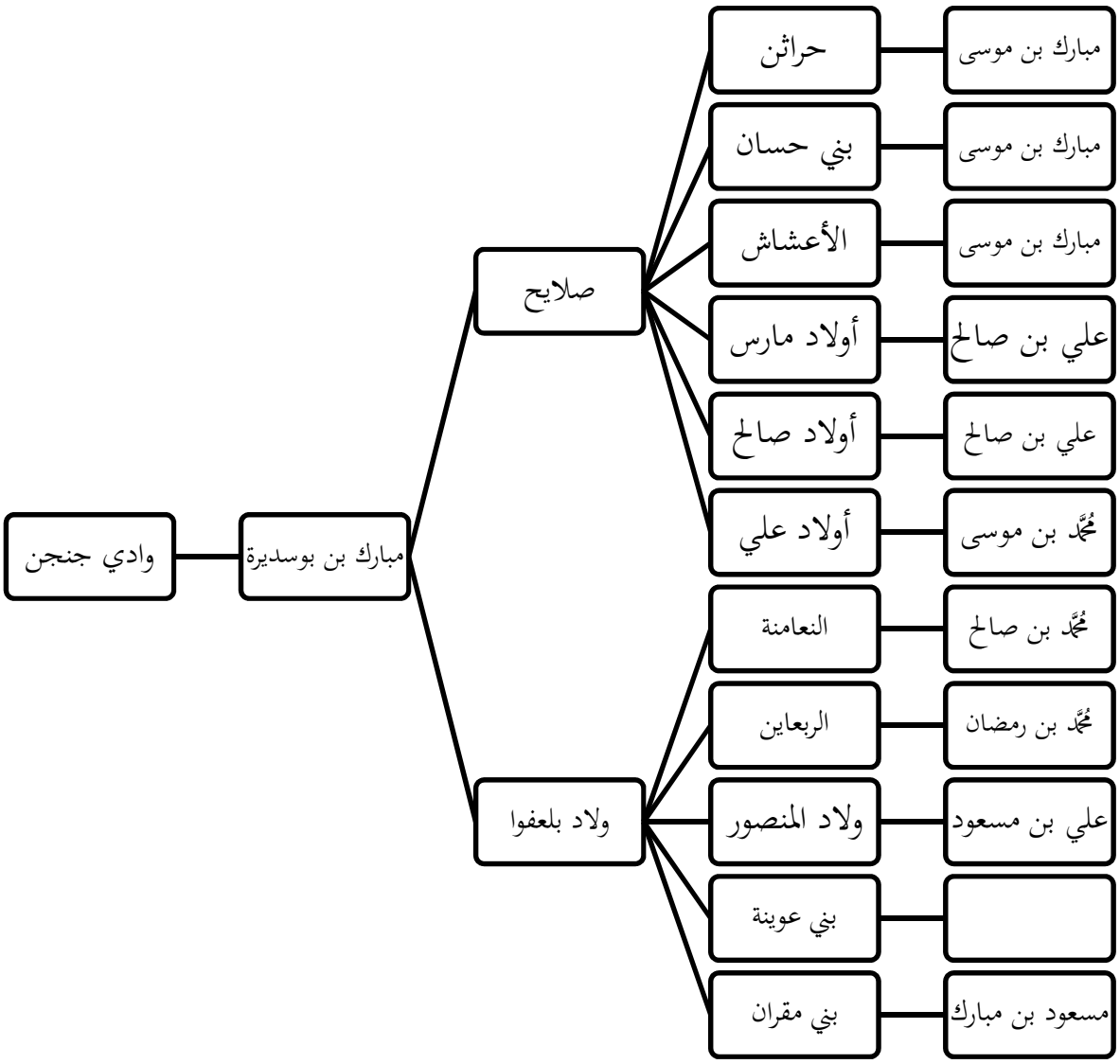

المصدر:

- RBADC 1837/1912, Personnel et commandements 1860/1906, Personnel 1864/1906, Tableaux de l'organisation administrative et judiciaire 1864/1906, ***1864-GGA 1KK 430***, p:44.

الملحق 02: مخطط قيادة وادي النيل حسب التقسيم الصادر سنة 1864م.

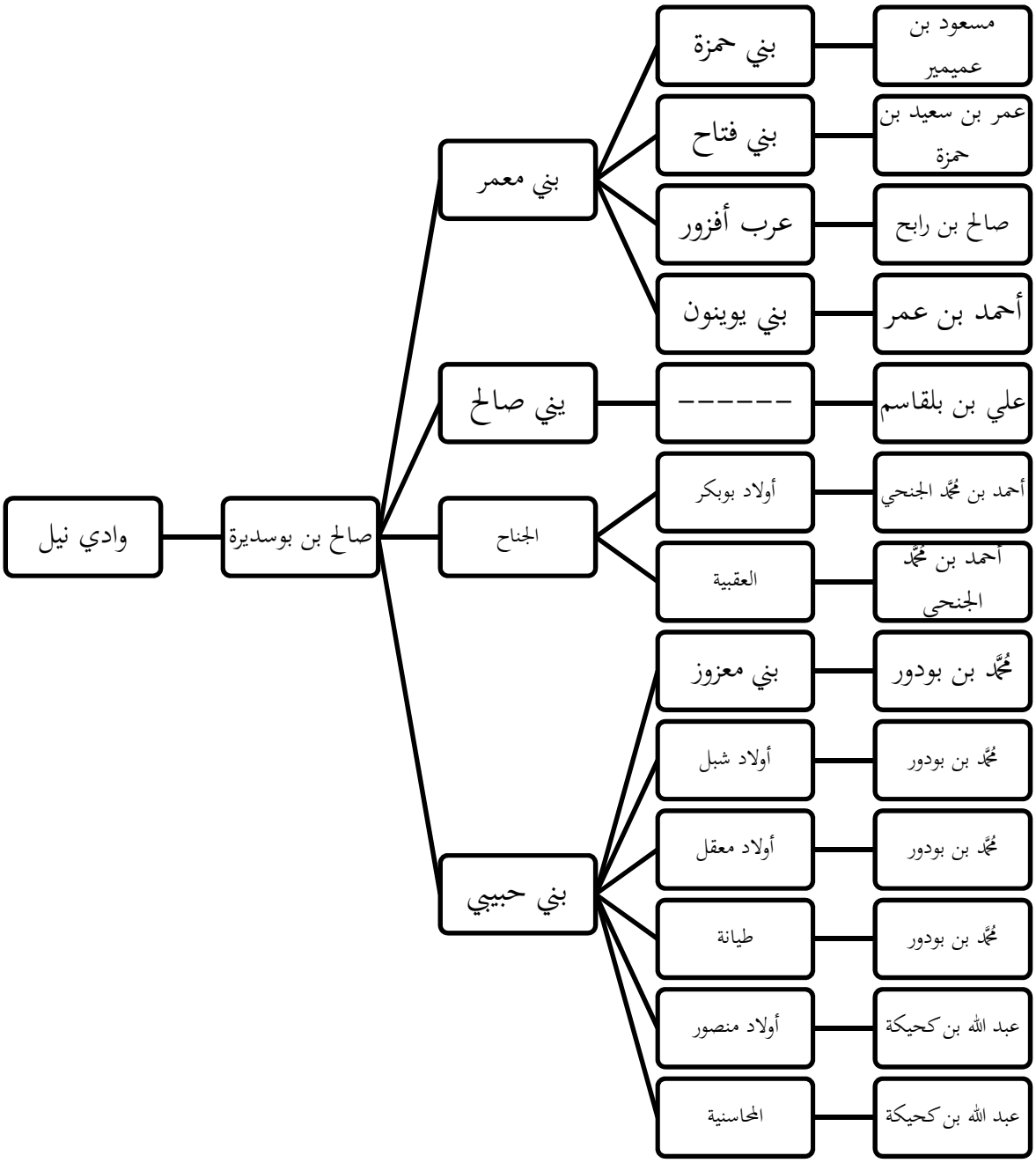

المصدر:

- Ibid, p:44.

الملحق 03: مخطط قيادة بني يدر حسب تقسيم سنة 1864م.

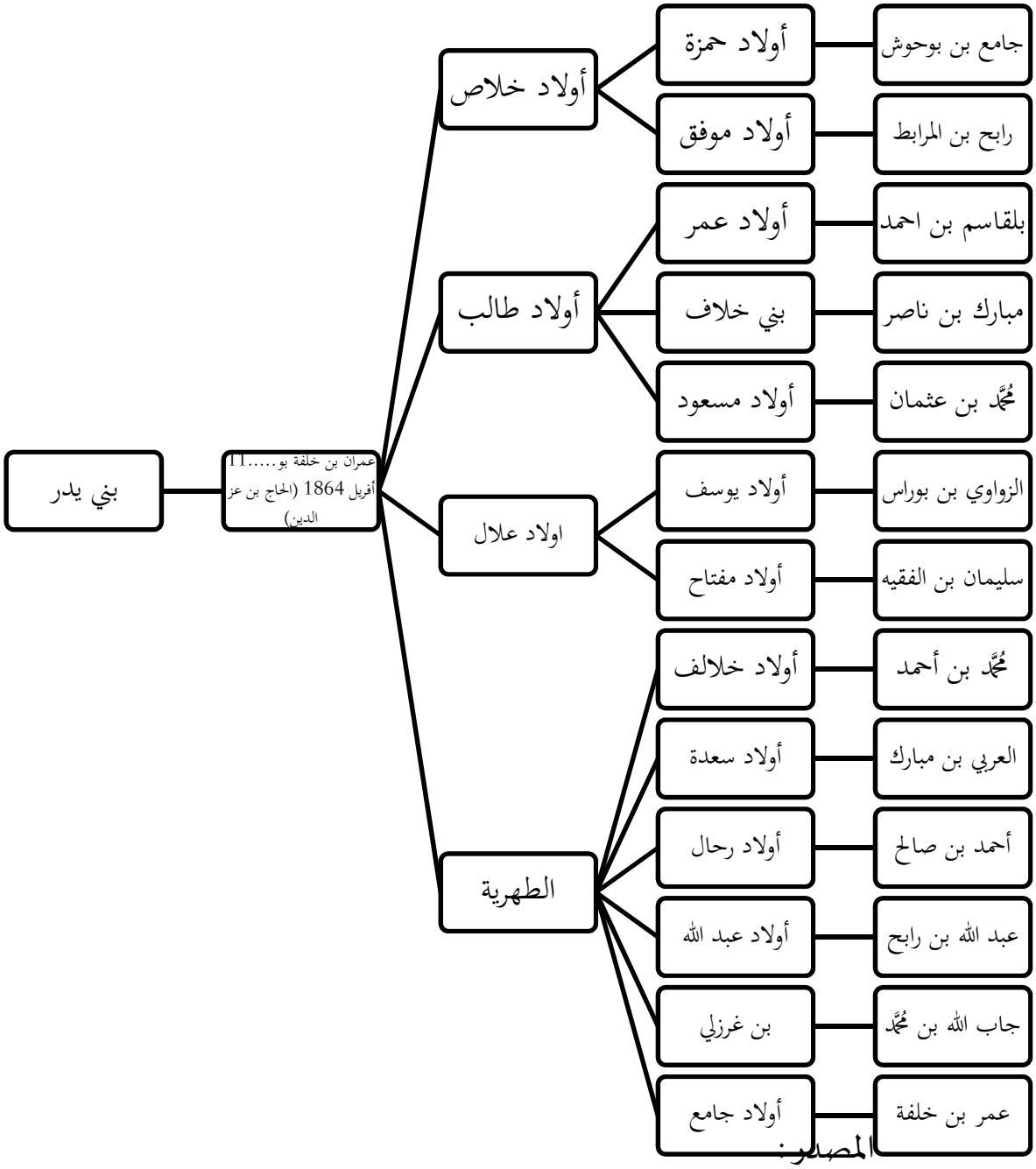

المصدر:

- Ibid, p:45.

الملحق 04 : مخطط قيادة بني عافر و أولاد عسكر حسب تقسيم سنة 1864م.

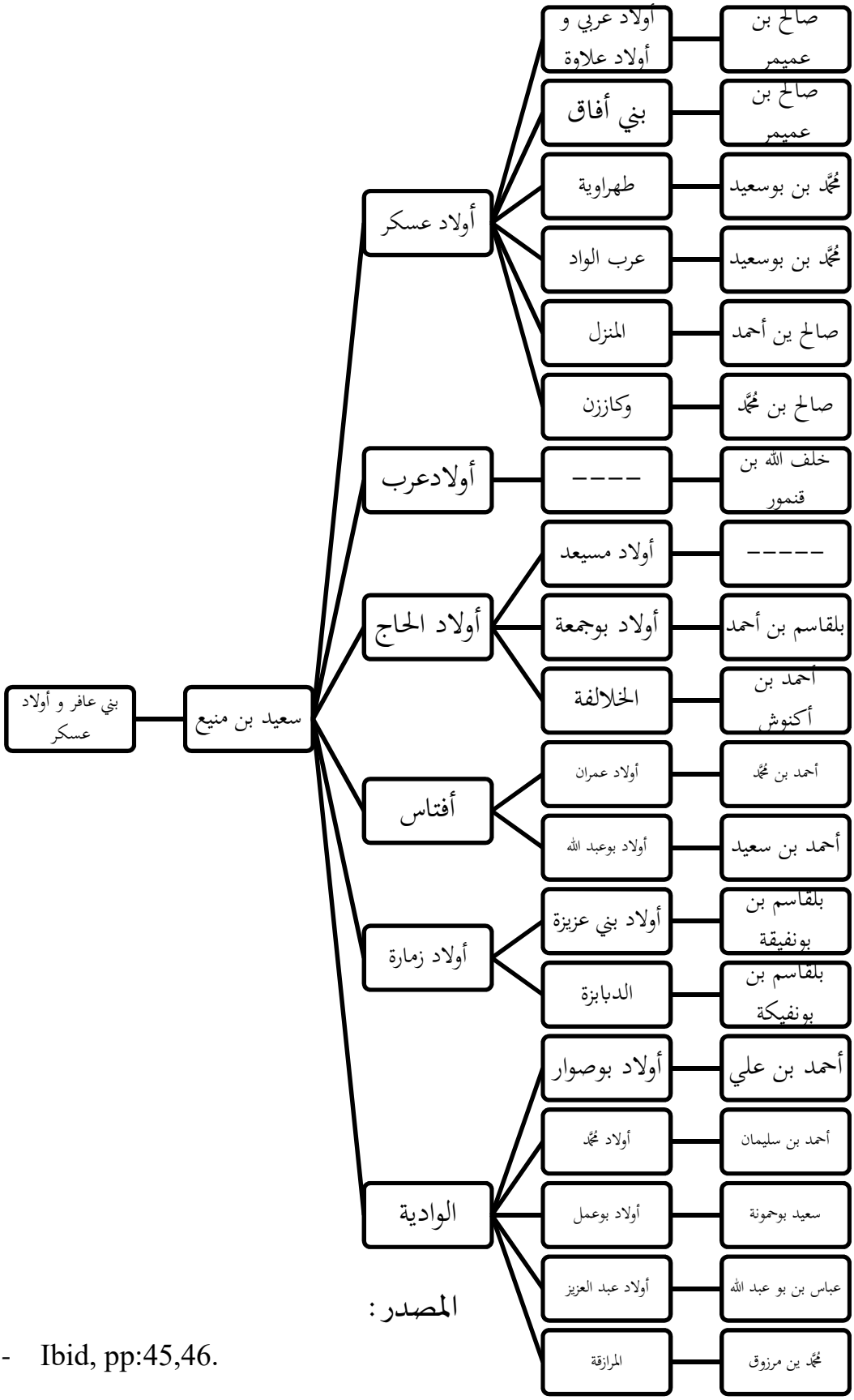

المصدر :

- Ibid, pp:45,46.

الملحق 05: : مخطط قيادة بني سيّار حسب تقسيم سنة 1864م.

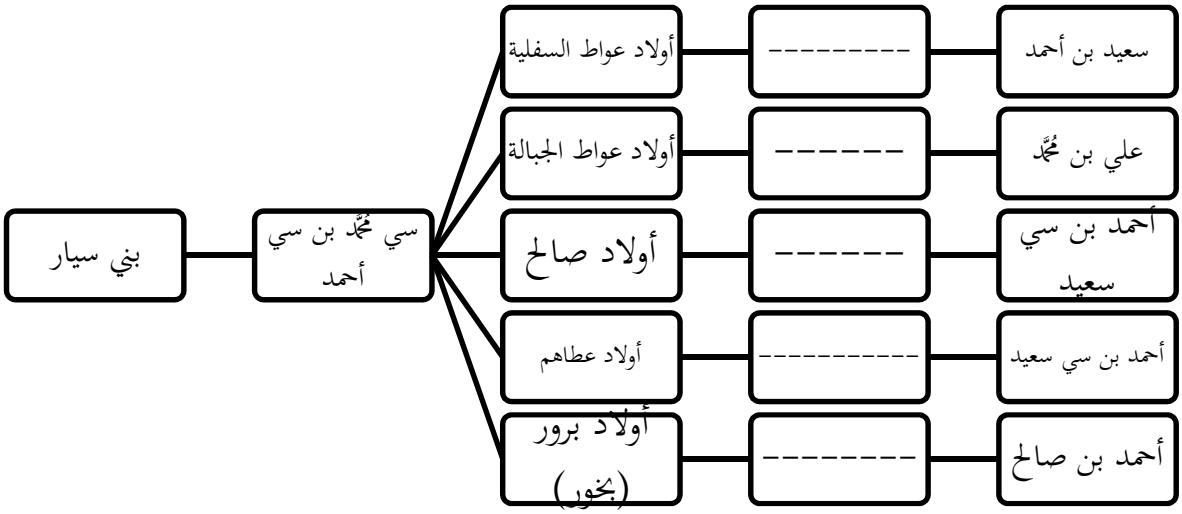

المصدر:

- Ibid, p: 46.

الملحق 06: مخطط قيادة بني عمران الجبالة و بني خطاب حسب تقسيم 1864م.

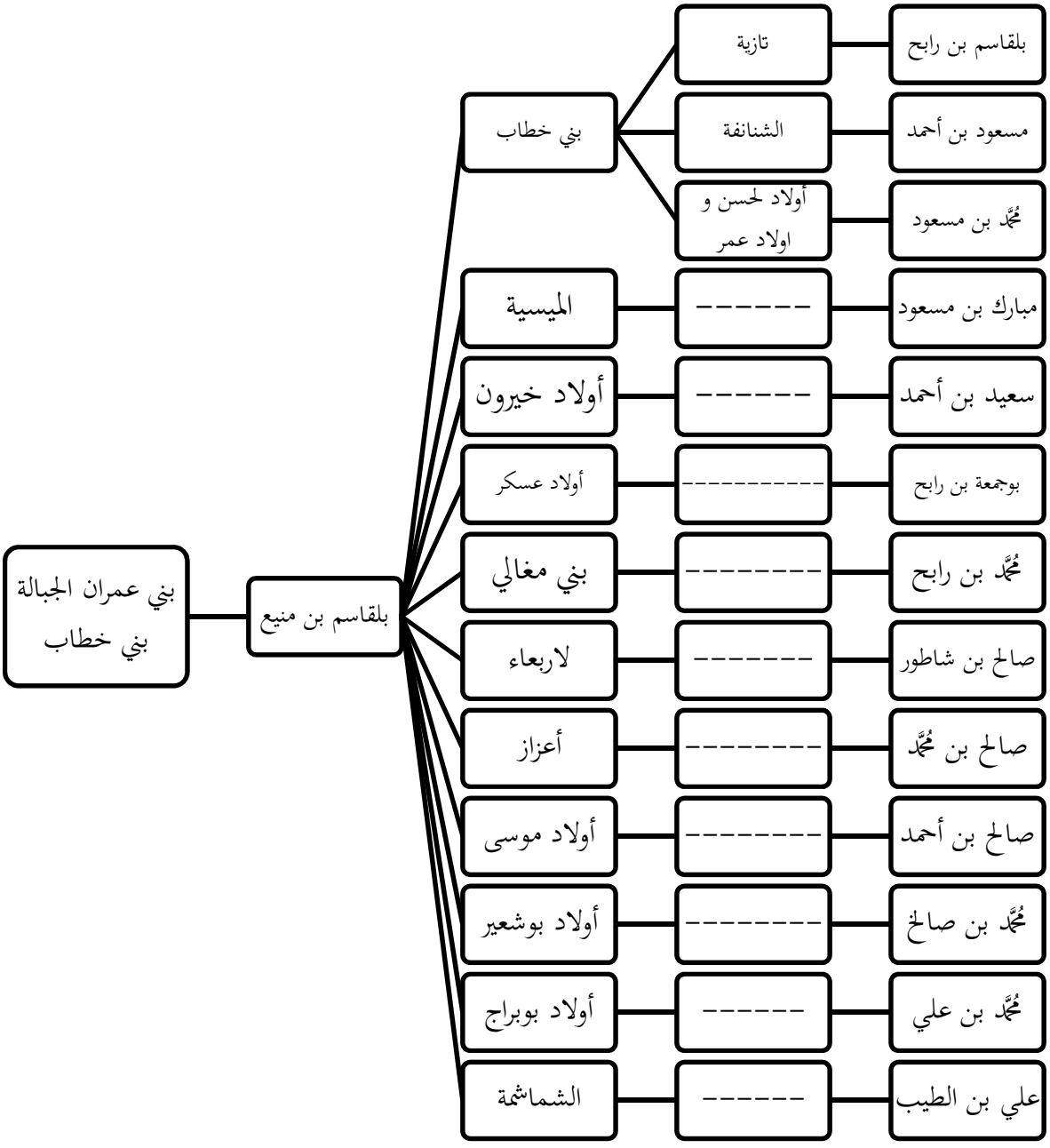

المصدر:

- Ibid, p: 47.

الملحق رقم 07: مخطط قيادة دار الباطح حسب تقسيم سنة 1864م.

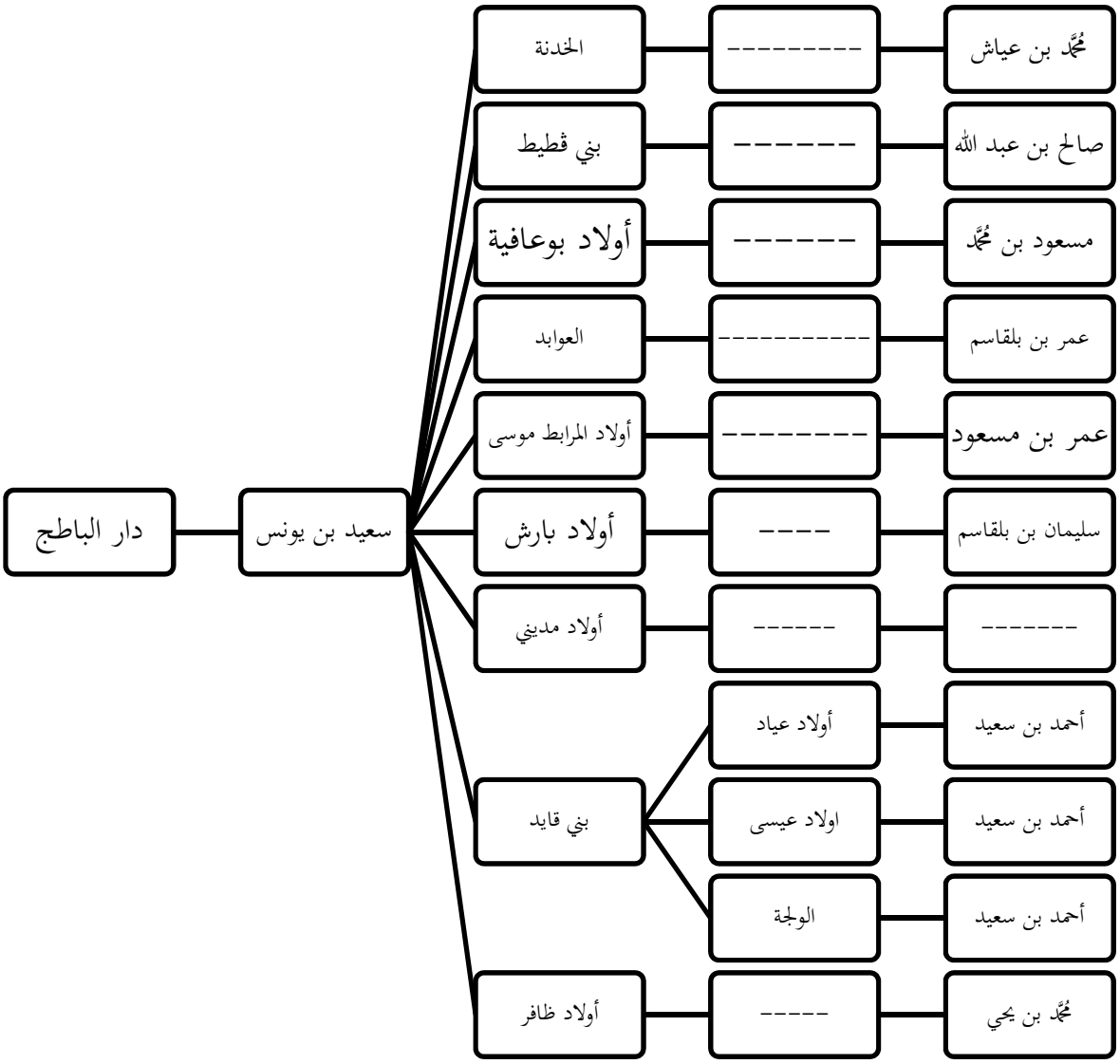

المصدر:

- Ibid, p: 47.

الملحق رقم 08: مخطط قيادة بني فغال حسب تقسيم سنة 1864م.

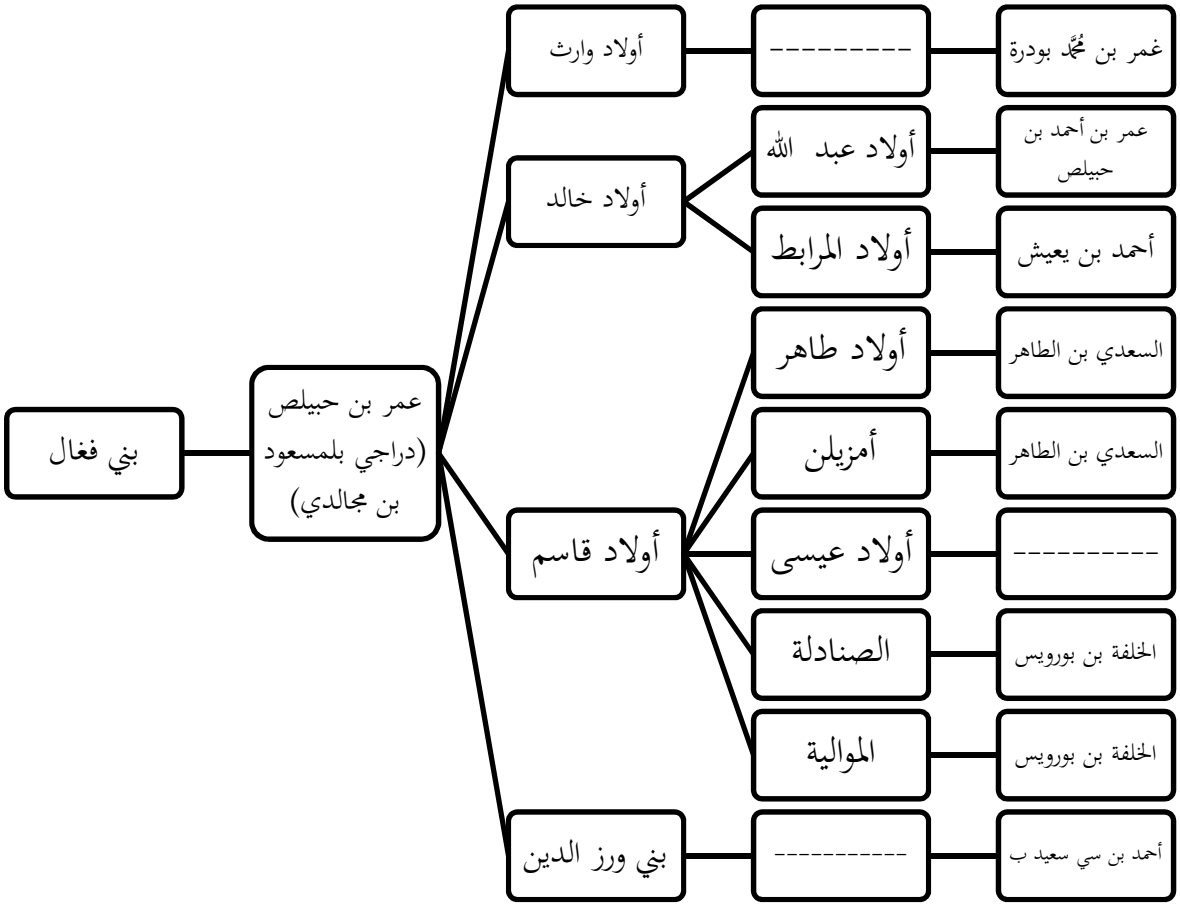

المصدر:

- Ibid, p: 48.

الملحق رقم 09: مخطط قيادة تبابورت حسب تقسيم 1864م.

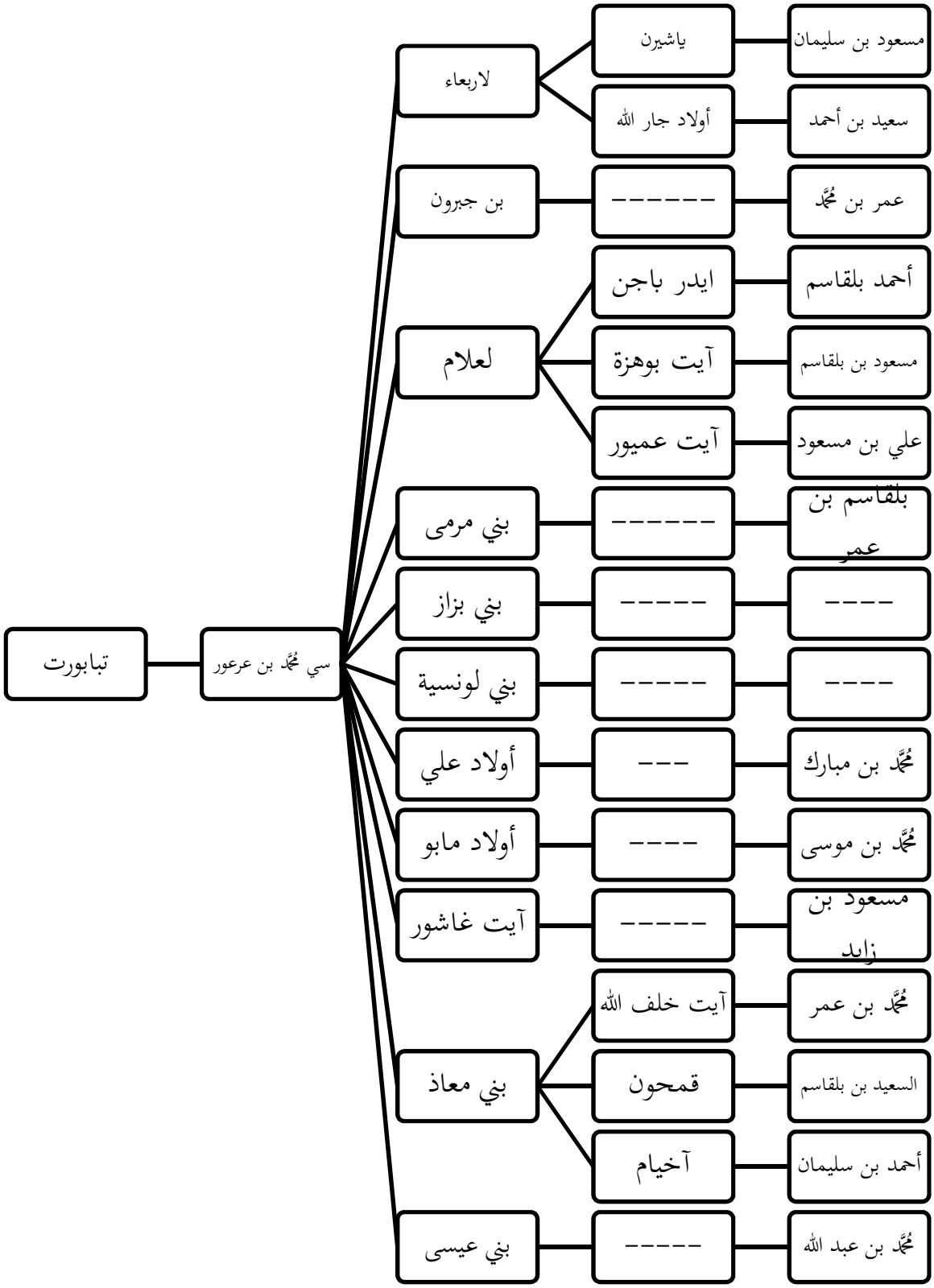

المصدر:

- Ibid, p: 48.

الملحق رقم 10: مخطط قيادة العوانة حسب تقسيم سنة 1864م.

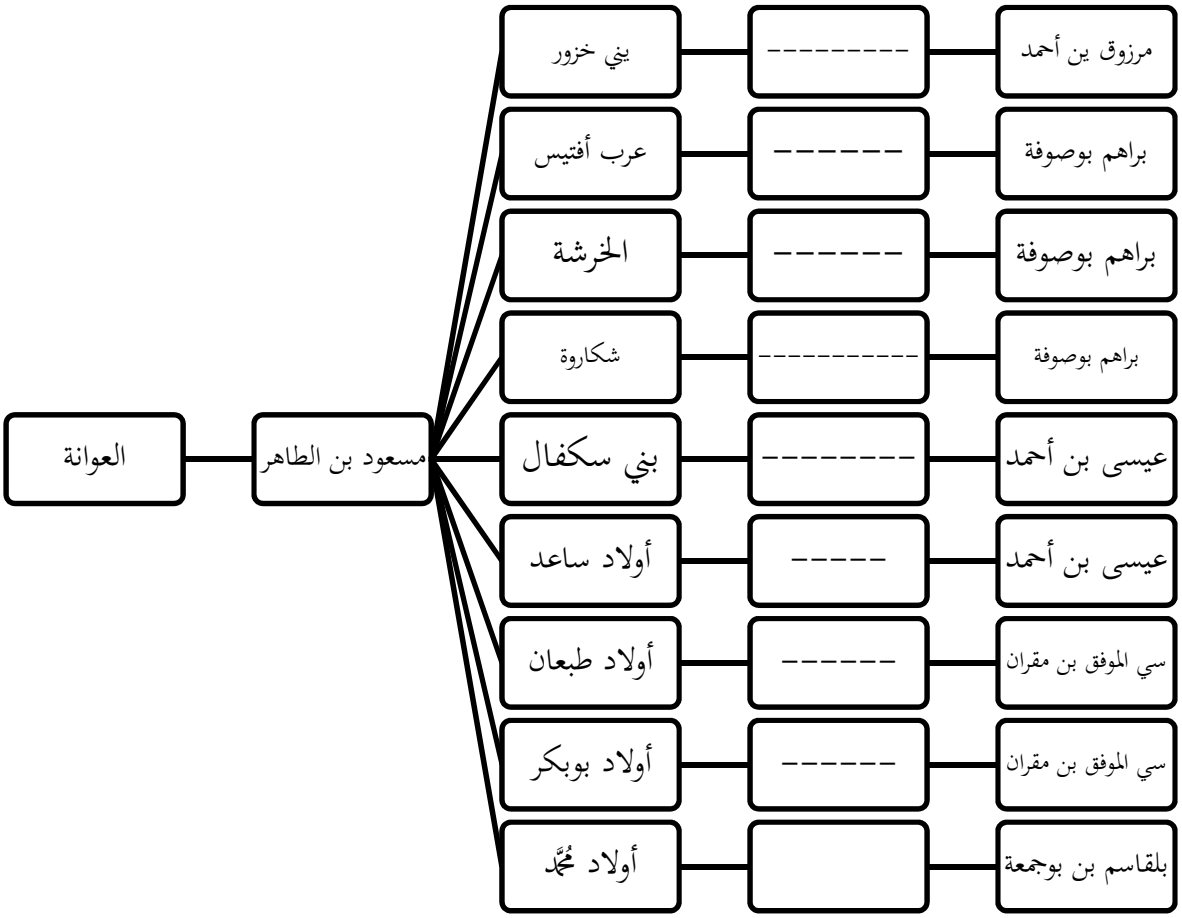

المصدر:

- Ibid, p: 49.

الملحق رقم 11: خريطة توضح التقسيم الفرنسي لأقاليم أعراش جيجل.

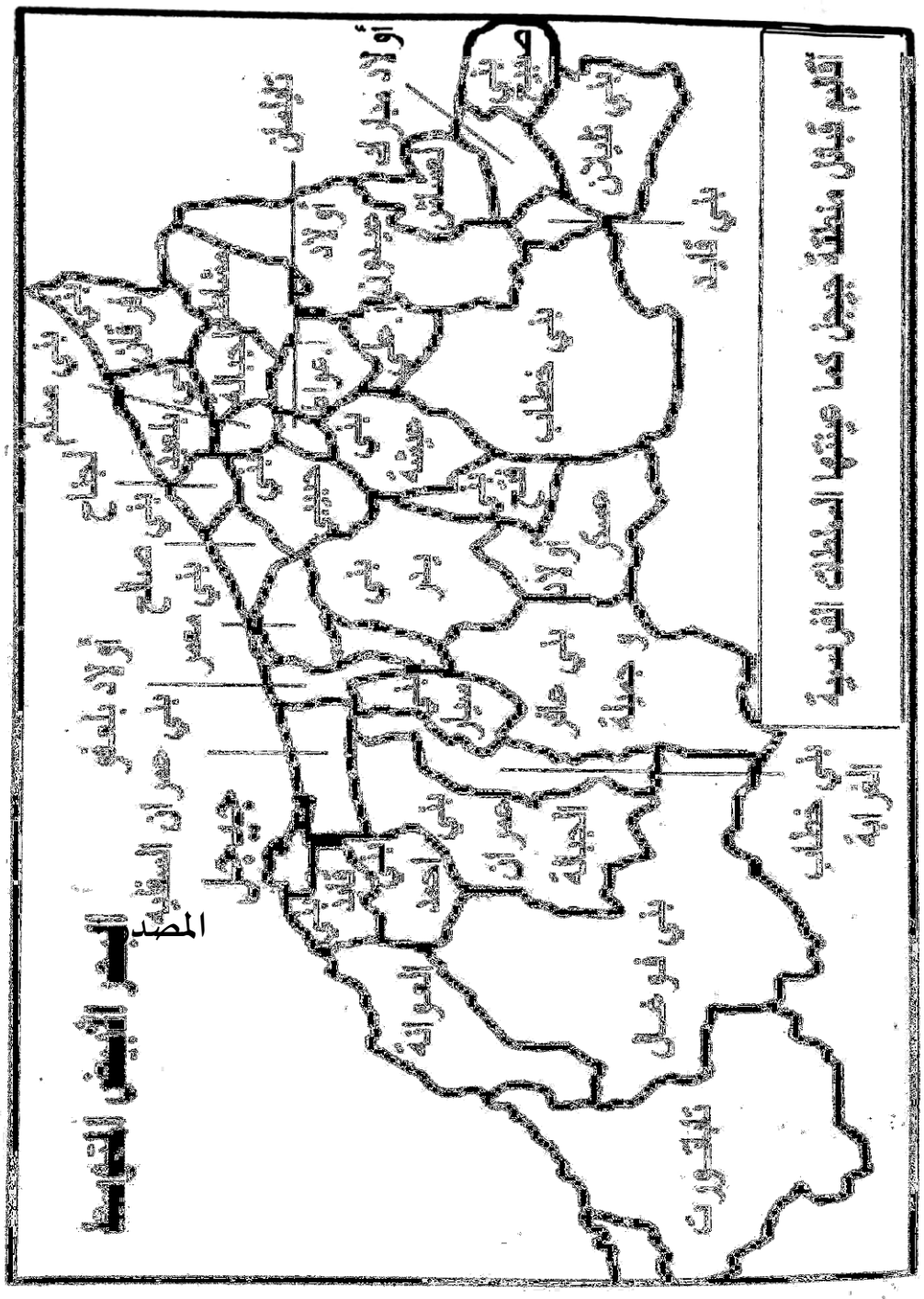

1. المصدر : صالح عبّاد، **مدخل إلى تاريخ جيجل المدينة و المنطقة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، الجزائر.

الملحق رقم 12 : خريطة توضح توزيع الفرق على أراضي دوار تازية.

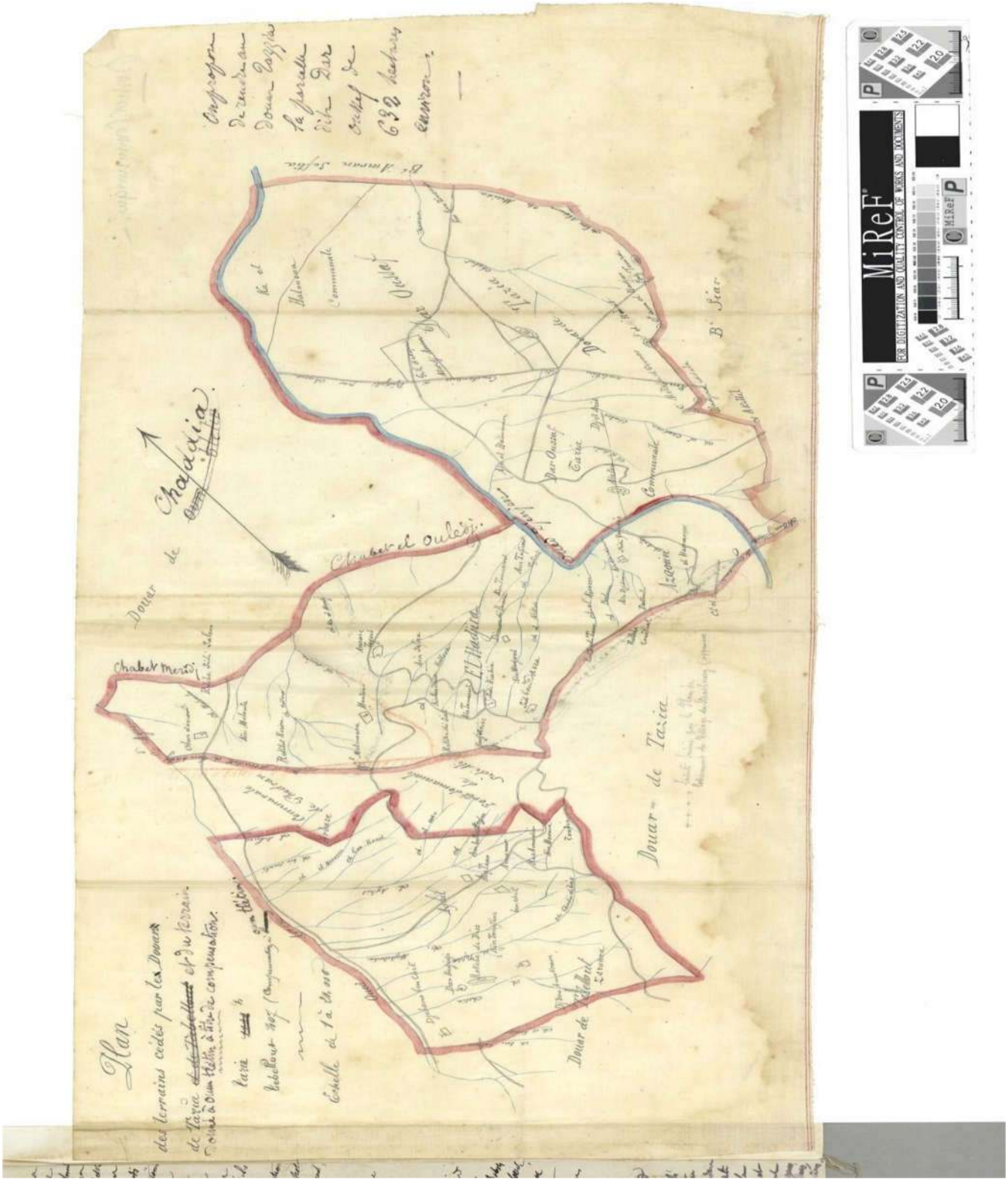

المصدر :

- *ANOM, Dossier général collectif n° 197, GGA 8M 38/197.*

الملحق رقم 13 : مخطط الأرض التي تعود لعائلة بن منيع والمضمنة في محيط دوار رقادة .

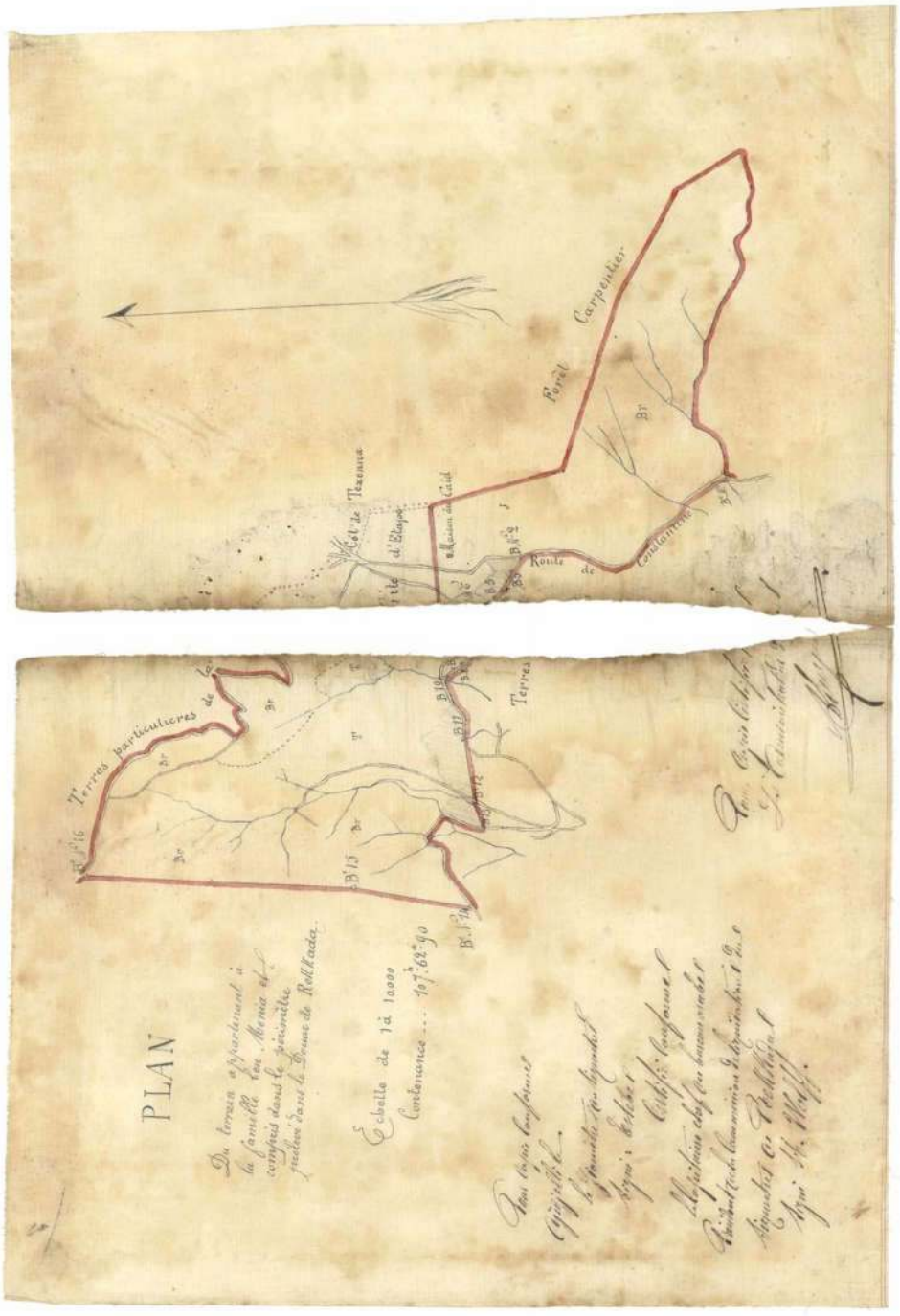

المصدر :

- *ANOM, Dossier général collectif n° 205, GGA 8M 39/205.*

الملحق رقم 14 : مخطط يوضح أراضي ولاد عيسى الواقعة في قبيلة بني قايد.

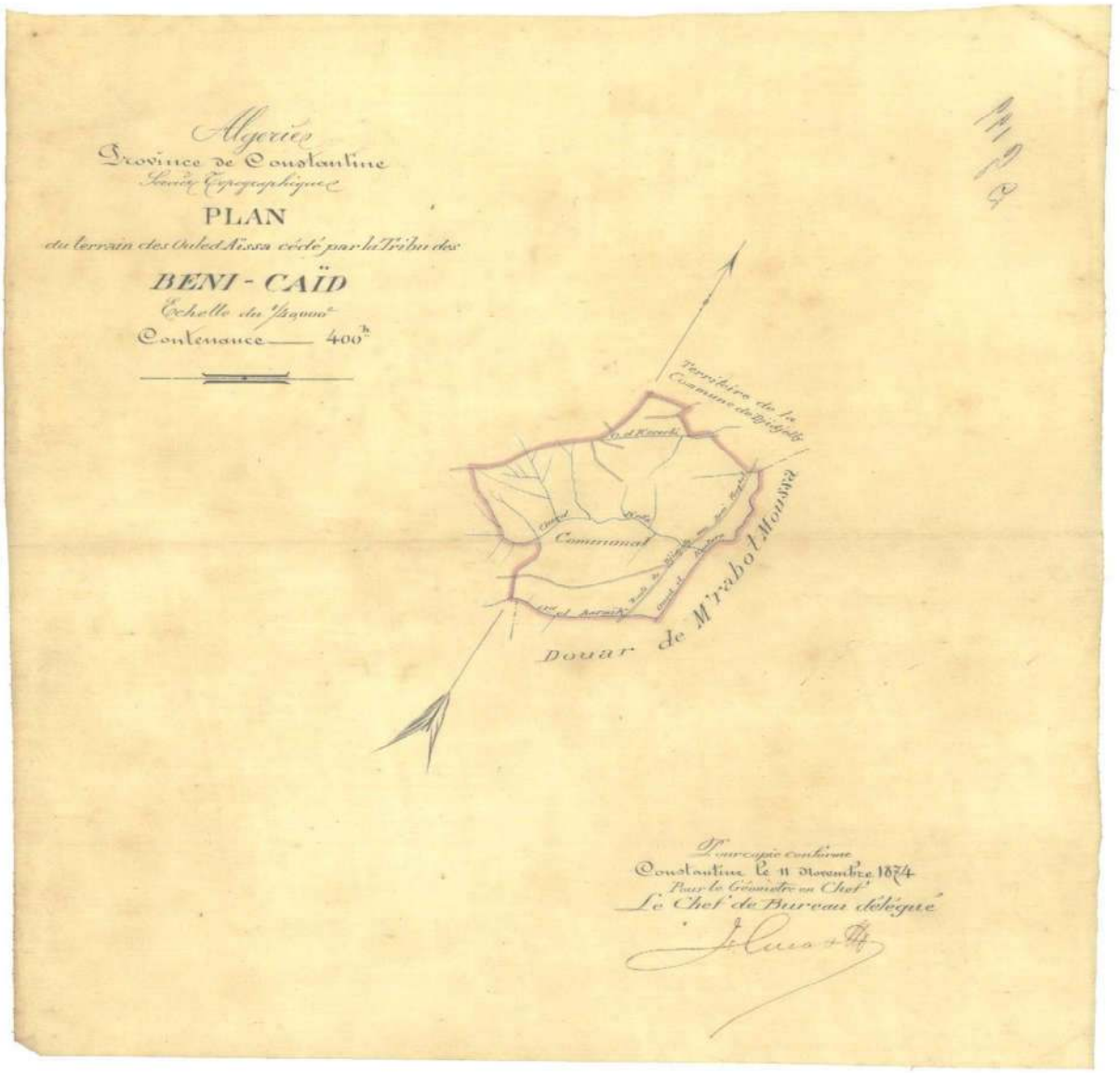

المصدر :

-ANOM, Dossier général collectif n° 199, GGA 8M 38/199.

الملحق رقم 14 : مخطط أراضي و غابات بني فوغال، و غابات دار الواد.

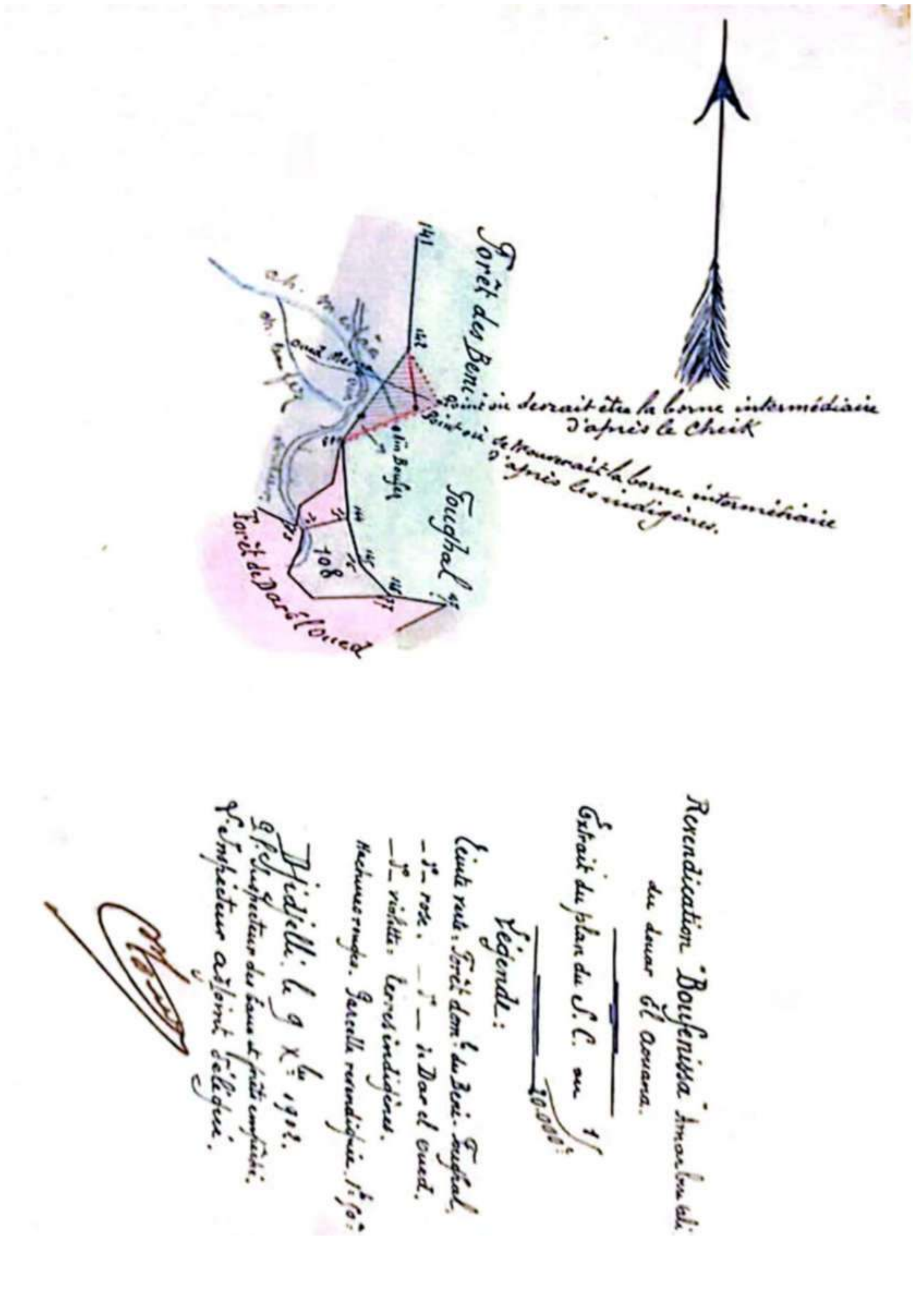

المصدر : الأرشيف الولائي لجيجل (: dossier personnel "Adjoints indigens" de caid
.(ben ammar ben kirat.

الملحق رقم 14 : رسائل صادرة عن ضابط المكتب العربي بجيجل من سجل1862/1860.

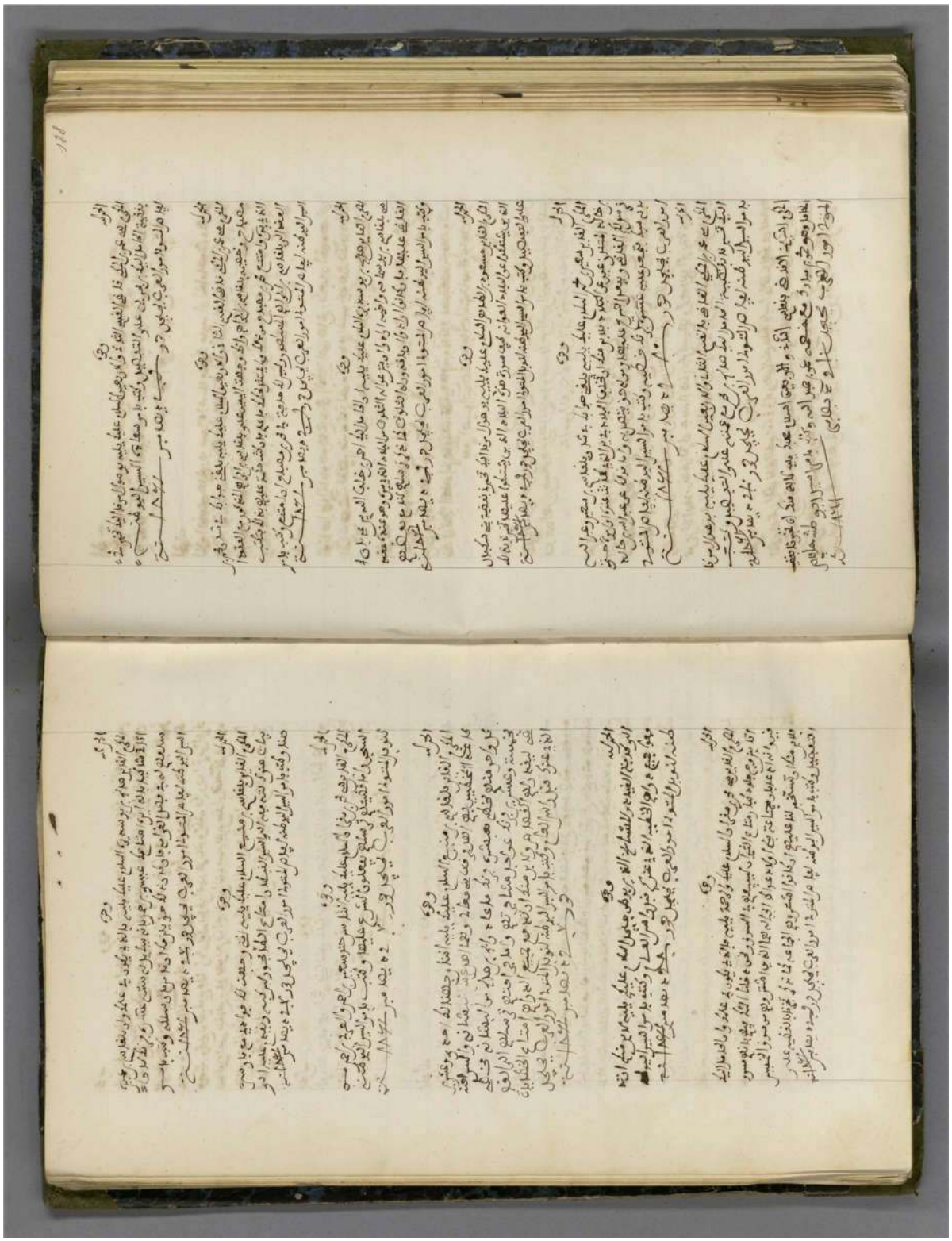

المصدر :

- ANOM ALG, RBASDC, Cercle de Djidjelli 1848/1880, Correspondance 1848/1879, Correspondance arabe 1860/1873, 1860/1862, ***GGA 33 KK/35***.

الملحق رقم 15 : رسائل صادرة عن ضابط المكتب العربي بجيجل من سجل : 1868/1873

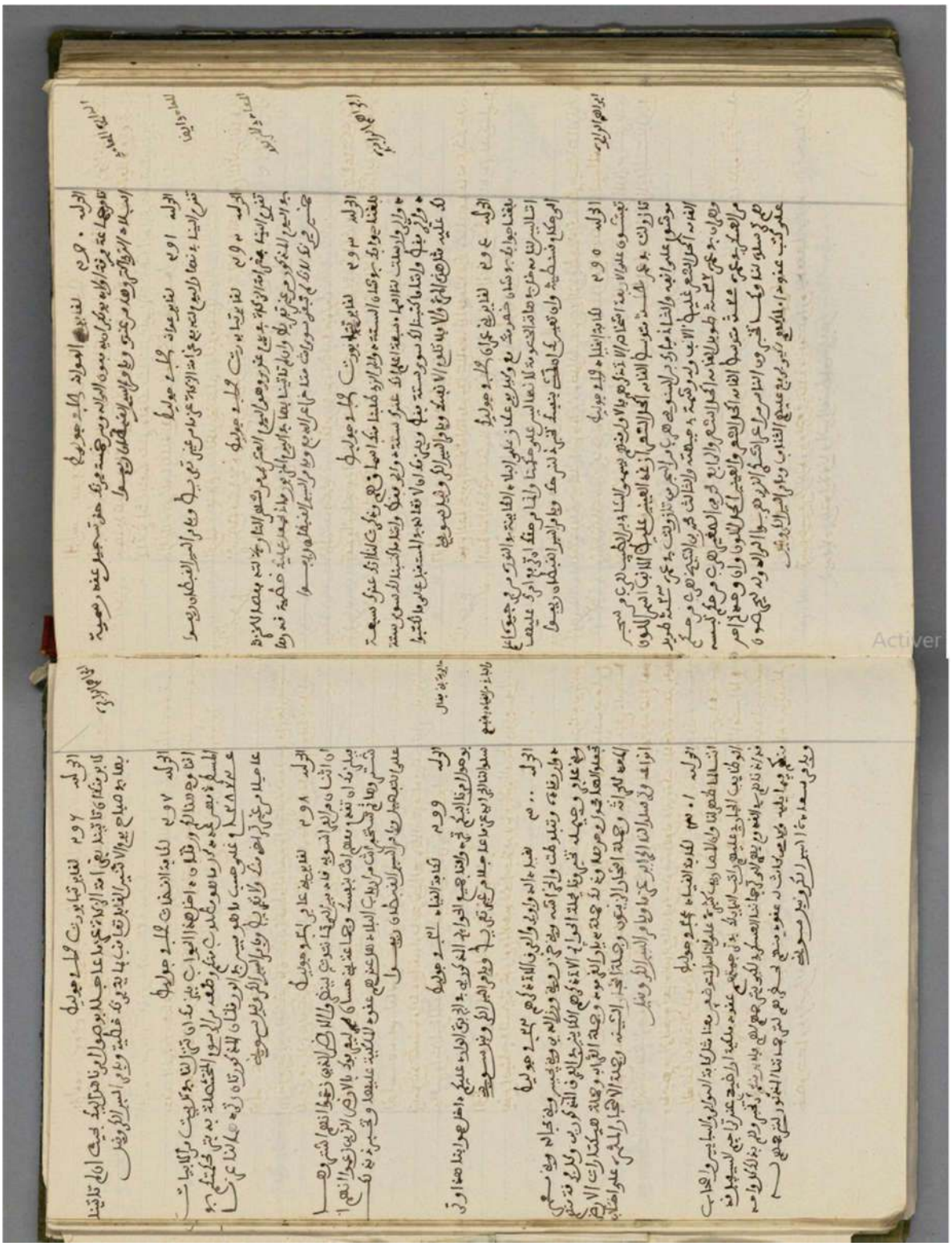

المصدر :

- ANOM ALG, RBASDC, Cercle de Djidjelli 1848/1880, Correspondance 1848/1879, Correspondance arabe 1860/1873, 1868/1873, **GGA 33 KK/39**

الملحق رقم 16 : رسم توضيحي لهيكل سقف المنازل الريفية بالجزائر.

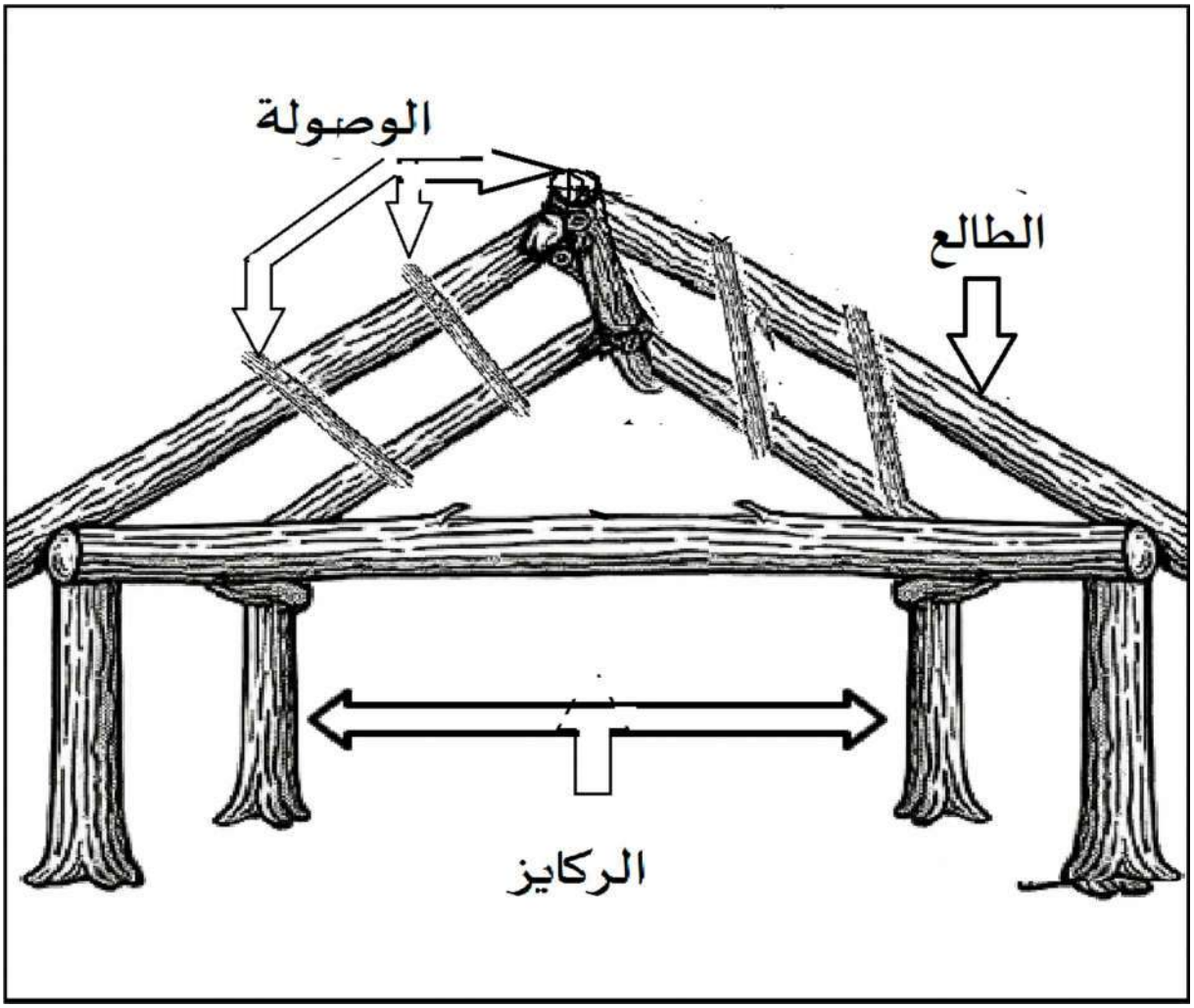

المصدر :

من إعداد الباحث اعتماد على الوصف الذي قدمه له سكان المناطق الريفية بجيجل.

الملحق رقم 17 : الهيكل الاداري لقضاء القسم الثاني و الأربعين 42.

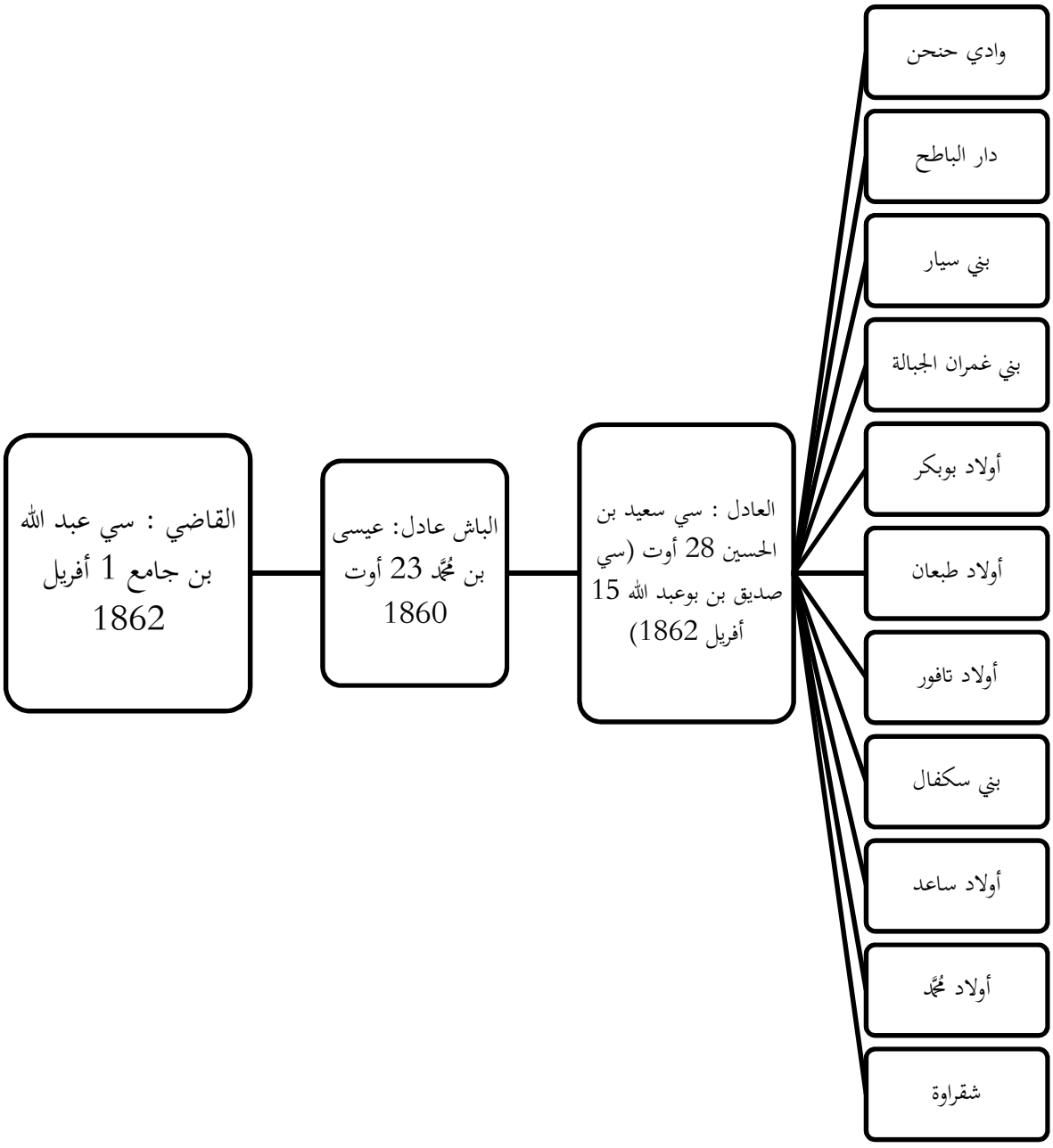

المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما جاء في مراسلات ضباط المكاتب العربية.

الملحق رقم 18 : الهيكل الاداري لقضاء القسم الثالث و الأربعين 43.

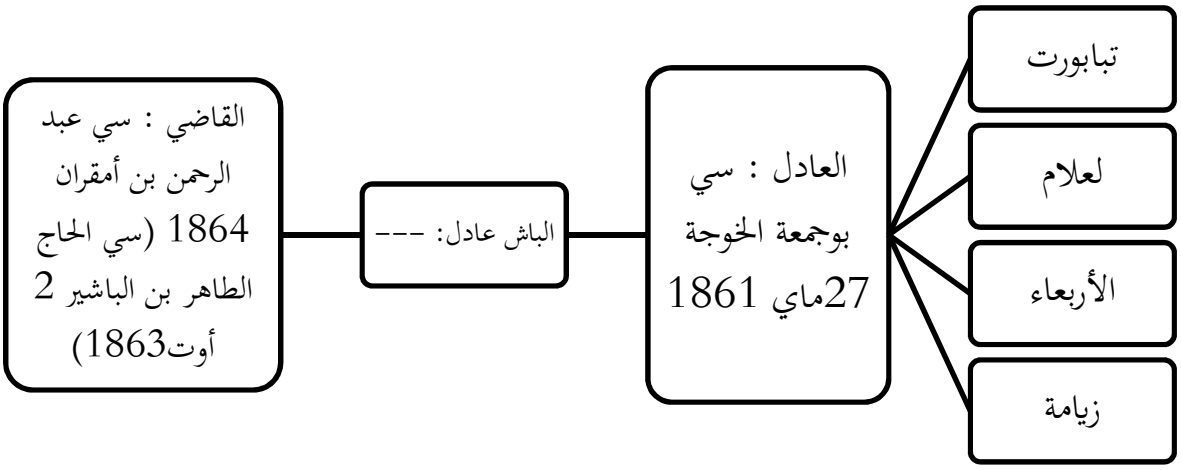

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على ما جاء في مراسلات ضباط المكاتب العربية.

الملحق رقم 19 : الهيكل الاداري لقضاء القسم الرابع و الأربعين 44.

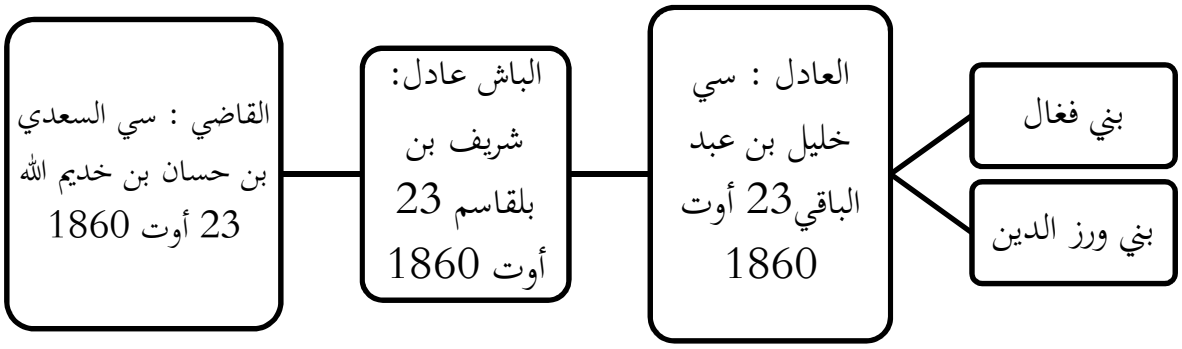

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على رسائل ضباطا لمكاتب العربية

الملحق رقم 20 : الهيكل الاداري لقضاء القسم الخامس و الأربعين 45.

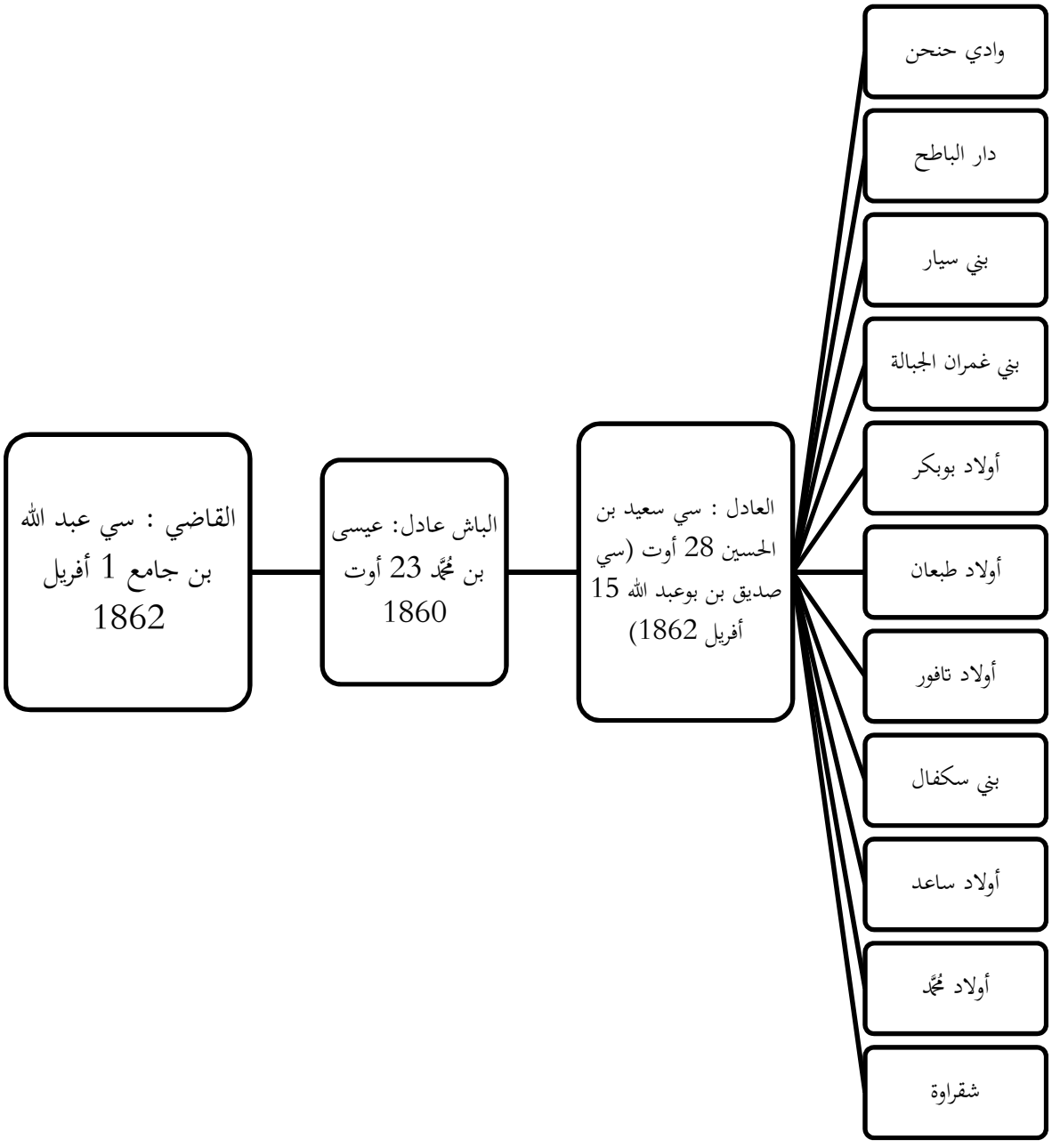

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على رسائل ضباط المكاتب العربية.

الملحق رقم 21 : الهيكل الاداري لقضاء القسم السادس و الأربعين 46

.

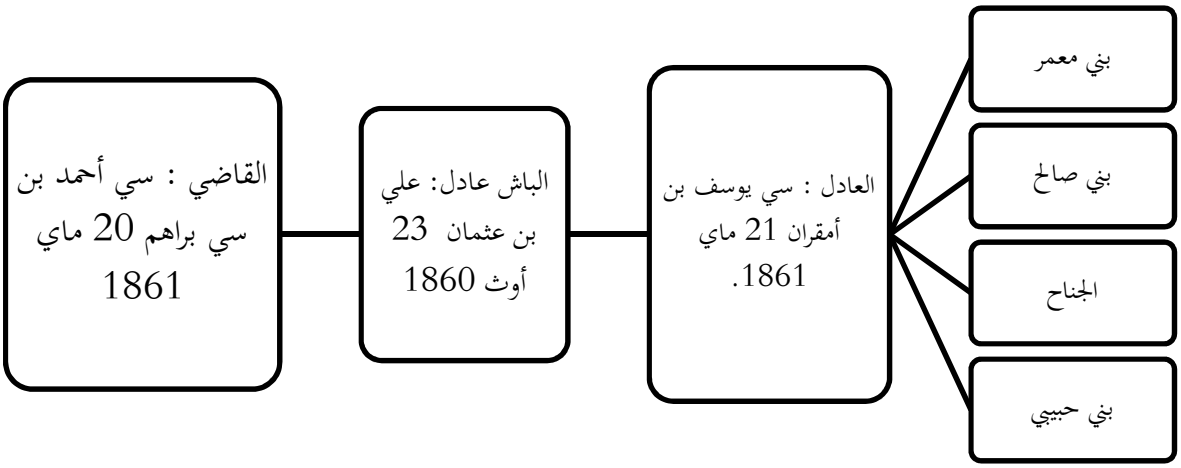

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مراسلات ضباط المكاتب العربية.

البيبلوغرافيا

1-الوثائق الأرشيفية :

أ-وثائق الأرشيف الوطني الفرنسي ما وراء البحارANOM:

2. Bureaux arabes du Constantinois - Registres, Subdivision de Constantine : cercles, annexe et poste 1848/1912,Cercle de Djidjelli 1848/1880, Correspondance 1848/1879, Correspondance arabe 1860/1873; 1860/1862: Cote de référence ; ***FR ANOM GGA 33 KK/35***.

3. Bureaux arabes du Constantinois - Registres, Subdivision de Constantine : cercles, annexe et poste 1848/1912,Cercle de Djidjelli 1848/1880, Correspondance 1848/1879, Correspondance arabe 1860/1873; 1868/1873 : Cote de référence ; ***FR ANOM GGA 33 KK/39***.
4. Division de Constantine 1837/1912, Tableaux de l'organisation administrative et judiciaire 1864-1906, ***GGA 1 KK 430***.
5. *ANOM,* Dossier général collectif n° 129*, GGA 8M 35/129.*
6. *ANOM,* Dossier général collectif n° 197*, GGA 8M 38/197.*
7. *ANOM,* Dossier général collectif n° 199*, GGA 8M 38/199.*
8. *ANOM, Dossier général collectif n° 205, GGA 8M 39/205.*

ب-الأرشيف الجهوي بولاية قسنطينة:

1. Répertoire numérique, service des réformes (1912–1955), Associations, Instruction publique (1850–1941), cote : I–R : Notices sur les communes du département de de Constantine .

ج-الأرشيف الجهوي بولاية جيجل :

1. dossier personnel "Adjoints indigens" de caid : (ben ammar ben kirat).

د-الوثائق المنشورة:

1. Rapport du Préfet et Procès-verbaux des Délibérations du Conseil Général, Département de Constantine, Session Ordinaire de 1871, L. Arnolet Libraire, 1873, Constantine.

2-المصادر:

أ- النشريات الدورية الرسمية:

1. Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie, 1862, T2.
2. Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie, 1865, T5.
3. Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie, 1866, T6.

ب-المصادر الأجنبية:

1. A.Cocquerel, ***L'Algérie : Une solution***, , Imprimerie Algérienne de J. Dubos, Alger, 1860.
2. Un colon, L'Algérie, guide de l'émigrant **,** Agence Territoriale Algérienne, paris, 1881.
3. A.Gaël, **En Algérie**, Librairie Centrale des Publications Populaires, Paris, 1881.
4. A.Ritout , **Histoire de Djidjelli**, ancienne maison Bastide Jourdan. Alger ,1884 .
5. A.Bochard, *Les impôts arabes en Algérie*, extrait du *Journal des Économistes* (numéros de novembre et de décembre 1892), Librairie Guillaumin et Cie , Paris, 1893
6. Ali ben Belkassem ben Mahoui, **Vérités sur les incendies de 1881. Le séquestre & ses conséquences. Quelques mots sur les prétentions des sociétés forestières***,* Imprimerie Nouvelle, Constantine,1882.
7. Général Chanzy, **Exposé de la situation de l'Algérie, Conseil Supérieur de Gouvernement,** session de 1878, Imprimerie de l'Association Ouvrière, V. Aillaud et Cie, Alger,1878.
8. Charles Richard, **Du Gouvernement Arabe et de l'Institution qui doit l'exercer**, Typographie Bastide, Alger, 1848.
9. Cosson· E**, Répertoire Alphabétique des Principales Localités Mentionnées dans le Compendium Et le Conspectus Floræ Atlanticæ: Avec Deux Cartes Botaniques de l'Algérie Et des Notices sur Ces Cartes**, Libraire-Éditeu, Deuxième édition, sans date, (Paris).
10. F. André-Michaux, **Histoire des arbres forestiers de l'Amérique septentrionale**, tome III. Imprimerie de L. Haussmann, Paris, 1812.
11. Ferdinand Lapasset, **L'Organisation des Indigènes dans les Territoires Militaires et dans les Territoires Civils**, Dubos Frères, , 1850 ,Alger.
12. *G. Voisin,* **L'Algérie pour les Algériens***, "Œuvre dismail urbains", Paris. 1861.*
13. Gouvernement Général Civil de l'Algérie, **Étude sur les impôts arabes en Algérie***,* Imprimerie Gojosso et Cie, Imprimeurs du Gouvernement, Alger, 1879.
14. Hugonnet, Ferdinand, **Souvenirs d'un chef de bureau arabe**, Michel Lévy frères, Paris, 1858.
15. Jules Duval et Auguste Warnier, **Bureaux arabes et colons, réponse au "Constitutionnel" pour faire suite aux "Lettres à M. Rouher"** ,Challamel aîné, Paris, 1869.
16. L. M. Troussel, **Les Impôts Arabes en Algérie, leur suppression, leurremplacement**, Bastide, Alger, 1922.

17. **l'administration de la justice en France et en Algérie**, a. Jourdan, libraire-éditeur, Alger, 1877.
18. Lespès, René. **Les troupes indigènes de l'Algérie au service de la France : tirailleurs, spahis, goumiers sahariens**. S.E, Alger, 1941.
19. ***Lettre sur la politique de la France en Algérie*** : adressée par l'Empereur au maréchal de Mac-Mahon, duc de Magenta, gouverneur général de l'Algérie, paris, 1865.
20. Louis Rinn, ***Le royaume d'Alger sous le dernier dey***, *Typographie Adolphe Jourdan imprimeur libraire*, Alger, 1900.
21. Louis Rinn, **Marabouts et Khouan : Étude sur l'Islam en Algérie**, Adolphe Jourdan, Alger, 1884,
22. lunel, Eugène. ***La Question algérienne. Les Arabes, l'armée, les colons***. Avertissement par Jules Frey, 1869.
23. M. Eugène Lunel**, La Question algérienne. Les Arabes, l'armée, les colons**, Imprimerie Pointel, Paris,1869.
24. Maurice Wahl, **L'Algérie**, Librairie Germer Baillière et Cie, , Paris, 1882.
25. Octave Teissier, **Algérie : géographie, histoire, statistique, description des villes, villages et hameaux, organisation des tribus**, Librairie de L. Hachette et Cie , Paris, 1865.
26. P. de Menerville, **Dictionnaire de la législation algérienne : code annoté et manuel raisonné des lois, ordonnances, décrets, décisions et arrêtés publiés au Bulletin officiel des actes du gouvernement (1830-1860)** , 2ème.E, 1er.V, Alger, 1867.
27. R. Peyronnet, **LIVRE D'OR DES OFFICIERS DES AFFAIRES INDIGÈNES 1830-1930**, Tome I,Imprimerie Algérienne, Alger, 1930.
28. Rodolphe Dareste,**La Propriété en Algérie**,Challamel.Ainé,1864, (Paris).
29. Suchet, M. l'Abbé, **Lettres édifiantes et curieuses sur l'Algérie**, Vicaire Général d'Alger, Tours, Ad Mame et Cie, Imprimeurs-Libraires, 1840.
30. Un ancien curé de Laghouat, **Bibliothèque et questions algériennes et coloniales. De l'assimilation des Arabes, suivie d'une étude sur les Touareg**, Challamel aîné, Paris, 1866.
31. Un chef de bureau arabe, **L'Algérie assimilée : Étude sur la constitution et la réorganisation de l'Algérie**, Challamel libraire, Paris, 1871.
32. Victor Foucher, **Les bureaux arabes en Algérie**, Librairie Internationale de l'Agriculture et de la Colonisation, Paris, 1858.
33. Victor Foucher, **Les Bureaux arabes en Algérie**, Librairie internationale de l'agriculture et de la colonisation, Paris,1858.

34. شارل فيرو، **تاريخ جيجلي**، تر.عبد الحميد سرحان، دار الورسم، 2013، الجزائر.
35. شريف بن حبيلس، **الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي**، تر: عبد الله حمادي، فيصل الأحمر، وسيلة بوسيس، المسك، 2012، الجزائر.

3-المراجع:

أ- العربية :

1. صالح عبّاد، **مدخل إلى تاريخ جيجل المدينة و المنطقة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، الجزائر.
2. الطيب النفاتي، **مجتمع الوطن القبلي زمن الاستعمار الفرنسي (دراسة في و اقع فقراء الأرياف 1881-1956)**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية بجامعة تونس، (nirvana edition)، 2011، تونس.
3. صالح عباد، **المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر1870-1900**، د. ط، ج.1، 1984، الجزائر.
4. سفيان عبد اللطيف، **أصول قبايل جيجل من خلال المصادر**، مطبوعات جمعية الوفاء و التواصل، 2019، جيجل، الجزائر.
5. سفيان عبد اللطيف، **ثورة أولاد عيدون، الميلية 1851-1871**، نوميديا، 2012، الجزائر.
6. حسني قيطوني، **بلاد قبائل الحضرة عبر التاريخ موطن كتامة و الحرب الاستعمارية**، تر.عز الدين بوكيحل، دار القصبة، 2016، الجزائر.
7. علي خنوف، **تاريخ منطقة جيجل قديما و حديثا**، منشورات الأنيس، 2011، الجزائر.
8. صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية و الإحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1971م**، منشورات جامعة باجي مختار، 2006، عنابة، الجزائر.
9. أحميدة عميراوي، **جوانب من السياسة الفرنسية و ردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري**، الطبعة الثانية، دار الهدى،2005، عين مليلة، الجزائر.
10. أحميدة عميراوي، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، الطبعة الثانية**، دار الهدى، 2004، الجزائر.
11. *شارل روبير آجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، 1982، بيروت.*
12. يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، د ط ج، 2007، الجزائر.
13. محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954**، تر. حمد، المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال و الإشهار، 2008، الجزائر.

14. محمد العربي ولد خليفة، **الاحتلال الاستيطاني للجزائر، مقاربة للتاريخ الاجتماعي و الثقافي**، الطبعة الثانية، ثالة، 2008، الجزائر.
15. عبد العزيز فيلالي، **جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 1830-1850**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة.
16. عدة بن داهة، **الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 183-1962**، طبعة وزارة المجاهدين، 2008، الجزائر : ج2.
17. جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962**، طبعة وزارة المجاهدين، م م و د ب ح ط ث ن ،2010، الجزائر.
18. عبد الحميد زوزو، **نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900**، م و ف م، 2009، الجزائر.
19. يحي بوعزيز، **ثورة الباشاغا محمد المقراني و الشيخ الحداد عام 1871**، البصائر، 2009، الجزائر.

ب–الأجنبية :

1. Xavier YACONO, **Les Bureaux Arabes et L'évolution des genres de vie indigènes dans l'ouest du tell Algérois (DAHRA, CHÉLIF, OUARSENIS, SERSOU).** EDITIONS LAROSE, 1953. (Paris).
2. Ch.r Ageron, **De l'Algérie «française» à l'Algérie algérienne**. Editions Bouchène, 2005. (Paris).
3. Bellucci, Stefano, and Andreas Eckert, **General Labour History of Africa: Workers, Employers and Governments, 20th–21st Centuries** , James Currey, Uk, 2019.
4. Colette Establet, **Être caïd dans l'Algérie colonial**, Institut de Recherches et d'Études sur le Monde Arabe et Musulman, Éditions du CNRS, Paris ,1991.
5. Jung Eugène. **L'Islam et les Musulmans dans l'Afrique du Nord**, Éditions de la Jeune Parque, Paris, 1930.
6.

4–المجلات و الدوريات:

أ–العربية:

1. عاطف سراج، وخليل عبد الوهاب، **قوانين الغابات الفرنسية في الجزائرية وانعكاساتها على سكان الريف – قانون جويلية 1874 أنموذجاً**، *مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد 12، سبتمبر 2020

2. سلوى لهلالي، **السياسة الاقتصادية الفرنسية بالجزائر في الفترة الممتدة من 1830–1860**، *مجلة الحكمة للدراسات التاريخية*، مج. 5، ع. 9 (2015)، الجزائر.
3. خديجة بختاوي ، **قانون وارني و الملكية الفردية من خلال مخطوطات أرشيفية**، المجلة الجزائرية للمخطوطات، ع.11، 2014، الجزائر.
4. موسى لمام ، **التشريعات الاستعمارية في قطاع الغابات و أثرها على السكان المحليين الجزائريين (1833–1903)**، مجلة القرطاس، ع.5، 2017، الجزائر.
5. بشير قايد، **جوانب من حياة الشيخ سي عزيز ابن الحداد**، مجلة الأداب و العلوم الاجتماعية، مج3، ع1،2006، الجزائر.
6. سمية بن شعاب، و حياة عبود، **دور العنف الأسري في ممارسة الفتاة القاصر للبغاء**، *مجلة دراسات إنسانية واجتماعية*، المجلد 11، العدد 1، 2022، الجزائر.
7. صالح كليل، **النظام القضائي الاستعماري في الجزائر: بين الإدماج والردع 1830–1888**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد 1، 15 جانفي 2020، ص:265.

ب–الأجنبية:

1. Vincent Monteil, **Les Bureaux arabes au Maghreb (1833-1961)**, *Esprit*, nouvelle série, n°300 (11), novembre 1961.
2. Féraud, Charles, ***Documents pour servir à l'histoire de Philippeville**, Revue Africaine,* vol. 19, année 1875.
3. Féraud, Charles**, Documents pour servir à l'histoire de Philippeville***,* Revue Africaine*,* vol. 20, année 1876.
4. La nécrologie de M. SERGENT, RA, vol. 35, année.1891.
5. Chenntouf Tayeb**. L'évolution du travail en Algérie au XIXe siècle**. Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°31, 1981.
6. MONTEIL, VINCENT. **"Les Bureaux Arabes Au Maghreb (1833-1961)**. Revue Esprit , N°. 300,Vol.11,1961.

5-الموسوعات و القواميس:

أ-الموسوعات:

1. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، المجلد الثالث، الطبعة الرابعة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

ب-القواميس و المعاجم:

1. F.Accardo, **Répertoire alphabétique des tribus et douars de l'Algérie . dressé d'après les documents officiels sous la direction de M. le Myre de Vilers**, Impr. de A. Jourdan, Alger, 1879.
2. **Dictionnaire des communes de l'Algérie, villes, villages, hameaux, douars, postes militaires, bordjs, oasis, caravansérails, mines, carrières, sources thermales et minérales, comprenant en outre les villes, villages, oasis du Touat, du Gourara, du Tidikelt et de la vallée de l'Oued-Saoura**, Pierre Fontana, Alger, 1903.
3. M. P. de Ménerville, **Dictionnaire de la législation algérienne : code annoté et manuel raisonné des ordonnances, décrets, décisions et arrêtés publiés au Bulletin officiel des actes du Gouvernement**, 1er vol. (1830-1860), principaux libraires de l'Algérie ,2e éd, alger, 1867.

6-الرسائل و الأطروحات :

أ-العربية :

1. توفيق دحماني ، **الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ/1792-1864م) دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2007.
2. العياشي روابحي ، **الإدارة الاستعمارية و علاقتها بالعائلات الكبرى في مقاطعة قسنطينة 1837-1871م**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ و الآثار، جامعة قسنيطنة 2، 2014.
3. صالح حيمر ، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2014.

ب-الأجنبية:

1. Jacques Budin, ***Colonisation, Acculturation et Résistances : la région de Bône (Annaba, Algérie) de 1832 à 1914***, thèse de doctorat, sous la direction du Professeur Émérite Jean-Charles Jauffret, Université d'Aix-Marseille, Institut d'Études Politiques d'Aix-en-Provence, 2017.

فهرس الموضوعات.

- مقدمة.....04
- المختصرات.....17
- الفصل الأول: منطقة جيجل و المكاتب العربية.....18

1. المبحث الأول: منطقة جيجل.....20
2. المبحث الثاني: نظرة عامة حول نظام المكاتب العربية.....30
3. المبحث الثالث: مراسلات المكاتب العربية بجيجل.....44

- الفصل الثاني: التنظيم الإداري لمجتمع جيجل من خلال مراسلات المكاتب العربية.....62

1. المبحث الأول: القيادات و الأعراش.....64
2. المبحث الثاني: المشيخات و الدواوير.....71
3. المبحث الثالث: القضاء بدائرة جيجل.....76

- الفصل الثالث : مظاهر العنف الاجتماعي.....98

1. المبحث الأول: السرقة.....100
2. المبحث الثاني: النزاعات و الخصومات.....116
3. المبحث الثالث: اتلاف املاك الغير.....129
4. المبحث الرّابع: العنف الأسري و قضايا المرأة.....135

- الفصل الرّابع: المجتمع و الاقتصاد.....152

1. المبحث الأول: الضرائب.....154
2. المبحث الثاني: ملكية الأرض.....162
3. الميحث الثالث: الزراعة و الأسواق.....172

4. المبحث الرّابع: الغابات و الثروة الحيوانية.....181

5. المبحث الخامس: الاستثمارات.....191

- الفصل الخامس: المقاومة الشعبية في جيجل و ردود الفعل الاستعمارية....201

1. المبحث الأول: الثورات و المقاومة العسكرية.....203

2. المبحث الثاني: ردود الفعل الاستعمارية.....217

3. المبحث الثالث: المقاومة الغير مباشرة.....227

- خاتمة.....235

- الملاحق.....247

- الببليوغرافيا.....271

- فهرس الموضوعات.....279